الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر

د. محمد السيد سعيد

الانتقال الديمقراطي المحتجز

مصـــــــر

د. مد السيد سعيد

فهرس

مقدمة

يوثق هذا الكتاب طائفة من المقالات المنشورة، والمحاضرات التي ألقيت في سياق حركات اجتماعية للإصلاح الديمقراطي في مصر أساسا، وفي العالم العربي بصفة عامة.

وكما يشير المؤلف، فإن قضية التحول والإصلاح الديمقراطي لم تبدأ بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها إدارة بوش الاستعمارية على العالم العربي بنهاية عام ٢٠٠٣. وفي مصر، بدأ طرح القضية بصورة جدية منذ انبثاق الحركة الطلابية والعمالية في فبراير عام ١٩٦٨ في معارضة أحكام المحكمة العسكرية للضباط المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧، والتي سريعا ما تحولت إلى أوسع عملية نقد اجتماعي ونقد ذاتي لنظام يوليو ١٩٥٢، بالتركيز على غياب الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية، والإدارة العقلانية للدولة المصرية. وقد اعترفت القيادة السياسية والثقافية للناصرية في ذلك الوقت ببعض هذه الانتقادات، وطرحت شعارات من نوع "بناء الدولة العصرية" في مواجهة العشوائية والارتجال في إدارة الدولة، و"دولة المؤسسات" في مواجهة حكم الفرد، و"حكم القانون" في مواجهة استمرار الشرعية الثورية بتغولها على المجتمع، وعصفها بالحريات العامة، و"الرجل المناسب في المكان المناسب" في مواجهة التركيز على الولاء المطلق كمعيار أساسي للتعيين في المناصب العليا للدولة. وتوجت هذه الوعود في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، والذي بدا في وقته تنازلا مهما من جانب النظام الناصري أمام الحركة الشعبية الإصلاحية التي قادها الطلاب والعمال، وعبر عنها كثير من المثقفين. غير أنه من الواضح أن كل تلك الشعارات كانت تستهدف تفويت "اللحظة التاريخية" التي تنهض فيها قوى كبرى للمجتمع للمناداة بالديمقراطية، وتحريف طبيعة الإشكالية المطروحة. فرغم أن الانتفاضة الطلابية والعمالية عام ١٩٦٨ لم تكن تملك وعيا ديموقراطيا كاملا، وتحركت بقدر كبير من العفوية سواء على المستوى النظري أو العملي، فإن انبثاقها ذاته كان مؤشرا واضحا للحجم الذي تحتله قضية الديمقراطية في الحركة التاريخية للمجتمع المصري في ذلك الوقت. وكان بيان ٣٠ مارس ترجمة نظرية لمحاولة النظام الناصري استيعاب القوى الجديدة، وخاصة الطلاب دون تنازلات جوهرية على صعيد قضية الديمقراطية، بل وبدون الإقلاع في الإمساك بأطراف القضية، وحيويتها بالنسبة للتطور الوطني التاريخي لمصر. ولذلك سريعا ما انقلب النظام على القضية الديمقراطية عندما رفع شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" عندما انبثقت الحركة الطلابية من جديد بأفق أكثر راديكالية على صعيد قضية الديمقراطية، والحقوق الأساسية في نوفمبر من نفس العام احتجاجا على مقتل طالبين بالتعذيب، وعلى تشديد القبضة البوليسية على المجتمع بصورة عامة، وإغلاق ملف الإصلاح السياسي.

والواقع إن الطرح الديمقراطي برز بنهاية عقد الستينيات كجزء لا يتجزأ من نقد النكسة، والظروف السياسية الداخلية التي أنجبتها. وبتعبير آخر لم يكن من الممكن عزل الوعي الديمقراطي البازغ عن القضية الأكثر أهمية التي انسحق بوطأتها الوجدان الوطني المصري، وهي قضية الهزيمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء، وما ترتب عليها من أزمة وطنية عظمى. ورغم ثقل هذه القضية في الضمير المصري العام، فإن التراجع السريع عن الشعارات الإصلاحية أصاب المصريين بخيبة أمل عميقة وإحباط هائل.

لقد كانت أجواء الإحباط هذه هي العامل الحاسم الذي مكن الرئيس السادات من كسب معركته ضد من أسماهم مراكز القوى عام ١٩٧١، وهي لم تكن غير قمم الجهاز البيروقراطي الأمني الصلف الذي أذل المصريين وحرمهم من الحقوق الأساسية، واستمرأ الاحتكار البيروقراطي البوليسي للسلطة. وشجعه الشعور الشعبي الحاد الحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية جادة بعد الجمود الذي عاد ليصيب النظام الناصري بسبب خيانته للأشواق الديمقراطية على إحياء نفس الأفكار والشعارات التي طرحت بعد النكسة مثل حكم المؤسسات وحكم القانون، والدولة الحديثة باعتبارها بعدا أساسيا، وإن لم يكن بالطبع البعد الوحيد أو الأساسي لاستراتيجية الرئيس السادات في كسب شرعية خاصة ومستقلة به بالمقارنة بمجرد كونه أحد رجال عبد الناصر. وتم دمج دستور ١٩٧١ في هذه الأجواء التي حفلت بتوقعات مثيرة.

لم أكن كأحد الزعامات الطلابية أثق كثيرا في الرئيس السادات، وشعاراته الديمقراطية والإصلاحية. كما كنت في ذلك الوقت بحكم انتمائي لفكر اليسار أقل طمأنينة له حتى بالمقارنة بمن أسماهم مراكز القوى، ومع ذلك أذكر الشعور بالمفاجأة عندما شاهدت بنفسي في المدينة الجامعية لجامعة القاهرة مظاهر البهجة الجماعية التلقائية التي عمت الطلاب مساء يوم ١٥ مايو، وشعرت في طيات النفس بأن فشلي في المشاركة في مظاهر البهجة تلك يعود إلى عدم إدراك الثقل الجاسم على صدور المصريين بسبب غياب الحريات العامة والفردية. ومن يومها أدركت أهمية الشعور الشعبي الطازج بالتجربة السياسية حتى لو لم تكن متوافقة مع التحليل السياسي الدقيق الذي كنت أطوره مع زملائي من القيادات الطلابية حول طبيعة انقلاب ١٥ مايو باعتباره صراعا على السلطة بين الجناحين اليميني واليساري للدولة الناصرية، والذي انتهى إلى انتصار الأول بسرعة خارقة، ورغم سيطرة الأخير الكاملة تقريبا على قمم جهاز الدولة.

لقد تبينت صحة التحليل الذي وضعناه حول طبيعة القوى التي ظفرت في المعركة على السلطة الناصرية بعد أن أعمل الرئيس السادات يده بالشطب على المسودة الأساسية التي

انتهت لها اللجنة المعينة لوضع دستور ١٩٧١، والتي كانت أكثر راديكالية بصورة ملحوظة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية، وإن كانت تعبيرا على التسويات الكبرى فيما بين الأجنحة والتيارات الممثلة في السلطة في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي جعل هذه المسودة أقرب لمعنى الاستمرارية منها لمعنى الانقطاع، والتغيير الإصلاحي الحقيقي للنظام السياسي. ومع ذلك فقد أزال الرئيس السادات كل ما يقيد سلطاته كرئيس للدولة، وبحقق شيئا من التوازن بين السلطات، ويمنح البرلمان شيئا من القوة في مواجهة السلطة التنفيذية. وكان الرئيس السادات قد عاد ثانية عام ١٩٨٠ ليزيل القيد الوحيد الذي دعا هو نفسه له عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ وهو قيد الدورتين على ولاية الرئيس والتي تحوط لها حتى وقت إعداد الدستور بمد فترة الولاية الواحدة إلى ست سنوات متصلة، وهو ما لا نجد له نظيرا في أي دستور عصري آخر. وأدت التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٠ إلى مد الولاية الرئاسية إلى عدد غير محدد من الدورات، ومن ثم إلى أمد زمني غير محدد، وهو ما عاد بالبلاد إلى ما أسميته في مقالات متعددة بالمصيدة الدستورية.

ومع ذلك كله، يمكننا أن نعد تجربة دستور ١٩٧١ التجربة الثانية للإصلاح السياسي، والدستوري في مصر منذ وقوع ثورة ١٩٥٢. ومن منظور آخر قد نعتبر أن الساداتية حتى عام ١٩٧٧ أول تجربة منسجمة وناجحة من الناحية السياسية لإصلاح نظام شمولي استرشادا بالتقاليد الديمقراطية. لقد ابتكر الرئيس السادات نظام "التعددية المقيدة" الذي طبق بعد ذلك في عدد كبير من الدول العربية. ومثلت عملية الانتقال من الحزب الواحد أو جازت تسمية الاتحاد الاشتراكي العربي باسم الحزب السياسي إحدى أهم تجارب التحول، أو إدارة الإصلاح السياسي من أعلى في العالم الثالث والعالم الاشتراكي. وهي سبقت تجربة جورباتشوف بنحو عشر سنوات.

لقد انقلب الرئيس السادات نفسه على هذه التجربة كرد فعل بالغ الحدة والتطرف لأحداث ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧. ولكنه وجد بقايا من النخبة السياسية التي امتلكت قدرا من الشجاعة الضرورية لمراجعته بعد أن انفرد كليا بالسلطة في البلاد. ولو كان الرئيس السادات قد واصل تجربته، وقام بتوسيعها ونقلها مسافة إضافية أكبر خلال تلك الفترة لكان قد سجل لنفسه الريادة في حقل الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث، أو بالمقارنة مع الكتلة الشرقية التي كان لديها نظم سياسية مشابهة. ولكنه بدلا من ذلك قام بإطلاق حملة رعب غير مسبوقة. وفي هذه الأجواء نمت حركة التطرف الديني لتضيف بعدا جديدا، وخطيرا للأزمة السياسية الخانقة، والتي ترتبط ارتباطا عميقا بغياب الديمقراطية، أو حتى آليات مقنعة، ومنسجمة للحكم، والخلافة السياسية.

والواقع أن الرئيس مبارك قام بإحياء الصياغة التي وضعها الرئيس السادات، ولم يضف إليها كثيرا. غير أن تمركز السلطة زاد وتعمق على نحو غير مسبوق في البلاد منذ عصر محمد علي. فقد واصلت النخبة السياسية انكماشها، وأغلقت قنوات المشاركة من أسفل وأعلى على السواء، وهيمنت الإدارة البيروقراطية والأمنية كلية على القرار السياسي، وعلى جميع أبعاد ومستويات الحياة السياسية، وعلى الحيز الأكبر من الفضاء العام. وانتهى ذلك إلى إفراغ الساحة السياسية بصورة شبه كلية، وخروج المواطنين جميعا تقريبا من هذه الساحة، وسيادة عدم الاكتراث تماما على المصريين، باستثناء الجماعات والتيارات الدينية المتطرفة. وبذلك تكون استقطاب ثنائي بين البيروقراطية الأمنية من ناحية، وتيار الإسلام السياسي من ناحية أخرى. ووفر هذا الاستقطاب بدوره ذريعة لاستمرار الانكماش في الحياة السياسية.

غير أن هذا التحول البطيء كشف أيضا أزمة الحكم المطلق، فعادة ما يكون للحكم المطلق نفس العنوان للفراغ السياسي، وبالتالي لأزمة نظام الدولة. فقد صارت الدولة ذاتها معلقة في الهواء. وتضمنت الوسوسة بالاستقرار والأمن فراغا مفزعا يمكن أن يقتلع الاستقرار والأمن معا، إذا ما وقع أي طارئ يفضي إلى غياب، ولو مؤقت لرئيس الدولة الذي يعد الكيان الدستوري والسياسي الوحيد الذي تستمده كل السلطات والفعاليات الأخرى. وبسبب التجديد شبه التلقائي للرئيس مبارك، واعتماده على عدد محدود من المساعدين من جيله أو أجيال قريبة، دبت الشيخوخة في الكيان الإداري والسياسي للدولة، فتعطلت آليات التجديد الجيلي الطبيعي. ولأن خطوط الخلافة السياسية الفعلية غير واضحة، واتسام ممارسة السلطة بالطبيعة الشخصية، صار مستقبل البلاد مرهونا بعوامل غامضة، ولا يمكن التنبؤ بها، أو السيطرة عليها. وتضاعفت إشكالية النظام السياسي بسبب الإشاعات المتواترة عن إمكانية توريث الحكم. فبرز بعد آخر لأزمة الانسداد، والغموض السياسي.

وفي هذا السياق جاءت تجربة الغزو الأمريكي للعراق وطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير لكي تحدث تنشيطا جزئيا للعقل العام، وخاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية.

ولا شك أن إنعاش قضية الديمقراطية، وأطروحة الإصلاح السياسي يستجيب لضرورات موضوعية كامنة في الغموض الهائل في الواقع السياسي الذي يستظل بنموذج الحكم المطلق الكامن في الدستور نفسه، الأمر الذي يجعل أي إصلاح سياسي مستحيلا بدون طرح القضية الدستورية. ولكن وبالرغم من اتضاح الضرورة الموضوعية على نحو تام فإن الوضع السياسي في البلاد يفتقر بصورة مفجعة وربما لأول مرة في تاريخ البلاد منذ دستور عام ١٩٢٣ إلى آليات تحريك كافية للتحول الديمقراطي. فغياب المجتمع بصورة شبه تامة عن الهم السياسي، والهزال الذي فرض على المجتمع المدني، والانكماش المذهل لحجم ونشاطية

النخبة السياسية، وهامشية وتبعية الطبقة المثقفة والمشتغلة بالسياسة، يفقد الجماعة الوطنية قوة الدفع الضرورية لانتزاع المطلب الديمقراطي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن الطبقة السياسية والمجتمع كله لم يفقد حيويته فحسب، بل ولم يتعلم الكثير عن ضرورات، ومتطلبات الإدارة السليمة للاقتصاد والسياسة الخارجية. وبهذا المعنى لم يتطور وعي المجتمع السياسي كثيراً عما كان عليه في نهاية عقد الستينيات، وإن فقد كثيراً من الحيوية التي أظهرها في ذلك الوقت المبكر. وظلت معه بصورة نسبية وجزئية حتى نهاية عقد الثمانينيات. صار لدينا عدد كبير من الأحزاب الهرمية. وبالمقابل فقدت الأحزاب التاريخية أو الكبيرة نسبيا كثيرا من النشاط. ومع توسط الفضاء الجمعياتي والمدني عموما بدرجة معينة يستحيل أن تحل محل الأحزاب السياسية في تعبئة المجتمع، وإثارة الجدل العام، ودفع النقاش حول السياسات والتوجهات المستقبلية إلى ذرى أعلى أو حيز مفتوح أكبر. بل إن الدولة ذاتها لا تفصح عن خطط واضحة بصدد علاج الانسداد السياسي وإطلاق إمكانيات البلاد لعلاج مشكلاتها المتضخمة.

من هنا يبدو أن التناقض الأساسي في مصر الآن هو الحاجة الموضوعية العميقة للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مع الضعف الشديد لمحركاته، وقوة الدفع الذاتية التي يستلزمها. وكلما زاد رفض الدولة ممثلة في الرئيس نفسه للإصلاح السياسي والدستوري تعمق الأزمة الخانقة للمجال السياسي في مصر.

ولكن الضرورة الموضوعية لا بد أن تفرض ذاتها. وقد يقول البعض إن هذا المعنى أقرب إلى الميتافيزيقا السياسية. وربما يكون ذلك صحيحا. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن الضرورة تفرض الوعي الخاص بها، ولو لدى أقلية صغيرة من المجتمع. فلا شك أن الدولة رغم تعمدها الغموض التام فيما يتعلق بحاضر مصر السياسي ومستقبلها تناقش هذه القضية داخل دوائر ضيقة. ويرجع الفضل إلى أقلية صغيرة من النشطاء السياسيين والثقافيين والمدنيين في الخروج بالمناظرة حول هذا المستقبل إلى العلن أو إلى الفضاء العام.

ولقد اتضحت جوانب مهمة من الأزمة السياسية والمجتمعية في مصر، ولكن النقص الشديد في ميكانيزمات التعلم ودوافعه، والتأخر الملحوظ في التعامل مع عناصر هذه الأزمة يحبس النقاش العام في مستوى متدن نسبيا. وعلى سبيل المثال فإن غالبية الاجتهادات فيما يتعلق بالتطور الدستوري في مصر لا تزال إما جزئية ومبهمة للغاية، أو متأخرة عن زمانها وقتا طويلا، من حيث تحصيل عائد التجربة السياسية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢.

فغالبية المطالب الخاصة بالإصلاح الدستوري وخاصة خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ركزت على تعديل عدة مواد قليلة من الدستور، وهي تلك الخاصة بأسلوب تولية رئيس الدولة. وهناك تراض عام على ضرورة الانتقال من أسلوب الاستفتاء على مرشح واحد يسميه

مجلس الشعب بأغلبية الثلثين إلى انتخابات مباشرة وتعددية وتنافسية، وذات برامج واضحة، مع العودة إلى تقييد مدة الرئاسة بمدتين دستوريتين فقط. ولكن الذين يجمعون على هذا الرأي من تيارات مختلفة لا يقولون كيف يمكن لمثل هذه التعديلات أن تنسجم مع دستور يركز جميع السلطات بيد رئيس الدولة، وهو الأمر الذي انتهى إلى تمكن الرئيس السادات بكل بساطة من شطب القيد على دورات تولي الرئاسة بفترتين فقط دون أن يجد معارضة تذكر، وذلك عام ١٩٨٠، ودون أن يحصر لحد تقريبا الاستفتاء المريب الذي استخدمه لتعديل الدستور، لأنه كان يتمتع بكل السلطات دون مراجعة، ودون أدنى مساءلة من أي طرف. والواقع أن المشكلة الكبرى في الدستور هي فلسفة الحكم المطلق، والذي لا يمثل الأفق الزمني المفتوح لتولي الرئاسة غير جانب صغير منه.

كما لم يقل لنا أنصار هذا الاتجاه كيف يمكن لتعديلات محدودة على النظام الرئاسي المتطرف الذي يركز كل السلطات بيد جسم دستوري، وسياسي واحد هو رئيس الدولة أن تعالج أوجه التشوه، والخلل المتعددة في النظام السياسي المصري. فهذا النظام وخاصة مع خضوع التيار الرئيسي من النخبة البيروقراطية المندمجة في الحزب الوطني - أو أي اسم آخر لحزب الدولة أو ذراعها السياسي - لا بد أن يؤدي إلى انكماش النخبة السياسية التي لا ينقصها غير بيئة حزبية حية وقوية ونشطة؟ ولم يقل لنا هذا الاتجاه كيف يمكن أن نعيد المصريين إلى الاهتمام بالشئون العامة وبالسياسة عموما بعد عقود من الانكماش على الذات الفردية والعائلية والسيادة التامة لثقافة الخوف، وثقافة كراهية الدولة؟ كما لم يقل لنا هذا الاتجاه كيفية مساءلة رئيس دولة يتمتع بكل السلطات المطلقة التي يمنحها له الدستور، وبالتالي كيف يمكن أن نتخرج ونحن أصحاب من النظام التسلطي ذاته؛ حيث تتولد السلطة عن السلطة، ولا تمر بصاحبها الأصلي وهو الشعب.

ومن ناحية أخرى فقد أنتجت نخب ثقافية وسياسية مختلفة مشروعات دساتير تشبه دستور ١٩٧١، وغيره من دساتير ثورة يوليو من حيث طولها، والتفاصيل التي تحفل بها حول السياسات والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تترك للحكومات والأحزاب المتنافسة، بينما تحفل في الوقت نفسه بالثغرات والغموض بصدد ما نشأت الدساتير أصلا لتنظيمه وهو التنظيم الدقيق والمنسجم للسلطة العامة من حيث توليها ومحتواها ومؤسساتها، وحدودها وضمانات الحريات العامة والفردية. ومثل هذه الدساتير غالبا ما تتفق مع النظم السياسية الواحدية، وتتناقض مع المعطى الأساسي للديمقراطية وهي التعددية ونسبية الحقيقة، والتغير الدائم للحياة الاجتماعية والسياسات الضرورية لعلاج المشكلات المستجدة،

وهي العناصر التي تملي أن تأتي الدساتير الديمقراطية على قدر كاف من المرونة، والاتساع بما يسمح بتطبيق شتى السياسات الاجتماعية المعروفة في مجتمع تعددي.

ورغم أهمية هذا التحفظ على مدى نضوج الفكر الدستوري في البلاد، فإنني أعتقد أن الدستور غالبا ما يتبع مستوى النضج والتعلم الديمقراطي. وبتعبير آخر، فإن القضية الأساسية هي ما إذا كان يتوافر لدى المجتمع السياسي في مصر رؤية واضحة بصدد طبيعة النظام الديمقراطي المطلوب لإطلاق الحريات العامة وحمايتها حماية فعالة، وتنظيم السلطة العامة تنظيما ديمقراطيا كفوا ومتوافقا مع حاجات البلاد في الحقبة المقبلة من تطورها، ويكون في نفس الوقت موضع تراض عام.

أي أن وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل مصر سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو الحلقة الأساسية التي تحل قضية طبيعة الإصلاح السياسي والدستوري المطلوب. وعلى سبيل المثال فإن رفض الدولة وقيادتها العليا للإصلاح السياسي والدستوري يقوم على منطق محدد. فالمشكلات لا تقبل غير تشخيص واحد وحلول فنية واحدة، وتحتاج - في تقدير تلك القيادة السياسية إلى هيكلية سياسية مشابهة للجيوش تقوم على الأوامر والانضباط والطاعة. وليس في هذه الرؤية أو هذا المنطق سوى دور بالغ الهامشية للسياسة، وتدرك السياسة باعتبارها خيرا للاعقلانية والفوضى، ومكمن خطر عدم الاستقرار. وأي إصلاح سياسي يعود إلى تشتت السلطة أو توزيعها ينتهي - في تقدير القيادة السياسية إلى الفوضى.

وبالمقابل فلدينا رؤى سياسية مشتقة من الفقه التقليدي لا تختلف عن الرؤية السابقة سوى في المرجعية الأساسية لحل المشكلات، وهي تقترح مرجعية فقهية تقوم على التنظيم الإلهي للحياة العامة والخاصة حتى أدق تفصيلاتها. وبينما تقوم مرجعية حل المشكلات في رؤية الدولة على السلطة البيروقراطية المستندة بنهاية المطاف - بطبيعة الحال على العلم الحديث، ومن يتقنون حسابياته - فإن الفقه الكلاسيكي مع بعض التجديدات الثانوية، ومن يتقنون فنونه وتفسيراته هو المرجعية الأساسية. ومن هنا فحتى لو قبل التيار الإسلامي بالفكرة الديمقراطية فهو لا يأخذ منها سوى بفكرة حكم الأغلبية، ولا يعترف بأساسها الفلسفي. فلا مكان لنسبية الحقيقة أو مفهوم سلطة الشعب، أو التعددية المنبثقة عن التنوع والاعتراف المتبادل بشرعية المصالح والاختيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن ثم فإن الدستور الذي قد تصنعه هذه التيارات لا بد أن يقام بنهاية المطاف على أولوية الشريعة، ومن ثم الفقه.

ولدينا بالطبع رؤى أخرى بعضها يعد امتدادا للتجربة الناصرية، وهو يقود إلى تفصيل بعضها جوهري، وإن كان قابلا للمنازعة حول العدالة الاجتماعية، والدور المركزي للدولة في كل المجالات بما فيها مجال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والإعلام. ويتفق مع نص

لرؤية القطاع الأكبر من الماركسيين المصريين الذين لا يزالون يعادون الملكية الفردية، وينظرون بتوجس شديد للقطاع الخاص، ورأس المال الكبير، ويراهنون على الدولة والملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط، وغير ذلك مما تطور تاريخيا، في التجربة الاشتراكية السوفييتية، مع قليل من التجديدات التي يتعاملون معها بنصف قلب. ولا يكاد يوجد سوى قلة من التيار الليبرالي التي تنظر للدستور، كما ينظر إليه في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

والواقع أن هذه التيارات تعكس الارتباك الكامن في طبيعة الاختيارات الصحية لبلد فقير لم يكمل حتى ثورته الصناعية الأولى، ويعاني من مستويات عالية للعوز من الأمية والفقر والتهميش، ومن مشكلات ثقافية واقتصادية متراكمة. ومن هنا يسود الموقف الفكري قدر كبير من الارتباك. وعندما تبدأ المفاوضات حول أي قضية كبيرة مثل قضية الإصلاح السياسي والدستوري؛ سريعا ما ينتهي الأمر إلى متاهة فكرية وسياسية، بعضها كامن في ضعف الثقة بين مختلف تيارات السياسة، وبعضها ناشئ عن تأخر التعلم الضروري، وهو ما يؤدي إلى تغليب غريزة إطلاق الشعارات الفارغة من المضمون، وبعضها الثالث يعكس مشاكل حقيقية متراكمة، والحاجة العميقة لتجربة سياسية أصيلة، وربما مبتكرة تتوافق مع الظروف الخاصة للتطور الاجتماعي والسياسي للبلاد، ويمكنها تأمين عملية إطلاق قدراته. وقد يكون مربط الفرس متمثلا في الضعف الشديد للاجتهادات الفكرية الضرورية لتصميم هيكلية سياسية تكفل تجربة سياسية أصيلة ومشبعة.

وفي هذه الظروف نعتقد أن علينا أن نجري إصلاحا دستوريا مرنا بما فيه الكفاية لإطلاق إمكانيات التعلم والبناء على حصيلة التجربة، ويعزز التعددية والتعايش السلمي بين مختلف التيارات، ويحقق تعددية حتى للنماذج الاجتماعية، ويشجع على تطور الأحزاب، ويوسع الفضاء السياسي، ويثري الفضاء العام. وبهذا المعنى يدافع هذا الكاتب عن فكرة دستور صغير مركز ذي طبيعة إجرائية يقوم بتنظيم السلطات العامة، وأدائها كما فعلت الدساتير الكلاسيكية في المجتمعات الديمقراطية على أن يترك للتجربة السياسية المستقبلية إمكانية وضع ملاحق للدستور كلما وقع التراضي العام، وحصلت البلاد على خبرات إيجابية يمكن ويجب حمايتها، ونقلها للأجيال المقبلة، وهو الأمر المعروف في التقاليد الدستورية في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة.

وعلى أية حال، قد تحل هذه الصيغة الأولية المعنية بشكلية المطالب المتضاربة حول الإصلاح الدستوري، وعلى نحو يسمح مستقبلا بمزيد من التفصيلات المتعلقة بالسياسات والتوجهات العامة. فأصحاب عقيدة القانون الإلهي يمكنهم أن يدخلوا تعديلات معينة على البنية التشريعية بما لا يخل بالدستور، وهو أمر يدعوهم بل يحفزهم على وضع اجتهادات

مبدعة، كما فعل حزب التيار الإسلامي في تركيا مثلا. ويعود أصحاب عقيدة الدولة المدنية الديمقراطية بحماية حقيقية لفكرة سلطة الشعب والحريات العامة، وحقوق الإنسان بما فيها حرية الضمير والاعتقاد، ومبدأ المساواة في المواطنة بغض النظر عن أي اعتبار آخر. وتسمح هذه الصيغة أيضا بترجمة أي خبرات إيجابية قد تتكون لاحقا فيما يتعلق بمبادئ العدالة الاجتماعية التي يرفعها الناصريون والماركسيون إلى مرتبة أعلى من الدستور، وذلك بالقدر الذي ينجحون فيه في تصميم برامج عمل حقيقية، ومؤسسات عقلانية وإنسانية حقا لتحقيق هذه المبادئ دون جور على الحيثيات العقلانية، أو تكريس لانعدام الكفاءة في المجتمع وفي الاقتصاد، وهو الوضع الذي يكاد يفجر هذا المجتمع من داخله ومن خارجه معا.

ويعني أن فكرة الديمقراطية البرلمانية من الطراز الأوربي تصلح كمنصة انطلاق لهذا الدستور الديمقراطي الإجرائي في مصر تحديدا فهي الفكرة القادرة حقا على تجذير التعددية السياسية والفكرية، وتعزز البنية الحزبية، وتنسج حولها ومستقلة عنها في الوقت نفسه مجتمعا مدنيا متضامنا سياسيا، وهو ما لا يسمح به الدستور الحالي، فضلا عن كونه دستورا سلطويا.

وبهذا المعنى يجب أن يكون الإصلاح الدستوري منصة متقدمة للتعلم وحل المشكلات، ومناسبا للتنمية وإطلاق طاقات البلاد وصولا إلى التقدم.

ولكن كيف يمكن حل التناقض الأساسي الذي أشرنا إليه منذ البداية؛ أي التناقض بين الحاجة الموضوعية لإصلاح دستوري وديموقراطي جذري وفعال من ناحية، والضعف الشديد للقوى الديمقراطية وآليات الدفع الديمقراطي من ناحية أخرى. يبدأ البحث عن حل مجتهد لهذه الإشكالية بأن نميز بين جانبين مستقلين تماما لمعضلة المجتمع السياسي المصري في اللحظة الراهنة. فهناك من ناحية تنوع في التوجهات وسط استقطاب عام بين التيارات الدينية السياسية والتيارات المدنية، ومع ذلك فهناك كما تظهر استطلاعات الرأي القليلة والمبادرات التي أطلقتها الأحزاب السياسية والتدفق المدهش للمبادرات المدنية مزاج عام في البلاد يؤيد الإصلاح السياسي والديمقراطي. وهناك توق حاد يكاد يكون جماعيا لهواء جديد ومخرج؛ أي للتجديد السياسي عامة. ولكن بالمقابل فإن حجم الزخم السياسي للإصلاح والنضال الشعبي الفعلي من أجله أضعف كثيرا من أن يناله أو ينتزعه انتزاعا من دولاب دولة لا تريده وتخشاه، وتفعل كل شيء من أجل تثبيت الأمر الواقع، وتأبيد وربما توريث السلطة العامة.

يعني الوهن الشديد للنضال الديمقراطي السياسي والمدني الأزمة الطاحنة للتركيبة الاجتماعية الراهنة في مصر، وتفلطحها وتشكلها الطحلبي بعد عقود من الفوضى والتآكل الاقتصادي والثقافي، وتأجيل المشكلات الكبرى والمعضلات الأساسية للتطور الوطني. وفي الحقيقة لقد وصلنا إلى حالة مخربة تقترب من العبث الكامل في منظومة إدارة المجتمع والدولة

لا يكاد يقاربها أي وضع آخر في العالم إلا ربما في بلاد عاشت تجربة مشابهة مثل روسيا، وعجزت حتى الآن عن إنتاج صيغة اجتماعية وسياسية للخروج من الكهف، والتحرر من العبث والفوضى فضلاً عن الاستبداد السياسي. ويظهر هذا العبث والفوضى في جميع بيئة المجتمع، والدولة على جميع المستويات بدءاً من الجامعات، ومراكز البحوث والمؤسسات الصحفية، وصولاً إلى أدنى مستويات الحياة الاجتماعية في القرية والحي والمدينة. فالمسخ العمراني والمعماري الذي تحولت إليه قرانا ومدننا الكبرى والصغرى وخاصة القاهرة ذاتها يشي بما حدث من إدارة عابثة وعديمي المسؤولية. أما الجامعات ومراكز البحوث فتحولت إلى هياكل بيروقراطية عملاقة لا تكاد تنتج شيئاً من المعرفة، ولا تقوم بعملية تعليمية تستحق هذا الوصف، ولا تضم غير مصالح ضيقة وغير مبررة اجتماعيا على الإطلاق. كما تحولت المؤسسات الصحفية العملاقة إلى عزب خاصة تدار بدرجة مذهلة من الاعتباطية، وضعف الكفاءة التنافسية. ويصدق الأمر نفسه على الهياكل الإعلامية العملاقة التي تشغل عشرات الآلاف من الناس الذين يقومون بأقل القليل ولا يكادون يشغلون أي حيز في سوق الإعلام العربي الذي يموج بالتجديدات والزخم الديناميكي. وبوسعنا أن نستعرض أيضا حالة شركات القطاع العام العملاقة لكي نشهق من شدة الأزمة التي يعانيها، ولا يكاد يعرف أحد كيف يمكن إنقاذه من الوضع المأساوي الذي وصل إليه. وعندما نستعرض التوازنات الاقتصادية الكلية قد يمكننا إدراك مدى تعقد، وحجم المشكلة التي تواجه حاضر هذا البلد ومستقبله. وقد انتهى الأداء الفوضوي في إدارة الاقتصاد إلى بيئة اجتماعية بالغة التعقيد والعقم، وربما معادية للتقدم بأي معنى نشاء لهذا المصطلح.

إن ما حدث في تقديري هو أن التوازنات الموروثة كانت تدار بصورة سياسية أساسا، وفي شكل رشاوى مباشرة وغير مباشرة مقابل الاستقرار السياسي، وتسكين الأوضاع كما تطورت إليه ترتيبات واقعية صارت إرثا، أو حقوقا مكتسبة لمختلف القوى الاجتماعية، ومختلف الفئات المهنية، وهو الأمر الذي طغى كلية على ضرورات الكفاءة والتنافسية، بل على المعنى الأصلي لوجود المؤسسات الاجتماعية والوظيفية الأساسية. لقد نسيت الدولة أن المدارس والجامعات موجودة للقيام بمهمة التعليم على أعلى مستوى ممكن، وإلا سنقذف إلى سوق العمل بأجيال متعاقبة من الخريجين الذين لا يعلمون شيئا ولا يتقنون شيئا. ونسيت الدولة أن مهمة المستشفيات هي القيام بترقية المستويات الصحية للمجتمع وعلاج الناس مما يصيبهم من أمراض، وأن مهمة الصحافة هي إتاحة المعلومات، وتوفير آليات منتظمة لجمع ونشر وتطوير المعلومات، والآراء بما يعزز المحاسبية المتسقة للموظفين العموميين. لقد نسيت الدولة الغرض الأصلي من مختلف المؤسسات الوظيفية، وصارت في الواقع عزبا تحكمها مصالح

مجموعات، وأقليات متعددة في أطر محددة سلفا للسياسات الأمنية التي تثبت الأوضاع على ما هي عليه وتكتسب مصداقية على كل شيء آخر. وببساطة صارت مهمة المؤسسات هي أن تقوم بحراسة المصالح التوريثية، وليس انتاجا بمستويات متقدمة للسلع والخدمات العامة، والمنفعة الفردية والجماعية. وبالتالي صار المجتمع نفسه غير ممكن. وفي ظل هذا الوضع كان من المحتم أن تتدهور المهن الكبرى، ويتم تناسي معايير العمل الأساسية، ويتسع الفساد الى درجة تجعله القانون الأساسي للمجتمع. ويتم تمويل هذا الواقع المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي بمورد من خارج دولاب الإنتاج الوطني، ومن خارج منظومة عائد العمل الخلاق، ومن مصادر ريعية بصورة أساسية. ولهذا صارت المؤسسات غير ممكنة من الناحية الوظيفية والعملية، وفاقدة للمعايير الأساسية للكفاءة، ولكنها تخلو من قوى ومحفزات التغيير. فالكل بمعنى ما متواطئ، والكل بمعنى ما مغترب، وبمعنى ما غاضب.

في هذا السياق من الطبيعي أن يهفو الناس الى استرداد منظومة المعنى سواء كانت قائمة على مرجعية الدين أو الأداء، أو المصالح الجماعية للوطن. ولكن من الطبيعي أيضا أن يفتقروا الى الدوافع المباشرة للإصلاح، أو النضال من أجل الإصلاح.

في هذا الواقع الذي يفتقر الى الديناميكيات المادية للتغيير الإصلاحي يمكن تصور مقتربات أربعة لقضية ميكانيكية التحول أو الانتقال.

المقترب الأول: يتكون على الصعيد الرمزي؛ حيث يصبح مزاج الإصلاح والتغيير بذاته قوة دفع كافية اذا بلغت قدرا معينا من الصلابة. وبمعنى ما يتم استبدال دافعية الرأي العام بدافعية المزاج العام؛ حيث الأخير هو حالة ذهنية، وليست مصالح مادية، وإن كان فاعلا بدرجة معينة. وقد كان هذا هو بالتحديد الميكانيزم الذي أدى الى انتشار علاقات ثقافية بصورة ومنية اكتسبت طبيعة الإلزام، والالتزام دون أن تكون مرتبطة بمصلحة مباشرة، أو حتى بفعل محدد يتجاوز الحيز الشخصي البحت. فعندما يجمع مجتمع معين على أهمية أن يحصل على تجديد لسلطته السياسية لا بد في نهاية المطاف من أن يحصل عليه. ولكن مثل هذا المقترب يقلل إمكانية التعلم والخبرة والمشاركة، ويعزز العواطف الرومانسية والمعاني الرمزية التي سريعا ما تحبط في ظروف الحياة. وعلى سبيل المثال لن توجد في تقديري سياسة اقتصادية قادرة على انتشال البلاد من التخلف. لا يتوصل المجتمع الى قناعة مشتركة بحتمية القيام بتضحيات قاسية، ولكنها ضرورية ضرورة مطلقة للانطلاق الاقتصادي وحل إشكاليات، ومعضلات الاقتصاد المتخلف المفتقر الى التنافسية والكفاءة. ويتطلب ذلك مستوى مرتفعا

من الوعي، ومستوى عاليا من التنظيم والتوافق على محددات تلك العملية القادرة على إصلاح الاقتصاد، وإطلاق قدراته التنموية. وما يصدق على الاقتصاد يصلح أيضا على الخيارات السياسية الصعبة في الداخل والخارج

أما المقترب الثاني فهو التغيير من أعلى، وهو أمر قد يترتب على أعمال ما يسمى بعقل الدولة، وهو مصطلح يدخل بنا إلى حيز الميتافيزيقا السياسية، ولكنها ميتافيزيقا حادثة في التاريخ بعض التاريخ. ويعني ذلك أن يتوفر لدى الدولة بمعناها المجرد والملموس معا إدراك حاد بالخطر الذي يتهدد البلاد إذا لم تحترم الضرورة الموضوعية للإصلاح فتقوم على نحو أو آخر بوضعه موضع التطبيق بقدر كبير من الشعور بالرسالة، والالتزام بالمهمة وبقدر كبير أيضا من الإصرار والصرامة، والتفتح أو الانفتاح على الشعب والمعرفة. وقد شهدت مصر هذا الخطر طوال أكثر من الألفين ونصف الألف من السنين، تعاقبت فيها مختلف الصيغ الاستعمارية على احتلال وإذلال مصر، وهو ما سيد قانونا عاما من التآكل المادي طوال معظم هذه الفترة الممتدة، وخرجت مصر من التاريخ العالمي إلا فيما ندر، كما قلت شعبها ماديا، إذ تناقص من أكثر من اثني عشر مليونا بنهاية العصر الروماني إلى نحو مليونين ونصف بنهاية العصر العثماني

أما المقترب الثالث فهو يقوم على التقاء مزيج من عوامل الصدفة والبطولة معا. نعني بالبطولة أن ينهض عدد محدود من الأشخاص الأكثر وعيا بورطة مصر السياسية والتاريخية بدور بطولي في إنقاذ البلاد من خلال النضال السلمي، وما يسميه بعض المفكرين بالنداء، فإذا بالمجتمع يخرج عن قوانينه العادية الراكدة، ويتنادى للإصلاح في هبة واحدة، وعلى مستوى عال من الوعي. كان شيء من ذلك قد وقع في منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر، وانتهى إلى رغم الثورة العرابية وفي حالة ثورة ١٩

أما المقترب الرابع والأخير فهو سلسلة من الطفرات العجائبية والبطيئة معا، وغير المنسجمة أو الموجهة بنظرية سياسية، أو سلطة معرفية، وقد تنتهي في مجموعها المعقد، وتراكمها الزمني الطويل نسبيا إلى حل الإشكالية التي نحن بصددها، وهي إشكالية الانتقال إلى مجتمع متقدم وديمقراطي. والواقع أن هذا الانتقال الخلاصي، والذي لا يمكن تأطيره في توقعات ثابتة، أو خريطة طريق أو خطة عمل كان سائدا أيضا في التاريخ، وقد نعده السبب الأهم وراء الطابع المفتوح

للعملية التاريخية. لقد عاشت مصر طوال العصر الإسلامي بدون بنية سياسية صلبة، أو حتى طبيعية، أو في الحد الأدنى ممكنة. ولم يكن يعرف أحد أن المخرج لأزمة مصر السياسية في عصر تفكك الخلافة العباسية مثلا سيأتي من الفاطميين الذين دخلوا مصر ببضعة مئات فقط من الجنود. كما لم يكن بوسع أحد التنبؤ بأن الانقلاب الأيوبي سيحل مؤقتا أزمة تفسخ الدولة الفاطمية. ولم يكن بوسع أكثر الناس خيالا أن يتوقع استمرار دولة المماليك كل هذا الوقت الذي شغلته في التاريخ المصري. بل لم يكن بوسع أحد مجرد وضع احتمال انبثاق ثورة يوليو سواء كانت قد حلت المشكلة المزمنة للسياسة أو فاقمتها.

من الواضح من هذا العرض أن المؤلف ليست لديه حلول منهجية ثابتة للمعضلة التي يطرحها في هذا الكتاب، ولكنه يأمل أن يعود الشعب إلى التاريخ، وأن يعود العقل إلى جسم النظرية، وأن يحدث الأمران معا حتى يتوفر أفضل حل ممكن للمعضلة المصرية.

إن هذا الكتاب يعرض بعض أوجه هذه المعضلة، كما سجلها المؤلف حسب اجتهاداته في مقالات متعددة في الجرائد المصرية، والعربية الكبرى، وفي محاضرات ألقاها في منابر وطنية مختلفة. وقد حرص المؤلف على أن يأتي الكتاب في حجم معقول، وأن يلقي الضوء على أبعاد متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية لهذه المعضلة. كما حرص على أن يبدي اجتهادات حول بعض المفاتيح المهمة للتحرر من الأزمة، أو المعضلة التي يصفها. وكان من الضروري أن ينتقي من عدد هائل من المقالات التي نشرت في السنين الأخيرة بما يحقق التوازن بين هذه الأغراض كلها، أو جلها بقدر الإمكان.

ويعتقد المؤلف أن قيمة الأفكار المتضمنة في هذا الكتاب لا تقاس فقط بما تتضمنه من حقائق، أو صواب في التشخيص والتحليل والآراء، وإنما أيضا بالتفاعل العقلي والثقافي والسياسي حولها، فالعقل الجماعي المتنوع والمنفتح أفضل مرات عديدة من أعظم العقول الفردية. وكل الأمل أن تثير هذه الأفكار هذا العقل العام.

والله الموفق

الفصل الأول

مفارقات الانتقال وصعوباته

أسطورة الفرعونية السياسية
والاستبداد الشرقي

ثمة فارق كبير بين برامج التغيير في مصر والعالم العربي، ووضوح الرؤية فيما يتعلق بمحتواه وبرامجه. وبالطبع فليس من المرغوب أن "تتحدد" على رؤية واحدة أو برنامج واحد للتغيير، والإصلاح الذي يبعث في المجتمع روح التقدم، ويستنفر قواه للانطلاق. فهذه الرغبة هي التجسيد الحي للشمولية. ولكن المرغوب هو أن تقوم المعرفة بدور كبير في إدارة المناظرات، وربما حسم بعض القضايا الخلافية كلما توفر عليها دليل علمي. ودور المعرفة هنا ليس بديلا للسياسة التي هي تعبير عن رؤى ومصالح، وإنما نقل الجدل الاجتماعي والسياسي من مستوى التعميمات إلى مستوى أعمق، وأكثر قابلية للاختبار الميداني؛ حيث يتعلم المجتمع كله، فتتعالى لغة المناقشات عما لا يتوفر عليه دليل من مزاعم، أو ادعاءات قد يكون لها دور مركزي في صياغة البرامج والسياسات العامة.

وربما يناسب المقام هنا أن نطالب التشكيلات السياسية جميعا بأن يكون لها دور في تنمية المعرفة العلمية عبر تأسيس مراكز بحوث، أو منتديات فكرية يتوفر لها علماء من شتى التخصصات؛ فيرقى الجدل حول التحليلات المتباينة للمشكلات التي تواجه بلادنا العربية، ولا تثبت عند مستوى التفضيلات الرغبوية أو الدعايات المرغبية.

ففي غياب هذا الجدل المعرفي تسود أساطير ثابتة لا تتعرض لنور المعرفة؛ فتتضاعف الإبهام حول أفكار الإصلاح ومضامينه، وقد تتضاعف أيضا قوة الفزاعات التي تصدرها، أو تخيف الناس من نتائجه.

وطالما أننا نتحدث عن الإصلاح السياسي يتعين علينا أن نقدم تحليلات متماسكة من رؤى مختلفة يتوفر عليها أكبر قدر من الأدلة والبراهين لجذور وأسباب الاستبداد، أو التركز المتطرف للسلطة بيد الأجهزة البيروقراطية حتى لا نسبح في الفراغ، ونحن نرجو بناء نظام ديموقراطي، أو على الأقل نظام يقوم على المشاركة الشعبية.

من أين يستمد "الاستبداد" أسبابه وطاقته المحركة؟ إن أشهر التفسيرات وأكثرها شيوعا في مصر على الأقل هي أسطورة الفرعونية السياسية. ووفقا لهذه الأسطورة يعزى الاستبداد أو التمركز الجامد للسلطة إلى أسباب، وعلل ثقافية تضرب جذورها في أعماق التاريخ؛ وصولا إلى أصلها الأول؛ أي العصر الفرعوني. ومن هنا تكتسب تلك الأسطورة اسمها ويتضح تبريرها. فالمفترض وفقا لتلك الأسطورة أن الوعي الراهن للمصريين، والعرب فيما

يتصل بشئون السياسة يرجع الى تقاليد يقدر عمرها بآلاف السنين، ومتجذرة في التكوين الثقافي للمجتمع والدولة معا.

وتبدو المشكلة أعمق كثيرا من مجرد التعامل مع تحليل، أو تفسير رومانسي يتأسس في مجال الوعي والثقافة. ذلك أن تلك الأسطورة لا تكتفي بالتفسير والتحليل؛ فالأمر الخطر حقا لا يخص مجال المناظرات الفكرية البحتة. ذلك أننا إذا قبلنا بتلك الأسطورة سيتعين علينا أن نقبل بنتائجها المنطقية، وهي أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل إحداث قطيعة معاجية أو كاملة مع الاستبداد الشرقي المزعوم، أو "الفرعونية السياسية" في الأمد المنظور.

وبالطبع تبدو المشكلة أشد عمقا في اللحظة الراهنة من تاريخ المعرفة، وهي لحظة تشهد إحياء واسع للمدارس الرومانسية، ولخطاب الهوية ولفكرة الشخصية القومية الثابتة والمطلقة من اعتبارات جغرافية، ومعنوية تتأسس في التاريخ الثقافي البعيد الذي لا يتغير؛ فتصبح فوق تاريخية، بل وغير قابلة للتفسير العقلاني، ويتوجب قبولها كما هي كمعطى ثابت.

وانطلاقا من تلك الفكرة المقبولة على نحو واسع في مصر، وفي عدد من البلاد العربية بتلاوين أخرى؛ يبدأ سدنة الاستبداد في "تنظيم التقاليد" السياسية من منصة الفرعونية السياسية. ويصل هذا التنظيم إلى درجة مدهشة من الإحكام والإتقان، والمعطوية والسطوة، حتى إن الفرعون نفسه لا يستطيع أن يفلت منه، وإلا خالف ناموسا من نواميس الدهر، وقفز إلى المجهول، وعرض بلاده للخطر، ومجتمعه للتيه، والتشتت والبعثرة.

ولم لا تكتسب تلك الأسطورة هيبة واحتراما وسحرا، وقد أغرق عدد من أبرز العلماء العرب، والأجانب في تأطير تلك الأسطورة، وتبجيلها وإكسابها احتراما علميا كبيرا. وقد بدأ فيتفوجيل هذا الجهد بنسب الاستبداد الشرقي الى أنظمة الري النهري، وتبعه ماركس؛ فأقام هذا الاستبداد على مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي، ثم أغرق هؤلاء المستشرقون المغرمون بالتفسيرات الثقافية. وقامت على أصلهما مدارس وأدبيات عربية رائعة تنطلق من الحتمية الجغرافية، مثل أعمال جمال حمدان، والحتمية التاريخية، مثل أعمال صادق سعد وسمير أمين، والحتمية الثقافية، مثل توفيق الحكيم وسيد عويس.

ولكن "الفرعونية السياسية" تبقى مع ذلك أسطورة لا يتوفر عليها دليل. فعزو الأنماط الراهنة للاستبداد الى تقاليد غائرة في التاريخ هو تجاوز وخرق لمعنى العلم ذاته؛ إذ يستحيل التوصل الى تعميمات مفيدة سوى تلك التي قد تصح على الحياة الإنسانية عموما، والتاريخ العالمي المعبر من تجربة سياسية امتدت آلاف الأعوام، وتقلبت بين شتى أشكال الحكم وأنظمة اللغة والدين والثقافة، بل وبين مختلف الإمبراطوريات الكونية التاريخية. والأهم هو أن هؤلاء المنظرين والكتاب العظام استندوا على التعميمات الشنيعة حول الموضوع، ولم

يقدمون عليه سوى أدلة شحيحة لا معلومات منظمة بالطريقة المقبولة، والصحيحة للتحليل العلمي. بل يزعم أن الأصل الحقيقي لتلك الأسطورة هو الرواية التوراتية اليهودية للتاريخ المصري، وهي رواية نسجت من منظور ديني وثقافي مغاير تماما للتجربة الأصيلة للمصريين. كما أن القصد الواضح منها، هو الحكم بإدانة هذه التجربة، وتبرير مواقف أيديولوجية لا أخلاقية بحق المصريين، وتوبيخهم المستمر، فضلا عن المحاولات المتصلة لسرقة إنجازاته وعلاماته، وفضائله على الإنسانية. كما أن تلك الرواية تسربت إلى العقيدة الاستعمارية، كما يظهر من مذكرات كرومر، وهي مذكرات تفضح جهل صاحبها بتاريخ الهند ومصر اللتين حكمهما تباعا، وإن كانت تتعلق بالتوظيف السياسي والأيديولوجي لفكرة الاستبداد الشرقي الذي تفرعت عنه أسطورة الفرعونية السياسية. فأي مبتدئ في دراسة التاريخ الهندي يعرف أنه لم تقم في الهند دولة مركزية إلا في لمحات خاطفة من التاريخ. كما أن مصر كانت مجتمعا قوميا قديما، ولكن حكوماتها لم تقم إلا كاستثناء على هذا التمركز المتطرف للسلطة، أو عبادة صاحبها. وكيف يتعبد المصريون لحكام أذاقوهم الويل، وحلبوها عن آخر قطرة من اللبن في ضروعهم كانت غالبيتهم الساحقة غزاة، أو أبناء غزاة أجانب؟

صلب الأسطورة، وقلب الدعوى أن التاريخ المصري والعراقي مثلا، وفي الشرق عموما هو تاريخ أنظمة حكم مطلقة تقوم على تركيز السلطة بيد شخص واحد تتفرع عنه كل سلطة أخرى. وأن الأمة المصرية نظرت للشخص القابض على السلطة المطلقة باعتباره إلها أو شبيها بالإله، واعتبرته أصل كل مرجعية، وقوام كل حقيقة؛ فانصاعت له دون مساءلة أو مناقشة، وأخرجت نفسها من التاريخ لكي تجسد ذاتها فيه، أو تتقمصه فلا يكون لديها سوى الطاعة العمياء، والإذعان الذليل لما يصدره من أوامر إلهية، وما يجول بذهنه من أحلام أو أوهام.

والواقع أنه تكفي نظرة واحدة إلى التاريخ السياسي لمصر والعراق لكي تخرج بانطباع جوهري وأكيد، وهو أن القسط الأعظم منه تمثل في صراعات سياسية بين قوى وتيارات تعددية وصلت بالبلاد أحيانا إلى حالة الفوضى الكاملة، أو التحلل الشامل أو الضعف العام. وأن السلطة لم تكن مطلقة في أغلب الأحوال، وإنما كان هناك دائما كما تملي أحوال البشر تعددية حقيقية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وصراعات فكرية ودينية ومنازعات قيمية تتعلق بنظم الأخلاق والحكم ومعنى العدالة، والإنصاف ونشاط فكري وإبداعي دائم يدور حول مركز وحيد هو الفرعون، بل مستشرف فضاء بالغ الرحابة من المعاني والأفكار والاختيارات الاجتماعية والسياسية. وفي تلك الفترات والمراحل التي شهدت حكما متطرفا في

مركزية السلطة الفردية كانت هي الاستثناء لا القاعدة العامة. ويصح ذلك تماما بالنسبة للحقبة الفرعونية مثل كل الحقب الأخرى.

لو تتبعنا بدقة تموجات الحكم والسياسة في العصر الفرعوني الذي يمتد من ٣٢٠٠ ق م حتى سقوط الأسرة السادسة والعشرين، مع احتلال الفرس لمصر عام ٥٢٥ ق م لوجدنا أن هذا الفرعون الذي يمتلك سلطة مطلقة وولاء شاملا وكاملا، ويقارب في سلطانه ما يدل على التأله، لم يكن سوى استثناء كانت تتبعه دائما حالات وفترات أخرى لا علاقة لها، بصورة الحكم المركزي الصارم الذي يجمع كل السلطات في العاصمة، ويركزها بيد شخص واحد أو حفنة أشخاص. وبوسعنا أن نمضي في متابعة هذه الحقيقة، كما فعل المؤرخ المصري القديم مانيتون لنعرف أن "الفرعونية السياسية" اقتصرت تقريبا على الأسرة الأولى، والأسرتين الثالثة والرابعة من الدولة القديمة والأخيرة هي المعروفة في التاريخ باسم عصر الأهرامات. وما خلا ذلك كان على غير طراز الفرعونية السياسية بالمعنى المشار إليه. فعهود سقوط الدولة القديمة شهد من الصراعات والفوضى ما نقل السلطة كلية تقريبا إلى "أمراء الأقاليم" في عصر الأسرة السادسة، والتي بعدها انهارت تلك الدولة. أما العصر الوسيط فيسميه المؤرخون بالعصر الإقطاعي دلالة على ضعف سلطة الفرعون، وابتكار عقد سياسي جديد قام على مشاركة أمراء الأقاليم، وأحيانا الكهنة، وما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى في ذلك العصر للسلطة، وهو ما استمر في عصر الإمبراطورية أو الدولة الحديثة أثناء عظمتها. وخلال نحو ستمئة عام بدءا من الأسرة العشرين حتى نهاية العصر الفرعوني بنهاية الأسرة السادسة والعشرين تحللت تلك الإمبراطورية، وشهدت مصر نظما سياسية أبعد ما تكون عن التصور النمطي للفرعونية السياسية. ويشغي تاريخ تلك الفترة بالاضطرابات والصراعات الأهلية ناهيك عن الغزوات الأجنبية. ولم يكن للفراعنة احترام يذكر، حتى إن المصريين لم يتوقفوا عن السخرية منهم، قال عنها بعض المؤرخين إنها تخلو من الأدب. وما يصدق على العصر الفرعوني هو صحيح بدرجة أكبر في العصور التالية وخلال العصر الإسلامي كله، وبصفة أخص خلال العصر المملوكي الأول، لا نكاد نذكر سوى بضعة أسماء لملوك أو سلاطين وولاة يقتربون من معنى الفرعونية السياسية من حيث الانفراد بالسلطة، ومركزيتها الشديدة، وقيامها على ولاء وطاعة مطلقين. لا نقصد بالطبع أن الحكم كان "ديمقراطيا" أو شوريا أو حتى قانونيا. فقد كان الحكم في العادة تعسفيا، ويقوم على الاغتصاب أكثر مما يقوم على الشرعية، أو حكم الشرع والقانون، وعلى العنف المنظم أو غير المنظم لا التعاقد السياسي الثابت والمستقر. ولكن هذه الأوصاف كلها ليست هي ما يقصده المفكرون والمنظرون عن أسطورة "الفرعونية السياسية" ولا هي صفة تخص الشرق. ومجمل القول هو أن مصر لم

تشهد حكما مركزيا متطرفا يتجسد في شخص واحد سوى على سبيل الاستثناء. بل نستطيع أن نذهب إلى القول بأن هذه المركزية المتطرفة لم تكن بالضرورة مضادة للاستقرار. بل إن مصر شهدت ازدهارا كبيرا في تلك المراحل التي سادها عقد سياسي واجتماعي تم فيه اقتسام السلطة، ومقاربته عبر قاعدة الإنصاف السياسي والاجتماعي الذي جعل الناس شركاء في المسؤولية والمصير، مع احترام القانون وهيبته. وما يصدق على مصر كان حاصلا أيضا في العراق بل والهند؛ حيث لحظات الحكم الموغل في المركزية كانت حاطة بكل المعاني التاريخية والحضارية.

لم يكن التاريخ هو ما نقصده. وإنما اضطررنا اضطرارا لتحدي تلك الأسطورة التي تعمي البصر لكي نقول إن الدولة الاستبدادية هي اختراع؛ حيث بدأ مع محمد علي وليست من «الإرث الثابت للتاريخ القديم» أو من طبائع الشخصية القومية، ومن المؤكد أن النموذج المصري الحديث قد تسرب إلى تجارب أخرى لبناء الدولة في بلاد عربية كثيرة لا علاقة لها بالفرعونية السياسية، أو نظم الري النهري، أو التقاليد التاريخية "الثابتة" المزعومة. ففي الجزائر كانت حكومة بومدين أشد مركزية واستبدادا مما شهدته مصر في عهد عبد الناصر، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير البيروقراطية الفرنسية لا أثر مزعوم لتاريخ قديم. كما لا يوجد شيء في التاريخ السوري منذ عصر الأمويين ما يبرر التمركز الشديد للسلطة بيد الرئيس الراحل حافظ الأسد. وعاشت العراق منذ نهاية العصر العباسي الأول مزيجا من الفوضى والضعف السياسي ما جعل تجربة صدام حسين استثناء خارقا في شدته وعنفه. وحتى في اليمن والسودان والصومال وجميع دول الخليج تطورت بيروقراطيات مركزية كبيرة دون أن يكون لها أدنى علاقة بنظام الري، وحتمية الموقع، أو الاستمرارية المزعومة لتقاليد ثقافية تاريخية موغلة في القدم! بل إن البديهي هو العكس تماما؛ أي إن الدولة الحديثة التي اتسمت في أكثرية الأقطار العربية بمركزية متطرفة وشديدة؛ تمثل خروجا سافرا عن تقاليد تاريخية، واختراقا فظا لأصول وتركيبات اجتماعية كانت تعرف معنى نشر السلطة، وتعدد مستوياتها ومراكزها. ويستمد هذا التكوين الحديث للدولة المركزية البيروقراطية أسبابه وعوامله الدافعة من مصادر ومنابع شتى ليس من بينها التقاليد السياسية التاريخية. وهذا هو ما نعرض له في الأسبوع المقبل.

أي نموذج للإصلاح السياسي؟

لم تستند عملية تأسيس الدولة المركزية الشديدة في مصر، أو بقية الأقطار العربية على تقاليد «الاستبداد الشرقي» و«الفرعونية السياسية»، كما يشاع أو يزعم الكثيرون. ومن المشكوك فيه أن عملية بناء هذا النظام للحكم انطلقت من نظرية سياسية. بل تطورت تلك العملية من المعطيات التاريخية الواقعية والخاصة بكل حقبة. ولم يكن لدى مؤسسي الدولة الموغلة في مركزيتها، واستبدادها ما يقتدون به لبنائها على النحو الذي تطورت إليه فعلا انطلاقا من صورة ذهنية. بل بالأحرى إنهم فوجئوا بما وجدوه يتطور في الواقع بسبب ما فعلوه، وما فعله غيرهم، أو ما لم يفعله غيرهم. فمحمد علي مؤسس الدولة المصرية الحديثة كان في البداية رجلا بسيطا، وبالغ التواضع، ومهما بلغ طموحه فقد وجد نفسه في القاهرة دون إرادة منه، ثم وجد أعيان البلاد الذين ساهموا مساهمة سلبية في هزيمة نابليون نفسه يأتون إليه ويسلمونه سلطة الحكم لأنهم لم يتصوروا أنهم قادرون على أداء تلك الوظيفة بأنفسهم! وتطورت سلطة مركزية طاغية في سياق استجابة محمد علي للموقف، والأوضاع التي وجدها، والمعطيات التي طرحت نفسها في عصره كبديل للنظم العثمانية القديمة، وهو ما كان من شأن أي رجل طموح لديه خلفية عسكرية أن يفعله. وربما كانت أشد المفاجآت بالنسبة لهذا الرجل الألباني البسيط هو أنه وجد مجتمعا مستعدا للخضوع له بأكثر مما تصور، وبأكثر مما كان جنوده أنفسهم مستعدين، وهم المعروفون بقلة الانضباط، وشهوة السرقة وحب الفوضى.

ولم تكن تلك المفاجأة قاصرة على ما حدث في بداية القرن التاسع عشر، عندما تمكن محمد علي من تأسيس الدولة المصرية الحديثة. فلا أشك لحظة في أن من قاموا بتلك العملية ذاتها في عقد الستينيات من القرن العشرين قد فوجئوا أيضا بالسهولة التي أمكنهم بها «الانفراد التام بالسلطة»، وضعف المعارضة وتبخرها، ثم ركوع المجتمع كله أمام الحاكم الفرد الذي صار مناط كل شيء، وصاحب المرجعية الوحيدة، ومنبع كل حقيقة، ومثال كل حكمة، والقادر على أن يعبر «آراءه» في كل القضايا، ويظل مع ذلك الزعيم الملهم والفيلسوف والأب والتجسيد الحي للأمة، أو حتى بديلها الأفضل من جميع النواحي. إن أي سوري عاش تمزقات عقد الأربعينيات والخمسينيات لا يكاد يتصور كيف أمكن للرئيس حافظ الأسد أن يؤسس هذه الصورة، وأن يقيم عليها نظاما سياسيا لمدة ثلاثين عاما دون انقطاع. ولا يكاد أي جزائري عاش حرب التحرير يدرك كيف أمكن لهواري بومدين أن يصير المركز الوحيد لنظام سياسي بعد أن كان واحدا من عشرات الضباط الذين لم يكن لديهم تقدير كبير لفكرة «الانضباط العسكري» أو السياسي أثناء حرب التحرير. ونستطيع أن نمضي في حصر البلاد العربية التي

كانت تشعر بالتعددية والصراعات السياسية والإيديولوجية، فإذا بها تقع تحت السيطرة الشاملة لشخص واحد لعشرات السنين أحيانًا بعد أن كانت الناس تظن أنها لن تنقاد لأي شخص، وأن مجرد الاستقرار السياسي يعد حلمًا من الأحلام. ألم تلق النخبة السورية عن بكرة أبيها لعبد الناصر لتمنحه السلطة عام ١٩٥٨ كطريقة لإنهاء صراعات فيما بينها كانت فيه يبدو ميؤوسًا من حلها لضمان الحد الأدنى من الاستقرار السياسي؟ ومن ناحية أخرى من كان يتصور حتى منتصف السبعينيات أن صدام حسين رغم ما كان معروفًا من شراسته قادر على أن يسيطر كلية على جيش لم يدخله أبدًا، وأن يزيح منافسين كانت لهم مشروعية، وباع في اللعبة السياسية أكثر منه كثيرًا. بل من كان يتصور أن العراق الذي تقوم سرديته السياسية على استحالة حكمه أصلًا أن يبيع روحه لهذا الطاغية الذي لم يترك جماعة صغيرة أو كبيرة قبلية أو حسينية بعثية، أو من أي تيار آخر دون أن "يقطف" رؤوسها اليانعة؟

لم يكن للاستبداد الشرقي إذن أي دور في عملية بناء الطغيان السياسي، أو نظام الحكم القائم على الفرد في العالم العربي. ومع ذلك فقد لعب الوعي أو ربما اللاوعي دورًا جوهريًا في عملية البناء هذه. غير أن هذا الدور لا يمكن عزله عن، أو فهمه خارج عملية تاريخية كبرى لم يتصورها أحد تمامًا، وتطورت كما تتطور التفاعلات الكيميائية؛ حيث يتغير المركب مع إضافة أي عنصر جديد.

كانت تلك العملية تعكس بالفعل وعيًا تشكل بتأثير اللحظة التاريخية والأفكار السائدة في العصر. فمحمد علي تأثر بشدة بتجربة الدولة القومية الأوروبية، وخاصة في صيغتها الفرنسية، وهي من أكثر التجارب الأوروبية نزوعًا للمركزية البيروقراطية. وتأثرت عملية بناء الدولة الاستبدادية العربية بعد الحرب العالمية الثانية بالتجربة الإيطالية والألمانية والسوفييتية. وكان ذلك أمرًا منطقيًا بسبب الكراهية العميقة التي كنها الوطنيون، والقوميون للاستعمار البريطاني والفرنسي بكل تراثه، بما في ذلك تراثه الديمقراطي. واصطبغت فلسفة التنوير العربية بعدًا مهمًا يتمثل في إحياء الشعور بالمجد الغابر الذي تصور قسم مهم من جيل الأربعينيات والخمسينيات أنه يمكن استعادته فقط إذا تم بناء دولة مركزية تحقق الوحدة، وتنهي الانقسامات الحزبية المخيبة للآمال، والتي سحقت الاستقرار السياسي، ومن ثم وقفت عائقًا أمام عملية بناء القوة (العسكرية) الضرورية لاستعادة الأمجاد.

ولكن الوعي لم يكن كله معاديًا للديمقراطية والحريات، ولم ينصرف إلى بناء دولة استبدادية تقوم على شخص واحد. وإنما لعبت القوة العسكرية الدور الحاسم في الانزلاق إلى هذا النمط للحكم. ولم تكن الجيوش في عقدي الخمسينيات والستينيات في غالبية الأقطار العربية على قدر كبير من التجانس والانضباط والوحدة. بل كان العكس هو الصحيح في

غالب الأحوال. ولكن سلسلة من الصراعات السياسية والمذهبية، والتي لم تخل من تعبئة للولاءات الطائفية والجهوية وغيرها قادت في النهاية، وعلى نحو مدهش بالفعل إلى وقوع السلطة العسكرية بيد شخص واحد لم يكن هناك شك في استعداده للتعامل الحاسم مع أي منافس، أو مع أي تردد في إعلان الولاء التام. وتمكن هؤلاء الذين كانوا أكثر استعدادا ومهارة في استخدام العنف والتآمر، من حسم تلك الصراعات لصالحهم، وهو ما ذهب بهم إلى بناء عشرات من الأجهزة التجسسية والأمنية للتأكد من الولاء والاجتثاث السريع لأي علامة مضادة أو مشكوك فيها.

السيطرة على القوة العسكرية بعد صراعات وتصفيات مريرة ومتواترة كانت الضمان الأولي لبناء نظام حكم الفرد في العالم العربي، كما كانت كذلك في حالات أخرى بدءا بنابليون. وكما غدر نابليون بمثل الثورة الفرنسية عندما نصب نفسه امبراطورا فعل ذلك الضباط العرب الكبار الذين آلت إليهم السيطرة على الجيوش بسلطة التكوين الموروثة من عصر الاستعمار بعد سلسلة من التصفيات. ولكن الجيوش ليست كافية بالمرة لضمان الولاء المطلق للنخبة والمجتمع.

هنا تدخلت عوامل أخرى تماما في المعادلة الكيميائية التي أنتجت شكل الدولة البيروقراطية المركزية والشخصانية في العالم العربي. في المشرق كانت أهم هذه العوامل هي إسرائيل بما مثلته من تهديد دائم وقوي للغاية. ومن البداية كانت السياسة الإسرائيلية التي تعاقب الدولة التي ينطلق منها العمل الفدائي الفلسطيني، أو العربي وراء الحاجة إلى انضباط حديدي، ورقابة شاملة على المجتمع حتى لا تنزلق الدولة إلى حروب لم تختر توقيتها، أو ربما لم ترغب فيها بالأصل في الظروف الصعبة لعقد الخمسينيات. وفيما بعد أدت الهزيمة العسكرية، واحتلال إسرائيل لأراضي عدة دول عربية وراء التوسع الكبير للجيوش العربية، وهو الأمر الذي جعل من الصعب تكرار تجربة الانقلابات العسكرية الشائعة في الأربعينيات والخمسينيات. ومن ناحية أخرى اضطرت عدة دول عربية للأخذ بنمط تنظيم الجيش السوفيتي الذي جعل هذا الاحتمال شبه منعدم. ومثل مناخ الحرب عموما أحد أهم العوامل وراء الحاجة للتجانس، والوحدة خلف الزعيم القائد، وهو ما أضاف له قوة كبيرة، وجعله يتوحد مع الدولة. وتطور بسبب التهديد الإسرائيلي والتحيز الأمريكي لإسرائيل وعي يقوم على مركزية أيديولوجية أمنية شاملة تجعل كل شيء موضوعا للسيطرة الكاملة. أما العامل الأكثر شيوعا، وأهمية من منظور المجتمع فكان هو تأسيس نمط الإدارة للاقتصاد يقوم على خدمة الأغراض السياسية لنظم الحكم الفردي في الجوهر. فالاستقرار السياسي لنظم الحكم العربية والبيروقراطية تطلب استقرارا اجتماعيا تم ضمانه لفترة طويلة عن طريق إقامة نظام

شامل لمنح الوظائف والإعانات المباشرة وغير المباشرة من جانب الدولة. وبذلك لم تسيطر الدولة على الاقتصاد وحده، وإنما على شروط معيشة أغلب السكان. وبينما اتسم هذا النظام بعدم الكفاءة فقد استمر لفترة طويلة بسبب قدرة الدولة على تعبئة المعونات الخارجية، والدخل النفطي أو الريعي عندما توفر. وحتى عندما أجبر النظام السياسي على التخلي عن جانب مهم من منظومة الرفاه؛ فقد ظل يسيطر على الاقتصاد إلى حد بعيد جدا بطرق شتى بما فيها التدخل المباشر في تكوين طبقة رجال أعمال خصوصيين، وهو ما سمي بالقطاع الخاص.

هذه هي العوامل التي أدت إلى تطور نظم الحكم العربية، أو الشخصانية التي تسيطر على المجتمع سيطرة تامة عبر الجيوش وأجهزة الشرطة أولا، وجهاز بيروقراطي عملاق ثانيا، وقطاع عام كبير وشبكة واسعة للغاية من الأدوات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثالثة. وقد تشكل التيار الرئيسي للوعي لدى الأجيال الحالية عبر الانخراط في هذه التجربة؛ حيث تختلط الأيديولوجيا القومية مع الشعور الحاد بالتهديد، والحاجة للسيطرة على بيئة متقلبة، وقاسية بمفهوم الأمن بكل صوره، وفي جميع مجالاته بدءا من الأمن الغذائي حتى الأمن العسكري باعتبارها جميعا وجوها للأمن القومي ذي المفهوم الشامل. ولا يمكن فصل أي من هذه العوامل، وجعله مسئولا وحده عن الأوضاع السياسية المفرطة في تضييقها على الحريات العامة، وحق المشاركة السياسية والتعددية الحقة. وكما يحدث في التفاعلات الكيميائية فإن الظروف الخصوصية بكل تجربة تلعب دورا مهما بحيث نستطيع أن نجد ملامح خاصة في كل حالة.

وهنا تكمن صعوبة قضية الإصلاح. فكل شيء ترتب على كل شيء آخر على نحو يبدو لا فكاك منه. ومن ناحية أخرى فإن التيار الأساسي للوعي الاجتماعي تشكل بتأثير هذا التطور التاريخي للمجتمع والدولة على السواء. ولهذا نلحظ أن بعض الأفراد مهما بلغت ثقافتهم وإنجازهم التعليمي يتصرفون في الخارج؛ حيث يخضعون لنظم عمل مختلفة بطريقة منسجمة تماما مع هذه النظم. أما عندما يعودون لبلادهم فهم يتصرفون على نفس النحو المتناقض الذي يتصرف فيه الآخرون. ولا يكاد يتحرر من هذا النمط سوى أقليات صغيرة للغاية تتركز في أكثر الناس اقتدارا من ناحية، وأقلهم امتلاكا لعناصر القوة من ناحية أخرى. أما الطبقات الوسطى الحديثة، والتي انغمست كلية في النظام الاجتماعي الذي تأسس في ظل نظم الحكم العربية الراهنة فهي لا تخرج عن عباءة هذه النظم إلا لتتبنى بدائل أيديولوجية أشد منها تدخلا في الحياة الاجتماعية، وأكثر شمولية من حيث استيعاب الحياة الشخصية، والسياسية على السواء في مركز وحيد للسلطة السياسية والثقافية والأخلاقية. وقد صارت تلك البدائل أكثر شعبية في الحالات التي شهدت تحولات اجتماعية جوهرية؛ أدت إلى انحسار الدور والمكانة الاجتماعية، والثقافية للطبقات الوسطى الحديثة.

إذا لم تتقدم فأنت تتراجع.. وربما تتحلل

لا وجود لما يسمى "محلك سر" فأنت إن لم تتقدم تتراجع ولا تقف تراوح في مكانك والأسوأ هو أن تتحلل. ويصدق هذا القول على المجتمعات أكثر من الأفراد.

وقد عرفت مصر التحلل طويل المدى معظم عصورها التاريخية منذ ثلاثة آلاف عام تقريبا أي منذ عصر تحلل الإمبراطورية الفرعونية. ويكفي نموذج التحلل طويل المدى جدا خلال الحقبة العثمانية للدلالة على ما يحدث للمجتمعات عندما تفشل في أن تحدث التطورات اللازمة لاستئناف نموها وتطورها. وكانت مصر قد حرمت خلال القرن السادس عشر من عوائد التجارة البعيدة عبر البحر الأحمر بعد اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح والأمريكتين، وتحول أوروبا للاهتمام باستعمار الأمريكتين على حساب التجارة البعيدة مع الشرق. وكان لا بد من تطورات كبرى في الاقتصاد والسياسة، فحكم المماليك القائم على نظام الالتزام كان لا بد أن ينهار. ولأنه لم يكن هناك بديل من داخل مجتمع خمدت حواسه، وأهدرت مواهبه، ودمرت تنظيماته ومؤسساته وتحللت مصر، ولم يكن من الممكن إنقاذها، فوقعت ضحية الاحتلال العثماني، وهو ما استنزف طاقاتها، وضاعف من شدة التحلل الذي تعرضت له، ولذلك فشلت مختلف محاولات إنقاذها، حتى جاءت الحملة النابليونية.

التحلل السلطوي:

ومصر تتعرض منذ عقود لما يسمى بالتحلل السلطوي. فالنظام السياسي الذي نشأ في يوليو ١٩٥٢ لم يعد قادرا على إحداث التطورات المطلوبة لإنقاذ مجتمع بتورم سكاني، ولكنه يعاني من ركود اجتماعي، وهشاشة اقتصادية، وحرمان طويل من الحرية السياسية، بل ومن مصادرة الشعور بالكرامة والأمل. وكانت القدرة الاستيعابية لنظام يوليو قد أخذت في الانهيار منذ هزيمة عام ١٩٦٧. فالقدرات الإنتاجية للمجتمع لا تزيد كثيرا. وبالرغم من التدفق المذهل للموارد الخارجية لم ينجح هذا النظام في نقل الاقتصاد إلى مستوى أعلى. بل العكس هو ما حدث. فالمحتوى الفني للإنتاج ينكمش والصناعة تتجه إلى مزيد من الخفة، والبنية المهارية لقوة العمل تتراجع، والبناء المؤسسي يتلف بشدة، وتحولت مؤسسات البلاد إلى "عزب شخصية" يحكم كل منها، بل يملك كل منها فعليا شخص واحد لا سبيل لمراجعته، إلا إذا غضبت عليه أجهزة الأمن لسبب أو آخر. وهذا هو ما نقول به. فإن لم تتطور البنية المؤسسية للاقتصاد مثلا فهي لا تقف مكانها بل تتدهور. والتحول إلى نظام العزب بدلا من نظام المؤسسات هو التعبير الظاهري عن هذه الحقيقة، أو هذا القانون الاجتماعي، وهو القانون الذي

يعيدنا إلى الحكم المملوكي فعليا، أو إلى نظام «الالتزام» حيث "تقطع" مؤسسات البلاد وقطاعاتها الاقتصادية لولاة يدفعون مقدما، أو مؤخرا أقساطا، يقننهم في قطاعياتهم طوال العمر

لم يعد النظام السياسي والدستوري الذي تأسس في يوليو بقادر على استيعاب المجتمع داخل حقله الأيديولوجي، وهو ليس قادرا على إحداث طفرات اقتصادية، ولا بصنع إصلاحات اجتماعية. فهو لم يعد يملك من الأيديولوجيا الثورية التي صاغها وطبقها ناصر سوى احتكار السلطة والبطش السياسي. ولو أننا قبلنا نظرية أن ناصر كان يمارس القهر السياسي، ويصادر الحريات العامة لكي يؤمن «الانتقال الثوري إلى اقتصاد حديث، ومجتمع أكثر عدالة» فإن الواقع الحالي لا يشهد عملية بناء اقتصاد حديث، وتتراجع فيه العدالة. ومن ثم فهو يمارس البطش، ويؤمن الاحتكار السياسي للبيروقراطية الأمنية والعسكرية، ولخدمة مصالحها ليس إلا. ولذلك فهو لا يستوعب سوى الفئات المتطلعة للترقي الوظيفي والسياسي في غياب إرادة الشعب، وعلى حسابه وفي غيبة مؤسسات قادرة على الفرز الموضوعي للكفاءات، وصنع نظام للمكافآت يحفز التجويد والإبداع. لقد صار نظاما يقوم على النصب العلمي، والمداهنة والنفاق والفساد بكل أشكاله ومستوياته، وهو يحمي هذه الأشياء كلها من خلال القهر والبطش السياسي، وليس من خلال الاستيعاب الأيديولوجي، أو الأداء الاقتصادي والاجتماعي المبهر!

فالمقولة التي روج لها قادة الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية مثلا هي إنقاذ الاقتصاد من النظم الشعبوية التضخمية، ونقله إلى مستويات جديدة. والواقع أن بعضها نجح بالفعل في تحقيق مثل هذه الطفرات. بل تمكن ديكتاتور شيلي السابق الجنرال بينوشيه من نقل بلاده جذريا إلى اقتصاد مزدهر، وبالغ الحداثة، وقادر على المنافسة في السوق العالمية، وذلك خلال أقل من عقد ونصف بعد الانقلاب الذي قاده لخلع الرئيس المنتخب شعبيا. أما في بلادنا فهم يحكمون البلاد بحرية مطلقة، ودون تداخل أو تدخل من جانب الشعب أو قواه السياسية، أو نخبته الثقافية، بل من خلال البطش، ولكن دون إنجاز يذكر. ولذلك يتحلل النظام التسلطي بسرعة متزايدة. ولكن المشكلة هي أنه يتحلل بدون أن يدخل الوطن تجاوزه، أو القوى الضرورية لدفع تطوره من جديد.

وكان ديكتاتور مرعب مثل بينوشيه قد أدرك أنه إن لم يترك السلطة طوعيا، ويعيد بلاده للحكم المدني الديمقراطي سيغرق بلاده في الدم، وذلك بالرغم من أنه نجح نجاحا مذهلا في نقل اقتصاد شيلي إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ هذا البلد. ولأنه نجح اقتصاديا تصور أنه يمكن أن ينجح سياسيا، ولذلك قاد بنفسه التحول إلى الديمقراطية، وعقد انتخابات رئاسية دخلها، وخسرها لصالح تحالف شعبي واسع. ورغم الآلام التي مرت بها شيلي، فقد حصل هذا البلد على اقتصاد متقدم، وعاد إلى الديمقراطية، فكسب مرتين ولو بثمن كبير. أما بلادنا فقد

حسرت الديمقراطية، ولم تحقق اقتصادا متقدما، ويزداد فيها البطش السياسي يوما بعد آخر، فقصرنا مرتين وبشكل كبير أيضا.

ولهذا يتعرض المجتمع لحالة تحلل طويلة المدى، وليس من السهل الخروج من الدائرة الجهنمية لهذا التحلل، كما لم يكن من السهل الخروج من التحلل طويل المدى للعصر المملوكي المتأخر، وطوال العصر العثماني. فالتحلل كقانون اجتماعي يعني في الجوهر سيادة التسلط مع شيوع حالة فوضوية في البناء التحتي للمجتمع، وهي الحالة التي تجعله عاجزا تماما عن اجتياز المصاعب التي تواجهه، وتسلمه لمزيد من التخلف، والضعف الاجتماعي، والأخلاقي والثقافي.

لقد اتخذ التحول في بلادنا مسارا معاكسا لحالة بلاد أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وحتى شيلي. فعلى عكس النظام الناصري تمت عملية التحول الاجتماعي والحداثي التقدمي من خلال الانتخابات والدساتير الديمقراطية في أربعينيات القرن العشرين. وقدم رجل مثل كارديناس في البرازيل نموذجا فذا لثورة صناعية واجتماعية من خلال الديمقراطية. ووقعت الانقلابات العسكرية بدءا من الخمسينيات والستينيات بعد أن بدأ النمو الاقتصادي يتباطأ بسبب التكلفة الهائلة للإنفاق الاجتماعي، ومن ثم تآكل التنافسية الدولية، ومن ثم انهيار الصادرات، وتراجع الاقتصاد. وتأسست نظم عسكرية لكي تنقل الاقتصاد نقلة كبيرة إلى الأمام بعد التخلص من الأزمة المالية للدولة، والتي نجمت عن التوسع في المكتسبات الاجتماعية. ولكن تلك النظم حققت بالفعل ما وعدت به. فمقابل الحرمان الديمقراطي في ظل العسكريين تحققت ثورات صناعية واقتصادية جعلت البرازيل والأرجنتين وشيلي دولا متقدمة اقتصاديا وتصديريا. وعندما عادت الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات صار بمكنتها أن تستند على قاعدة اقتصادية قوية، وأن تنقل المجتمع إلى مستوى أعلى بكثير مما تحقق سواء في ظل الموجة الأولى للانتقال الديمقراطي في الأربعينيات، أو في ظل حكم العسكريين في الستينيات والسبعينيات.

أما في مصر فالتحول الاجتماعي الأولي ومحاولة تأسيس اقتصاد حديث تم عبر الانقلاب العسكري، وتأسيس نظام تسلطي، وليس من خلال الديمقراطية كما فعل كارديناس وإلى حد أقل بيرون. وعندما استنفد النظام التسلطي طاقته، ولم يعد يضيف شيئا للبلاد لم يترك السلطة، بل واصل الاستبداد. فشل النظام السياسي في تحقيق الانتقال الاقتصادي، ومع ذلك فهو لا يزال يمارس التسلط والبطش، ويرفض التحول إلى الديمقراطية، بل ويواصل تدمير نسيج المجتمع لكي يحطم أو يقوض تماما ما بقي من قوى اجتماعية وثقافية قادرة على إنقاذ البلاد. ولذلك فهو يشد المجتمع كله للتراجع والتقهقر. فلا النظام قادر على التحول

الديمقراطي بإرادة فوقية كما فعل حتى بينوشيه في شيلي، ولا ترك في البلاد قوى قادرة على تجاوزه، وتخليص المجتمع من آلام التحلل مع الفقر، والتخلف والتهرؤ الذي أصاب مؤسسات المجتمع على كل المستويات. فالأحزاب السياسية بالغة الضعف، والمجتمع المدني واهن للغاية، ومقيد بسلاسل البيروقراطية، والتسلط السياسي، وحتى المجتمع القروي أصابه تآكل شديد، وطبقة رجال الأعمال وهي الفئة الوحيدة التي تتمتع بشيء من التنظيم رغم الخلافات الداخلية، ومنافسات قطع الرقبة؛ فهي لا تطرح مشروعا اجتماعيا وسياسيا بتجاوز التسلط والفقر والتخلف الاجتماعي.

هذا هو التحدي الذي يواجه هذه الأمة، وهو ليس من التحديات الجارية أو البسيطة، بل هو تحدي الوجود الحقيقي. فإما أن يواصل هذا المجتمع التحلل على المدى الطويل ويتلاشى أخلاقيا وثقافيا، أو تحدث معجزة سياسية أو مدنية تنقذه وتنطلق به. والمعجزة التي نتحدث عنها لا يمكن أن تكون سوى من صنع المجتمع نفسه.

ميردال أم كينز أم ريكاردو أم مشكلة أخرى؟.

لن يصلح أي حل للقضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى، إلا إذا تمكن من حل المشكلة الاقتصادية. ويبدو أن حل هذه المشكلة قد صار أمرا مستعصيا. فجميع الدول العربية تحاول كسر جمود الاقتصاد منذ عقود دون أن تنجح. وجميعها أقام استراتيجيته القومية منذ ربع قرن على الأقل على أولوية حل المشكلة الاقتصادية، حتى يمكنه التقدم في حل المشكلات الأخرى. وجميعها طبق مختلف الوصفات العامة التي تلقاها من تجارب عالمية متباينة من الاشتراكية حتى الرأسمالية غير المقيدة. ولم يكن الطريق الثالث الذي جاء بالسيد بلير إلى السلطة في بريطانيا جديدا على عدد من البلاد العربية، وعلى رأسها مصر. بل إن الخلطة العجيبة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والناتجة عن تراكب عدد من النماذج، والأنظمة الاقتصادية؛ هي التي تسود الاقتصاد منذ عقود. وبينما نجحت تجربة في بريطانيا تمثل عندنا مصدرا للفقر لا بأس به من المشاكل.

ويحتار المرء في فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية عموما، والمصرية بشكل أخص. لا يوجد توصيف، أو تفسير واضح لهذه المشكلة في الفكر العربي. فلا يتوافر لدينا فكر اقتصادي منذ منتصف الستين. وليس لدى الحكومات العربية بما فيها الحكومات المصرية المتعاقبة أي تفسير أو تشخيص لهذه المشكلة، رغم أنها وصفت جميعها بأنها حكومات اقتصادية وليست سياسية. وعندما يتحدث أحد الوزراء الاقتصاديين عن المشكل الاقتصادي، فأنت تسمع أحد المحاسبين، وليس مفكرا اقتصاديا أو مفكرا اجتماعيا يعرف كيف يستكشف مشكلة الاقتصاد من تشعبه في معرفة الواقع الاجتماعي الكلي.

طبيعة المشكلة:

إن التقارير الاقتصادية المهمة التي تأتينا من المنظمات الدولية والعربية، فهي تقدم إحصاءات متباينة الدقة للأداء الاقتصادي ومنها نستطيع أن نتعرف على مظاهر المشكلة وبعض تعبيراتها وأسبابها ولكنها لا تقدم لنا غير ذلك سوى نصائح عامة مستمدة من تشخيص المشكلة الاجتماعية الكلية، لا المشكلة الاقتصادية في خصوصيتها وتمايزها النوعي

من هذه الإحصاءات نعرف مثلاً أن أكثر البلاد العربية غير النفطية يعاني من خلل في التوازن الكلي فمعدل الادخار متواضع للغاية، وهو ما يعني أن نسبة ما يخصصه المجتمع للاستثمار بسيط، ولا يحقق معدلات نمو عالية وقد تقود هذه الظاهرة بعض الاقتصاديين إلى القول بأن نقص رؤوس الأموال هي المشكلة الاقتصادية الجوهرية وكان الاقتصادي السويدي ميردال قد وصف باستفاضة مشكلة التخلف كما يراها باعتبارها نوعاً من الدوائر المفرغة للفقر فضآلة المدخرات تقود إلى نقص رؤوس الأموال المستثمرة، وبالتالي انخفاض معدلات النمو بما يوفر بالكاد نقص مستوى المعيشة والاستهلاك، ومن ثم قلة الفائض القابل للاستثمار وهكذا وربما كان ذلك هو حال أكثرية الدول العربية غير النفطية، وعلى رأسها مصر حتى قرب منتصف الستينيات، ونحن نعرف أن مصر لم تتمكن من تعبئة التمويل الضروري لتطبيق الخطة الخمسية الثانية المقررة عام ١٩٦٦، والتي كان يفترض أن تقوم بتعميق الاستثمارات الصناعية التي وضعت في الخطة الأولى

ولكن هذا الوصف لم يعد يصلح لفهم الواقع الاقتصادي في مصر مثلاً خلال ربع القرن الماضي صحيح أن معدل الادخار والاستثمار ضئيل، بل إنه انكمش بشدة مع تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ولكن الحقيقة الأكثر بروزاً منذ ذلك الوقت هي أن لدينا مع ذلك حوضاً واسعاً من الأموال التي جاءت بصورة غير مباشرة من النفط، ولا نعرف كيف نستثمرها، وتعاني البنوك من هذه الظاهرة؛ فتضطر لاستثمار جانب كبير من المدخرات بالعملات الحرة في الأسواق، والأوراق المالية الأجنبية، وخاصة السندات الأوروبية، وبذلك تمول النمو في أوروبا وليس في مصر، وبدت عمليات الإقراض في مصر خلال العقد الماضي بخسائر لا بأس بها بسبب تعثر المستثمرين في السداد، وكان الاقتصاد المصري، ومثله في ذلك الاقتصاد السوري وغيرهما في عدد من البلاد العربية يعاني من مشكلة قلة فرص الاستثمارات المربحة، فلدينا إذن أموال على عكس ما رأى ميردال، ولكننا لا نستطيع أن نستثمرها في أنشطة مربحة، وكان الاقتصادي البريطاني الكبير كينز قد وصف عدداً من أزمات الركود في الاقتصادات الأوروبية، بأنها تعبير عن ظاهرة تراجع فرص الاستثمار المربح.

وقد تفسر هذه الظاهرة في مصر على الأقل حقيقة أن المستثمرين ما أن يلاحظوا ازدهار مشروع استثماري ما حتى يتكالبوا عليه، ولو كان مجرد محمصة للفول واللب السوداني، أو صناعة بسكويت أو بالطبع ورش إصلاح السيارات أو الاستثمار الأكثر شعبية في العقارات. ولأنهم يفعلون ذلك سريعاً ما يقل معدل الربح في هذه الأنشطة، ويعودون للبحث عن فرص أخرى بطريقة التقليد والإشاعة، وساهم في هذه الظاهرة أن الإقراض المصرفي تساهل كثيراً مع مستثمرين لا يتمتعون بالجدية أو حسن السمعة، نظراً لبطالة الأموال لدى البنوك، كما كان هذا الإقراض سياسياً أكثر منه اقتصادياً في حالات كثيرة، وإذا كانت هذه الممارسات هي ترجمة لواقع قلة الاستثمارات المربحة؛ فإن ميردال كان سيقع على قفاه من الضحك إذ اكتشف أن بلداً فقيراً مثل مصر أهدر عشرات المليارات من المدخرات في بناء مدن الأشباح بالساحل الشمالي، ولم يستثمرها في تمويل الانطلاق الاقتصادي، أو التخلص من الفقر!

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تقل فرص الاستثمار المربح في بلادنا، قد نجد إجابة على هذا السؤال عند ريكاردو بأكثر مما نجده عند نيركس، ففي الوقت الذي فاضت فيه الأموال الآتية من النفط والقروض الخارجية وغيرها من المصادر التي لا صلة لها بالعمل الشاق، و الابتكار الخلاق على عدد كبير من البلاد العربية أعلنت سياسة الانفتاح بأمل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ولم تأت تلك الاستثمارات إلى أي من البلاد العربية، بل أتى تدفق هائل من البضائع الذي أغرق الصناعة المحلية بسبب تفوقه جودة ونوعية، وهنا يمكننا أن نضاهي النتيجة الواقعية بما كان ينصح به ريكاردو؛ فالأخير يقول إن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج ما تتفوق فيه نسبياً، أو ما تملك فيه مزايا مقارنة، ولكنه أي ريكاردو لم يتصور أن بلاداً مثل بلادنا لم تتفوق في شيء، ولم يكن لديها مزايا تفرض إيجابياً مع غيرها، فحتى وفرة العمل لم تعد ميزة مقارنة بسبب تمتع بلد مثل الصين ليس فقط بعرض لا ينتهي من العمالة الرخيصة، وإنما أيضاً بمستويات من الانضباط والمهارة، لا يكاد أي بلد عربي يعرفها في تاريخه.

وهكذا يمكن القول إن صلب المشكلة الاقتصادية في مصر، وعدد لا بأس به من البلاد العربية، هي أنها لا تكاد تملك أية ميزة مقارنة بالفعل أمام المنافسين الذين يتزايد عددهم، ويثبت بعضهم تفوقه على معايير الأداء في البلاد المتقدمة، ولهذا تم الجانب الأكبر من عملية إعادة رسم تقسيم العمل الدولي منذ عقد السبعينيات بعيداً تماماً عن المنطقة العربية بأسرها، ولم تقترب منها إلا لماماً، ولا يكاد أي مستثمر دولي كبير يطرح على نفسه سؤال الاستثمار في منطقة لا تنتج شيئاً، ولا تمتاز بشيء عن منافسيها العملاقة في آسيا أو أمريكا اللاتينية

غير أن ريكاردو كان متأثرا كثيرا بمدرسة الطبيعيين الذين تصوروا أن المزايا المقارنة أمر مفروض في الهبات الطبيعية لمختلف البلاد، والواقع أن تجارب النمو الحديثة تؤكد أن تلك المزايا تصنع صنعا، وأنها كامنة في العقل البشري النشيط والمبتكر، وفي إمكانية إعادة بناء التنظيم الاجتماعي لتوفير دافعية أكبر للامتياز والمنافسة، وكانت لدى البلاد العربية فرصة مثالية لإعادة تكوين وبناء اقتصاداتها، مع انبثاق الثورة التكنولوجية الجديدة خلال عقد التسعينيات، ولكن أكثر الدول العربية لم تكن مستعدة للنهل من هذه الثورة لإحداث تغيير كبير في هيكلها الاقتصادي عبر بناء صناعات ممتازة في مجالات مثل المعلوماتية والهندسة الوراثية والمواد الجديدة، فهي لم تكن مهتمة أصلا بالإبداع والابتكار التكنولوجي، كما أنها لم تكن مشغوفة بالغضب المعرفية الكبرى في نظمها الثقافية أو التعليمية، بل كانت قد اغرقت نفسها في الماضي، وليس في التطلع إلى المستقبل، ومع ذلك فلا يزال الباب مفتوحا أمام الدول العربية خاصة مصر لحل المشكلة الاقتصادية المعقدة التي تواجهها بالتحول إلى عصر التكنولوجيات الراقية، ولكنه يجب أن توفر مقتضياتها وشروطها

المشكلة الاقتصادية التي تواجه مصر والبلاد العربية هي بإيجاز مشكلة مجتمع ليس راغبا في دفع ضريبة الانطلاق لأنه يفضل التوسع في الاستهلاك وليس الادخار، وهي مشكلة مجتمع أولوياته معكوسة لأنه حتى عندما تتوفر لديه المدخرات يهدرها فيما لا طائل وراءه، وهو لا يجد فرصة جادة للاستثمار لأن المنافسين الأجانب أشطر وأكثر امتيازا، بينما هو لا يريد الأخذ بفضائل الاجتهاد والعمل الشاق، والتنظيم الجيد والإبداع غير المحدود

مقاربات ثلاث:

يبقى أن ثمة ثلاثة مخارج نظرية لتلك المشكلة

المخرج الأول هو الاستمرار في الحياة بدون طموح ويوما بيوم، مع تطبيق ما يتيسر من إصلاحات مالية ومحاسبية لإضفاء قدر أكبر من المعقولية على نظم اقتصادي ومالي متهافت، وغير معقول بذاته، مع بقاء المجتمع كما هو بدون إصلاحات كبيرة، وهذا المدخل قد يعود إلى تنشيط بعض الفروع أو المشروعات الاقتصادية هنا وهناك، ولكنه لا يوفر مزايا تنافسية تذكر، فتعاني البلاد الأقل حظا في المال النفطي من استمرار مشكلاتها التقليدية مثل العجز التجاري المزمن، وزيادته مع تقلص المعروض من المال نتيجة انكماش فرص العمل في البلاد النفطية، وقد يصادف بعض هذه البلاد شيء من حسن الطالع باكتشافات نفطية أو طبيعية أخرى، وهو ما يعطيها علاوة لفترة إضافية، وأقصى ما تستطيع الحكومات القيام به سيكون أقرب إلى أعمال المحاسبين، مع الاحتفاظ بالفارق بين محاسبين يتمتعون بالصرامة والأمانة، ومن يفضلون القيام بمهمتهم بطريقة لعبة الثلاث ورقات

أما المخرج الثاني فهو إنهاء سياسة الانفتاح على أمل استعادة السوق المحلية، وإجبارها على استيعاب منتج أقل جودة وسعرا من الإنتاج الأجنبي، ويوفر هذا المخرج مساحة معينة للنمو الاقتصادي، أو فرصا متنوعة للاستثمار المربح؛ نظرا لتوفر السوق المحلية عن طريق الحماية الإدارية أو الجمركية، وربما يمكن إضافة معطيات معينة لتحسين جودة الإنتاج، وزيادة الإنتاجية مع الوقت بتحسين المهارات، وتنمية مستويات الأداء في قطاع البحوث والتطوير، ولكن مشكلة هذا المدخل هو أنه لن يوفر إلا الحد من الكفاءة بسبب محدودية المنافسة الأجنبية، وصغر حجم السوق المحلية، وهو بهذا المعنى قد يوفر فضاء للنمو الصحي نسبيا، ولكنه لا يوفر آلية للانطلاق على المدى البعيد

أما المخرج الأخير فهو إعادة هيكلة الاقتصاد عبر الانخراط في عملية كبرى للتصنيع، والتحديث خاصة من خلال التوسع في أنشطة الابتكار والتجديد، والاستثمار في الفروع والقطاعات التكنولوجية الجديدة، ويتطلب ذلك ثورة في الاهتمام بالمعرفة، وفي الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وفي مجال الأداء التنظيمي والمؤسساتي، وفي إنشاء وتعميم تقاليد عمل جديدة، كما يتطلب هذا المدخل وقف الإهدار، وشن حرب لا هوادة فيها على الفساد بمعناه الاجتماعي الواسع والضبط الأخلاقي للأداء وتحصيلات المجتمع ككل، وباختصار فهذا المدخل يستلزم ثورة أخلاقية ومعرفية؛ أي ثورة في ذات تكوين وثقافة المجتمعات العربية

ولا تزال المناقشة مستمرة.

نقد السياسة الاقتصادية تمويل الاقتصاد أم تحويله؟

طرحت الحكومة ممثلة في شخص رئيسها المحترم الدكتور عاطف عبيد تصـورها للوضع الراهن للاقتصاد المصري وسبل التعامل مع مظاهر القلق في السوق. دعم الـدكتور عبيد تصوره بمظاهرة إعلامية كبيرة وبأسلوب عرض يليق بأستاذ جامعة حقيقي. وأكثر مـا أقدره في الطرح الحكومي أنه ترك حصنه التقليدي في لاظوغلي وموقعه الدفاعي المفضل في القصر العيني؛ حيث مبنى البرلمان وخرج ليقابل المجتمع الواسـع سـواء عبـر الصـحافة والإعلام، أو عبر المنتديات والجمعيات المدنية.

ثم إني أقدر أيضاً روح التواضع والانفتاح الفكري التي طرح بهـا الـدكتور عبيـد أفكاره، ودافع بها عن سياساته. وربما نسمع لأول مرة من يطالب بالمناقشة والإضـافة، بـل المشاركة بالاقتراحات والأفكار. وبهذا تصبح مناقشة الخطاب الحكومي أكثر من مجرد حـق يمارسه الكتاب والخبراء والمفكرون. فالمناقشة حق أيضاً لكل مـن يعنيـه أمـر السياسـات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، بل هو حق لكل المصريين وواجب أو تكليف ملزم لكـل من لديه فكرة مختلفة ورأي أو توجه مغاير.

ولأن المناقشة قد تطول فسوف نختصر الموضوع، أو نركزه في خلاف بين منهجين في التعامل مع "مظاهر القلق والتوتر" في السوق، أو بالأحرى مع مظاهر القلق والتوتر فـي المجتمع الاقتصادي والسياسي في البلاد.

التحليل الرسمي:

وقبل أن ندخل في محتوى الخلاف في العلاجات المطلوبة قد يكون مـن المفـيد أن نعرض للخلاف في تقويم الأوضاع الاقتصادية في مصر.

ينهض خطاب الحكومة على القول إن الاقتصاد المصري قوي وإنه يواجـه تبعـات وضغوط خارجية إضافية بعد ١١ سبتمبر، ولكنه لا يعاني أزمة ركود أو انكمـاش بـالمعنى المفهوم في الاقتصاد. بعض الفروع أو الصناعات تعاني من مظاهر ركود بسبب توسع غيـر مدروس في الاستثمار، وتكوين طاقات إنتاجية أكبر من سعة السوق المحلية المحدودة. ومـع ذلك فإن الحكومة سوف تزيد الإنفاق الحكومي بهدف إنعاش السوق خلال السـنوات الـثلاث المقبلة من خلال موارد حقيقية.

لا بد أن يكون القارئ الحصيف قد لمح بالفعل التناقض الأول وربما الأبرز، والأكثر وضوحاً في خطاب الحكومة. فإما أن يكون هناك انكماش يلزمه، بالتوسع في الإنفاق الحكومي، وإما أن يكون الاقتصاد بحالة طيبة فلا يحتاج للتوسع في الإنفاق الحكومي. إن المؤشرات المتاحة عن أوضاع الاقتصاد تؤكد صحة ما ذهب إليه خطاب الحكومة وهو أن الاقتصاد ككل لا يعاني من ركود أو انكماش، فحتى لو انخفض معدل النمو إلى ٤% فقط لما اعتبرنا هذا المعدل سيئاً بالنظر إلى أحوال الاقتصاد العالمي. فإن كان الأمر كذلك فما هو وجه الحاجة للتوسع في الإنفاق العام بأكثر مما هو وارد في الموازنة العامة والخطط وتقديرات الموارد.

فإن كانت البيانات والتقديرات المتاحة عن نمو الاقتصاد خاطئة من الأصل أو بحاجة لتعديل جذري لتواكب آخر التطورات يصبح من المعقول التوسع في الإنفاق العام لتصحيح الاقتصاد أو تقويمه، وتمويل عملية تنشيطه بصورة اصطناعية. أما إن كانت تلك البيانات والتقديرات صحيحة حتى الآن فلا نكون بحاجة إلى وسائل اصطناعية مكلفة لتصحيح الاقتصاد.

تمويل الإنعاش:

لقد وعد السيد رئيس الوزراء بأن يمول عملية الإنعاش من موارد حقيقية. وهنا طرحت فكرة بيع الأراضي المستصلحة وشركة الاتصالات كمصدر للتمويل. ويعجب المرء ما إذا كانت هذه الأراضي قد بيعت فعلاً. وإن لم تكن قد بيعت فماذا كانت الخطة الأصلية للتعامل معها؟ هل كانت ستدار عن طريق شركات حكومية أو تابعة للقطاع العام مثلاً؟ أم أنها استصلحت وستبيعها الحكومة حتى اضطرت للبحث في دفاترها القديمة. ولأسباب متعددة نخشى أن تضطر الحكومة في نهاية المطاف إلى تمويل الإنعاش الذي أكدت هي نفسها أنه لن يتم بالفعل عن طريق أموال ليست لديها؛ أي عن طريق العودة للتمويل التضخمي أو بالإغراق في مزيد من الديون الداخلية والخارجية.

ولعلنا نتساءل هنا عن حكمة أن نسيل أصولاً حقيقية لتمويل إنفاق استهلاكي. لقد فعلنا ذلك طوال الوقت وهو ما يعد من محظورات علم الاقتصاد ومن الكبائر في مذاهب الحكمة عامة. فلا يجيزها سوى حالات الاستثناء والطوارئ. وما نواجهه ليس من هذا ولا من تلك.

فإن لم نمول الإنفاق العام عن هذا الطريق يبقى أن نموله عن طريق الدين الداخلي أو الخارجي. وحتى إن لم نكن قريبين جداً من حافة الخطر، فالدين عبء حاضر ومستقبلي لم يعد محتملاً. وربما لم يعد أخلاقياً أن نورط أبناءنا في تسديده لمجرد أن نلبي حاجة مشكوك فيها كل هذا الشك.

خضوع للابتزاز:

يرتبط هذا الأمر أيضاً بقضية سياسية واجتماعية بالغة الأهمية، وهي الآثار التوزيعية للتوسع في الإنفاق الحكومي. إن ما تقوله الحكومة بكل صراحة هو أن لديها مؤشرات قوية بأن هناك قدراً معقولاً من التوسع والنمو. من هذه المؤشرات النمو الملحوظ في الطلب والاستهلاك من الطاقة للأغراض الصناعية والتوسع في التسهيلات الائتمانية الجديدة. معنى ذلك أن الشكاوى مرتفعة الصوت التي تأتي من عدد من دوائر الأعمال مبالغ فيها على أقل تقدير. ومعنى أن تقوم الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام استجابة لتلك الشكاوى أن الحكومة تخضع للابتزاز دون أن تتأكد من أن جانبا من المال الذي تنوي ضخه سيلبي حاجات اجتماعية أخرى مثل امتصاص البطالة، أو دعم الإنتاجية والتنافسية والتصدير، أو تدعيم أنشطة التطوير.

التناقض الثاني:

ومع ذلك فإن ما يهمنا أكثر كثيراً هو التناقض الثاني في خطاب الحكومة. معنى أن العلاج الذي تطرحه الحكومة ليس له صلة بالمرض كما شخصته هي نفسها. فالحكومة تقول حسناً هناك بالفعل أزمة ركود أو انكماش في قطاعات بعينها وخاصة في قطاع المقاولات. هذه الأزمة نجمت عن التوسع في الإنشاءات السكنية بناء على تقديرات متفائلة للطلب على الإسكان الفاخر. فكان الاستثمار والطاقة الإنتاجية فاق كثيراً الاحتياجات الفعلية والطلب المحلي الفعال. فإذا كانت الأزمة الظاهرة في بعض القطاعات هي وجود فائض عرض أو ما يسمى في الاقتصاد فائض انتاج لا يكون العلاج أبدا عن طريق تنشيط الطلب من خلال الإنفاق الحكومي. فحتى لو افترضنا أن المال سيذهب في النهاية إلى القطاعات التي تعاني من الانكماش وهو أمر مشكوك فيه فلماذا نستخدم وسيلة علاج مكلفة لدعم طاقة انتاجية لا نحتاج لها، بينما نحتاج إلى انشاء أو تدعيم طاقات انتاجية نحتاجها ولا نملكها؟

التركيبة لا تستحق:

وبوجه عام فإن السؤال الجوهري الذي يحق للمجتمع كله أن يسأله هو ما إذا كانت "التركيبة الاقتصادية" الراهنة في مصر تستحق التدعيم والإنعاش، ثم ربما ينبغي أن نتحدث عن الفرص لتحويل هذه التركيبة وإصلاحها أو تغييرها. دعك من مظاهر الخلل التي ترتبط بالفقر والتخلف ودعك من الخلل الهيكلية طويلة المدى، والتي يشترك فيها العالم الثالث كله. ولنناقش مؤشرات أساسية للخلل المباشرة للاقتصاد كما تشخصها تقارير ودراسات المراكز القومية المتخصصة وجميع مراكز البحوث وكافة المشتغلين بالاقتصاد تقريبا. من هذه المؤشرات التي

تميز الاقتصاد المصري وتجعل تركيبته" غير مرضية وبحاجة ماسة لإصلاحات عميقة، الاعتماد الشديد على مصادر الدخل الخارجية والعجز المزمن للميزان التجاري بسبب المكون الاستيرادي المرتفع للاقتصاد ككل والصناعة بصورة خاصة، وضآلة القدرة على التصدير والواقع أن تلك العلل لها أسباب كثيرة بعضها موروث من الماضي، وبعضها ناشئ عن فقر شديد في الموارد، وبعضها يتعلق بالإدارة. ولكن السبب الأهم في تقديري هو الانحراف "العقاري" والاستيرادي للاقتصاد المصري خلال ربع القرن الماضي، أعني التحيز في توزيع الاستثمارات والمكافآت الاقتصادية لصالح أنشطة المقاولات والتشييد السكني ومضاربات الأراضي، وضد الصناعة والتصدير. فمستويات الربحية المتحققة في هذه الأنشطة تفوق بعدة أضعاف تلك المتحققة في الصناعة التحويلية والخدمات الحديثة. بل إن التعدين والصناعة وقعت صناعتهما بتأثير الوزن الطاغي للإسكان والتشييد بوجه عام. ولذلك اتجهت معظم الاستثمارات الصناعية إلى خدمة هذا النشاط بطريقة أو أخرى.

نبهت مختلف مراكز البحوث الحكومية وغير الحكومية لهذه العلل الخطيرة في الاقتصاد المصري والاقتصاديات العربية بوجه عام. كما أكدت أن الرواج النسبي الذي اعتمد على تلك الظواهر هو من نوع اقتصاد الفقاقيع الذي قد ينفجر مع بوادر التأزم والانكماش المالي.

ومن حسن الحظ أننا لسنا في مواجهة حالة انفجار من هذا النوع. ولكننا أمام حالة انكماش تدريجي، وإن ملحوظ لمصادر الدخل الخارجي التقليدية، وهو الأمر الذي يعود إلى انكماش ملحوظ للفقاعات التي تمتعت بالرواج بسبب هذه المصادر.

نعود للسؤال الجوهري الذي طرحته على الرأي العام: هل هذه "التركيبة الاقتصادية" جديرة بأن نحافظ عليها أم بأن نغيرها؟ فيما بين دارسي الاقتصاد السياسي والتنمية ثمة إجماع أنه ينبغي تغييرها، بل كان ينبغي تغييرها منذ فترة طويلة. الواقع يضغط علينا من أجل تغيير هذه التركيبة، فلماذا ننفق الأموال من أجل الاحتفاظ بها رغم ما تسببه من هشاشة للاقتصاد وضعف بالغ للمجتمع، وعجز ممتد للدولة؟ هذا ما ينبغي على رئيس الوزراء أن يجيب عليه، وما ينبغي على الجميع مناقشته.

توازن مجتمع متواضع الأداء (١)

دعونا نعترف بالإشكالية الحقيقية للإصلاح في مصر في الحقبة الراهنة: قليلون جدا يعملون، أو مستعدون للتضحية من أجل تحقيق هذا الإصلاح. بل أغلب المتحمسين من أجل الإصلاح يعملون من أجله بنصف قلب (مزيد من الاعتراف: لست استثناء من قاعدة تبدو لي عامة)

لا أظن أننا نحتاج لإثبات هذه الحقيقة؛ فهي ساطعة كالشمس. فالحركات الاجتماعية في مصر غائبة، والأحزاب هشة ومصطنعة، وفشلت في إلهام المجتمع، أو حتى مجرد لفت نظره. والحيز الأكبر من المجتمع المدني ليس مهتما حقيقة بالقضايا الكلية، بل غارق في القضايا الفرعية واللاسياسية

لا توجد نشاطية أو حالة نضالية في قاعدة المجتمع أو مستوياته الوسيطة. فالطبقات الشعبية منهارة انهيارا حقيقيا. وقد فشل مئات الآلاف من الفلاحين في الدفاع عن مصالحهم الأساسية، والتي تكاد تكون وجودية عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي المضاد عام ١٩٩٦، والذي ألغى تثبيت عقود الإيجارات والقيمة الإيجارية. ووجدت نسبة كبيرة منهم نفسها بدون عمل وبدون أرض. أما الطبقة العاملة الصناعية، أو النقابية فكانت أوفر حظا حتى عندما تعرضت لتجربة الخصخصة لأنها على الأقل حصلت على معاش مبكر. ولكنها لم تنجح في حمل أية رسالة ذات طبيعة عامة. وهناك جزء من الطبقة الوسطى وخاصة أجيالها الشابة منخرط في الحياة السياسية، وخاصة من خلال التيار الإسلامي. ولكن القطاع الأكبر من هذه الطبقة لا يكاد يلمس الميدان السياسي، بل لا يكاد يعرفه في أبسط بديهياته. أما على مستوى النخب فالأمر أكثر تعقيدا. فالغالبية الكاسحة من أعلى النخب شأنا، ومنها أساتذة الجامعات في هذا البلد لن تتردد كثيرا إذا عرضت عليها وظيفة حكومية أو وظيفة هامة في الحزب الوطني لقاء التصفيق، أو الصمت على الواقع المرير للوطن بغض النظر عن تاريخها الفكري، أو أن لها تاريخا أو حتى مقدماتها الحاضرة أو أن لها انتماءات. وثمة عدد قليل جدا حتى من المشتغلين بأمور الفكر اشتغالا مهنيا يتمسكون بشرفهم الشخصي ونزاهتهم الفكرية، فيشيرون على الأمة بضرورة الإصلاح والتغيير، ويبدون استعدادا لقيادتها على طريق النضال من أجل التغيير، ولو بمجرد "الإدلاء" بآراء نقدية تطالب بالإصلاح في مقابل إصرار النظام السياسي على الثبات في الخندق حتى النهاية

ويثير الأمر بعض الحيرة لأن الحقيقة هي أن التمسك بالنزاهة الفكرية والشخصية لم تعد نوعاً من القبض على الجمر كما يقال. فالنظام السياسي الراهن – والحق يقال – لا يعاقب على الأفكار أو الانتماء السياسي بذاته. كل ما في الأمر أن هذا الصنف من الناس الذي يتصف بالنزاهة الإيجابية لن يحصل على وظيفة، أو مكانة مرموقة في الدولة أو المجتمع. وكل ما هو مطلوب للتمسك بالشرف الشخصي والفكري ولو بدون نضال من أجل أي فكرة هو السيطرة على الطمع والجشع، أو التحكم في غريزة الطموح، وهي بذاتها مشروعة وإنسانية للغاية طالما أنها لا تمنع الناس من قول كلمة حق أمام سلطان الطمع. فكل المطلوب من أجل تشكيل رأي عام قوي وضاغط للإصلاح من جانب النخبة العليا في المجتمع خارج جهاز الدولة، هو الاستعداد للتضحية بالمصالح المباشرة، والطموح المشروع للترقي في السلم الاجتماعي أو الإداري، وهو ما يعني التضحية بالمكانة الرسمية، والثروة التي تأتي بها في مجتمع مثل مجتمعنا.

وبصراحة فإننا لا نملك عدداً كبيراً من هذا النوع من الناس في الصفوف الأولى للحياة الاجتماعية سواء تحدثنا عن النخب المهنية، أو الاقتصادية أو الفكرية أو التعليمية أو غيرها. عدد قليل جداً من العلماء والأطباء والصحفيين والمهندسين والمحاسبين والسياسيين والمفكرين والفنانين... الخ يقول الحقيقة أو يطلب التغيير السياسي، ويناضل من أجله. وعدد أقل منهم يقول الحقيقة، أو يطلب التغيير في مجالاته ذاتها ويناضل من أجله.

ويمثل صمت وتواطؤ أو قبول النخب العليا في المجتمع مظهراً وسبباً، ونتيجة للتوازن العجيب للمجتمع عند مستوى بالغ التواضع في كل المجالات، وأداء بالغ التدني في كل القطاعات. ويظهر هذا التوازن العجيب بمظاهر شتى. فلم يحدث في تاريخ مصر الحديث أن استمر الوضع السياسي كما هو بدون تغيير يذكر كما حدث خلال ربع القرن الأخير. الحالة الوحيدة هي فترة حكم محمد علي وأسرته (١٨٠٥ – ١٩٥٠)، والتي شهدت ثورات كبرى في كل شيء، فحتى نخبة الحكم تحت مستوى العائلة تغيرت ثلاث مرات على الأقل (القضاء على المماليك، تشكيل نخبة عسكرية ومدنية جديدة من عناصر أجنبية ومتمصرة، ثم تشكيل أرستقراطية جديدة من عناصر بيروقراطية مصرية وشركسية). كما شهدت هذه الفترة توسع مصر الإمبراطوري، وضرب هذا المشروع بسبب تحولات جوهرية في مكانة مصر الإقليمية والدولية. وعندما ترك محمد علي السلطة والحياة ذاتها، كانت مصر قد صارت بلداً آخر تماماً غير تلك التي شهدها نابليون، وحزن لأجلها علماء الحملة الفرنسية. ولم نشهد شيئاً من هذا التطور المذهل في مصر خلال ربع القرن الماضي اللهم إلا في مجال الفساد.

إن الأمر يتعدى مجرد عدم دوران النخبة بالمعنى العلمي، بل هناك حالة من الركود الخارق الذي يتجاوز القانون. القانون التشريعي والقانون الطبيعي أيضا. وبعض القابضين على السلطة العليا في مؤسسات كبرى للدولة لا يستحقون أدنى احترام، وقد بعضهم الآخر بكوارث ويستقر بعضهم الثالث كراهية عميقة من جانب العاملين في هذه المؤسسات على كافة المستويات، ولكنهم يظلون في مقاعدهم مهما تكررت الكوارث، ومهما كان أداؤهم أقل من متواضع. والأهم أن البلاد لم تنجح في إيجاد حلول حقيقية لأي من مشكلاتها الكبرى، أو احداث تغيير في طبيعة تلك المشكلات. وحتى عندما تتفق الحكومة والمعارضة، بل المجتمع كله على وصف ظاهرة ما بأنها مشكلة تظل بجذورها، وكأننا حريصون في الواقع على استمرارها مثل الفساد، و نتصرف حيالها بجهل وحيرة فلا نكاد نلمس جذورها، فتظل تتضخم بدون اعاقة مثل الدروس الخصوصية. وفشل المصريون عن بكرة أبيهم في إيجاد طريقة لحل مشكلات بعضها أبسط مما يتصوره العقل. فمنذ عشرات السنين يشكو الناس من جميع الطبقات، وفي جميع المناطق والأحياء من بالوعات الشوارع، ومع ذلك لا توجد واحدة منها ثابتة في مكانها السليم حتى الآن. ولكي نحل أي مشكلة لا بد أن نتعمق فيها. فالبالوعة بالرغم من أنها لم تكن تحتاج سوى لتثبيتها ابتداء، وهو أمر يبدو غاية في البساطة، فلا بد إذن من استثمار بلايين الجنيهات في إصلاح حالة الأحياء، والمناطق العشوائية، والتي هي عشوائية فقط لأن البيروقراطية التي تشكو من كثرة العاملين فيها ممن لا يعملون شيئا، قررت ألا تلتفت الى هذه الأحياء أو المناطق عندما كانت تتكون، ولو بطريقة تلفت نظر الناس، إلى أن يكون عرض الشارع خمسة أمتار على الأقل، وهو عرض الشوارع في بعض القرى المصرية في القدم. وعندما نلتفت الى هذه المشكلة نكتشف متأخرين جدا، أن حلها لن يصلح كثيرا حتى لو أنفقنا مال قارون عليها بعد فوات الأوان.

هذا هو في الواقع حال أو طبيعة أغلب مشكلاتنا المستعصية. ببساطة لا يمكن حلها بإغراق بلايين من الجنيهات في مستنقعاتها، لأنها ليست مشاكل مالية، بل هي مشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية جوهرها: هو فقدان آليات الهدم الخلاق والتوازن عند مستوى بالغ التواضع؛ أي أن جوهرها هو ديكتاتورية اللاموهبة والمصالح الخاصة. السر إذن في مشكلاتنا هو غياب العقل في التدريج أو بالأحرى عن العصر

لماذا يستمر التوازن عند مستوى بالغ التواضع؟:

الواقع أن السؤال الأهم هو ما إذا كان هذا التوازن قابلا للاستمرار لفترة طويلة بصفة مقبلة. وسوف نحاول أن نقدم إجابة على هذا السؤال في مقال معين. وربما أستبق المناقشة بالإجابة بالإثبات. نعم يمكن أن يستمر التوازن اللامجدي هذا. لقد حدث في تاريخنا

الاجتماعي والسياسي إن فشلت الأمة في إنتاج آليات حكم وتغيير حقيقية، واستمر الركود لفترة طويلة جداً من الزمن رغم شدة قسوته. لقد استمر الركود السياسي في ظل الحكم العثماني المملوكي لثلاثة قرون متصلة، بل وأظن أنه لا يزال مستمراً حتى الآن. ولكن ما استمر ليس التوازن، وإنما الانكماش المطرد والتحلل المخيف، والتخلف المروع للمجتمع، وهذا هو ما نخشاه حقيقة طالما غابت إرادة الإصلاح والتغيير والانطلاق. وحتى نلتقي في المقال القادم لا بد أن أفشي سراً: ليس لدي إجابة كافية عن هذا السؤال، وربما نتعاون معاً للوصول إلى إجابة كافية. فإن كانت لديكم أجوبة تساعد على الفهم رجاء أن تكتبوها وترسلوها إلى "المصري اليوم" أو لي شخصياً على العنوان الإلكتروني. فالسؤال: لماذا تستمر حالة التوازن المجتمعي عند مستوى بالغ الانخفاض؟

توازن مجتمع متواضع الأداء (٢)

لماذا إذن تغيب إرادة الإصلاح والتغيير رغم التردي الواضح في الأداء الاقتصادي والسياسي، وبصورة أخص في السنوات الخمس الأخيرة

نلاحظ بادئ ذي بدء أنه لا يمكن عزو الغياب التام تقريبا لإرادة الإصلاح لدى نخبة الثورة، إلى التحدي الذي تمثله الجماعات المتطرفة كما تسمى. إن الهوس بالأمن والاستقرار يحتل مكانة مركزية في الوعي الرسمي، وفي الأيديولوجيا السياسية لنخبة الحكم. ويلفت النظر مع ذلك أن السنوات الخمس الماضية؛ هي سنوات اقترنت للنظام السياسي مع حدوث الأداء والركود الاقتصادي، والسياسي، والرفض المطلق تقريبا للإصلاح؛ بالرغم من أنها الفترة التي شهدت نهاية موجة الإرهاب، والتداعي التام للأحزاب السياسية الرسمية، واختفاء أي تحد مهم للاحتكار السياسي. والواقع أن الهوس الأمني، والمكانة المركزية للاستقرار السياسي هو جوهر تاريخ مصر خلال القرن العشرين وحتى الآن. فعاش المصريون أكثر من ٦٠ عاما في ظل نظام طوارئ منذ عام ١٩١٤، وهي أطول من أي حقبة طوارئ في أي بلد آخر، بما فيها تلك التي شهدت حروبا أهلية

ولكن ما يميز الهوس بالاستقرار السياسي والأمني خلال الفترة الأخيرة؛ هو أن النظام السياسي، ونخبة الحكم فقدت لمعانها في أعين المصريين لأول مرة منذ فترة طويلة. ولا شك أن أخطر ظاهرة في التاريخ السياسي لأي مجتمع هي شائخة نظام طوارئ، وضعف الشرعية السياسية والمعنوية، وشرعية الأداء. وهنا يمكن القول إن أكثر التوجهات ضررا بالنظام السياسي؛ هي ظهور عزوفه التام عن الإصلاح، وعجزه عن إلهام المجتمع، وشحنه عاطفيا وسياسيا، وتزويده بحس الاتجاه، وبالأمل في المستقبل، ورفضه للإمساك بالمبادرة السياسية اللازمة لتجديد خلايا المجتمع وحيويته. ومن المذهل لأي خبير بالسياسة، أو عارف بتضاعيفها هنا، وفي جميع المجتمعات الانتقالية أن يتجاهل النظام السياسي الحاجة للتجديد والإصلاح، ومن ثم ميله للظهور أمام مواطنيه بالمظهر الأمني الصرف. ومن المذهل أيضا أن يعتمد النظام السياسي على مستوى وحيد للتعامل مع احتياجات المجتمع، وهو أيديولوجيا "إطعام الشعب". فالتواضع المدهش في تحديد أهداف النظام السياسي المتمثل في هذه الأيديولوجية يضاعف مخاطر حرمان المجتمع من أي مصدر للإلهام يتجاوز الطعام والشراب إلى الأفكار والآمال والقيم الرمزية والأخلاقية والمعنوية. هل نعود للقول بأن الإنسان يأكل ليعيش ولا يعيش ليأكل؟

لنعد إلى القضية التي أثرناها في مقال سابق: لماذا يتوقف مجتمع يحقق أداء متواضعا على النحو الذي شهدناه في المجتمع المصري خلال ربع القرن الماضي؟

إن المستوى الأول للمناقشة هو طبيعة نخبة الحكم. ففي جميع الأنظمة السياسية تستمد الديناميك السياسية جزءا على الأقل من هذه النخبة، وهي التجسيد المادي لما يسمى عقل الدولة. فعندما يصاب النظام السياسي بالركود، ويصير عاجزا عن إلهام المجتمع، وشحنه عاطفيا وإلهاب حماسه، وتركيز إرادته واستدعاء همته للعمل تكون النخبة السياسية هي الأكثر شعورا بالقلق، وخاصة عندما يعتمد النظام السياسي كأحد ميادينه على جهاز الأمن في كل شيء. ومن يتتبع التاريخ السياسي حتى للأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، يلحظ أن غالبية دعوات التغيير والإصلاح جاءت من داخل نخبة الحكم، ومن الحزب الحاكم نفسه، وأن مصير هذه الدعوات هو الذي حدد مسار شرعية النظام ومصيره. ليس لدينا مساحة كافية لشرح هذه المسألة بالغة الدقة، والأهمية، بالنسبة لمستقبلنا نحن في مصر. ولذلك نكتفي بوضع مئات من الخطوط تحت هذه الفقرة كلها لإثارة المناقشة حولها في المستقبل.

ولكن ماذا عن النخبة السياسية في مصر؟:

الواقع أننا لو أخذنا بتاريخ النخب السياسية المتعاقبة في مصر، لما وجدناها تقل في أي شيء من مثيلاتها في العالم، وبصفة أخص مثيلاتها في البلاد التي نجحت في الانطلاق الاقتصادي، والنهوض العام، إلا في معيار واحد، وهو النزاهة الشخصية والفكرية. فالنخب المصرية المتعاقبة كانت أكثر أو أقل ديمقراطية تبعا للنظام وللفكر السياسي السائد في كل حقبة. ولكنها لم تكن إجمالا أكثر قسوة حيال مواطنيها من غيرها. وعلى العكس تميزت نخبة الحكم في مصر بدرجة ما من التوجهات الأبوية حتى تجاه أكثر المواطنين فقرا، وخاصة في الريف. وحرصت عموما على توفير الحد الأدنى من الخدمات للريف، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. ويلفت النظر أن الإدارة الاستعمارية البريطانية قد حرصت أيضا على أن تظهر بدرجة ما من العدل الاجتماعي، وهو ما يدل عليه صدور قانون جورست في العقد الأول من القرن العشرين، والذي يحمي أصحاب الملكيات الصغيرة - ٥ فدادين - من التجريد من الملكية لقاء مديونيات غير موفى بها.

والنخب المصرية منذ محمد علي لم تكن بحال أقل تعليما من مثيلاتها في أي بلد آخر. على العكس تماما كان المستوى التعليمي للنخبة أفضل منه حتى في البلاد المتقدمة. وشكل أصحاب درجة الدكتوراه نسبة عالية من النخبة الوزارية في مصر ليس فقط قبل ١٩٥٢ وإنما قبله كذلك. وبوجه عام اتسم أسلوب التجنيد للنخب الوزارية بالاهتمام بمعيار التعليم العالي

والإنجاز الثقافي، والمكانة في الفضاء العام. ومن هنا لا يمكن أن ننسب التدهور الركودي المصيب في مصر حاليا، أو في أي وقت سابق للمستوى التعليمي أو القدرات الثقافية للنخبة.

ولكن المستوى التعليمي الرسمي شيء، والعلم والحكمة الحقيقية هو شيء آخر تماما. وقد كانت نسبة عالية من النخبة الوزارية والسياسية من أصحاب الشهادات العليا. ولكن نسبة هؤلاء الذين حققوا إنجازات حقيقية قبل توليهم الوزارة، أو المنصب السياسي؛ أخذت في الهبوط بشدة مع الوقت. ويلفت النظر أن نسبة متزايدة منهم أظهرت فشلا واضحا في الأداء بالمقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى المتقدمة، والمتخلفة على السواء بالرغم من عدم وجود فوارق تعليمية. ومع ذلك استمروا في وظائفهم لسنوات طويلة لكي يمارسوا مزيدا من الفشل. وتعود تلك الظاهرة بحد ذاتها إلى الاحتكار السياسي، وغياب أو انكماش المجال العام، والمناقشات بين مختلف مدارس الفكر والمعرفة والسياسات العامة. وقد ترشح للوزارة الأخيرة شخصيات قد تكون بذاتها ممتازة، غير أنها لا تكاد تكون معروفة لدى الرأي العام، ولم تسهم قط في أي من المناظرات والمناقشات حول السياسات العامة في المجالات التي رشحت لها.

ومع ذلك فحتى هذه الظاهرة؛ أي التدهور الملحوظ في مستويات الأداء، والمهنية في النخبة الوزارية، ونخبة الحكم لا تعد هي الفصل، أو الفارق الحاسم الذي يشرح تدهور الركود. وربما نجد هذا الفارق في مستوى الاستقلال النسبي الذي يتمتع به العاملون بمن فيهم الوزراء مقابل صاحب السيادة العليا. لقد شهدت مصر نخبة فنية رفيعة المستوى أيام محمد علي، ولكنها كانت خادمة سيدها كما يقال. ولدينا آلاف الحكايات عن الطريقة التي عامل بها محمد علي نظاره، ووصلت إلى حد الجلد أو العقاب البدني. وتحسن الموقف كثيرا في العصر الليبرالي عندما كان الوزراء، وعناصر النخبة عموما يتمتعون بقاعدة سياسية مستقلة إلى حد ما عن رئيس الوزراء وعن الملك. وكان دور العناصر الأكثر استقلالية هو الأكثر شرعية ولمعانا، وتمتعت نظم العمل التي أقاموها بالاستمرارية. ويلاحظ أن هذه الاستقلالية النسبية انحسرت بشدة في ظل ثورة ١٩٥٢؛ حيث كان الوزراء مجرد عناصر تنفيذية. ولا شك أن مستوى الاستقلال النسبي للنخبة الوزارية، ونخبة الحكم واصل الانكماش خلال ربع القرن الماضي؛ حيث لا يكاد أي عنصر يتمتع باستقلالية سياسية، أو بقاعدة سياسية وشعبية مستقلة عن الرئيس.

ومع ذلك فإن التبعية السياسية الكاملة لا تعني تناسق السياسات أو ترابطها، أو رقابة حقيقية على أداء الوزراء وأصحاب المناصب العليا في مصر. بل العكس تماما هو الصحيح. فطالما أن الوزراء وأصحاب المناصب العليا يظهرون الولاء التام، والتبعية المطلقة، ويصغرون أنفسهم إلى مستوى التنفيذ الإداري للتعليمات السياسية فإنهم يتمتعون باستقلالية

تكاد تكون مطلقة في إدارة مؤسساتهم الحكومية والعامة. وتحولت المؤسسات العامة إلى "عزب" حقيقية لهؤلاء لا يراقبهم أحد، ولا يشاركهم أحد في تصرفاتهم ولا يراجعهم، ولا يجتهد في ربطها بالقطاعات والمؤسسات الأخرى، ولا يكاد أحد يراقب المرتبات المطلوبة، أو ينتبه لها رغم تعدد الأجهزة والمؤسسات المعنية. وقد ترتب على ذلك أن السياسات العامة فقدت الحد الأدنى من التناسق الضروري لأداء الحكومة. وثارت منازعات ومنافسات "قطع رقبة" بين الرؤساء الكبار للمؤسسات المتشابهة.

ولكن النتيجة الأسوأ لهذا التطور - أو التدهور - هي انطلاق إمكانية الفساد بكل مظاهره ومستوياته، وهو ما يدل عليه مصطلح العزب الذي يستخدمه ملايين من الناس في وصف واقع المؤسسات العامة في البلاد؛ حيث وصل الأمر إلى الاتحاد التام بين الشخص، والمؤسسة، والتحويل الفعلي حتى لمؤسسات حكومية إلى ملكية خاصة.

والواقع أن الواقع الراهن ليس جديدا تماما. بل تعتبر هذه السمة أحد خصائص نظام الإدارة السياسية، والنخبة في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وهنا نجد الفرق الأهم بين النخبة السياسية في مصر، وفي البلاد التي نجحت في الانطلاق مثل ماليزيا. فلا يمكن أن نحسب ماليزيا من البلاد الديمقراطية رغم توفر نظام انتخابي أقل سوءا، ولا يمكن أن نعتبر النخبة المصرية أقل تعليما، وإن كانت أقل من حيث الخبرة العملية بالمعايير العالمية. إن الفارق المهم مع البلاد التي حققت الانطلاق والنهوض الاقتصادي على الأقل فهو مستوى النزاهة الشخصية والمالية.

إن نخبة الحكم المصرية لم تستوعب أهم منجزات الحداثة على الإطلاق في المجال السياسي، وهو الفصل بين الشخص والوظيفة، وبين المال العام والخاص، وبين الذات والسلطة. ولو قرأت شكاوى إبراهيم باشا أعظم قائد عسكري في تاريخ مصر الحديث لأبيه محمد علي باشا حول حرب النهب الذي أدى إلى حرمان جنوده من المأكل والملبس والأدوية، وهو حرب غرق فيه إخوته أنفسهم، لأدركنا جانبا مهما من المحنة المصرية التي لا زالت ممتدة، وتزداد سوءا يوما بعد يوم.

غير أن الافتقار إلى النزاهة الشخصية لا يقتصر فقط على حرب النعم المالية لكثير من عناصر النخبة العليا، ولكنه يمتد أيضا إلى المجال الواسع للعلاقة بين الشخص والسلطة، وهي علاقة مريضة بكل المقاييس في مصر. فيظهر الناس تبعية عمياء، ويمتنعون عن إظهار آرائهم الحقيقية، أو يغيرونها من النقيض إلى النقيض لمجرد إرضاء رؤسائهم عليهم، وفي نفس الوقت يمارسون سلطة مطلقة لا تقبل غير التبعية الشاملة، والكاملة من مرؤوسيهم.

والواقع أن الافتقار إلى النزاهة الفكرية والسياسية والمالية يزداد بدرجة مخيفة عندما ينكمش الأمل، ويتراجع الطموح، ويقل الحافز لمعالجة المشاكل الكبرى للمجتمع، والدولة بما تتبنيه من سياسات وتدابير سليمة يتركها أغلب الناس ممن تمتعوا ولو بدرجة بسيطة من العلم والمعرفة، وذلك لأن الدفاع عن الموقف السليم لا يجلب للشخص غير الخسارة ولذلك فلدينا مئات من التقارير التي وضعتها مؤسسات الدولة ذاتها خاصة المجالس القومية المتخصصة، والتي شخصت المشكلات المصرية تشخيصا معقولا، ومع ذلك فهي لا توضع موضع التطبيق بل إن كثيرا من الأشخاص الذين ساهموا في وضع هذه التقارير يتجاهلونها تماما ما إن يمسكوا بسلطة عامة، ويتم ترشيحهم لمناصب سياسية وتنفيذية عليا!

وأشعر بأسى عميق لأن بعض أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يرفضون إتاحة الفرصة لطلابهم لممارسة الحوار الفكري، ناهيك عن النشاط السياسي، رغم أن لديهم آراء معتدلة، ورغم أن بعضهم شارك في الحركة الطلابية الخاصة بزمانه لحرصهم على وظيفتهم، واضطرارهم لمسايرة أجهزة الأمن في مفهومها الخاطئ عن الفكر والسياسة حتى في كلية مهمتها هي هذا المجال تحديدا

توازن مجتمع متواضع الأداء (٣)

يرتبط فشل النخب السياسية المتتابعة التي حكمت البلاد منذ محمد علي في تحقيق الانطلاق والتحرر من الركود الجاثم على صدر البلاد بافتقارها الملحوظ للنزاهة والسهولة التي تغرق فيها نفسها في الفساد.

ونحن نستخدم مصطلح الفساد هنا بالمعنى اللغوي الشائع ومضمونه الاجتماعي بأكثر مما نستخدمه بالمعنى النمطي في الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية المتخصصة. فالفساد ليس مجرد إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية، وهو ليس محصورا في النمط الذي يشيعه الفكر النيوليبرالي والذي ينهض على الصورة النمطية للموظف العام الذي يبتز الشركات الرأسمالية كي يرسي عليها عطاءات الدولة ومناقصاتها أو مشروعاتها رغم أن هذا النمط بالغ الأهمية خاصة في نظام قام فيه الاقتصاد ولا يزال على قطاع عام كبير للدولة. فالفساد لغويا هو تلف الشيء وتحلله وخروجه عن نمطه الأصلي.

وبالمعنى الأوسع في علوم المجتمع هو تلف النظم وتحلله وخروجه عن قواعده الخاصة به سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا. ونحن معنيون بقوة بهذا المعنى لأن ما يميز التجربة الاجتماعية والسياسية المصرية هو تفلتها العجيب من الانضباط لأي نظام بما في ذلك النظم التي تؤسسها النخبة بحرية تامة ودون مشورة المجتمع ومشاركته.

ولهذا تبرز المسألة المصرية في الواقع والوعي معا بأنها حالة فوضى استبدادية، أو بالأحرى استبداد فوضوي. فالنخبة السياسية لا تحكم بالقانون الذي شرعته هي ذاتها، بل بصورة تعسفية حتى بالمقارنة مع قوانينها هي. والواقع أنه لا يمكن تشخيصه بأي قانون معروف سواء كان اجتماعيا أو تشريعيا. ولكن المجتمع يعمل بالتحايلات الفوقية الآمرة والتي توظف قدرا كبيرا من القوة التعسفية مع مراعاة القانون – في أحسن الأحوال – بالشكل فقط من أجل الإفلات من روحه ودلالته. كما أن القانون لا يمكن من القيام بدوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية على نحو مستقر أو منهجي بسبب هذه التحايلات. ونلمح أيضا في المسألة المصرية مزيجا عجيبا من التسليم الفكري بالفوضى والتحلل. ولكن الشكوى من غياب النظام والقانون هي أيضا ملمح ثابت في هذا الواقع. ولذلك يثير الفساد أكبر قدر ممكن من الشكوى، وتنشر الصحف فيضانا من الأنباء والآراء حول الظاهرة ولكن التسليم به يكاد يكون مطلقا في الوعي العام ربما لأن نسبة عالية للغاية من الناس تفيد على نحو أو آخر من اقتصاد الفساد بالمعنى العام الذي أشرنا إليه، وربما لأن الدولة لا تعطي القدوة الصالحة في التعامل مع المال العام، وبالتالي ينظر للفساد الخاص باعتباره شطارة لا حقارة.

وربما يكون أبرز أشكال الفساد وأكثرها شيوعا على الإطلاق هو المحسوبية والوساطة وتمثل الشللية بكل أشكالها مثل التحيز للدفعة الدراسية وخاصة في الكليات العسكرية، والزمالة في البعثات والارتباط الشخصي بالزواج والمصاهرة ومجموعات الصداقة على حساب القانون أمورا مقبولة إلى حد بعيد جدا في مصر وخاصة بعد أن أصبحت تشكل بذاتها قانونا عاما ولكن هذا الشكل من التوظيف هو مجرد تعبير عن ظاهرة عميقة الجذور، وهي شخصنة السلطة العامة والأدوار الاقتصادية والاجتماعية، وهي لا تظهر هنا كمجرد تعبير عن الطابع الأبوي للتنظيم الاجتماعي بعد تحديثه بما يلزم من المصطلحات، بل هي أبعد من ذلك كثيرا بظواهرها وآثارها. فالقضية الجوهرية هي العجز عن بناء نظام على أي مستوى واحترامه وإصدار تشريعات، ثم خرقها بحرية وعبر أشكال لا حصر لها للتلاعب وهذا ما يحدث في الانتخابات العامة وخاصة في عصر الرئيس مبارك نموذجا، مثلما أسميناه بالاستبداد الفوضوي؛ إذ تقبل الدولة إصدار قوانين وتنظيمات وترتيبات تستهدف إنتاج هياكل نيابية تابعة. وما أن يبدأ المجتمع في التأقلم مع هذه الترتيبات للتعبير عن فعالياته المتنوعة والمتعددية بالفعل حتى تبدأ الدولة في ابتكار آليات للتهرب من تلك التنظيمات عندما تشعر أن النتائج لن تكون في مصلحتها ولو على مستوى جزئي للغاية، أو في حالات استثنائية للغاية. ويعني ذلك أن التشريع مجحف من الأصل وهو مصمم لمنع المساواة الحقيقية في الفرص، ولتمكين رجالها وسندها من الهيمنة على الهياكل النيابية وغير النيابية. ومع ذلك فهو يستمر تشريعا قانونيا مجردا بمعنى أنه يطبق على جميع الحالات المتماثلة. ولذلك قد ينتج حالات استثنائية ليست على هوى الدولة، أو رجالاتها الكبار. فقد ينتج التنظيم المجحف بالانتخابات أشخاصا لا تريدهم الدولة في عدد ما من الدوائر. وهو أمر متوقع تماما بسبب الطبيعة المجردة لفكرة القانون والنظام. ولكن الدولة لا تقبل بهذه النتيجة الاستثنائية وتعتبر فيها "ثغرات" في التشريع وتعمل على إجهاضها بكل السبل سواء قبل ظهور نتيجة غير مستحسنة أو بعدها، وخاصة من خلال التزوير، أو العنف البوليسي ٢٠٠٠. وما يحدث مع القوانين والتشريعات الانتخابية يحدث في كل المجالات والهياكل الأخرى. وهو ما يؤدي مع تكراره إلى خلخلة القانون وسيادة الفوضى، وتحولها إلى قانون اجتماعي يتقيد فقط بالقوة الغاشمة بكل أشكالها بما في ذلك أسوؤها على الإطلاق، وهي التجاهل التام للقانون كما يحدث في ميادين كثيرة بما في ذلك الصحافة؛ حيث يستمر رؤساء مجالس الإدارات بعد السن القانونية والتي حددها القانون، ويتم تجاهل الأمر وكأنه أمر طبيعي تماما. ويعتبر القادة الكبار أن مجرد مطالبتهم باحترام القانون الذي أصدروه نوعا من لي الذراع"!

إن المعنى الضيق للفساد يركز على جانب وحيد من تلك الظاهرة المعقدة، وهو الإفلات من القانون للحصول على المال. ولكن التفلت من القانون، ومن ثم استحالة بناء نظم عمل فعالة تعمل بصورة مجردة دون التفات إلى الأشخاص يوظف عددا لا حصر له من الآليات، والأدوات للحصول على منافع كثيرة غير المال. ولهذا يكاد يكون الفساد بهذا المعنى العام هو القانون الاجتماعي الأول. ومن هنا لا يمكن فهم "النظام الاجتماعي" في مصر باعتباره نظاما استبداديا فحسب، ذلك أن الاستبداد يمكن نظريا أن يعمل من خلال قوانين مجردة طالما أنها مرعية ومحترمة وقابلة للتطبيق على جميع الحالات المتماثلة. وحتى أكثر القوانين الاجتماعية والتشريعية فسادا يمكن أن تعمل لو أنها تطبق بصورة تجريدية. أما في مصر فالقانون التشريعي أو الاجتماعي - مثل قانون الواسطة - يتم انتهاكه عندما يتعلق الأمر بأشخاص بعينهم، أو بنتائج غير مرغوبة. ليس الاستبداد إذن هو المحور الوحيد لفهم المسألة المصرية، وخصوصية النظام الاجتماعي الراهن. فالأمر الذي لا يقل أهمية هو أنه يبدو نظاما فوضويا - أي لا نظام على الإطلاق. ويصدق ذلك ليس على البنية الكلية العليا للمجتمع بل هو حادث على جميع المستويات. ولذلك تشرف الترتيبات والتنظيمات المصرية في كل مجال تقريبا على أن تتحول إلى عبث كامل وتشبه تصرفات النخب العليا بذلك مسرح العبث واللامعقول.

ولكن لماذا "يتوازن" هذا النظام الفوضوي؟:

إن جانبا آخر من ظاهرة الفساد يمكن أن يشرح الاستمرارية العجيبة لنظام اجتماعي لا يعمل بصورة إيجابية أو بناءة إلا بصورة جانبية للغاية. فحكومة الحكم المصرية لا تقول "لا" أبدا. كل ما يحدث هو أنها تبدع في "مصادرة" ثم "توظيف" أي ترتيب عام لمصلحتها بعد تفريغه ببساطة من محتواه. وقد رأينا ذلك بوضوح في التنظيمات السياسية لثورة يوليو. فكان يمكن حتى للإقطاعي أن يصنع طريقه في "الاتحاد الاشتراكي" طالما أنه لم يقل "لا" وهو يدرك أن العضوية لا تزيد عن المظهر الولائي الشكلي التام، ثم توظيف السلطة الناتجة عن تسلق السلم لخدمة المصالح أو الأفكار الحقيقية التي يؤمن بها. وليست هناك ولاءات مستقرة في مثل هذه الترتيبات. وقد ينتقل الشخص بكل بساطة من الولاء لشيء ما إلى نقيضه، ويظهر نفس مستوى الحماس في الحالتين. وبهذا المعنى فإن مقارنة النظام الذي أنشأته ثورة يوليو بحكم المماليك هو ظلم واضح لهذا الأخير. فقد كان هناك قانون سياسي عام ينظم المنافسات داخل النظام المملوكي. وقد شرح المؤرخون التحورات الكبيرة في هذا النظام بالانتقال بين سلطة المماليك البحرية وسلطة المماليك البرجية. ولا نجد شيئا مشابها في نظام ثورة يوليو؛ حيث تنتقل الولاءات بسلاسة وميوعة وغموض تبعا للأحوال.

ولكن ما يهمنا في ذلك كله هو أمران: أولا أن هناك أشكالا لا حصر لها، ومتنوعة بصورة مثيرة للخيال (والأشمل أيضا) للكيفية التي تمكنت بها عناصر النخبة المصرية الحاكمة من مصادرة، أو "خصخصة" مختلف الترتيبات العامة لمصلحتها الشخصية والخروج بها عن أغراضها. وتبدو هذه السمة مميزة للحالة المصرية عن غيرها من حالات الاستبداد. ولهذا السبب قد يحدث استبداد ما انتقالا قويا في الأوضاع الاقتصادية كما حدث في اليابان ثم كوريا وغيرها من النماذج الآسيوية. وبتعبير آخر ليس التنظيم البيروقراطي الاستبدادي للمجتمع والدولة هو العلة المباشرة للركود والتوازن كما هو شائع في الأدبيات السوسيولوجية المصرية، وإنما القدرة المدهشة على التأقلم معه والإفادة موضوعيا منه وتفريغه من مضمونه، ثم إسقاطه بحكم الأعطاب. ولهذا نادرا ما تنشق النخبة المصرية انشقاقات جوهرية حول مسائل مبدئية. وما يحدث هو أن تذهب النخبة كلها بانشقاقات فردية إلى "الاتجاه" المنتصر وتحول ترتيباته إلى مصلحتها الخاصة. أما الأمر الآخر فهو استحالة وضع ترتيبات مستقرة قادرة على العمل، وبالتالي استحالة بناء نظم نوعية، ومجردة وسط هذه المناخات.

وقد يعزو البعض هذه السمة في الحالة المصرية إلى الادعاء بأن الثقافة المصرية لم تعرف التجريد عموما. وقد اتهمت الحضارة الفرعونية بذلك ودلل عليه بعض فلاسفة التاريخ بأن هذه الحضارة أو هذه الثقافة لم تحقق تقدما في العلوم التامة المجردة مثل الرياضيات التي اتقنتها الحضارة البابلية ثم اليونانية، بينما امتازت الحضارة الفرعونية بالتقدم المدهش في العلوم والتكنولوجيات التطبيقية والقائمة على التجربة والخبرة الملموسة مثل الكيمياء والطب والعمارة. ومن الواضح أن هذا التفسير زائف إلى حد بعيد ومجحف تماما بالأدلة المتاحة. وتبدو المشكلة الحقيقية تاريخية أكثر منها ذهنية أو ثقافية. إن المصريين عمليون ليس لأنهم لا يفكرون بصورة تجريدية، وإنما لأنهم أكثر اهتماما بالمحتوى وليس الشكل، وأكثر التفاتا للغرض والمقصد وليس القانون المجرد. وتعمل هذه السمة الثقافية بصورة إيجابية أو سلبية تبعا للأحوال التاريخية والأوضاع السياسية. ومن هنا مثلا نستطيع أن نفهم لماذا فاض الفساد متجاوزا المستوى المحدود نسبيا المعروف قبل عام ١٩٦٧ إلى واقع اجتماعي عاصف، وذلك لأن الهزيمة أطاحت بالقدرة على التصديق، ومن ثم أدت إلى اضطراب عميق في مجمل نظام المعاني العامة وللفضاء العام بأسره، وهو ما ترك لكل شخص أن يحدد قانونه بنفسه.

توازن مجتمع متواضع الأداء (٤)

لا بد أن يمر أي تحليل لملامح المشكلة المصرية بعصبية الطابع القومي أو الشخصية القومية. هنا نجد خيطا تحليليا مشتركا بين القمة والقاعدة، أو النخبة والجماهير أو الحكومة والشعب، وخاصة خلال ربع القرن الماضي كله. فلأول مرة منذ مئات السنين تأتي نخبة الحكم من قلب المجتمع المصري، بل من قلب طبقاته الدنيا والوسطى.

لقد اعتقد كثيرون أن الثورة العرابية انبثقت كحركة مصرية في مواجهة الشراكسة ويوحي سخط الإمام محمد عبده على هذه الطبقة العليا التي جلبها محمد علي، واستبدها كطبقة مالكة، وحاكمة بصحة هذا التحليل. غير أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن المخاض الثوري في ذلك الوقت صنع استقطابا بين جناحين من الطبقة العليا لا يقوم على الانتماء العرقي، وإنما على الموقف الفكري من قضية السياسة والدولة والنفوذ الأجنبي. وعلى أية حال، لم تمض عشرينيات القرن العشرين بدون أن تحل جذريا التمييز بين المصريين والشراكسة بين صفوف الأخيرين في المجتمع المصري اجتماعيا، ومن حيث الوعي بالهوية.

وجاءت ثورة ١٩١٩ بطبقة هي خليط من أرستقراطية الأراضي والأفندية، أو الطبقة الوسطى الجديدة التي أنتجها نظام التعليم. وخلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ ورثت عناصر مصرية المنبت، والمنشأ، والثقافة جانبا لا بأس به من حيز النمو الرأسمالي الذي احتكره الأجانب والمتمصرون، كما شاركت بفعالية كبيرة في الحكم بفضل دستور ١٩٢٣.

لقد أطاحت ثورة ١٩٥٢ بهذه التشكيلة الطبقية. وفي صراعها مع ملاحقيها ركزت السلطة الجديدة على بعث الطابع الأجنبي للملكية والحكم معا. وبينما يؤكد كثيرون أن الطبقة الجديدة التي نشأت في ظل الرئيسين السادات ومبارك جاءت جزئيا من الأسر المالكة القديمة يؤدي تحليل الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب والحكومات المتتالية في ظل الرئيسين للقول بأن غالبيتهم الساحقة جاءت من قلب المجتمع المصري. ويعود بعضها بأصوله الطبقية إلى الطبقات الدنيا. وتسجل الأدبيات المتاحة من كثير من العناصر الأكثر ثراء، والتي بدأت حياتها في أبسط المهن. وتقدم لنا تلك الأدبيات رواية نمطية عن هذا الرجل الذي جاء من أقاصي الصعيد ليعمل شيالا في ميناء الإسكندرية مثلا أو في أشياء مشابهة، وإذا به يصعد السلم ليصبح من رجال الأعمال الكبار الذين يحتكرون تجارة واسعة. ولا يختلف الأمر عندما نتتبع الأصول الاجتماعية لعديد من الوزراء وكبار الضباط والموظفين. لقد تحلت أعداد هائلة من أبسط المصريين بوافر الثروة، والحكم في غضون سنوات حكم الرئيس مبارك. فهم إذن مثلنا أو هم تعبير مثالي عن التكوين النمطي لمصر والمصريين. إننا نتحدث إذن لأول مرة

في التاريخ السياسي والاجتماعي لمصر عن مجتمع ودولة يتسمان بالتجانس من حيث عاملي الهوية، والأصول الطبيعية معا. ولذلك قد نستطيع أن نفسر بعض اختيارات وسلوكيات الحكام والحكام بعوامل، أو سمات مشتركة فيما بين المصريين جميعا.

إن نظرية الشخصية القومية تقول بأن لكل شعب سمات قومية ثابتة، أو مستقرة خلال زمن طويل من الزمن. البعض ينسب هذه السمات لعوامل طبيعية والبعض الآخر يعزوها إلى خصائص التجربة السياسية، والاجتماعية والثقافية للشعوب. وبالنسبة لمصر فإن أبرز ما يقال هو أن نظام الري حتم تكوين حكومات مركزية صارمة، وذات طابع استبدادي صلف وصلب تستعين بجهاز بيروقراطي كبير يفرض على المجتمع علاقات رأسية تقوم على الانصياع والخضوع والطاعة. فالسمات القومية للمصريين هي ابن سمات تلك البيروقراطية الجامدة، وما تفرضه على الجميع من سمات وعلاقات. فيميل المصريون بأقل القليل ولا يثورون أو يعبرون عن رفضهم للأمر الواقع، حتى لو اقتربوا من المحال، أو ربما من الإبادة، وحتى لو ساد الظلم حياتهم، وطبق عليهم من كل جانب. ويتسم التكوين الثقافي بالميل للاستقرار إلى درجة الركود المطلق، والنبذ الشديد للاختلاف، والخروج على المألوف، وهو ما يقتل الإبداع ويلجم التنوع، ويردع الانشقاق، أو التحدي المطلوب للأمر الواقع من أجل تغييره. ويحذر المصريون من التغيير والمغامرة، ويخافون من المهن والتجارب التي تشتمل عليها أو تبعدهم عن التجانس التام، والانصهار الشامل في الثقافة والأيديولوجيا السائدة، أو هكذا يقال. ولكن هذه العلاقة مع السلطة تتضح بتناقض فج بين الخضوع المطلق للرؤساء من ناحية، والميل للتسلط على المرؤوسين من ناحية ثانية. ولذلك فإن الصعود في سلم البيروقراطية، والحكم يقوم على قانون اختيار طبيعي عكسي؛ حيث يتم التخلص من الموهوبين والمصلحين الحقيقيين، والأشخاص الأكثر إخلاصا للمصلحة العامة والأكثر معرفة، ورغبة في التقدم، ويبقى ويترقى إلى القمة الأشخاص الأكثر خضوعا وطاعة، وهم بالضرورة الأقل موهبة ومعرفة، والأقل رغبة في المخاطرة، والتجديد لأنهم هم من يتسمون بالنفاق والمداهنة، والطاعة التلقائية والجبلية. وكان المصريون يفسرون "زبيبة" الرئيس السادات بكونها كناية أو علامة على هذه الحالة بالضبط. فهو الرجل الذي انفرد بين ضباط يوليو بأنه لم يعترض أبدا على قرارات أو آراء رئيسه وزعيمه.

لقد ناقشت هذه النظرية من قبل لكي ألفت النظر إلى أن الحقائق الدامغة تنفي صحتها ومصداقيتها. فدولة محمد علي لا تشبه سوى في القليل تاريخ مصر خلال ألف عام سبقت عليها. والحضارة الفرعونية شهدت مختلف صور الحكم. ولطول فترات الحكم في هذه الحضارة لم تكن مركزية متطرفة كما يزعم، بل قامت على صيغة مشتركة بين الحكام

المحليين والفرعون. والتاريخ المصري شهد فترات من الضعف والفوضى والانهيار والتحلل والاضمحلال بأكثر مما شهد من الاستقرار والحكم المركزي.

ولكن هذه السمة الأخيرة بالذات قد تكون أكثر أهمية لفهم توازن المجتمع المصري في ربع القرن الماضي؛ مما تقوله نظرية الطابع القومي أو الفرعونية السياسية. وبكل بساطة نستطيع أن نقول بأن الخوف من الفوضى هو الذي يفضي إلى قبول المجتمع لسياسات، وممارسات سيئة، ومجحفة وظالمة من جانب الدولة والحكومة والحكام لاعتقاده بأن هذا الاختيار أفضل من الفوضى. ولا يفهم المثقفون هذا النمط من الوعي، لسبب واضح، وهو أن تكوينهم ذاته يتعلق بالأمل والطموح. وبالنسبة للمثقف المصري الأصيل يبدو الأمل في الانعتاق من التخلف والاستعمار، والإذلال القومي هو القوة الدافعة التي تطغى على كيانه. ولذلك فإن فجوة الوعي بين الطموح والقبول بالأمر الواقع، أو التسليم بالعجز عن تغييره تبدو مصدر العذاب السرمدي الذي يطغى عليه.

إن ثقافة الخوف من المجهول لا تفسر التاريخ السياسي والاجتماعي المصري في ظل حكم الرئيسين ناصر والسادات. فقد اتخذ الرجلان قرارات ثورية، وتشتمل على قدر كبير من المخاطرة. أما في ظل الرئيس مبارك فتنتشر ثقافة الخوف، وعدم الأمان هي العامل الكامن الأول والحاكم للتوجه السياسي للنخبة، والمجتمع على السواء. ويظهر الفارق بين المرحلتين فيما يلي: كان المصدر الأول والوحيد تقريبا للخوف في ظل الرئيسين ناصر والسادات هو العالم الخارجي. أما في ظل حكم الرئيس مبارك فإن الخوف يتعلق أساسا بعداء المجتمع من داخله؛ أي الخوف من التحلل والفوضى.

ويعمل هذا الخوف على المستويين الحكومي والشعبي. فالمعيار الأول للنجاح الذي يحدد به الرئيس مبارك هو الاستقرار. ويعني الاستقرار قبل كل شيء عدم الوقوع في أخطاء كبيرة تقود إلى كوارث عظمى سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي. ولذلك يبدو الأمن هو معيار كل شيء والحاكم الفعلي للبلاد. أما على المستوى الشعبي فيبدو تأثير ثقافة الخوف أكثر تعقيدا. إن المصريين يلمسون الفوضى التي يعيشونها يوما بيوم وساعة بساعة، وهي فوضى تهدد بالانفلات، وقد تغرق كل جوانب الحياة. ولا بد أن المصريين قد لاحظوا أن عصر الرئيس مبارك هو أطول فترة استقرار سياسي نسبي شهدتها البلاد في تاريخها الحديث، وذلك بالمقارنة بفترات من المخاطرة والصراعات الداخلية والخارجية الطويلة. ورغم الاختلاف حول كل السياسات المتبعة تقريبا فهم يثمنون في أعماقهم هذا الاستقرار النسبي، ولا يريدون التضحية به نظرا لأن الجانب الأكبر من تاريخهم السياسي يتسم بسيادة

للفوضى، وليس الاستقرار البيروقراطي كما تفترض نظرية الطبع القومي أو الفرعونية السياسية والثقافية.

ولكن الاستقرار لا يعني رفض التغيير. فالضمير الجمعي للمصريين ينشد التغيير والإصلاح، كما ينشد الحرية وحكم القانون. ولكن المعادلات المحددة للتغيير تبدو لهم عسيرة وعصية للغاية. فالدولة ترفض التغيير والإصلاح على أي مستوى. وهي تجعل كل نداء بالتغيير والإصلاح أمرا مساويا للخروج على الشرعية، وتتصدى له بالعنف والعقاب. وهي بالتالي تفرض معادلة شاذة تجعل الطريقة الوحيدة للتغيير والإصلاح على أي مستوى هي الانفجار والثورة، أو العنف بصفة عامة. وحيث إن الغالبية الساحقة من المصريين لا يريدون الثورة سواء لرفضهم المبدئي للعنف أو لخوفهم من الفوضى، فهم يضطرون اضطرارا، وعلى مضض لقبول الأمر الواقع.

والواقع أن هنا بالضبط تكمن العقدة الدرامية التي قد تفسر تاريخ مصر السياسي الطويل والتعس. إن الحكومات فرضت على المصريين ضريبة عالية جدا للمشاركة السياسية وأبسط صور هذه الضريبة هي التنكيل بالمعارضين أو المصلحين. أما سوءها فهي فرض معادلة تقول بأن النضال من أجل المشاركة، والإصلاح لا يمكن أن يكون سلميا لأن الحكومات لا تقبل حتى بالنضال السلمي المنظم وداخل أطر قانونية منضبطة. وتعين على المصريين أن يقوموا بثورات يخشونها لفرض إصلاحات غبية في البساطة، وهو ما جعلهم يترددون في القيام بها، ويضطرون إلى إلغائها حتى عندما تقع كوارث كبيرة. إن المعادلة التعسة للسياسة في مصر ربما طوال تاريخها تجعل التعايش مع الظلم وسوء الأداء خيارا أفضل من النضال من أجل التغيير والإصلاح عبر المشاركة، والمبادرات الشعبية لأن هذا الاختيار الأخير يكاد يتساوى مع الثورة، مهما كانت الإصلاحات المطلوبة بسيطة وجزئية، ومن داخل أطر النظام. ويعي المجتمع في أعماقه هذه المعادلة اليائسة، ويتصرف على هداها.

ولأن الشعوب والمجتمعات لا تستطيع أن تدفع عن نفسها العدوان الخارجي إلا إذا كانت تدربت، وامتلكت أيضا النضال المنظم في الداخل، لم يتمكن المصريون إلا نادرا من النضال ضد العدوان الخارجي عندما دهم البلاد، كما حدث طوال التاريخ المصري منذ نهاية مجد الفراعنة.

لنلخص إذن مأساة العصر الحالي وعقدته التراجيدية. يقدر المصريون الاستقرار لأسباب تاريخية، ولخوفهم الشديد من الفوضى. ولكن غالبيتهم الساحقة لا تنظر للاستقرار كمسار للركود والقبول بالظلم وسوء الإدارة. ومن اليسير للغاية أن تحل تلك العقدة لو كان النظام السياسي يتيح فرصة منهجية للنضال من أجل الإصلاح، والتغيير والصراع السلمي

حول السياسة، أو حيزاً مغلولاً للمشاركة الآمنة بالمعنى الإنسي الاعتيادي، وبالمعنى الكلي الشامل. وقد حدث ذلك بصورة جزئية خلال المرحلة الليبرالية، وكاستثناء من القاعدة العامة للتاريخ المصري القديم والوسيط والحديث. ولكن مصر عادت لتبني نظم سياسية تصادر كلية على جميع صور المشاركة حتى أكثرها بساطة، وتفرض ضريبة غالية للغاية على النضال من أجل "الإصلاح". ولأن المصريين لا يريدون المخاطرة بـ"الثورة"، وأعمال العنف فهم يضطرون لقبول الأمر الواقع، والذي يؤدي بذاته إلى نزع كل المهارات، والملكات الضرورية لدفاع المجتمع عن نفسه من الداخل والخارج. ويفضي هذا الواقع إلى الركود الذي يظهر شكلياً، وعلى السطح باعتباره توازناً.

إن "التوازن" الذي نتحدث عنه ليس توازناً على الإطلاق. وهو من حيث المضمون ليس سوى استبداد الطغاة بأقل موهبة واقتداراً ورغبة في التقدم، أو المخاطرة لصنع عالم أفضل، وهو توازن الكتبة الذين يحتكرون المعرفة ولا يتعدون سوى الإملاء والعلاقات الإملائية، ويأنفون من التفكير في نصوص جديدة بأنفسهم.

أما من حيث التاريخ فهذا التوازن الوهمي هو عين التحلل وذات التقهقر، والعودة إلى قفص التخلف. فالتخلف الحقيقي هو نزع الاقتدار، ومصادرة التمكين الضروري لأي شعب حتى يصنع حياة أفضل وأكثر سعادة.

هنا تحديداً تكمن تراجيديا المجتمع المصري والشخصية المصرية على السواء.

هل يصلح الإعلام ما أفسدته السياسة؟

الأصل هو أن يتوافق الإعلام مع السياسة. فالإعلام الشمولي يعيش في نظم استبدادية، والإعلام الديمقراطي يعيش في النظم الديمقراطية. ويعبر ثقافة أو توجهات السياسة والمجتمع يتحرك الإعلام. ولكن الواقع العربي الذي كسر كل القواعد المعروفة في العلوم الاجتماعية يكسر هذه القاعدة أيضا.

فعلى عكس الفكرة التقليدية يتناقض الإعلام مع السياسة في العالم العربي من حيث اتجاه الحركة. فالسياسة العربية تزداد انكماشا بينما ينمو الإعلام، ويتسع ويتنوع وخاصة في أجواز الفضاء، وفي دنيا الشبكة الإلكترونية. والسياسة العربية تتراجع من حيث جودة القرارات وذكاء الإدارة، وقوة الإرادة، بينما يتحسن الإعلام يوما بعد يوم رغم المدخ السياسي الخانق، وربما تتحسن الإدارة أيضا في الفضائيات، وفي الشبكات الإلكترونية العربية. والسياسة العربية تصيب المواطن العربي بالهم والغم. أما الفضائيات فترطب حياته وتضيء له الطريق. وبالنسبة لأكثرية الناس (من غير المثقفين الحريصين أشد الحرص على الاحتفاظ بما لديهم من تشاؤم وأحزان وهموم) الإعلام التليفزيوني وخاصة الفضائي هو مصدر مهم للسلوى والتسلية، وهو بالقطع أشد تأثيرا وإثارة من أي أدوية مستوردة فيما يتعلق بحيواتهم الحميمة. والسياسة العربية فيها كثير من النفاق، بينما الإعلام العربي فيه كثير من المصارحة إلى درجة العنف. وتتفق نظم السياسة العربية على سبيل كامل سمه المواطن العربي أن تعتبره زائرا عابرا، ليس له صلة بما يجري في بلاده، أو متسوقا بليدا يشتري كل ما يعرض عليه، ثم يذهب إلى حال سبيله إن كان له سبيل. فإن لم يمض في سبيله طائعا ستودعه السياسة العربية في سبيل لا يشاهد فيه الشمس لبضعة عقود من الزمن. أما الإعلام فيكرم ويتنافس بشدة على هذا المواطن العربي، ويحتفل به أشد الاحتفال ويصحبه إلى حجرة النوم، ولا يريده أن يفارق الشاشة حتى لمجرد الذهاب لقضاء حاجته. ومن حق المواطن العربي أن يفخر بأن الصراع على عقله، وحواسه صار عالميا فضلا عن الهجوم الإعلامي في المنطقة، والذي يرسل ويبرر الهجوم العسكري والسياسي والدبلوماسي الأمريكي ضدها تخطط عدة مؤسسات غربية أخرى بما فيها الـ بي بي سي لإنشاء فضائيات تليفزيونية باللغة العربية.

شيء واحد يتفق فيه الإعلام مع السياسة العربية وهو أن كليهما يسبغان استقرارا عاليا لأمريكا، ومجالسها النيابية الموقرة وبيوتها البيضاء والسوداء. فهذه المجالس والبيوت لم يعد لها عمل سوى متابعة كل ما يقوم به العرب حكومات وشعوبا، وتحضير قرارات من مجالس

الأمن تهدد باتخاذ "تدابير أخرى" ضدهم. ورغم استصدار قرارات من مجلس الأمن ضد كثير من البلاد العربية بـ "الكوم" كما يقال بالعامية، فأحقاد هذه المؤسسات لا تهدأ، وتقوم هي ذاتها باستصدار قرارات بصياغة تطفح بالكراهية، ولا تقل عصبية عن بيانات "فوكس نيوز" الحربية، وهو ما يرجح أن تلك القرارات وخاصة القرار الأخير لمجلس النواب ضد سوريا كتب في هذه المحطة الإخبارية من طراز "الكتوم – مكتوم". ومن الواضح أن هؤلاء الناس لم يعد لديهم "شغلة أو مشغلة" سوى العرب، وهو أمر لا ندري إذا كان سببا للشفقة أم العجب.

ولكن إذا كان الإعلام يشبه السياسة في استفزاز الأمريكيين، فهو ليس سوى تشغيبه عارض سريعا ما يتبدد. فالسياسة العربية تكتفي في أفضل الأحوال بالدفاع السلبي. وتتجنب قرارات الجامعة العربية مجرد تسمية الولايات المتحدة بالاسم كما حدث منذ أيام قليلة في قرارات مجلس الجامعة حول الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان، والقصف الأمريكي للسكان المدنيين في العراق. أما الإعلام الفضائي العربي فلا يتوقف عند الدفاع، بل يقوم بمناوشات هجومية إعلامية تسبب ضيقا شديدا للأمريكيين، وخاصة هؤلاء الذين جاءوا من أصل صهيوني. ويعجب المرء لأن الإعلام الصهيوني في أمريكا مثل فوكس نيوز وغيرها قد يذيب جليد الإسكيمو من حرارة الكراهية وشدة الهلاوس، وسخونة الجهل وحماقة العدوان، وشراسة الأسلوب وكثرة الزعيق. ونخشى ألا ينبه هذا الوصف الصهيونية الأمريكية أو العالمية إلى أهمية استيطان المناطق القطبية الشمالية، وتحويل أهلها الذين لا يجدون متنفسا لهم بفلسطين.

وعلى أية حال فالضغوط الأمريكية الهادفة لإسكات صوت الإعلام التلفازي العربي تمر عبر السياسة. فالولايات المتحدة تضغط على الحكومات لإسكات صوت الفضائيات العربية، وخاصة محطة الجزيرة. وقد أسفرت هذه الضغوط عن شيء من التنازل من جانب المحطة. فالديمقراطية الأمريكية، ومشروع الشرق الأوسط العظيم المرعب ليس فيه مكان لحرية الإعلام، وتداول المعلومات وخاصة عندما يفضح العدوان الأمريكي، ويصور عمليات قصف المدنيين بالطائرات الأمريكية، مثلما تفعل الجزيرة وبعض الفضائيات العربية الأخرى.

ومع ذلك فالمحطة تتقي السيف أكثر مما يتقيه ساسة العرب. ففي الوقت الذي تتوقف فيه السياسة العربية عند موقف التراجع أو الدفاع في أفضل الأحوال قامت محطة الجزيرة بالتخطيط لاستراتيجية هجومية كبيرة تنقل بها المعركة الإعلامية إلى العالم الغربي ذاته، وذلك بإنشاء منبر تلفازي باللغة الإنجليزية؛ أي أن محطة الجزيرة تتقن المزج بين فنون الدفاع، والهجوم لتحقيق بعض الأهداف المهنية.

وبعد هذا المشروع ستكون محطة الجزيرة قد طبقت فعلا ما "طالب" به مجلس وزراء الإعلام العرب كممثل للسياسة العربية. وإذا حدث ذلك سيكون من واجب القوى الوطنية والقومية أن تضع على رأس مطالبها أن تتبادل محطة الجزيرة والسياسة العربية المواقع. فتتولى محطة الجزيرة الحكم لأنها تطبق ما تقوله، بينما ينتقل الحكام العرب إلى الفضائيات، حيث يستطيعون إلقاء ما يشاءون من خطب!

ولكن هل تصلح الفضائيات فعلا ما أفسدته السياسة العربية على الأقل بالنسبة لتوصيل وجهة النظر العربية إلى العالم ككل، والغرب بما فيه الشعب الأمريكي خاصة؟

هناك بالطبع صعوبات فنية ومالية ومهارية هائلة في إنشاء فضائية تخاطب الشعوب الأوروبية والأمريكية. فسوق التلفاز الأمريكي يجعل حتى من ثروة سلطان بروناي مجرد "فكة" فـ"براميل الكلام" المؤثر في أمريكا أغلى بكثير من براميل النفط. وقد يتكلف توظيف مذيع تلفازي واحد ممن لهم جاذبية للشعب الأمريكي كل موازنة "الجزيرة" في عام. ولذلك نتصور أن تبدأ محطة الجزيرة أو المحطات العربية الأخرى الراغبة الاعتماد على شباب متميز من الأمريكيين والأوروبيين العرب. وقد ترعى عددا ممن لهم "كاريزما" تلفزيونية أثناء دراستهم منذ البداية حتى تصل بهم إلى المستوى المطلوب. وقد يحل هذا الأسلوب مشكلة المهارات المفتقدة في العالم العربي. كما يحل الاعتماد على مواهب من شباب العرب الأمريكيين والأوروبيين، وأنصار القضايا العربية في أوروبا وأمريكا الشمالية مشكلة الفجوة الكبيرة في الفهم نتيجة الاختلاف الكبير بين الثقافات ومحمولاتها من الدلالات، وأساليب التعبير التي يكلفنا الجهل بها الكثير من الخسائر بمقاييس الرأي العام.

غير أن المشكلة الأعمق فيما يتعلق بتأسيس فضائيات، أو محطات تلفزيونية عربية تخاطب العالم باللغات الكبرى، تتعلق بجانب هام من مصداقية المحطات التلفزيونية، ووسائل الإعلام عموما، وهو ملكية المحطات التلفزية عموما والإعلام العربي بوجه عام.

والواقع أن بعض المحطات التي تملكها هيئات عامة حكومية، أو غير حكومية مثل الـ بي بي سي البريطانية، أو سي سبان الأمريكية أكثر مصداقية، بل أكثر ديمقراطية من تلك المملوكة ملكية خاصة. وثمة شيء من هذا المعنى حتى بالنسبة للواقع العربي المشحون بدلالات، وسياسات الاستبداد والتعصب الفكري. فالمحطات أو الصحف "الحكومية"، أو العامة حقا كثيرا ما تكون أقل تعصبا، وأكثر مصداقية من تلك المملوكة لأشخاص. ومع ذلك فإنه قد لا يمكن تجاوز "مشكلة السمعة" التي تميز الحكومات العربية، وهي سمعة سيئة بامتياز فيما يتعلق بمجمل قضية حرية الرأي والتعبير. كما أن رأس المال السياسي في المجال الإعلامي لا يمكن الثقة به حتى لو كان يمول صحفا

ومحطات تلفزية أكثر تقدما ومن البديهي أن الإعلام المملوك لحكومات عربية لن تكون له فرصة حقيقية للتمتع بمصداقية في المجتمعات العربية

ولهذا السبب نعتقد أنه قد آن الأوان لأن تتخلى دولة قطر عن ملكية محطة الجزيرة، وتكتفي بتوقيع اتفاقية مقر معها يؤمن للمحطة الحرية الإعلامية وتتأسس شركة مساهمة تطرح أسهمها في الأقطار العربية بشرط ألا يسمح بتركيز الملكية بيد شخص، أو هيئة واحدة، أو بيد عدد محدود من الهيئات والأشخاص في دولة واحدة، أو عدد محدود من الدول. فلكي يضمن أن تتحول الجزيرة إلى محطة عربية فعلا، وليس مجرد محطة قطرية، كما يضمن أن تكون مملوكة للمواطنين العرب، وليس لحكومة أو عائلة. فإذا نجحت تلك التجربة فسوف تفتح مجالا واسعا للتطور، والنمو أمام المحطات التلفازية العربية، وأمام الإعلام العربي بوجه عام

والحل الأفضل على المدى الطويل بالطبع هو أن تتخلى جميع الحكومات العربية عن "الملكية المطلقة" للسياسة وتعترف بأن الأصل هو أن تكون الحكومات منتخبة من قبل هؤلاء المواطنين في انتخابات دورية حرة ونزيهة. فالانتقال إلى الديمقراطية هو أفضل الحلول الوطنية، والقومية التي تعيد السلامة والصحة والمصداقية لعلاقتنا بالعالم. والأهم هو أن الانتقال إلى الديمقراطية هو الضمان الوحيد الدائم لإعلام يتمتع بالحرية والمصداقية في بلاده قبل أن يذهب إلى العالم الخارجي مبلغا صوت العرب إلى غيرهم من شعوب الدنيا. عندها يعود المواطن العربي شريكا في الوطن، وليس مجرد مشاهد يكتفي بهز جهاز "السيطرة عن بعد" لمشاهدة عشرات القنوات التلفازية المتنافسة على عقله ووجدانه، رغم ما في مهنة "المشاهد" من متعة. وحتى يحدث هذا التحول فليتمتع المواطن العربي بهذه المهنة الهينة لأن الجهاز الذي يقلب القنوات التلفازية هو الشيء الوحيد الذي يسيطر عليه من بعد أو من قرب

السياسة ومجتمع المعرفة

لا يوجد في الحقيقة ما يسمى بمجتمع المعرفة. والمصطلح نفسه ناتج عن حسرة المثقف الحكيم في مجتمع يحتقر المعرفة، ولا يعرف قيمتها. المعرفة إذن قيمة، وليست علاقة ومثلها في ذلك مثل الثروة والقوة. كل من تلك القيم تنتج عن نظام بعينه للعلاقات الاجتماعية، ولكنها ليست هذه العلاقات نفسها. فالثروة تنتج عن أشكال فعالة لتوظيف واكتناز الثروة. ولكننا لا نعرف سوى القليل عن المجتمع لو وصفناه بصفة الثروة، فقلنا مجتمع فقير أو مجتمع غني. ويمكننا أن نتحدث عن مجتمع المعرفة بالمعنى نفسه. فهو هذا المجتمع الذي تكثر فيه المعرفة، وتتاح أدوات انتاجها وتطويرها أو نشرها.

ولكن انتاج كثرة من المعارف مثل إنتاج كثرة من الثروات ليس أمرا دالا بالضرورة عن نمط توزيع المعرفة أو طرق إنتاجها، أو علاقتها بالثروة وبالسلطة. ولهذا لا يعني مصطلح "مجتمع المعرفة" الكثير. وهناك سبب أهم لنقد مفهوم "مجتمع المعرفة": فتوفر تدفق جبار من المعارف لا يعني الإفادة بها فعلا فيما له دلالة على قيم هذا المجتمع، ومستقبله، ودوره في العالم، ناهيك عن عدالته أو صواب اختياراته. ولكي نحكم على مجتمع ما بهذه المعايير لا بد أن نشخص طبيعة عملية انتاج المعرفة، وتوزيعها، والأهم طبيعة عملية انتاج السلطة وتوزيعها، وعلاقتها بالمعرفة ومنتجي المعرفة.

لنفترض أننا نعرف قانونا علميا ما في مجال المجتمع، فهل نتصرف على أساسه بالضرورة؟ إننا نحتاج للمعرفة لأن ثمة متعة في المعرفة بذاتها. ويستحيل في نفس الوقت أن نكتفي بالمتعة المعرفية الساكنة في الصدور، لأنها حتما تنقلب إلى غم وضيق إذا لم نتصرف على أساسها عندما نحتاجها حقا. فللمعرفة غرض جوهري، وهو إدراك الاختيارات المتاحة، والأخذ بأفضل اختيار ممكن في لحظة بعينها. ولكي نعرف أفضل اختيار لا بد أن نعي نتائجه السلبية والإيجابية بالمقارنة بغيره. وأبسط صور المقارنة السليمة هي مضاهاة تكلفة كل اختيار بعائده ماديا وأخلاقيا. فهذه المضاهاة هي المعيار الذي تستعمله المعرفة العقلانية للاختيار بين بدائل.

لم يعد من الممكن لأي مجتمع يعيش عصر العلم الحديث ولو من بعيد أن يتجاهل حصيلة المعرفة الناجمة عن البحث المنظم سواء كان علميا أم إبداعيا. ولكن ليس هناك مجتمع موجود بالفعل يؤسس اختياراته، وسياساته على المعرفة العلمية باعتبارها القيمة، أو المحك المتفق عليه للاختيار. وربما يجب أن ندهش لهذه الحقيقة على الأقل بالنسبة للمجتمعات

المتقدمة التي يتوفر لديها سيل لا ينقطع من المعرفة. لماذا إذن - لا تأخذ المجتمعات بالمعرفة العلمية كحكم نهائي، وحاسم للاختيار بين بدائل مختلفة وممكنة؟

هناك بالطبع أسباب عديدة. فالمجتمع يتشكل من بشر، والسلوك البشري توجهه دوافع كثيرة لا صلة لها بالمعرفة أو العلم، أو حتى السلامة العقلية والوجدانية. فالعقلانية واللاعقلانية يتعايشان بنسب مختلفة في كل شخص، وكل جماعة بشرية. بل إنهما يتفاعلان بالضرورة. فقد تستخدم النزعات اللاعقلانية موهبة العقل. وقد يسعى العقل لتهذيب أو السيطرة على النزعات اللاعقلانية لضمان تحييد الشرور الناجمة عنها. والواقع أن أغلب المجتمعات تعرف العقلانية السلبية بمعنى توظيف المعارف العلمية لتحقيق أغراض لا شأن لها بالمعرفة أو بالأخلاق. وظاهرة الحرب وخاصة الحرب العدوانية هي تجسيد تقليدي لهذه الحالة. ومن هنا يميز الفلاسفة بين المعرفة الاستعمالية، والمعرفة المعنوية، أو الأخلاقية. ولأن المجتمعات المتقدمة من حيث التعريف هي تلك التي تستعمل المعرفة العلمية دون أن يكون الغرض من هذا الاستعمال خيرا أو نبيلا بالضرورة تمت ثورة ضد - أو نزعة احتقار - هذه المعرفة بين طائفة من نبل العلماء والمفكرين والحكماء داخل هذه المجتمعات المتقدمة. ولكن هذه الطائفة صغيرة العدد، ولا تملك سوى نفوذ معنوي محدود. بل أعتقد أنها تنكمش بالمقارنة بمرحلة ما بعد الحرب الثانية.

ولكن هناك مصدر آخر تماما لنزعة احتقار المعرفة، وهو السياسة. فالسياسة تعبير عن مصالح، وهي تتدخل في تشكيل وتوظيف المعرفة وتخفيتها، أو طمس أبسط المعارف في الصميم بأشكال غاية في التنوع. وتتوقف هذه الأشكال على مدى ما حققه أي مجتمع في الأصل من إنجاز ديموقراطي. فعندما نفاضل بين اختيار وآخر قد نسأل أيهما أقل تكلفة وأكثر عائد. ولكن يجب أن نسأل أيضا: أفضل بالنسبة لمن؟

فأفضل اختيار بالنسبة للمجتمع مأخوذ كأنه فرد واحد، ليس بالضرورة هو أفضل اختيار بالنسبة لمختلف الأفراد والأقسام التي يتشكل منها المجتمع. وقد يكون أفضل اختيار بالنسبة للمجتمع هو أسوأ اختيار بالنسبة لبعض شرائحه. هناك أمثلة معروفة وواضحة تماما. فالإقطاع مثلا هو اختيار منسوب لطبقة لا لسبب سوى قوتها، وتوارثها للقوة والسلطة. ومهما قال العلماء والعارفون أن الإقطاع اختيار سيئ بالنسبة للمجتمع لن يتخلى الإقطاعيون عن امتيازاتهم طوعا. ولا يقع الإقطاع في مجال الأرض والاقتصاد وحدهما، بل وفي مجال السياسة أيضا. يعني الإقطاع هنا منح طبقة، أو شريحة ما لنفسها حق "امتلاك" السلطة، وممارستها كشيء يخصها. هذا الإقطاع السياسي أسوأ وأصعب على التغيير من إقطاع

الأرض، أو حتى الإقطاع المالي. ذلك أن الإقطاع السياسي عادة ما يكون هو المصدر لكل صور الإقطاع الأخرى بما في ذلك الإقطاع المعرفي.

يعني الإقطاع المعرفي منح منتجين ما للمعرفة امتيازا ثابتا وسابقا على ثبوت امتيازهم في مجالهم، أو قيمة وفائدة ما يملكونه وينتجونه من معارف. وهم بهذا المعنى موظفون برتبة علماء أو حكماء أو كهنة. وبينما يحصل هؤلاء على امتيازاتهم بفضل التوظيف التعسفي للسلطة فهم يردون الجميل بمنح الاستبداد مسحة معرفية، أو سمة رعاية المعرفة. ومعنى ذلك أن المجتمع قد يكون إقطاعيا، ولكنه ينتج معرفة بل يشيعها. فالاستبداد ليس ضد كل معرفة، وإنما ضد المعرفة النقدية وحدها. والواقع أن التطور الرأسمالي المعاصر يعيد إلى الحياة أشكالا معينة من الإقطاع المعرفي؛ حيث لا يكاد يكون هناك أمل حقيقي في ترجمة المعرفة إلى خبرات مجتمعية إلا بالقدر الذي تحدده، وتقرره مؤسسات الأعمال العملاقة، والهياكل الجبارة لبيروقراطية الدولة وخاصة جهازها الأمني.

وتنهض الفكرة الديمقراطية باعتبارها تحريرا للمجتمع من هذا الإقطاع السياسي. فالديمقراطية وحكم القانون هو أفضل اختيار بالنسبة للمجتمع ككل. ولكنه ليس أفضل اختيار بالنسبة للطغاة، أو بالنسبة للطبقة، أو الفئة التي تحكم بصورة استبدادية، وتعسفية لأن الديمقراطية تسلب منها امتيازات معينة تصل - في حالة الدول العربية مثلا - إلى امتلاك سلطة الحياة والموت على رعية المواطنين. وتغير الديمقراطية تماما مفهوم السلطة فبدلا من أن تكون امتيازا لشخص أو طائفة من الأشخاص تصبح عقدا اجتماعيا أو وظيفة يمنحها المجتمع، ويسحبها باختياره الحر لمن يراه. كما أنها تغير تماما ممارسة وظائف السلطة فبدلا من أن تكون أمرا من "سيد" تصبح أداء لخدمة عامة يحاسب من يؤدونها على نوعية أدائهم، وقد يخلعون من وظائفهم لأن صاحب السلطة هو المجتمع، وهو الذي يعين ويفصل من يقومون بالوظائف العامة.

والطغاة المصريون لا يحتقرون المعرفة بالضرورة، كما أكدت، ولكنهم يحتقرون حامليها، أو منتجي المعرفة. فغالب ما تكون هناك أغلبية من منتجي المعرفة على استعداد تام لخدمة الطغاة مهما كانت أوهامهم، أو أهدافهم مناقضة لأي قيمة أخلاقية أو معرفية. وغالب ما يعمق هذا الاستعداد للخدمة نزعة الطغاة لاحتقار العلماء، أو منتجي المعرفة. وقليل من الطغاة في التاريخ حملوا احتراما شخصيا لحكماء أو علماء أو مبدعين لم ينافقوهم، أو يخدموهم خدمة العبد للسيد. ولكن هذا الاحترام الداخلي لم يمنعهم من التنكيل بالعلماء الذين جرءوا على معارضتهم. وتراوح أكثر الطغاة في التاريخ بين احتقار العلماء وكراهيتهم.

من ناحية أخرى الديمقراطية ليست شيئاً نهائياً يتحقق وينتهي الأمر، بل هي نضال دائم في مجال السياسة لتقريب السلطة من صاحبها الأصلي وهو المجتمع، وهو يتدخل في نمط توزيع الثروة وإدارتها، وكذلك أسلوب إنتاج وتدوير، أو نشر المعرفة واختبارها وتوظيفها. وبهذا المعنى لا مجال لبروز مجتمع المعرفة إلا بإنجاز أعلى مستويات الديمقراطية؛ حيث يمكن لجميع المشاركة في إنتاج، وتمحيص المعرفة نقدياً. ولكن هذا المستوى لم يتحقق بالفعل. والقول بأن الإنترنت هي تجسيد لمجتمع المعرفة يتجاهل أن هناك توزيعاً نهائياً للسلطة داخل هذه الشبكات لا يتفق مع الديمقراطية التي نتحدث عنها. فالشركات العملاقة التي تدير خدمات هذه الشبكة هي في نهاية المطاف هياكل رأسمالية عملاقة، وهي ترتبط بكافة جوانب النظام الرأسمالي الحديث، بما في ذلك العلاقة مع السلطة السياسية. ويجب أن نلفت النظر أيضاً إلى كيفية إنتاج المعرفة، وطبيعة النظام التعليمي، وتشكل آليات الإعلام الحديث. وقد يدهش البعض من الكيفية التي يتم بها بث برامج، وأفكار تتسم بدائية وهمجية، وعنف وانحلال في شبكات تلفازية، ومعلوماتية كبرى في أكثر المجتمعات العصرية نمواً، على إنتاج المعارف مثل الولايات المتحدة. إن لم تكن تصدق ما أزعم هنا عليك متابعة عشرات من الشبكات التلفازية في أمريكا مثلاً، وهي تبث خرافات بدائية بصورة بالغة العدوانية والبهلوانية. وإن لم يكن لديك وقت يكفي أن تتابع واحدة من أكبر الشبكات التلفازية والإخبارية والمعلوماتية اسمها فوكس نيوز. عندها قد تدرك أن طغاة العالم الثالث ليسوا وحدهم في التلاعب الفظ بالعقول، أو احتقار المعرفة النقدية، أو كراهية العلماء ومعاقبتهم بهم

الديمقراطية أيضا في أزمة

بعد سنوات قليلة من انتصار الغرب في الحرب الباردة، وإعلان انتصار الديمقراطية، والاحتفال بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي دخلت الديمقراطية في أزمة حقيقية. فهي لم تنتصر بعد في الصين، ولم تعمل في روسيا، وتصطلي بنار الحركات العرقية، والدينية في إفريقيا وآسيا. ولكن كل ذلك لا يقارن بالأزمة غير الظاهرة التي تعيشها الديمقراطية في البلد الذي ولدت فيه لأول مرة في العصر الحديث، وهي الولايات المتحدة! والواقع أن ما نريده هو أن نتحدث مثل مئات بل الآلاف من العرب الذين يكرهون أمريكا إلى درجة أنهم مستعدون لإنكار أي شيء طيب في أمريكا بما في ذلك الفكرة الديمقراطية. فعلى العكس تماما، نعتقد أنه لو هزمت الديمقراطية في أمريكا فإن العالم سيدخل إلى محنة طويلة، ورهيبة تعكس النبوءات الشائعة، والمخيفة في روايات وأفلام الخيال العلمي، وأيضا في الخطاب ما بعد الحداثي حول مستقبل البشرية السياسي. ولذلك يبدو لي أن الدفاع عن الديمقراطية الأمريكية يجب أن يبدأ بتثمينها، وتقدير ما أضافته للبشرية من معاني حكم القانون والاعتراف بالآخر، وبالتالي التعددية السياسية، وتداول السلطة وفقا لدستور يحقق بعض من الحريات، والحقوق العامة للمواطنين، ويحدد بدقة علاقات الأجهزة التي تتصرف بالسلطات العامة، وبقية المعاني الثورية العظيمة في الفكرة الديمقراطية.

هذه المعاني هي بالفعل عميقة الجذور في المجتمع الأمريكي. وقد تبدو العملية الديمقراطية في أمريكا، وفي هذه اللحظة بالذات في أبهى حالاتها من الناحية الشكلية. فقد انتهت للتو ثالث المناظرات بين المرشحين الرئاسيين. وكانت العادة جرت على عقد مناظرة واحدة. وتنطلق عمليات السياسة الديمقراطية بقوة، وتنشط هيئات من مفوضيات، وعقد تحالفات وتجييش المتطوعين لنشر الدعايات، والمواقف وتنظيم الإدلاء بالأصوات، وغير ذلك من العمليات المعروفة في الانتخابات الأمريكية.

ولكن فيما وراء السطح تبدو علامات الأزمة واضحة، وغير خافية إطلاقا عن أعين الباحثين المدققين حتى فيما يتعلق بالانتخابات الحالية. وأولى علامات تلك الأزمة أن الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة لا يبدو، وكأنه تأثر كثيرا بالمناظرات السياسية بين المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. فهناك كتلة هائلة من المصوتين هي الأكثر التزاما بالتصويت، والأقوى ماليا وثقافيا وسياسيا، وهي التي تقف وراء الرئيس بوش تعرف ذاتها بأنها من "المسيحيين المولودين من جديد"، وهو تعبير ينصرف إلى هؤلاء الذين تحركهم المعتقدات الدينية، ويشعرون أن واجبهم الأول في المعترك السياسي هو الدفاع عما يعتبرونه

القيم المسيحية، والرقابة الدقيقة على السلطة العامة انطلاقا من بعض القناعات. وهذا القطاع الذي يطلق عليه (من خارجه) الأصولية المسيحية هو مصدر الخوف على الديمقراطية الأمريكية. فرغم أن زعماءها يتحدثون عن الديمقراطية بصورة عارضة فإنهم لا يضعونها في خرائطهم الفكرية، بل العكس تماما، قد يبدو الأمر وكأن الديمقراطية ليست في ذهنهم إطلاقا، وأن الرؤية التي تحركهم قد تقودهم إلى انقلاب على الديمقراطية الأمريكية. وقد طورت هذه الكتلة الأصولية تقنيات للممارسة السياسية لا زالت بعيدة عن عيون المراقبين السياسيين، وحتى مراكز الاستطلاع وهي تنقض على الانتخابات العامة بالطريقة التي وقعت في حالة النمو السريع للفاشية الأوروبية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. ووفق استطلاع مركز جالوب تشكل هذه الكتلة نحو ٤٦% من الأمريكيين. وعندما تذهب للانتخابات لا تكون قد تأثرت بالمناظرات، أو بحالة التنشيط الذهني الجبارة التي تثيرها الانتخابات العامة، وإنما هي تذهب بفكرة جاهزة، ومحددة لا سبيل لتغييرها أو مراجعتها. وبالمقابل فإن الكتلة الليبرالية ممزقة بين مئات وعشرات من الفرق، والجماعات السياسية التي لا تثق في بعضها البعض. كما أن الكتلة البراجماتية التي كانت تشكل التيار الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية ضعفت كثيرا، وتحولت كثيرا نحو اليمين، وهو ما يجبر معظم المرشحين للمناصب العليا على التحرك في اتجاه اليمين بدورهم فتصبح الساحة السياسية بدون اختيارات حقيقية. إن اليمين المسيحي صار هو المحرك الحقيقي للسياسة حتى عندما يخسر الانتخابات العامة. فحتى الليبرالي كلينتون كان قد اضطر للتحرك نحو اليمين خضوعا لهذا الاتجاه العام. وبذلك فقدت التعددية وظيفتها، وهي إتاحة اختيارات متعددة للمجتمع، وإتاحة فرصة حقيقية للمجتمع للتعرف على هذه الاختيارات من خلال آليات الثقافة والإعلام.

ومن علامات الأزمة التي تعيشها الديمقراطية الأمريكية أن المرشحين الحاليين للرئاسة الأمريكية لا يختلفان كثيرا عن بعضهما البعض، وكما أشار بوش كثيرا أثناء المناظرات صوت كيري تاريخيا بطريقة لا تختلف كثيرا عن اليمين. وبذلك صارت الانتخابات، وكأنها عملية إرغام الليبراليين واليساريين وتيار الوسط على التصويت لسياسي يميني بدون مبادئ ومحروم من الكاريزما، وحتى للثقة الشخصية لمجرد أنه المنافس لبوش. وكان كثيرون قد قالوا لأنفسهم إن الأمر غير جدير بالاهتمام فإذا كان كيري لا يختلف كثيرا عن بوش فربما يكون من الأحكم ترك بوش يحكم لفترة إضافية، بما يؤدي إلى اتضاح التناقضات، وتبين العيوب عليه. ويعني ذلك أن الديمقراطية لا تعمل، وأن الوضع الاستقطابي الراهن قد يدفع كثيرين حتى من خصوم اليمين الديني والعلماني والجديد إلى نفض يده من الديمقراطية، والبحث عن نموذج جديد للسياسية، وهو ما يحدث منذ فترة في الولايات المتحدة

وعلى أية حال فإن هذا النظام الذي يعجز عن توفير مرشحين يعكسون ألوان الطيف، واللوحة السياسية الحقيقية بتعدديتها العميقة، ويجبر المجتمع على الاختيار بين مرشحين سيئين مثلما يعتقد غالبية الأمريكيين هو نظام يعاني أزمة حقيقية. ويعود جانب من تلك الأزمة الى صعوبة، أو شبه استحالة نجاح مرشح ثالث، وبالتالي كسر احتكار الحزبين السياسيين الكبيرين للانتخابات. وبذلك تضيق الاختيارات ويصاب المجتمع بالجمود. وكان الجمود والتقادم الدستوري يفضي الى أزمة عميقة قد تصيب الديمقراطية الأمريكية في مقتل. فإذا استمر الاستقطاب الثنائي المتزايد في المجتمع الأمريكي قد يصل هذا المجتمع الى طريق مسدود؛ حيث لا تحل الديمقراطية المشكلة عن طريق تداول السلطة، ومن ثم قد تقود الأحداث هذا المجتمع الى شبه الحرب الأهلية. وهناك شكوك عميقة حول الطريقة التي تم بها تسوية الأزمة الانتخابية عام ٢٠٠٠ ولو لجأ أنصار بوش هذه المرة ايضا الى أساليب ملتوية لحسم الانتخابات لصالحهم قد تنطلق صفارات الإنذار لأولى مراحل تلك الحرب السياسية الداخلية

إن هذه الأزمة الداخلية لا تنفصل عن الأزمة الخارجية التي يعيشها المجتمع الأمريكي. فالحرب الشاملة وغير المحددة سياسية واضحة في الخارج تنسج الأزمة الداخلية. وقد فضل اليمين المتطرف ممثلا في الرئيس بوش أن ينفق ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار في الحرب ضد العراق وهو مبلغ كان يكفي لمواجهة أزمة النظام التعليمي الأمريكي الذي يعاني من مجاعة مالية، كما أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحسن وضع البنية الأساسية، وخاصة شبكات الكهرباء المتقادمة

إن العلامة الأساسية لأزمة الديمقراطية الأمريكية تتمثل في تمكن رجل مثل الرئيس بوش من الإفلات من الحساب العسير حول سياسات لا يمكن الدفاع عنها، وتتضح فشلة حتى تلك السياسات، وخاصة فيما يتعلق بالعراق. وعندما يتوقف المجتمع لأسباب أيديولوجية مثل انتشار الأصولية عن محاسبة المسئولين عن أخطاء كبيرة، وأكاذيب أكبر، كما حدث في الحرب ضد العراق، لا بد أن تعيش الديمقراطية أزمة كبيرة من الداخل والخارج معا. فما بالنا لو أن الانتخابات كافأت بوش على أخطائه، وتعصبه، وفشله على جميع الأصعدة؟

الفصل الثاني

وارات الانتقال

مبادرة الشراكة

الامبريالية والديمقراطية (١)

توجت الإدارة الأمريكية سياستها في العالم العربي بإعلان يسمى مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، التي أذيعت في الثاني عشر من ديسمبر كانون الأول.

وحتى قبل إذاعتها كان الإعلام العربي قد بدأ تركيز النيران عليها. وسارع في الرد عليها بالغضب المشروع، والعجعجة المعتادة خاصة في الإعلام الرسمي، وهو ما غيب دلالتها، وغمم على محتواها الفعلي. ولو ترجمت تلك الاستجابات الإعلامية إلى اللغات الأخرى لاعتقد الناس في العالم أننا أمة بلا فكر أو اجتهاد عقلي، وأننا نقول "لا" جاهزة حيثما يجب أن ننخرط في حوار، وأننا نسلم أو نستسلم حيثما يجب أن نقاوم، ونستبسل في رد العدوان.

لا يعني ذلك أن المبادرة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي كولين باول جديرة بالقبول الجاهز أيضا. فهي ليست كذلك. فالأمم الحية تناقش الأشياء على ما هي عليها لا بناء على انطباعاتها عنها فتقبل، أو ترفض حزمة ما من الأفكار بقدر ما يجب أن تقبل، أو ترفض، وبقدر ما تثيره تلك الحزمة من تحديات، وفرص بالنسبة لأفق تطورها القومي والاجتماعي.

وهذا ما لم يحدث حتى الآن بالنسبة لمبادرة باول. فقد ركز الإعلام العربي على انطباعاته عنها رغم أن نصها متاح للجميع. وتركز الهجوم عليها على اعتبار أنها مبادرة للديمقراطية في العالم العربي، كما اشتهر عنها قبل طرحها وإذاعتها.

وواقع الأمر أن الفكرة الأصلية وراء المبادرة كانت فعلا تشير إلى تركيزها على قضية الديمقراطية في العالم العربي. غير أن المبادرة كما طرحت لم تذكر مصطلح الديمقراطية إلا نادرا وبصورة عابرة، إما على لسان زعماء عرب، أو في إطار جمل عامة لا صلة لها بأهداف هذه المبادرة. وعلى العكس اكتفت المبادرة بالإشارة إلى أن ركنها الثاني هو السعي لبناء مجرد "نظم سياسية منفتحة" وهو شيء مختلف تماما عن السعي لبناء "نظم ديمقراطية". ولهذا من الأرجح أن تخيب هذه المبادرة ظن الكثيرين داخل الولايات المتحدة الذين كانوا يأملون لأسباب مختلفة، ومتناقضة إلى حد كبير أن تلتزم السياسة الأمريكية في المنطقة بإعلان تعزيز الديمقراطية كأحد أهم أهدافها.

ولن يمكننا أن نستجيب لهذه المبادرة استجابة منتجة إلا إذا فهمنا كيف تداعى الصراع داخل الولايات المتحدة حول هذه المسألة منذ ١١ سبتمبر، وغصنا بعمق في إشكاليات الحوار، أو الصراع الداخلي الأمريكي حولها.

منذ البداية وقع اتفاق فريد بين اليمين واليسار هناك على أن أحداث ١١ سبتمبر لها علاقة بغياب الديمقراطية في العالم العربي، وفي البلدان الحليفة للولايات المتحدة على وجه التحديد. ولكن الاستنتاجات والمطالب اختلفت إلى حد التناقض. ويكفينا لهدف الإيجاز والتبسيط أن نعزو مختلف الآراء إلى اتجاهين عريضين. اليسار تناول قضية الديمقراطية من منظور شعبي فأكد أن الشعوب العربية تكره أمريكا لأن السياسات الأمريكية تعزز الاستبداد وتقف مع النظم القهرية ضد النضال الديمقراطي. أما اليمين المتطرف فقد دفع المسألة إلى اتجاه آخر تماما فحاجج بأن النظم الاستبدادية العربية تبعد الرأي العام في بلادها عن مسائلتها عن الأوضاع الداخلية المتدهورة بتركيز اهتمامه على عدو خارجي هو إسرائيل، وأمريكا ذاتها الأمر الذي يغذي التطرف ومن ثم الإرهاب. وبالتالي فلا أمل في تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، وخاصة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، إلا بالضغط من أجل الديمقراطية أو فرضها بالقوة إذا لزم الأمر. تقع تلك التحليلات في أخطاء واقعية ونظرية فادحة. فالشعوب العربية أكثر حماسة بما لا يقاس من حكامها للنضال ضد النظام الاحتلالي الاستيطاني الإسرائيلي. وحكامها يستخدمون القيود الصارمة المفروضة على الحريات العامة لوقف الحركة الشعبية المناهضة للصهيونية. وهذه الحقيقة هي أحد المسلمات التي يدركها كل من لديه أبسط معرفة بالمنطقة. ومع ذلك ففي الوقت نفسه فالنضال الديمقراطي بين الشعوب العربية لا يزال بالغ الضعف، ولم يصل قط إلى تعيين الموقف من القوى الدولية على ضوء موقفها من النضال الديمقراطي الداخلي. واليسار الأمريكي طبق على العرب ما يعرفه عن قرب شديد عن الموقف في أمريكا اللاتينية. أما الموقف الأول فهو لا يزيد عن تلاعب صهيوني مكشوف بالحقائق الأولية عن المنطقة. وبكل أسف كان للغياب الواضح للعرب في تلك المناظرات أثره الواضح في المسار المغلوط الذي اتخذته محاولة الفكر الأمريكي فهم جذور أحداث ١١ سبتمبر التي أصابته بذهول تام.

ساهمت بعض الأصوات العربية الأمريكية في هذا الحوار. ولكن تلك المساهمة، وخاصة الآتية من العالم العربي نفسه كانت ضئيلة لأسباب كثيرة، وهو ما أهدر فرصة التأكيد على حقيقة أن المسئولية عن إنتاج التطرف، والإرهاب في العالم العربي مشتركة، وأن مسئولية الولايات المتحدة ربما فاقت مسئولية الأسباب الداخلية العربية. فالأمريكيين العاديون بمن في ذلك الأكثر ثقافة لم يتح لهم معرفة كيف شاركت سياسات بلادهم في المنطقة، وخاصة التوظيف الانتهازي للدين لتحقيق أهداف سياسية، والتحيز الأمريكي الكامل لإسرائيل إلى التضخم المفاجئ، والسريع لظاهرة التطرف الديني، وبالتالي لإنتاج أحداث ١١ سبتمبر.

وينتهي الأمر وخاصة بدءا من صيف هذا العام بانتصار اليمين المتطرف سياسيا في

هذه المعضلة الداخلية، وهو الأمر الذي انعكس في اعتماد طائفة السياسات العدوانية التي تبلورت في هذا الوقت بدءا بخطاب بوش في ٢٤ يونيو، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية مرورا بالمشروع العسكري الأمريكي ضد العراق، وذهابا إلى الهجوم المتواصل، والمكثف على النظم العربية الحليفة، وخاصة المملكة السعودية ومصر. في هذا الإطار طرحت فكرة مبادرة أمريكية "لدمقرطة النظم العربية".

ورغم صعود اليمين المتطرف بوجه عام ظل هناك دور لقوى اليمين التقليدي في الإدارة الأمريكية، وخاصة القوى التي تتبلور حول وزارة الخارجية وكولين باول شخصيا.

ويقوم فكر باول وخبراء وزارة الخارجية، ومعهم عدد من كوادر مراكز التفكير التي تشيع بها والتي تنشط على ما يسمى بالسياسة الواقعية التي تقول إن المعيار الحاسم لجودة السياسة الخارجية هو المصالح الاستراتيجية الأمريكية المحسوبة بصورة عقلانية وبراجماتية. وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية في العالم العربي يقول هذا التيار إن الديمقراطية في العالم العربي لا يمكن فرضها من الخارج، وإن هذا التوقيت ليس مناسبا لجعل هذه القضية محورا جوهريا لعلاقات أمريكا بدول "الشرق الأوسط" لأنها تقود إلى خسارة الدور المهم الذي تلعبه عدة حكومات عربية في الإطار العام للسياسة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب. كما أنه ليس من السهل تحقيق الديمقراطية في العالم العربي بالسرعة، أو الطريقة الانقلابية التي يطرحها اليمين المتطرف.

وانطلاقا من هذا التحليل طرح باول مبادرته. ولو قرأنا نص المبادرة لأدركنا أنها تتسم بالسمات التالية:

أولا: تمت صياغة المبادرة بلغة غاية في الحذر، وروح المجاملة للزعماء العرب الذين تم الاستشهاد ببعض أقوالهم في مناسبات مختلفة. وبالتالي ابتعد النص بمسافة كبيرة، وملحوظة للغاية عن النزعة العدائية، والعدوانية التي تميز أطروحات اليمين المتطرف لا فقط نحو النظم والحكومات، وإنما أيضا نحو الثقافة العربية والإسلامية. فقد اعترف النص بالدور الرائع الذي قامت به الحضارة العربية الإسلامية في الحضارة العالمية.

ثانيا: إن المبادرة أحدثت فيما يتعلق بالشأن الديمقراطي بما يسمى التدخل غير المباشر. ويعني ذلك أنها قامت على افتراض أن الديمقراطية - كنظام سياسي - قد تنمو تدريجيا مع نضوج الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. ومن هنا ركزت المبادرة على الجانب الاقتصادي، وتحسين التعليم وقضية المرأة، وهي نفس التوصيات التي جاءت في تقرير التنمية البشرية الذي صاغه عدد من أبرز الخبراء العرب، واستند عليه نص المبادرة استنادا أساسيا.

وثالثا إن المبادرة لم تصاغ في شكل برامج سياسية بالمعنى المعهود، وإنما في برامج متواضعة للعناية تتعلق بالقوى الثلاثة التي ركزت عليها، وهي رجال الأعمال، والمرأة والأجيال الشابة. وكأن المبادرة لم تزد عن إعادة انتاج المدخل الحداثي الأمريكي التقليدي الذي يراهن على أدوار هذه القوى في تحقيق التحديث عموما، والديمقراطية بصورة خاصة.

وأخيرا هناك بالطبع ما أشار إليه نص المبادرة عرضا، وهو الحديث المباشر للزعماء العرب فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية التي تحقق غرضها في "بناء نظم سياسية منفتحة" تسمح بقدر أكبر من المشاركة، وخاصة أن هذا المفهوم الأخير صار هو جوهر التعريف الرسمي الأمريكي لمصطلح الديمقراطية.

مثل هذا الطرح الذي جاءت به وزارة الخارجية لا شك أنه سيغضب اليمين المتطرف، وربما اليسار أيضا. فدلالته بالنسبة لليمين المتطرف أنه تخلي تماما تقريبا عن خطاب فرض الديمقراطية بالقوة الجبرية الأمريكية. أما دلالته بالنسبة لليسار الليبرالي والاجتماعي فهي أنه سلم قضية الديمقراطية لنفس الحكومات التي تتهمها هذه القوى بالاستبداد. ولكن دلالته بالنسبة لمجموع العرب بكافة فصائلهم الفكرية والسياسية ربما تكون أعقد.

فالمبادرة نأت بنفسها عن المدخل الأكثر عدوانية، والذي يركز على إدانة الثقافة العربية الإسلامية بالقول إنها بذاتها غير ديمقراطية.

وهي من ناحية ثانية ابتعدت بنفسها عن فرض الديمقراطية من الخارج، وتعترف بأن التطور السياسي العربي هو شأن داخلي عربي. وبهذا المعنى فهي الصياغة الأقل تدخلية بالمقارنة بما هو مطروح في الساحة الأمريكية سواء من اليمين أو اليسار.

وثالثا فالمبادرة انتهت عموما إلى نتائج تافهة موضوعيا وسياسيا. وهي بتعبير آخر اهتمت بقطع الطريق على قوى اليمين المتطرف داخل الإدارة أكثر كثيرا مما اهتمت بدفع الديمقراطية في العالم العربي.

وقد يعود ذلك بدوره إلى أسباب تتعلق بمنطق الصراع الداخلي في الإدارة وفي الساحة السياسية بشكل عام. كما أن ثمة خطأ كبير في الأساس الفكري الذي قامت عليه.

وقبل أن نتحدث عن هذا الجانب الأخير لعله يكون من المناسب الآن أن نشرح لماذا يجب أن نشتبك مع هذه المبادرة اشتباكا إيجابيا، وليس رفضها جملة وتفصيلا. وعندي هنا أسباب ثلاثة.

أول هذه الأسباب وأهمها من الناحية السياسية أن الرفض العربي التام للمبادرة يلعب لصالح اليمين المتطرف. فهذا اليمين يتمنى إسقاط كولين باول الذي صار العائق الوحيد

لمشروعاته العالمية، والشرق الوسطية داخل الإدارة الحالية. وهذا في تقديري ليس في مصلحتنا القومية في الوقت الحالي.

قد يقول البعض إن الخلاف بين القوى في أمريكا، وخاصة بين باول وخصومه ليس أكثر من تقسيم عمل. وهذا الفهم هو جزء من خطاب عربي عام يميل للتعامل مع أمريكا، ومع أي مجتمع، وكأنه كتلة واحدة رغم ما جره علينا هذا الخطاب من فشل سياسي مستدام. ولكن حتى لو كان هذا الخطاب صحيحا فلماذا لا نلعب نحن أيضا اللعبة السياسية كما يلعبها الآخرون؟

أما السبب الثاني فهو أن الديمقراطية صارت قيمة عالمية مشتركة، وجزءا من القيم الكونية المشتركة. وهنا نحن لسنا فقط استثناء من حركة عالمية، وإنما الأهم أننا فيما يتعلق بهذا الجانب سنكتشف أمام النقد العالمي لنظمنا السياسية العتيقة انكشافا تاما، وهو ما يظهر بصورة مجسمة في قرارات لجان الأمم المتحدة، وآلياتها المكلفة بتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ولم يعد أحد في العالم يقبل بالقول بأن هذه تقاليدنا، هذا علاوة على أن هذا القول يدين ثقافتنا العربية التي لا تقر التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبتعبير آخر فالاشتباك الإيجابي مع تلك المبادرة حتى لو أنها جادة فعلا في الحديث عن الديمقراطية هو أمر في مصلحتنا، وليس ضد هذه المصلحة.

ثالثا: أن الرفض التام للمبادرة رغم ما بها من مدخل ناعم وغير مباشر يظهرنا كما لو كنا ضد ثقافة الحوار، ويبرر الانطباع الشائع عن عالمنا بأنه مجتمعات، ونظم جامدة وراكدة لا أمل في إصلاحها. وهذا كله غير صحيح علميا، ولكن إعلامنا العربي يدفع الآخرين لاستنتاجه.

ولعل الاعتبار الأساسي الذي قد يدفعنا للحوار حول هذه القضية، هو اعتبارها مناسبة لمخاطبة الرأي العام الأمريكي بشأن كل قضايا العلاقات العربية الأمريكية. فالحوار من هذا المنظور هو فرصة لمناقشة القضايا المعلقة على مستوى أرقى وبهدف تقديم علاقات وإنساني مع الشعب الأمريكي، أو قواه الديمقراطية والتقدمية.

ويعني ذلك أن نقبل ما يستحق القبول ونرفض ما يستحق الرفض، ونصحح ما يجب تصحيحه من أفكار وانطباعات.

وما يستحق الرفض في هذه المبادرة لا يتعلق بمضمونها الذاتي، وإنما بما تستنده من سياسات. وقد أشار نص المبادرة إلى أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهي المرور في الحرب ضد الإرهاب، ونزع سلاح العراق، ولو بالقوة، ووضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي". وهذه الأولويات والصياغات مرفوضة عربيا بل وعالميا. وهي تصطدم

يهدف بناء نظم ديمقراطية في الشرق الأوسط. ولو استخدمنا هذا المنطق نستطيع أن نرد كيد اليمين الصهيوني دون أن نخسر الرأي العام الأمريكي.

يجب أن يفهم الشعب الأمريكي حقيقة الموقف فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ولعل استمرار هذا الصراع واستفحاله واحد من أهم أسباب ضعف الديمقراطية في العالم العربي.

لا يمكن البرهنة على أن هذا الصراع هو السبب الوحيد، بل ربما لا يكون السبب الرئيسي لصعود الشمولية والنزعة التسلطية في العالم العربي. فهناك بلاد عربية عديدة شهدت تجارب شمولية، أو تسلطية ممتدة، ولم تزل رغم بعدها الجغرافي والسياسي عن الصراع. ولكن الصراع مثل أحد العوامل الكبرى التي أدت إلى الانقلاب على الديمقراطية في عقد الخمسينيات بالبلاد العربية التي عرفت الديمقراطية، وحكم القانون منذ فترة طويلة، وقبل بلاد عربية عديدة مثل مصر وإلى حد أقل سوريا.

وفي كل الحالات العربية يعود جانب كبير من رفض الديمقراطية إلى النفور من الثقافة السياسية الغربية عموما بسبب التجربة الممتدة مع الاستعمار الغربي، ودعم إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وموقفها المزدوج من القانون الدولي.

ويجب أن يفهم الأمريكيون أن المطلوب ليس وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي هكذا بالتجريد وإنما التوصل إلى سلام عادل، وشامل، ودائم لهذا الصراع بما في ذلك الاعتراف بالحقوق السياسية، والتاريخية للشعب الفلسطيني. ويجب أن يدركوا أيضا بوضوح قاطع أننا قد نكون على استعداد لقبول حل وسط تاريخي، ولكننا لن نسلم أبدا مهما طال الزمن، أو ثقلت التضحيات بالواقع الاحتلالي القائم، ولن نسلم أبدا بهيمنة إسرائيل في المنطقة، أو حتى بمنح إسرائيل إعفاءا من التزامات القانون الدولي.

وإذا كانت الأخطاء الفظيعة التي ارتكبها نظام صدام حسين في العراق؛ قد وضعتنا في ظروف اضطررنا فيها لقبول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، فإن المطلوب هو نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ككل، وبصفة خاصة إسرائيل.

ويمكننا بالتعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية والإنسانية في الولايات المتحدة البرهنة على أن الأولويات الراهنة للسياسة الأمريكية؛ ستدفع المنطقة إلى كارثة محققة وأن المصالح السياسية الأمريكية ستتأثر سلبا على المدى الوسيط والطويل بسبب هذه الأولويات. فقيام أمريكا بشن حروبها ضد العرب أيا كانوا في الوقت الذي تتحالف فيه مع إسرائيل، وتعفيها من احترام أبسط قواعد القانون والعدالة؛ هو أمر يدعم التطرف ولا يضعفه

هذا هو مضمون الحوار المطلوب. فالحوار الذي ندافع عنه ينهض على خطاب عقلاني لا يستبعد المقاومة، بل يستدعيها بكل وضوح وصراحة، ولكنه لا يستبعد أيضاً التفاوض والمساومة والصراع الفكري، وبناء التحالفات في الساحة العالمية عموماً والساحة الأمريكية على وجه الخصوص. الحوار أو بالأحرى الاشتباك الإيجابي يعني باستعادة السياسة إلى مركز الصدارة في الممارسة العربية بعدما تدهورت، وتراجعت أمام لغة القوة سواء في التجربة العربية المعاصرة، أو في السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة.

مبادرة المشاركة جديرة بالحوار (٢)

تراوحت الاستجابات الإعلامية العربية للمبادرة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي كولين باول بين الرفض دون مناقشة، وإلقاء التهم وكيل الشتائم. وغلب الفكر كما غابت السياسة فصار الموضوع كله أقرب إلى مبارزة بالسيف لخصم لا يراه فرسان الكلام إلا كشبح من بعيد . في الظلام.

ويبدو أن أغلب من تكفلوا بالرد على هذا النحو لم يوجهوا المناقشة للوثيقة المحددة التي أعلنها باول، وإنما إلى ما اشتهر عنها قبل إعلانها. وهو ما يعني تجاهل العملية السياسية المعقدة داخل الولايات المتحدة، وأسفرت عن هذه المبادرة. كما أن المشكلة هي أن الردود الإعلامية العربية كانت الشتائم للسياسة الأمريكية في المنطقة بكامل، وجميع عناصرها، وهو ما يعود إلى نتيجة واحدة، وهي استحالة الاشتباك الإيجابي مع هذه السياسة بهدف تطوير عناصرها، وتصحيح أولوياتها، وتقبل ما يبدو منها مقبولاً من حيث المبدأ، ويرفض ما هو جدير بالرفض والمقاومة. ولعل الضحية الحقيقية في هذا الطراز من الاستجابات هي المواطن العربي الذي لا يحترم حقه في المعرفة الدقيقة بما يجري ويعامل بطريقة صنع الفخار يسخن ويبرد كما يشاء المشتغلون بالإعلام حتى إذا اصطدم مع الواقع انكسر بسهولة فلا يرد إلى أصله ولا ينفع في شيء.

في عالم الفكر والسياسة الدولية ليس هناك ما يقبل كله أو يرفض كله. فلو كان من السهل أن نرفض كل ما تقوله الولايات المتحدة لما كانت حاضرة في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا العربية. ولو كان من المستحيل أن نصحح ونقاوم ما نقوله أو نفعله بغير حق لما كانت هناك فائدة لمنازلتها بسيف الكلام.

وينطبق ذلك على مبادرة باول كما ينطبق على كل شيء آخر مما لا يزال في حيز الخطاب وصنع السياسة، ولم يتجاوزه إلى تحضير الجيوش وإطلاق النار.

لا بد في البداية أن نفهم ما نناقشه، وأن نعلم من أين جاء، وعلى ماذا يتأسس وينبني. فبدايةً لا يمكن تسمية ما جاء به باول مبادرة الديمقراطية لأن ما جاء به عنها أقل القليل والبعد

من أن يكون خطيراً. فقد سمعه باول نفسه "مبادرة المشاركة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل في المستقبل".

نشأت الفكرة الأصلية عن اعتقاد تشارك فيه غالبية الاتجاهات السياسية والفكرية الأمريكية بأن الإرهاب الذي ضرب أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر؛ نشأ في التربة السياسية والاجتماعية العربية بسبب غياب الديمقراطية في المنطقة. وكان من المنطقي أن يطلب الكثيرون هناك بأن يصبح التحويل الديمقراطي للمنطقة العربية، وخاصة في البلاد الحليفة للولايات المتحدة أحد أبعاد سياسة مناهضة أو الحرب ضد الإرهاب.

الفكرة حتى الآن بريئة ولا يمكن القول أنها خاطئة كلية أو صحيحة كلية. ولكن التعامل معها داخل الساحة السياسية الأمريكية تفرع إلى تيارات شتى. التيار اليساري والديمقراطي وظفها لتشخيص المشكلة الأكبر في العلاقات العربية الأمريكية كما يراها واستنتج أن الشعوب العربية والمسلمة تكره أمريكا لأن سياساتها التقليدية أدت إلى تدعيم النظم الاستبدادية. وبالتالي طالب بأن تصحح السياسة الأمريكية لتشتمل على رسالة تقول بأن أمريكا تقف مع الشعوب في النضال من أجل الديمقراطية. أما الاتجاه اليميني والصهيوني المتطرف فقد شخص المشكلة بطريقة مختلفة جذرياً. فعندما شاع تفسير يقول بأن كراهية أمريكا، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر - نشأت عن أن النظم غير الديمقراطية تتلاعب بالإعلام لتبعد اهتمام الرأي العام عن المشكلات الداخلية بتركيز هذا الاهتمام على عدو خارجي، وهو في هذه الحالة إسرائيل وأمريكا. ويقول هذا التيار أيضاً أن المشكلة الأعمق هي أن المجتمعات العربية ذاتها صارت عاجزة عن إنجاز التحول الديمقراطي بقواها الداخلية، وأن هذا التحول يجب فرضه من الخارج بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي، أو بالقوة العسكرية إن استدعى الأمر.

وانتهى الصراع الفكري والسياسي بين هذه التيارات في الساحة الأمريكية إلى التبلور في تجاذب شديد بين الهياكل البيروقراطية للإدارة الأمريكية الراهنة. فاليمين المتطرف المسيطر على المستوى السياسي للبنتاجون، ومجلس الأمن القومي؛ يضغط من أجل تبني سياسة التحويل القسري العنيف للنظم السياسية العربية والإسلامية، انطلاقاً من القول بأنه لا أمل في أن تأتي الديمقراطية من الداخل. أما وزارة الخارجية، ورغم أنها لا تخلو من نفوذ اليمين العماني والصهيوني فيتوفر لديها معرفة أكبر بالمنطقة، ومدخل أفضل للتعامل مع مشكلاتها المعقدة. ومن ثم مالت إلى التعامل بصورة غير مباشرة مع قضية الديمقراطية انطلاقاً من القول بأن التحول الديمقراطي المفروض من الخارج لا يعيش طويلاً، وأن الحل

الديمقراطي لمشكلات المجتمعات العربية بنداء ويحتاج إلى تعزيز الإصلاح التعليمي، والنمو الاقتصادي.

ولو اكتفينا بقراءة مبادرة باول على مستوى النص، فإنه يمكن الإمساك بالسمات الأساسية التالية:

أولاً: إن صياغتها جاءت بلغة الحذر والنعومة تجاه النظم السياسية العربية. فهي تستعين باستشهادات مطولة من خطب وتصريحات عدد من الزعماء العرب، وتطري دور الثقافة العربية في الحضارة العالمية، وتشير إلى إيجابيات معينة في الحياة السياسية والثقافية العربية دون أن تمس بالطبع الإشارة إلى قصورها من وجهة النظر الأمريكية.

ثانياً: إن المبادرة أخذت بالمدخل غير المباشر للتحول الديمقراطي المطلوب أمريكيا، فابتعدت بنفسها عن فكرة الضغط القسري المباشر، بما في ذلك استخدام العقوبات الاقتصادية، وهي الفكرة الرائجة في دوائر اليمين المتطرف في الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه الأمور، وأخذت بفكرة الحوافز بغض النظر عن تفاهة هذه الحوافز نفسها، كما جاء بالنص. ويظهر هذا المدخل غير المباشر واضحا للغاية في أن مصطلح الديمقراطية لم يستخدم في هذا النص إلا على لسان زعماء عرب، أو في سياق عام للغاية. أما بالنسبة لأهداف المبادرة فقد استعمل النص مصطلح "نظم سياسية أكثر انفتاحا" ومصطلح "مشاركة أوسع"، وهو ما يشير بوضوح إلى الابتعاد بالمبادرة عن الخطاب الأصلي الذي تتحدث عنه في المناظرات الأمريكية؛ أي الديمقراطية المفروضة أمريكيا.

ثالثا: إن الصياغة أغرقت قضية الديمقراطية، وصبتها في هذا الإطار غير المباشر - في لغة الإصلاحات بشكل عام. وبسبب الحذر الشديد في الصياغة تأسس الخطاب المتضمن في المبادرة على منطق "وشهد شاهد من أهلها" عندما استعان بتقرير التنمية البشرية الذي أعده عدد من أبرز العلماء المصريين والعرب، وصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية. فالمشكلة كما طرحتها المبادرة وفقا للتقرير هي ركود الاقتصاديات العربية، وضعف الأداء التعليمي، وتهميش المرأة العربية، إلى جانب ضعف المشاركة السياسية. وبالتالي فالمبادرة لا تزيد كما جاء بنصها عن عدد من البرامج البيروقراطية التي توفر قدرا محدودا من التمويل لدعم التطور الاقتصادي، وتوسيع دور المرأة، وتحسين التعليم والمشاركة. ولكن باول تعامل مع قضية الديمقراطية كما تنظر أمريكا بعراقيلها في التفاصيل.

لا يهمنا في سياق هذه المناقشة الإشارة إلى تفاهة الوسائل التي اقترحتها المبادرة لتحقيق هذه الأهداف أو غموضها أصلاً. فما يهمنا أكثر هو لفت النظر إلى حقيقة أن المبادرة نصاً تبدت المدخل المباشر والضاغط والعنيف للديمقراطية، وأخذت بالمدخل العكسي تماماً؛ أي المدخل غير المباشر والمبني على لغة الحوار والمشاركة، والحوافز، لا لغة الضغط والزجر والحرب والقطيعة.

وهنا يكمن الخطأ الأكبر في رفض المبادرة جملة وتفصيلاً. فهذا الرفض الكامل لا يخدم غرضاً مفيداً لأن الموضوع كله على درجة كبيرة من الضآلة، وربما التفاهة، بل قد لا يهمنا في شيء لأنه يتعلق بطائفة من البرامج البيروقراطية الصغيرة التي تضاف إلى الهياكل المختصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والتي تبتلع تقليدياً التمويل المخصص لمضمون هذه البرامج. ولكن الأثر الأكبر لهذا الرفض العربي الكامل هو توفير ذخيرة للقوى اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة لسحب التيار المسؤول عن صياغة نص المبادرة، وانتزاع مسألة الديمقراطية من وزارة الخارجية إلى جهات أخرى، وتوظيفها للتوصل إلى أهداف أخرى. وهو ما يعود إلى الإضرار بنا على جميع المستويات.

ليس في هذا التحليل ما يعود إلى القول بقبول المبادرة جملة وتفصيلاً لسببين: أولاً لأن الاستجابة السياسية العربية لتلك المبادرة لا يجب أن تكتفي بقراءة النص، وإنما يجب أن تذهب أيضاً إلى قراءة السياق السياسي الذي تطرح فيه. وثانياً لأن المبادرة تشتمل على أخطاء كبيرة في التحليل وفي صنع السياسة. وبعض هذه الأخطاء متضمن في نص المبادرة، وبعضها الآخر في العملية السياسية التي قادت إلى صياغتها على هذا النحو، وبعضها الثالث كامن في المسكوت عنه في النص وفي الواقع. وهذه الأمور كلها، يجب مناقشتها مع الأمريكيين عموماً، وذلك بأسلوب الحوار وليس بأسلوب الرفض الكامل أو القبول الكامل. ولا نعني بالحوار مجرد الاشتباك الجدلي الذي يقبل ما يستحق القبول، ويحسن ما يمكن تحسينه ويرفض ما يتعين رفضه، ومقاومته فحسب. بل المقصود قبل ذلك هو مناقشة الأمر على ضوء المعرفة العلمية، والحكمة العملية لتحسين ما أمكن، وتصحيح ما اعتور تطورنا من مشكلات بغض النظر عما يجول بخاطر الأمريكيين أو ما يرفضونه، أو يفرضونه من سياسات وتوجهات. فالرد الحقيقي على ما جاء بالمبادرة نصاً، وممارسة هو التصدي لما انطلقت منه من مشكلات وقضايا لصالح تطورنا نحن، وانطلاقاً مما نراه نحن قبل غيرنا.

من هذا المنطلق لا مناص من الاعتراف بأن تطورنا السياسي العربي لا يزال بعيداً جداً عن الديمقراطية، أو الأخذ بالحد الأدنى من الحريات العامة. وإذا كان الأمريكيون قد ركزوا في مناقشاتهم على هذه القضية فلأنها أضعف ما فينا، ونقطة الانكشاف القاتلة في

تطورات الحديث، وهو ما لا يدعو فيه للإنكار أو الاستنكار. فالجميع يقول بذلك عرب وأجانب، ولا مناص من مناقشته باستقامة ونزاهة حتى نتعامل مع ما يثيره من قضايا الفكر والعمل بأنفسنا، ولأنفسنا انطلاقاً بداية الانكشاف الحاصلة في موضوع الديمقراطية، أو في غيره وبسببه من موضوعات ومجالات.

وقبل أن نناقش هذا الموضوع من وجهة نظرنا، ولمصلحتنا يتعين قبل كل شيء أن نناقش كيف نتفاعل مع نص المبادرة انطلاقاً من هذه القضية، ومن غيرها من القضايا التي تثيرها أو تستعملها في التبرير والتنظير.

فمحور ما جاء بالنص لا يتعلق مباشرة بالديمقراطية أو بشؤون الداخلية عموماً، وإنما بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة التي يفترض أن تعززها تلك المبادرة. هذا يفرض الجدل نفسه، بل تفرض المنظومة منطقها ومقاصدها.

فيقول نص المبادرة إنه "صار من الواضح على نحو متزايد أنه يتعين علينا في الوقت نفسه أن نوسع من مدخلنا للمنطقة إذا شئنا أن نحقق النجاح. وعلينا أن نعطي اهتماماً نشطاً، ومعززاً للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية".

فالمبادرة ملحقة إذن على الأهداف الأساسية للإدارة الأمريكية الراهنة، والتي نختلف معها جوهرياً، ويختلف معها أغلب الناس في العالم أجمع.

أولاً: يختلف الناس في العالم أجمع حول الأولويات التي أخذت بها الإدارة الأمريكية، وتحديداً أنها أعطت أسبقية لمحاربة الإرهاب، ونزع تسليح العراق على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وقد استخدمت المبادرة تعبير إنهاء، وليس تعبير حل وهذا خطأ بذاته. ومن حقنا أن نصر على أن المطلوب هو حل سلمي عادل، وشامل ودائم وليس مجرد إنهاء. وعلى نفس الدرجة من الأهمية من حقنا وواجبنا أن نقول للأمريكيين إن تلك الأولويات خاطئة، وتقود المنطقة والعلاقات الأمريكية العربية إلى كارثة محققة. ولن نجد أحداً يصدق أبداً أن لهذه المبادرة نوايا حسنة طالما أنها تبدأ بتبني سياسة تقوم على إشعال حربين متتاليتين في المنطقة قبل أن تعلن عن أي أهداف إيجابية سواء فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أو بتحديث المجتمعات العربية. وهما "الحرب ضد الإرهاب" والحرب ضد العراق.

ما نقوله ويقوله العالم أجمع للأمريكيين أنه لا أمل في تحقيق أي أهداف أمريكية، أو غير أمريكية بدون البدء فوراً في وضع حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي.

وربما يكون من المناسب عند هذه النقطة مناقشة العلاقة بين هذا الصراع، وقضية الديمقراطية في العالم العربي. وهو ما سنقوم به في الأسبوع المقبل إن شاء الله.

حوار مع مبادرة باول حول الصراع..

الإرهاب والديمقراطية (٣)

في الأسبوع الماضي قلنا إن مبادرة باول للشراكة جديرة بالحوار. ويا ليت السياسة الأمريكية قد انصبت كلها على هذه المبادرة، وتخلت عن الأفق اللاعقلاني الكامن في الاستعراضات العسكرية، ولغة الإذلال والحرب. فالمبادرة هي القطعة الوحيدة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي تأسست – شكليا – على وثيقة علمية هي تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وما يقوله التقرير وتأخذ به المبادرة هو أن المنطقة العربية تعاني من ركود سببه هو التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة، والتي لم تنجح المجتمعات أو النظم السياسية في تخطيها. أسفرت تلك التركيبة عن تردي التعليم ووضع المرأة والحريات السياسية. وأكدت المبادرة أن الولايات المتحدة راغبة في المشاركة مع مجتمعات المنطقة في تجاوز هذا الركود من خلال هجوم متواز على علله، وعناصره الجوهرية؛ أي تنمية التعليم وتصحيح وضعية المرأة، والإصلاح السياسي الذي يهدف إلى بناء المجتمع المفتوح. ويعني المصطلح الأخير فتح الباب أمام شتى صور المشاركة السلمية، وإقرار دولة الحق والقانون والتسامح مع المختلفين، أو المخالفين، واستقرار حرية التعبير، والاعتقاد وتسوية النزاعات بصورة سلمية داخلية كانت أو خارجية.

لو أن ذلك هو ما تعنيه المبادرة بجد فلن يكون مختلفا عما يراه المثقفون والعلماء والنخبة المشتغلة بالإبداع، والغالبية الساحقة من المواطنين. ومن هنا نقول إنه يا ليت انصرفت السياسة الأمريكية يا ليت السياسة الأمريكية انصرفت إلى هذا المدخل، وأسست عليه علاقتها بشعوب المنطقة. فلو كان ذلك ما حدث، أو يحدث، لما ظهرت علامة واحدة من موجة الكراهية، أو الرفض لأمريكا في المنطقة، ولم يكن لتظهر من الأصل مشكلة إرهاب أو هياب. ولأننا نتمنى أن نؤسس علاقتنا مع الولايات المتحدة على لغة المشاركة والعلم والقانون فهذه المبادرة جديرة بالحوار.

قلنا أيضا إن الحوار لا يعني بالضرورة أن ما جاء بالمبادرة مقبول كله أو مرفوض كله. فطالما أن القصد هو المشاركة؛ فلنحسم الأمور جميعا بالحجة المستندة على التراث المتراكم للمعرفة العلمية.

واللغة الظاهرة للمبادرة فيها ما يراه علماء عديدون كخطأ منهجية رغم أنها مقبولة جميعها كمعنى وأهداف. فالسياسة الجيدة ليست بالضرورة تلك التي تحشد كل الأهداف والمقاصد الجادة، وإنما هي تلك التي تعالج الحلقة الأكبر في سلسلة الأسباب، والحلقة عادة السلسلة كلها تتداعى إلى الانتعاش والتصحيح تلقائيا.

وخلافنا الأول ليس مع اللغة الظاهرة للمبادرة، وإنما مع الافتراضات التي تتستر وراءها، والتي نعتقد أنها. ويتعلق هذا الخلاف بما يقوله قطاع مهم، وكبير من الفكر السياسي الأمريكي فيما يتعلق بعلل المنطقة، والتي يهم الأمريكيون منها بصفة خاصة قضية العنف والإرهاب. ويقول هذا القطاع أن النظم الاستبدادية بالمنطقة هي السبب في تولد وانتشار ظاهرة الإرهاب لأنها - فيما يدعي هذا القطاع - تصرف نظر الناس عمدا عن مشاكلهم الداخلية، وسوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي بإثارة الكراهية لإسرائيل ولأمريكا بتوظيف جهاز التعليم والإعلام، ناهيك عن الخطب الدينية والبرامج الثقافية. وبسبب نشر التطرف ينطلق الإرهاب!

مثل هذا الكلام بعيد عن الحقيقة في مبدئه ومبناه. فمن حيث المبدأ لا يمكن لأي مراقب نزيه لأحوال المنطقة وخاصة في العامين الأخيرين سوى أن يلاحظ أن ما تفعله النظم الحاكمة هو غير ذلك وأن سياساتها انصرفت إلى تبريد الغليان الشعبي الذي اجتاح المنطقة منذ اليوم الأول للانتفاضة. اليوم الذي سقط فيه عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، وخاصة الأطفال ضحايا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي التي قامت كالعادة بمواجهة التظاهر السلمي بإطلاق الرصاص الحي على الصدور والأدمغة.

لم تنجم ثورات الغضب الشعبي في العالم العربي والإسلامي ضد إسرائيل وأمريكا عن التحريض الإعلامي أو السياسي الرسمي، بل العكس تماما. لقد نجمت ببساطة عن متابعة تلفزيونية وقتية غطت فيها أمريكا بصورة عملية على جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وهي جرائم لو قامت بها الشرطة الأمريكية في الداخل أو القوات الأمريكية في الخارج لكان الشعب الأمريكي قد اعتبر الدولة كلها مسئولة، ولكان قد أقال بسببها رؤساء ووزراء أو حاكمهم.

وبالإضافة إلى وضوح الخلل في هذا التشخيص الغريب لموجة العداء لأمريكا وإسرائيل بين شعوب المنطقة وشبابها فما يجب أن نلفت إليه نظر الأمريكيين هو انعدام السلامة النظرية في هذا التحليل.

لقد درس طلاب العلوم السياسية تلك النظريات التي تقول إن هناك علاقة عكسية بين التماسك الداخلي والعداوات الخارجية، وإن أسباب بعض الصراعات تكمن في أن الحكومات، أو النخب تثير الخصومات والصراعات الخارجية لإبعاد نظر الناس عن المشكلات الداخلية ومضاعفة التماسك الداخلي.

حسنا إن هذا هو ما يقول به كثير من المعلقين الأمريكيين عن السياسة الأمريكية ذاتها تحت عنوان "مشكلة العدو" يقولون إن الدولة في أمريكا تحتاج إلى الحركة عدو" وتعاني من أزمة هوية، أو على الأقل أزمة تبرير للنفقات الدفاعية، والبرامج التسلح الكبيرة منذ أن اختفى الاتحاد السوفييتي، وأنها قد تجد هذه التبرير فقط فيما لو "ابتدعت" عدوا. ويبدو أنها لم تجد عدوا أفضل من التطرف الإسلامي، أو من الإسلام نفسه فيما يقول بعض الناس. هل يقول السيد بول وخبراء خارجيته هذا الكلام؟ علماء كثيرون لا يجدونه منطقيا أو معقولا حتى بالنسبة لأمريكا فما بالنا بالمنطقة العربية التي تكلفها الصراعات الخارجية أكثر مما تطيقه أموالها ومواردها؟

لا تحتاج الشعوب العربية إلى من يحرضها على رفض إسرائيل والسياسات الأمريكية، فإسرائيل وأمريكا تتكفلان بذلك بالأفعال المشينة، والمشؤومة التي جرت على المنطقة العرب. ولا تحتاج النظم الحاكمة أن تفعل ذلك، بل هو ضد مصالحها. فالموجة الأخيرة من القمع الإسرائيلي أظهرت عجز الحكومات العربية عن مواجهة إسرائيل والموجة الأخيرة من التهديدات الأمريكية بغزو العراق أظهرت العجز العربي عن لجم التدخلات الخارجية الجامحة، وهو ما يطعن في شرعية هذه النظم

وعلى أية حال فإن النظم العربية لم تذهب إلى أمريكا وأوروبا طلبا لعداوة الحركة الصهيونية. وما حدث كما يعرف الجميع – حتى خبراء وزارة الخارجية الأمريكية – هو أن الحركة الصهيونية هي التي جاءت إلى المنطقة العربية لاستعمار فلسطين دون أساس من قانون، أو قاعدة مقبولة وهي التي لا تزال تحتل الضفة والقطاع والجولان. والعلاقة بين التماسك الداخلي والصراعات الخارجية لا هي واضحة ولا هي بسيطة. فقد يقود العجز عن مواجهة صراع خارجي إلى تصدعات وعدم استقرار. وهذا هو ما حدث في مصر مثلا عندما فشل النظام القديم في مواجهة إسرائيل؛ فانبثقت ثورة يوليو في مصر، وسلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق. وليس هناك منطق في افتراض أن يكون للعلاقة بين الأمرين اتجاه واحد. فالأرجح هو أن تفضي الصراعات الخارجية إلى مشكلات مستفحلة، ومن ثم إلى تصدعات داخلية. وأحداث القرن العشرين تقول ذلك بكل وضوح. وعلى سبيل المثال فالثورة

البلشفية وصعود الحركات الفاشية والشيوعية في أوروبا يعود في جوانب أساسية إلى نتائج الحربين العالميتين في القرن الماضي

وليس هناك كذلك أي منطق أو قاعدة تقول إن الإرهاب مقصور على النظم اللاديمقراطية فالعكس يبدو أكثر اتفاقا مع الواقع السياسي المعاصر فالإرهاب الحديث انطلق من الثورة الفرنسية التي استهدفت بناء نظام ديموقراطي والإرهاب الحديث في أوروبا نشأ في ظل الديمقراطية الأوروبية وغالبا ما تكون النظم اللاديمقراطية أكثر نجاحا في التصدي للإرهاب – فيما لو نشأ – عن النظم الديمقراطية وقوانين اشكروفت في الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر تنطلق من هذه الخبرة التاريخية أليس كذلك؟

دعنا نعود إلى نفحص ما يقول به الفكر الأمريكي هو ما حدث في المنطقة العربية فالعدوان الإسرائيلي والسياسات العربية والأمريكية هي التي تفسر جوانب أساسية من التقدم للتطرف الديني وصعود الإرهاب

إننا لا ننسب التطرف الديني والإرهاب إلى عوامل خارجية صرفة فهذه النظرية لا تتفق مع الواقع المعقد فقد شهدت بلاد عربية وإسلامية كثيرة تلك الظاهرة دون أن تكون قد عانت من الصراعات الخارجية بالقدر نفسه الذي عانت منه دول المواجهة لإسرائيل ما نقوله هو أن السياسات العدوانية الأمريكية والإسرائيلية قد أرست ظروفا تضافرت مع ظروف داخلية لتنتج ظاهرة التطرف والإرهاب باسم الدين فعناد فرنسا ورفضها التسليم بحتمية استقلال الجزائر هو الذي يفسر قيادة التيار الديني للثورة الجزائرية على الأقل في البداية، وقوة التيار الديني المتطرف في الجزائر بالمقارنة بتونس والمغرب يمكن تفسيره جزئيا على الأقل بالسياسات الاستعمارية الفرنسية التي احترمت اللغة والشخصية القومية لهذا البلد وعناد الاستعمار البريطاني ورفضه التسليم بحتمية استقلال مصر بعد ثورة ١٩١٩ يفسر جزئيا على الأقل جانب من الأزمة الخانقة التي عانت منها البلاد، وأدت إلى إنتاج التطرف الديني المتمثل في هذه الفترة بحركة الإخوان المسلمين ونجاح العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ هو الذي أدى إلى نقل التيار الديني من وضع المعارضة الهامشية إلى وضع التيار الرئيسي للمعارضة وموجات العدوان الإسرائيلي التالية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو ما ضاعف انتشار هذا التيار وزاد من ميله إلى التطرف، والعدوانية الداخلية والخارجية كما هو واضح في الحركات الجهادية الراهنة

ولا يفسر العدوان الإسرائيلي صعود التيار الديني المتطرف فحسب بل أيضا فشل التحول الديمقراطي في البلاد العربية الرئيسية لقد فهمت مصر ضرورة التحول إلى الديمقراطية منذ عام ١٩٦٧ فقد كان ذلك هو الدرس الأساسي لنكستنا القومية في ذلك العام

المشئوم. وانعكس هذا الفهم بوضوح في الحركات الطلابية والعمالية والشعبية بوجه عام حتى عام ١٩٧٧. واعترف الرئيس السادات بهذه الحجة منذ عام ١٩٧١ وبدرجة أكبر عام ١٩٧٦ وقبل أن تبدأ موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم بدءا من نهاية عقد الثمانينيات. ولكن ما ميز هذه المنطقة دون غيرها هو استمرار وتضخم العدوان الإسرائيلي الذي أذل الشعوب والنظم على السواء، وأزال عنها الأمن والسكينة، وكرس فيها واقعا احتلاليا واستيطانيا، لا يقبله أحد في الدنيا كلها لنفسه. ففي الماضي وعندما كان التيار الوطني والقومي المعتدل هو التيار الرئيسي للحياة السياسية كان يمكن استيعاب التيار الديني المتطرف بدون مشكلات كبيرة. أما الآن فقد لا يمكن استيعابه بسهولة، وطالما استمرت أسبابه ممثلة أساسا في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

من الضروري أن يقول السيد كولين باول إن الولايات المتحدة هي أكبر مساهم في الظروف التي قادت إلى انتشار التطرف، والإرهاب الديني في العالم العربي. المساهمة المباشرة قد تكون الأقل أهمية. ومن المؤكد أن خبراء وزارته قد حكوا له أن سياسات بلاده قد أحدثت بالميراث البريطاني الذي وظف الدين توظيفا استعماريا لتحقيق أغراض سياسية في المستعمرات خاصة في العالم الإسلامي والعربي. تجسدت هذه الأهداف في محاربة الحركة الوطنية والقومية في المنطقة العربية. ثم انتقلت إلى هدف محاصرة الشيوعية سواء في داخل المنطقة أو في أفغانستان، وهو ما أدى إلى التحالف مع التيار الأصولي لفترة طويلة للغاية. وترجع الأصول التاريخية لتنظيم القاعدة إلى مرحلة هذا التحالف في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

نقول إن المساهمة المباشرة كانت أقل أهمية لأنها عكست بنهاية المطاف ظروف عابرة بالنسبة للمنطقة ذاتها. أما المساهمة المباشرة فكانت ولا تزال أكثر أهمية لأنها تمثلت في التحالف مع إسرائيل، وتمكينها من استمرار العدوان والاحتلال. فالتطرف الديني كان أمرا حتميا في ظروف انتقال صعبة بصورة استثنائية في المنطقة العربية بالذات. ولكن ما يفسر انتشاره الخارق، وميله للعنف هو تحديدا ما تعاني منه شعوبنا العربية من إذلال بسبب العدوانية الصهيونية، والظلم القومي الفادح الواقع عليها نتيجة التحالف الأمريكي الإسرائيلي. وإذا لم تصدق وزارة الخارجية الأمريكية هذه الحقيقة التاريخية؛ فيكفي أن تتطلع إلى المشهد الراهن في جميع البلاد العربية. فالتطرف الديني يتضاعف بسبب السياسات الأمريكية التي تتحالف اليوم مع أشد تيارات الحركة الصهيونية، والمجتمع السياسي الإسرائيلي عدوانية وإجراما. لم يسأل السيد باول نفسه أو خبراء خارجيته إلى أي حد يمكن بناء نظم ديمقراطية في هذا السياق المعقد في بلاد عربية، وهي البلاد التي تعاني أيضا من مشكلات داخلية كثيرة

مثلهم في ذلك مثل كافة بلاد العالم الثالث. قد لا يعرفون الإجابة بسبب ضعف إلمامهم بظروف المنطقة. وبوسعهم تقريب السؤال على ضوء التجربة الأمريكية الراهنة. فإن كانت الولايات المتحدة بما تتمتع به من نظام ديمقراطي مستقر، وقدرات اقتصادية جبارة لم تحتمل سوى استخدام الأساليب الاستثنائية لمواجهة خطر إرهاب خارجي، فكيف يتصورون بناء نظم ديمقراطية في بلاد عربية تواجه عدوانا خارجيا جامحا وتطرفا وإرهابا داخليا مخيفا؟

إننا لا نعفي أنفسنا من تبعة أخطاء داخلية كبرى. ومن المؤكد أنه كان ولا يزال من الممكن بناء نظم ديمقراطية في عدد من البلاد العربية رغم كل تلك الظروف. وعندئذ من الأرجح أننا سنسمع منكم كلاما آخر: فإسرائيل أهم لكم من الديمقراطية ومن القانون. والمؤكد أيضا أنها أهم من العقل والأخلاق العالمية. بل لو وقع عليكم الاختيار بين إسرائيل ومصير جنس البشرية، كما هو الحال بالفعل، فلم يعد لدينا شك في أنكم ستقولون للبشرية في داهية

سياسة جر القدم أو الإيحاء بالحركة (٤)

وضعت مبادرة كولين باول المثقف العربي في حرج بالغ؛ إذ تعين عليه أن يندد بمبادرة أمريكية لأنها تتدخل في الشئون الداخلية العربية، وأن يقبلها لأنها جاءت في السياق العريض لمطالبه التاريخية تجاه حكومات بلاده. ولأن كلا من الموقفين معيب في جانب معين فحسب الأمل في الخروج من المأزق عبر خطاب "بيدي لا بيد عمرو"

لقد فاتت الفرصة! فقد كان الوقت المناسب لمبادرات إصلاحية هو قبل إعلان باول لمبادرته. فأي إصلاح ولو محدود للأوضاع السياسية المتردية في أغلب الدول العربية سيظهر وكأنه إذعان لمبادرة باول، ولو بصورة غير مباشرة، وهو ما يعطي شيئا من الشرعية على التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية. ماذا سيكون موقف المثقف العربي إذا ما وقع إصلاح ما استجابة للمطالب "الأمريكية"؟ وماذا سيكون موقف المثقف العربي في حالة إذا لم يقع إصلاح، وطالبت الحكومات العربية مثقفي بلادها برفض مبادرة باول

لا يعني أن المطالبة الأخيرة قد وقعت فعلا في عدد من البلاد. تباينت الطرق التي دعت فيها الحكومات الجماعة الثقافية المحلية بعد رفض مبادرة باول. ولكنها اتفقت جميعها على توظيف نداء الوطنية. وفي هذه الحالة سيرفض المثقف مبادرة حول الديمقراطية باسم الوطنية

وقع ذلك كثيرا في التاريخ العربي الحديث. ومن أكثر هذه الوقائع التباسا ما حدث عام ١٩٤٢ عندما حاصرت دبابات جيش الاحتلال البريطاني قصر عابدين لتوجيه إنذار إلى الملك لإعادة الحياة النيابية، وتولية حزب الوفد الذي حاز أغلبية ساحقة في آخر انتخابات برلمانية

واضطر الملك للموافقة. ولكن المشكلة بدأت عندما وافق مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد على تشكيل الحكومة بعد هذا الإنذار البريطاني.

المشكلة الحقيقية هي أن انقلابا في المواقع الشكلية قد وقع. فالملك الذي عاش على الحماية البريطانية صار محجة الوطنيين لمجرد أن الاستعمار الذي حمى عرشه طويلا أجبره باستعراض القوة على اعادة الحياة البرلمانية. والوفد الذي قاد الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ عاد الى قيادة الحكومة على "أسنة الرماح البريطانية" على حد قول بعض الزعامات الوطنية المتطرفة.

لم يعن قبول الوفد لتشكيل الحكومة الى اي تغير في موقفه من الاحتلال. فالوفد كان ايضا الحزب الذي وزع السلاح على الفدائيين المصريين الذين قرروا خوض معركة الاستقلال عبر النضال المسلح بدءا من عام ١٩٥٠. ومع ذلك فالجناح المتطرف من الحركة الوطنية لم يغفر للوفد ابدا قبوله نتائج الإنذار البريطاني عام ١٩٤٢. ولكن هذا الجناح نفسه قد تعاون مع الملك باسم الوطنية في عدد من الانقلابات الدستورية. فمن كان على حق ومن كان على صواب؟

رغم انه لا يوجد منطق سليم في القياس على احداث التاريخ فالسؤال نفسه مطروح اليوم. هل يدخل في باب الوطنية او القومية رفض مبادرة امريكية للإصلاح السياسي في اتجاه ديمقراطي ولو جزئي؟

تتوقف الإجابة على ما اذا كان القبول أو الرفض متضمنا لتغيير جوهري في طبيعة موقف المثقف من قضايا بلاده. فالموقف السليم والذي يستجيب لأكثر الحاجات والمطالب أصالة يجب أن يجمع بين الوطنية والديمقراطية. كان هناك تلازم بين جانبي الصورة طوال عقود عديدة. فالحركة النهضوية المناهضة للاستعمار الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تنادي بالإصلاح السياسي والدستوري بما في ذلك حياة نيابية وديمقراطية سليمة. وحملت الحركات الوطنية والقومية الجمهورية ذات اللواء المزدوج حتى وقع فك لهذا التلازم بين الوطنية والقومية من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى في غضون الحقبة الناصرية. وقد تعلمنا دروسا مؤلمة للغاية مما حدث. فانصبت الحركة الجمهورية على الأقل في مصر بعد نكبة ١٩٦٧ على استكمال المهم الوطنية عبر استرداد الديمقراطية. وتعلمت ايضا ان توافق المصلحة المؤقت بين الاستعمار، والحركة الوطنية الديمقراطية مثلما حدث عام ١٩٤٢ ليس سوى ناتج عرضي لسخرية التاريخ، او خبثه، وأنه لا يتضمن تغييرا في الطبيعة، او في المهمة، او في العلاقة. فالاستعمار البريطاني كان يريد حكومة تعبر عن إرادة الشعب – في ذلك الوقت – لأنه كان في حمأة الحرب العالمية الثانية

ولم يكن يحتمل انفجار حركة شعبية معارضة. أما من منظور الحركة الوطنية الديمقراطية فإن قيادة الوفد للبلاد خلال هذه المرحلة الدقيقة، وشديدة الخصوصية كانت نموذجاً للأداء الرفيع الذي يصلح للتدريس عندما يتعلق الأمر بإدارة الأزمات، والتحضير الفكري والمصلحة الوطنية والقومية. ولو كان في البلاد قيادة أخرى من اختيار الملك لما كانت البلاد قد عبرت تلك الأزمة بسلام، وحصلت على التقدير والاعتراف الدولي والداخلي.

القضية الحقيقية الجديرة بالنقاش هي سقم وتناقض المذهب الوطني، أو القومي المتطرف والمناهض للديمقراطية. فهذا المذهب هو الطريق المؤكد لكوارث من ثقل نكبة عام ١٩٦٧. كنا قد تعلمنا ذلك الدرس بالطريقة الصعبة والمؤلمة. والآن يريد البعض أن يردنا إلى نفس هذه الذهنية، ونفس هذا المذهب. لقد تعلم أيضاً بعض من أهم الزعامات الوطنية المتطرفة التي أدانت الوفد المصري عام ١٩٤٢. وصار فتحي رضوان مثلاً – وكان واحداً من أبرزهم في ذلك الوقت – الرئيس المؤسس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعد أربعين عاماً من ذلك الحدث.

بوسعنا أن ندين موقف المثقف الذي قبل مبادرة باول من خلال رؤية تتماهى مع المشروع الإمبراطوري الأمريكي في المنطقة العربية، وتتخلى عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. وحتى في هذه الحالة لن يكون من الممكن أن ننسى أن نظم الحكم التي تماهت مع أمريكا في كل شيء باستثناء قضية الإصلاح السياسي الداخلي هي التي صنعت الحركة الوطنية والقومية إلى الحد الذي جعلها تقف أمام هذا المنعطف الخطير الذي مكن أمريكا من التشهير بالثقافة العربية ذاتها.

والموقف السليم ليس قبول مبادرة باول، وإنما تخطيه بكثير. فالمطلوب ليس مجرد إصلاح، أو انفتاح سياسي سطحي أو جزئي، وإنما إحداث تحولات عميقة في طبيعة النظم السياسية العربية، وفي النظام العربي الجماعي بما يستجيب للحاجة العميقة لاستعادة، وإنجاز مشروع النهضة والتقدم. فهذا وحده هو ما يمكن الشعوب العربية من مناهضة الإمبريالية والإمبراطورية، وهذا وحده هو ما يحقق حرية غير منتقصة، وغير ناقصة أو مشوهة. وهذا هو أيضاً ما ينقذ الثقافة العربية من الردة والتصدع.

التخندق

يحق للنظم السياسية العربية أن تشعر بالتهديد بسبب السياسات الأمريكية. فإدارة بوش قابلت حسن النوايا والمساعدة التي قدمتها لها هذه النظم في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر بنكران تام للجميل بل بالشر. فقد هددت سوريا بالغزو، وطرحت مبادرة لا بد أن يشم منها الحكام والحكومات رائحة الغدر. وكانت هناك دروس ثمينة من تجربة شاه إيران. فاستنتجت حكومات عديدة أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة بمجرد طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير منذ بضعة شهور.

ولكن ما يثير الاستغراب هو أن النظم السياسية العربية تواجه هذا التهديد بمزيد من التخندق في مواقعها. فلم يحدث تغيير في أي بلد عربي مهم، ولم يعلن أي منها عن أي خطط طموحة للإصلاح السياسي. ورفضت سوريا وبلاد عربية أخرى تسمية ورقة غامضة لا تلتزم بكثير من معان غامضة "إصلاحا" وأصرت مع غيرها على تسميته "تحديثا". بل إن البيئة السياسية العامة ازدادت تدهورا، وصارت انتهاكات حقوق الإنسان أكثر غلظة. ولذلك يستنتج المراقبون أن "تدويل" قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي قد أضر بهذه القضية ضررا واضحا، إذ ضاعف من مخاوفها الخارجية، وبعثر ارتيابها من كل القوى السياسية الداخلية الأخرى رغم أنها جميعا رفضت المبادرة الأمريكية بشدة لما تتضمنه من تدخل في الشئون الداخلية.

لماذا هذا التخندق؟:

التخندق هو ببساطة أسلوب الدفاع الثابت الذي يتشبث بالأرض، أو الواقع إلى حد الاتحاد التام معه. وعادة ما يتمسك المحافظون بهذا الموقف. فالتخندق هو موقف فكري متبلور أو هو أيديولوجي. ولكنه قد يكون قبل ذلك عادة أو حتى غريزة بيولوجية أو ثقافية. ويبدو أن هذا هو الأسلوب المفضل للحصول على الأمان عند كثير من مخلوقات الله تعالى، وخاصة تلك التي تشعر بالضعف والانكشاف أمام هجوم أطراف أقوى. ولكنه حتى في هذه الحالات التي تتصرف فيها المخلوقات بصورة غريزية يعد التخندق أسوأ أنماط الدفاع، وأقلها فعالية في المطاف الأخير. وهو لا ينقذ أحدا من ضعفه، بل كثيرا ما يضاعف الضعف والانكشاف. ولذلك لا تأخذ به إلا المجتمعات المأزومة مثل المجتمعات العربية. بدءا من المعارك الحربية حتى الخلافات العائلية نحن لا نرضى بالتغيير بسهولة ولا نفضل التكتيكات المتحركة. ونحن أيضا نفضل الغموض والمواقف المتطرفة بالقبول أو الرفض الكامل. وهو ما يكرس التخندق.

بل إن الثقافة العربية الراهنة غادرت منصة الحركة التي كانت تتمتع بها حتى في طور التطور القبلي؛ حيث كانت القبائل تتحرك بحرية ليس فقط بين المناطق، وعبر الفصول وإنما أيضا بين البلاد، أو حتى القارات. ونلاحظ أن الثقافة العربية اليوم هي أقل الثقافات في عالمنا المعاصر على الإطلاق اهتماما بالرياضة. إن أكثر الناس تفضل مشاهدة المباريات الرياضية، وليس ممارستها؛ لأنها تفضل التسمر في المقاعد، وإنتاج أكبر قدر ممكن من الجلبة دون أن يغادر الجمهور مقاعده. ويفضل حتى الرياضيون المحترفون اتباع أسلوب الدفاع الثابت بالمقارنة بالهجوم، أو الدفاع المتحرك، أو الهجوم المضاد. وقد أثار مدرب وطني معروف ثائرة الجمهور العربي في كل مكان عندما وضع كل فريقه أمام شباكه في معظم المباريات في إحدى دورات كأس العالم لكرة القدم. ولذلك لا نتقدم كرويا، ولا نراكم خبرات رياضية كبيرة مع الوقت مثل بقية الشعوب التي تحب وتقدر الحركة، وتفضل الهجوم عن الثبات، والتخندق خوفا من الضياع أو الضباع.

الميدان العسكري:

وهناك أمثلة كثيرة لتفضيل الدفاع الثابت، أو التخندق في طيف واسع من الممارسات، ففي المجال العسكري تتوفر أدلة ساحقة على أن الدول العربية القديمة خسرت جميع معاركها التي اعتمدت على أسلوب الدفاع عموما، والدفاع الثابت خصوصا. وكانت فرصتها في النصر أكبر بما لا يقاس عندما خرجت الجيوش لملاقاة الخصم في مواقع متقدمة خارج الدولة، أو عندما اتخذت موقف الحرب المتحركة. إن أكبر الانتصارات العسكرية أمام جيوش أكبر، وأكثر خبرة بالهجوم حققها السلطان المملوكي قطز ضد التتار عندما خرج لملاقاتهم في سوريا، ولم ينتظر قدومهم إلى مصر. وفشلت مصر تاريخيا في الدفاع عن نفسها أمام جيوش كبيرة ذات خبرة قتالية عالية عندما انتظرتهم في أرضها، أو سمحت لهم باقتحامها اعتمادا على أسلوب التخندق أو الدفاع الثابت.

ولا يعني ذلك أن مصر انتصرت دائما عندما خرجت لملاقاة عدو أكثر قوة بعيدا عن حدودها. فقد هزم السلطان الغوري مثلا أمام الأتراك، وهو ما أدى إلى وقوع مصر ضحية الاستعمار التركي عام ١٥١٦. ولكن الفشل لم يكن بسبب صعوبة مواجهة جيش أكثر عددا يتحرك على محور واسع بقوة دفع كبيرة بقدر ما كان نتيجة أنها – أي مصر – لم تستوعب الجديد في فنون القتال وتكنولوجياته الأحدث؛ أي نتيجة الطابع المحافظ، وقلة الرغبة في متابعة الجديد، واستيعاب التجديدات الكبرى في فنون الحرب والتنظيم العسكري والتشكيل القتالي. وكان المماليك قد درجوا على تكتيك إغراق المراكب في النيل لإعاقة تقدم الخصوم نحو القاهرة. ولم يفدهم هذا التكتيك في شيء عندما جاء نابليون بجيوشه الحديثة، ومدافعه

الثقيلة القادرة على دك الأهداف من مسافات بعيدة، وإغراق حتى أكبر المراكب في النيل من أجل التقدم بدون إعاقة تذكر.

ولنلاحظ أن العراقيين فشلوا فشلا ذريعا في صد الهجوم الأمريكي في مارس من العام الماضي، رغم أنهم أقاموا أعظم خطوط خندقة في العالم منذ خط ماجينو. ولكنهم نجحوا في إيقاع خسائر مهمة بالأمريكيين بعد أن انتقلوا إلى أسلوب الحرب المتحركة بأعداد صغيرة من المقاتلين.

وفي المجال الاقتصادي نستطيع أن نعزو الفشل العربي إلى القعود عن الحركة، وقلة الحيلة، وفقدان سمة الحيلة والاعتماد على الثبات في الموقع، والتشبث بما لديه دون محاولة جادة للهجوم في الخارج. ويعتمد فكرنا الاقتصادي على العناصر الطبيعية، والفكر التقليدي، والدفاع عن السوق المحلي باعتباره أعظم الآمال. فالنفط هو منتهى الآمال رغم أنه ضر أكثر مما نفع. وفي البلاد أو في الظروف التي يهبط فيها دور النفط في الحصول على دخل يبحث العرب عن مصادر طبيعية بديلة. وتكثر المشروعات طموحا لدى العرب، وخصوصا الدول القديمة في مشروعات الري، واستصلاح الأراضي المكلفة، وذات العائد المحدود بالمقارنة بالصناعة، وفروع التكنولوجيا المتقدمة. وعند حدوث أي اضطراب في الموازين الاقتصادية الكبرى تتحرك نوازع العودة إلى استراتيجية إحلال الواردات. بل وتقوم استراتيجية اليسار ذاته - وهو المفروض أن يتمتع بثقافة تقدمية تؤمن بالحركة والتطور التراكمي والنوعي المستمر - على هذه الاستراتيجية رغم ثبوت عدم نجاحها. كما صار من المؤكد استحالة الدفاع عن السوق المحلي بدون انتهاج استراتيجية الهجوم الاقتصادي من خلال التصدير الكبير.

السياسة:

ولكن المجال السياسي هو أكثر المجالات تعبيرا عن ثقافة التخندق. ولا شك مطلقا في أن العلة الرئيسية وراء المحنة العراقية في كافة مراحلها نجمت عن التخندق في الأفكار القديمة. فكما تخندق صدام حسين وراء فشله الذريع في إنهاء العزلة الدولية التي فرضت على بلاده منذ غزو الكويت الذي ترجم فكرة ثابتة قديمة عن كونها جزءا منتزعا من العراق. وفي الوقت الحالي تتخندق النخبة "الجديدة" وراء مواقف ثابتة كونتها في المنفى رغم تناقضها مع الأوضاع المتغيرة للبلاد. أما النخبة القديمة فهي تنتهج استراتيجية استعادة الماضي المحكوم عليه بالفشل. وفي الغالبية الساحقة من البلاد العربية يسود مناخ ذهني محافظ يرفض أي جديد إلى الحد الذي جمدت معه قوانين الطبيعة ذاتها فصارت نخبة قديمة عجوز تحكم مجتمعات شابة لا يسمح فيها للشباب بدور يذكر في إدارة الشئون العامة. وحتى في الحالات

الثورية مثل حالة فلسطين يقاتل الشعب، بينما يحكي العجائز بعض الطغاة والأساليب التي جرت كوارث رهيبة على المجتمع، والحقوق التاريخية والسياسية للشعب

ويثير التحقق تمام الضغوط الأمريكية التي رفعت شعار الديمقراطية دهشة معظم المراقبين. فلم تكن هناك أدنى مشكلة في قطع الطريق على الضغوط الأمريكية - التي نثق أنها غير مخلصة - بتحريك النظام السياسي إلى آفاق جديدة. فما هو بمهابة الحكومات تمنح السماح بقدر أكبر من المشاركة، وإنهاء العمل بقوانين الطوارئ، وتأمين نزاهة الانتخابات، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان؟ أقصى ما قد يحدث هو أن تحصل قوى المعارضة على نصيب أكبر من التمثيل السياسي والبرلماني. فما هو الضير في ذلك طالما أن المعارضة في غالبية الدول العربية ترفض الضغوط الأمريكية بشدة أكبر من الحكومات ذاتها؟! وما هو الضير في أن يرتفع مستوى تمثيل المعارضة مجتمعة من ٥ - ١٠% إلى ٣٠% مثلاً. إن أعظم حكومات العالم الديمقراطي تمارس السلطة باسم أغلبية لا تزيد في العادة عن ٥٠% ولماذا يجب على الحكومات العربية أن تشعر بهذا القدر من الهشاشة والانكشاف إذا حدث أي تغيير رغم أن لديها مجتمعات هي الأقل مشاركة في الشئون العامة من أي مجتمعات أخرى في العالم، وهي الأكثر طاعة لحكوماتها عن مثيلاتها في أي منطقة في العالم؟

ولنتصور أن الحكومات العربية قد أخذت بالبديل الأكثر عقلانية كما يلي. قبل إعلان المبادرة الأمريكية كان يجب أن يتم طرح وتطبيق إصلاحات واسعة النطاق، وتدريجية في نفس الوقت. فتزدهر الصحافة وتنتعش الأحزاب السياسية، وتزيد نسبة المشاركة المباشرة على المستوى المحلي، وتجد المجالس النيابية في القيام بدور أكبر، وتنتهي ظاهرة التعذيب والاعتقال التعسفي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. النتيجة المنطقية هي أن تتصاعد شعبية الرؤساء والملوك لمجرد أنهم اتخذوا زمام المبادرة السياسية للالتقاء مع مشاعر شعبية عميقة. وكان ذلك من شأنه أن يسكت الأمريكيين تماماً بل وأن يجعلهم يشكون من وفرة الديمقراطية والحريات، كما يفعلون مع القنوات التليفزيونية العربية

هذا قرار ثقافي قبل أن يكون سياسياً. ولكن بدونه لن يكون لدينا مستقبل

أين نجد قوة الدفع الديمقراطي؟

في خضم المناقشات حول الديمقراطية في العالم العربي تتفق الغالبية الساحقة من المثقفين العرب، على أن الطريقة الوحيدة لتجنب الوقوع في فخ "مبادرة الشرق الأوسط العظيم" الأمريكية هي رفض الرسول، وليس رفض الرسالة. فالعالم العربي يحتاج بشدة للتحول الديمقراطي لأسباب كثيرة من بينها أن الديمقراطية ضرورة للنضال ضد سياسات

الهيمنة، والعنف التي يمارسها التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وبصفة أخص تحالف الثنائي بوش – شارون.

ومن المحتم أن يتواصل النضال من أجل الديمقراطية في العالم العربي دون أن نعير التفاتا لتلك المبادرة الأمريكية.

هذا هو الموقف السليم نظريا. ولكن الصعوبة الحقيقية تبدأ بعد ذلك فليس ثمة سبب لرفض "فرض الديمقراطية" من الخارج. ولكن المشكلة هي أننا نختلف حول "قوة الدفع" من أجل الديمقراطية من الداخل. فالنظم السياسية العربية تتلاعب بالمشاعر الوطنية المشروعة من أجل رفض الديمقراطية ذاتها. ويحاول بعضها القيام بإصلاحات تجميلية ضئيلة لا تغير جوهر النظام السياسي البعيد كل البعد عن الديمقراطية. وبعضها يرفض حتى تلك الإصلاحات التجميلية التافهة، والتي لا تحظى بأدنى ثقة من جانب المجتمع السياسي والمدني. والواقع أن البيئة السياسية الداخلية في أكثرية الدول العربية، قد ازدادت تدهورا خلال عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على عكس ما يملي المنطق.

وقد يكون موقف الحكومات والنظم السياسية العربية مفهوما؛ إذ تؤكد الحكمة المعروفة أن الديمقراطية لا تمنح، وأن أحدا لا يتنازل عن الاستبداد والطغيان من تلقاء ذاته، بل فقط عندما يناضل الشعب من أجل الديمقراطية والإصلاح الدستوري. ولكن ما أن تؤكد هذا المعنى حتى تبدأ الإشكالية الحقيقية. فالنضال الشعبي في العالم العربي ضئيل للغاية ولا يكفي بالمرة لانتزاع الديمقراطية، أو الحرية الحقيقية والإصلاحات الدستورية المطلوبة لوضع البلاد العربية على طريق التحول الديمقراطي. ولا يبدو أن هذا الواقع سوف يتغير سريعا، أو في المدى المنظور إلا على نحو مفاجئ لا يمكن توقعه في هذا البلد أو ذاك.

ويضاعف القلق أن التشكيلات السياسية العربية تعرف صراعا أساسيا، لا يشتمل على الديمقراطية بذاتها بين نخب استبدادية تحكم بوسائل بوليسية وعسكرية وإدارية، ونخب "إسلامية" تعمل من أجل الاستيلاء على السلطة بوسائل جماهيرية أو عنفوية؛ من أجل إقامة "دولة إسلامية" بمفهومها الخاص، والتي تعني في الجوهر دولة دينية مطلقة. وينشأ هذا الصراع الأساسي من تشكيلة سياسية استقطابية ثنائية لا يملك فيها الديمقراطية حضورا جماهيريا يذكر إلا في حالات محدودة، وعلى سبيل الاستثناء من النمط العام السائد في المنطقة العربية مثل الاستثناء المغربي.

ديمقراطية بدون ديموقراطيين؟

لقد أثيرت هذه الإشكالية منذ زمن، وصورها بدقة كتاب الدكتور غسان سلامة "ديمقراطية بدون ديموقراطيين؟" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يتغير الواقع السياسي العربي بدرجة محسوسة عن وقت صدور هذا الكتاب. ولكن هل يعني ضعف القوى الديمقراطية في الواقع السياسي العربي بالضرورة عدم إمكانية الانتقال الديمقراطي؟ هل تعد هذه الصياغة مع أمانتها مع الواقع الطريقة الوحيدة للقيام بتقدير موضوعي لإمكانيات التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

لدينا ما يجعلنا نغادر تلك المنصة المنهجية للتوصل إلى نتائج، أو استنتاجات مغايرة، وقد تكون أكثر توافقا مع التجربة التاريخية للتحول الديمقراطي في الغرب، وفي العالم العربي على السواء.

إن البحوث التاريخية الجديدة حول بدايات التحول الديمقراطي في أوروبا الغربية، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا خلال القرنين السابع والثامن عشر تزعزع بعض الاستنتاجات المتعجلة، والمستقرة حول ظروف هذا التحول. لقد افترضت الأدبيات التقليدية حول الديمقراطية في أوروبا الغربية أنها نشأت مباشرة عن فكر التنوير، والفكر الدستوري الديمقراطي الحديث. ويواجه هذا الاستنتاج اعتراضات شتى، وإن لم يكن هنا المكان الملائم لسرد هذه الاعتراضات. وبكل بساطة يستنتج البحث التاريخي الحديث أن روافع التحول الديمقراطي في التشكيلات السياسية الفعلية لأكثر بلاد أوروبا الغربية لم تتمثل في الفكر الدستوري الحديث، ولا مبادئ حركة التنوير. بل إن الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي تعد النموذج الكلاسيكي لأثر فكر التنوير لم تؤسس نظاما ديموقراطيا، وإنما إرهابا معمما ومتواصلا انتهى إلى الإمبراطورية ثم عصر الاستعادة.

لقد تطورت الديمقراطية في الواقع السياسي عندما اجتمعت معادلة من ثلاثة معطيات أساسية. الأولى هي تعددية سياسية فعلية وجوهرية، والثانية هي تطور توازن حرج بين القوى، والثالثة هو التعلم الذي يتيح إمكانية التوصل إلى حل سلمي للصراع السياسي في بيئة تعددية يقوم على مبدأ "تحكيم" الأغلبية.

ويعني ذلك أنه ليست هناك إمكانية للتحول الديمقراطي طالما ظل المجتمع السياسي "واحديا" بمعنى أنه يتكون حول مركز سياسي وحيد. بل لا بد أن "ينقسم" المجتمع السياسي بين عدة مراكز، أو إلى قوى متعددة في الواقع السياسي لا يمكن قسرها على الانتظام في رؤية واحدة للسياسة أو السياسات.

وبطبيعة الحال ثمة قدر ما من التعددية السياسية في كل المجتمعات التاريخية. ولكن هذه التعددية الطبيعية ليست كافية لطرح الديمقراطية كاختيار ممكن وفعلي؛ إذ لا بد، لذلك، لا بد من تحقق قدر من التوازن الحرج بين القوى السياسية. فوجود معارضة ضعيفة لمركز قوي للسلطة السياسية لا يفتح إمكانيات كبيرة للتحول الديمقراطي، وهذا هو الحال في العالم العربي. وغالبا ما تجد السلطة السياسية إغراء لا يقاوم في القضاء على المعارضة من، أن تبرع حتى لا تتقوى مع الوقت على نحو يمكنها من منازعة السلطة. ولذلك لا تنشأ إمكانيات حقيقية للديمقراطية، إلا إذا تحقق حد أدنى من التوازن السياسي. وغالبا ما يحدث ذلك عندما تتجمع، أو تتحد القوى السياسية في مرحلة فرز تاريخية لتنتج قوتين كبيرتين يتحقق بينهما توازن قوي.

ولكن هذا التوازن يمكن أن يفضي إلى العنف. بل غالبا ما أدى إلى عنف ممتد زمنيا، وقاس إنسانيا ومجتمعيا. وهذا هو ما حدث في معظم حالات الصراع السياسي السابق على "الانتقال الديمقراطي" في أوروبا الغربية خلال القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين. ويوضحها القياس هنا على حرب المائة عام بين الإمارات الكاثوليكية، وتلك البروتستانتية في أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر. فقد أنتج هذا الصراع الممتد، والتوازن بين طرفين دينيين فكرة الدولة اللادينية أو العلمانية، كما يفهم من صلح وستفاليا الذي يعد بداية التنظيم الدولي (الأوروبي) الحديث.

ولكي يؤدي التوازن إلى الديمقراطية لا بد أن يحدث "أثر التعلم أو التعقل" الذي يفتح فرصة الديمقراطية باعتبارها في الواقع اكتشافا، أو بديلا للعنف الذي مثل "الأسلوب المعروف، والمعتاد تاريخيا لتسوية الصراعات الاجتماعية والسياسية الكبرى؛ إذ يبث التعلم الإيجابي بديلا للعنف. فبدلا من أن "يستأصل" أحد الطرفين الآخر يمكن إيجاد وسيلة بديلة تقوم على التعايش والتنافس السلمي المنظم على السلطة السياسية وهو ما يطرح إمكانية "تداول السلطة" بصورة سلمية؛ أي الديمقراطية في مفهومها التاريخي الأول.

ومعنى ذلك أن الديمقراطية التاريخية هي "اكتشاف" إملاء التعلم، أو التعقل لحل الصراعات السياسية بصورة سلمية عندما يكون حل الصراعات السياسية الداخلية بوسائل عنيفة مكلفا، ومدمرا للمصالح أو ذات وجود قوى متصارعة متوازنة القوة قد لا يكون أي منها ديمقراطيا، أو صاحب رسالة ديمقراطية.

وبطبيعة الحال فإن استمرار التعلم يقود إلى تطوير الفكرة الديمقراطية من مجرد التعايش السلمي، وتنظيم التنافس السياسي. ويحدث هذا التطوير في اتجاهات شتى بقدر ما يتيح الوعي التاريخي، أو تحتم الظروف الموضوعية. فقاعدة الأغلبية التي يتم الاحتكام إليها

تتوسع لتشمل قوى جديدة حتى تصل الى حق كل المواطنين، او السكان في الانتخاب والترشح. ولم يتم الأخذ بهذا المعنى كاملا في أوروبا الغربية سوى بعد الحرب العالمية الثانية. اما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم تقويض النظام العنصري، ويستقر حق الأفارقة الامريكيين في التصويت، والترشح الا بدءا من منتصف عقد الستينيات.

ومن ناحية اخرى يتم اعادة تعريف الديمقراطية بالإشارة لا الى مبدا حكم الاغلبية المنتخبة وحده، بل ايضا بالاشارة الى مبادئ عامة اخلاقية مثل المساواة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والتجمع، والتنظيم والحق في تداول المعلومات... الخ. ولم تستقر تلك المبادئ في حالة الدول الديمقراطية المعاصرة الا مؤخرا جدا، كما ان هذه المبادئ لا زالت تتطور دستوريا وفعليا حتى الآن. فقد تضاف اليها مكتسبات مهمة، ولكن قد تتعطل جزئيا او كليا، او تنكمش فعليا بما في ذلك ان يمتنع عدد كبير من الناس عن استخدام حقهم الدستوري في الانتخاب والترشيح لاسباب شتى. وبهذا المعنى فان الديمقراطية ليست شيئا جاهزا، او اسما لنظام سياسي ما، بل هي عملية ديناميكية متواصلة، وهي لم تتوج بعد لتعني مساواة حقيقية، او تفعيلا كاملا للمبادئ التي ينظر اليها باعتبارها امورا اساسية لمعنى الديمقراطية ذاته.

تنظيم المنافسة:

ليس ما يهمنا في السياق الحالي هو متابعة الجذور التاريخية للديمقراطية، في أوروبا الغربية وامريكا الشمالية او بقية بلاد العالم. وانما الإفادة من هذا التاريخ في بحث مستقبل الديمقراطية في العالم العربي. فالقول بأن الديمقراطية لا تنشأ في غياب قوى ديمقراطية، ليس دقيقا ولا يتفق مع الحالات التاريخية لتطور الديمقراطية في الغرب. فلم يكن الصراع الذي انتج التحول الديمقراطي في معظم هذه البلاد الأوروبية، او الغربية يدور بين قوى ديمقراطية وقوى معادية للديمقراطية، وانما بين قوى لم يكن اي منها ديمقراطيا حقيقة، وهي جميعا وجدت ان الديمقراطية هي الحل العقلاني البديل للعنف المتواصل والذي يخسر فيه الجميع. وبهذا المعنى يكفي أن يتطور فهم أو رؤية ما للديمقراطية باعتبارها حلا عقلانيا سلميا يتم من خلاله الاعتراف بالآخر، وتنظيم المنافسة السياسية بالاحتكام إلى قاعدة الأغلبية، وتتويج ذلك الاكتشاف عبر عملية تعلم متواصلة يتم من خلالها تقنين مبادئ دستورية ارقى باستمرار. فكان مبدأ "الأمة مصدر السلطات" تطويرا تاليا لاكتشاف قاعدة الأغلبية وليس سابقا عليه.

لا يعني ذلك ان على العالم العربي ان يتخذ نفس الطريق للتطور الذي اتخذته الديمقراطية في الدول الغربية تاريخيا. فذلك مستحيل علاوة على انه يصطدم بمبدأ التعلم الذي هو عنصر جوهري للتطور الديمقراطي.

غير أن تلك المناقشة قد تحسم نظريا الإشكالية التي غالبا ما تطرح من جانب المثقفين الديمقراطيين في العالم العربي، وهي أن الصراع السياسي الفعلي في العالم العربي يدور حاليا بين قوتين غير ديمقراطيتين؛ إذ لا يختلف هذا الواقع في شيء، كما قلنا عن حالات التطور التاريخي للديمقراطية في العالم العربي، بل يتفق معه إلى حد بعيد. والعكس قد لا يكون صحيحا فالذين يريدون حجب الشرعية عن القوى المعتدلة للإسلام السياسي لا يخدمون الديمقراطية، كما يعتقدون بل يضرون بها. فالمهم في تلك الواقعة أن البلاد العربية تشهد لأول مرة منذ عقود طويلة تعددية سياسية فعلية. وبعض هذه البلاد تشهد توازنا سياسيا حرجا إلى حد ما، بحيث أن الضعف لا يضر بطرف واحد بل بالقوتين المتصارعتين معا. ولا يكاد يغيب عن هذه المعادلة سوى عنصر التعلم الذي يؤدي للتعايش، والاعتراف بالآخر، وتنظيم المنافسة السياسية بصورة سلمية.

التعلم في الحالة العربية:

ولنتابع هذا التحليل من أجل تقوية فرص الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بصورة سليمة نظريا. فالبحث إذن في قضية التعلم.

والواقع أنه لا يمكن الحديث عن غياب التعلم في العالم العربي بصورة مطلقة.

لقد بدأت عملية التعلم الديمقراطي في حقبة ما بعد الاستعمار في لحظات متباينة. ففي مصر مثلا بدأ النقد الديمقراطي على مستوى شعبي منذ وقوع نكبة عام ١٩٦٧ ومثلت مظاهرات الطلاب، والعمال عام ١٩٦٨ أول تحرك يستلهم القيم الديمقراطية بعد أن كان ينظر إليها باحتقار في ظل التجربة الناصرية. ولا يعني ذلك أن الفكرة الديمقراطية كانت غائبة تماما. فالمناظرة التي تمت بين الرئيس عبد الناصر، والمفكر المصري الكبير خالد محمد خالد حول العزل السياسي في عام ١٩٦٤، كانت رائعة بكل المقاييس، ودالة على تمسك عدد من المثقفين المصريين بالقيم الإنسانية والديمقراطية حتى في أوج التجربة الثورية. ولكن مظاهرات ١٩٦٨ كانت أول تعبير عن يقظة جماهيرية واسعة النطاق على حقائق ونتائج الممارسة اللاديمقراطية. لقد تعلمت الأجيال الشابة – التي لم تكن قد شهدت الحقبة الليبرالية المصرية في الممارسة، والمندمجة كليا في المشروع الثوري الناصري – كيف يؤدي غياب الديمقراطية إلى غياب المحاسبية، ومن ثم الافتقار الكامل للآليات التصحيحية الضرورية لأي مجتمع ناهض. ونتج عن هذه المظاهرات أول تنازل مهم من جانب الدولة الناصرية، ولو على مستوى رمزي، وهو بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وتعمقت عملية التعلم على المستوى الجماهيري في المظاهرات الطلابية الكبيرة عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣، والتي طرحت نقدا ديموقراطيا منسجما، وكاملا للنظام السياسي وتضمنت، وثائق ومطالبات ديمقراطية أكثر عمقا بكثير عن مظاهرات ١٩٦٨

أما على المستوى السياسي فربما يكون اليسار المصري والعربي أول من "تعلم" في الممارسة ما تعنيه الديمقراطية من قيمة، وإنجاز جبار على المستوى المجتمعي. وبطبيعة الحال لم يكن هذا التعلم متساويا، أو منسجما في كل الحالات العربية، ولا عبر الفرق السياسية لليسار. كما أن ثمة دائما بعض الشكوك حول "إخلاص" اليسار للقيم الديمقراطية بذاتها، وكالتزام مستقر أو مبدئي. فالماركسية اللينينية التي تحدرت منها القوى والأحزاب الماركسية العربية تميز بين مرحلتين من النضال التقدمي: مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. فكأن الأولى هي مجرد تمهيد للثانية. ويؤكد هذه الشكوك أن قطاعا كبيرا من اليسار الماركسي العربي لا يقيم وزنا للديمقراطية ذاتها. ومع ذلك نستطيع أن نتحدث عن تعلم حقيقي في صفوف اليسار الماركسي. فلدينا أدبيات منذ الأربعينيات تنتقد الدولة السوفيتية المطلقة أو "التشوه البيروقراطي"، أي الاستبداد بصورة عامة. ويمكن القول أيضا أن اليسار كان في طليعة القوى العربية الأكثر اتساقا وكفاحية فيما يتعلق بقضية الديمقراطية. ولا شك أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان له أثر كبير على تثمين الديمقراطية بين صفوف اليسار. ولدينا موقف متبلور في هذا الصدد يبلغ النضوج والانسجام في المغرب؛ حيث قاد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية – وهو من أبرز أحزاب اليسار في العالم العربي – أول حكومة ديمقراطية منتخبة شعبيا بقدر لا بأس به من الكفاءة، كما يقود حزب التجمع اليساري في مصر جهود أحزاب المعارضة لإحداث انفراجة ديمقراطية حقيقية في البلاد منذ بداية عقد الثمانينيات.

القومية الديمقراطية:

ولدينا أيضا عملية التعلم الديمقراطي في صفوف القوى والحركات القومية العربية. وقد يدهش البعض من هذه الأطروحة لأن النظم الناطقة باسم هذا التيار – مثل نظام الأسد في سوريا، ونظام صدام في العراق، ونظام العقيد القذافي في ليبيا – هي الأشد عداوة للقيم الديمقراطية والأكثر استبدادا وعنفا، وانتهاكا لحقوق الإنسان. غير أن التحليل الدقيق يبوح بالتعددية الفكرية داخل هذا التيار العريض. وكان عدد من أبرز المفكرين القوميين العرب قد أصر منذ البداية على احترام القيم الديمقراطية، ورفض التخلي عنها تحت أي ظرف، أو لتحقيق أي هدف آخر، أو بتأثير أي ادعاء بما في ذلك الوحدة العربية، وهي الهدف الغالي للقوميين العرب. ولكن الأهم هو أن المحنة التي بدأت مع نكبة عام ١٩٦٧؛ قد فجرت

قطاعات أوسع من القوميين العرب، وخاصة من المنتمين للناصرية على "تطعيم" قيمة الديمقراطية. وتعد مدرسة مركز دراسات الوحدة العربية هي أهم تعبير عربي عن التذوق الديمقراطي سواء لذاته أو كحامل للفكرة القومية. فكانت هذه المدرسة وراء عدد من المبادرات الفكرية الكبرى لإعادة التأكيد على القيم الديمقراطية في العالم العربي، وهو ما تسجله مطبوعات كثيرة للمركز. كما أنها كانت وراء تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣.

الديمقراطية والإسلامي السياسي:

وأخيرا نأتي إلى قوى "الإسلامي السياسي" وهنا أيضا نجد تعددا واضحا للمواقف الفكرية. وإجمالا فلا شك أن هذه القوى في مجملها هي الأقل تأثرا بفكرة الديمقراطية لأسباب كثيرة فكرية وتاريخية. وبعض هذه القوى يمثل النقيض المباشر للفكرة الديمقراطية والحقوقية الحديثة. ولذلك درج الديمقراطيون على إدراجهم جميعا تحت مظلة "الفاشية" وتسميتها بالفاشية الدينية. ومع ذلك فلا يمكن إنكار التعددية الفكرية والسياسية داخل هذه الحركة العريضة. فعلى المستوى السياسي هناك التيار الجهادي الذي يشن حربا عالمية باسم الإسلام، ولم يتأثر قط بالفكرة الديمقراطية، ويرفضها باعتبارها كفرا وعدوا. ثم إن هناك تيارات رئيسية ولكنها فضلت استراتيجية الانقلاب العسكري كما حدث في السودان. ولكن هناك تيار الإخوان المسلمين، وهو التيار الأم لهذه الحركات كلها. ويتركز التعلم الإيجابي في هذا التيار الأخير. وبينما لا يمكن القول مطلقا أن عملية التعلم الديمقراطي قد اكتملت، أو قطعت حتى نصف الطريق إلى الإيمان الحقيقي بالقيم الديمقراطية، فقد بدأت هذه العملية بدون شك. ومثلت تجربة حزب الوسط في مصر – وهي للأسف لا زالت تجربة محجورة – أحد أهم التطورات المسجمة سبب لعملية التعلم هذه. كما تمثل المبادرة الإصلاحية التي طرحها الإخوان المسلمون في مصر خلال شهر مارس ٢٠٠٤ تتويجا لعملية تعلم طويلة استغرقت عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد تتطلب مزيدا من الوقت وبيئة سياسية ديناميكية حتى تستقر.

وإذا أخذنا بالتشكيلة السياسية العربية في مجملها نستطيع أن نلاحظ السمات التالية لعملية التعلم الديمقراطي:

أولا: إن هذه العملية لا زالت في بداية الطريق ولا يمكن القول بأنها قد أصبحت بعد ما يؤسس طريقا مطمئنا، أو منسجما، لتطور الديمقراطية في أي من البلاد العربية، ولا بين أية قوة سياسية أو فكرية. وبتعبير آخر فإن هذه العملية لم تكتمل وهي قابلة للانتكاس. ولكن ما يهمنا التأكيد عليه هو أن تلك الصيرورة لا تختلف كثيرا عما حدث في أوروبا

العربية حتى قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث لم تكن هناك قوة ديمقراطية منسجمة تماما

ثانيا: إن سرعة التعلم الديمقراطي لا زالت محدودة بسبب البيئة السياسية التسلطية في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية وضعف، أو انعدام استجابتها لمطالب الإصلاح الديمقراطية. فالتعلم الديمقراطي يستحيل أن يكتمل إلا في بيئة ديمقراطية بالفعل، ولو بقدر معين. وعلى العكس فإن استمرار البيئة التسلطية على جمودها الراهن في العالم العربي يضاعف الميل نحو العنف السياسي كناتج ثقافي لعنف الدولة، ويضعف بالتالي من سرعة عملية التعلم. والواقع أن التشكيلات السياسية العربية تعلمت قيم الديمقراطية بقدر ما أتاحه مستوى الإنجاز الفعلي لعملية تفكيك الهيمنة الواحدية المطلقة لنظم الحكم العربية، وهو ما تم تقنينه في تجارب التعددية المقيدة التي شهدتها عديد من بلاد المنطقة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات

ثالثا: إن هذه العملية تقود بعضا إلى فرز متزايد القوة ليس بين تيارات ديمقراطية، وأخرى معادية للديمقراطية، وإنما إلى "فرق" أو "فروع" ديمقراطية وأخرى لا ديمقراطية، أو معادية للديمقراطية داخل كل من التشكيلات أو التيارات السياسية والفكرية الكبرى ذات الحضور الملحوظ داخل التشكيلات السياسية العربية. فاليسار الماركسي والناصري يتوزع بين فرق أو جماعات ديمقراطية وأخرى لا ديمقراطية. ويصدق الأمر أيضا وإن بصورة مختلفة داخل التيار القومي العربي. ويقل هذا الفرز بين صفوف التيار الإسلامي، وإن لم يكن غائبا إطلاقا

ويعني ذلك أن ثمة صعوبة حقيقية في تشكيل تيار سياسي يتمتع بالجماهيرية؛ يقوم على الديمقراطية السياسية باعتبارها جوهر برنامجه السياسي. ومع ذلك فثمة إمكانية نظرية لتبلور "مزاج" ديمقراطي عام بين صفوف مختلف التيارات الكبرى. كما أن هناك فرصة نظرية أقل لتكوين "تحالفا ديمقراطيا" بين الفرق أو الجماعات الديمقراطية من بين صفوف مختلف التيارات الفكرية والسياسية. ولكن فرصة قيام مثل هذا التحالف تتوقف على نضوج قواعد الصراع السياسي العام، كما تتوقف على سرعة نمو الفكرة الديمقراطية داخل التيارات الكبرى.

رابعا: وترتبط السمة السابقة بفكرة شائعة في البحث التاريخي حول الديمقراطية في الحياة السياسية العربية وخاصة في العصر الليبرالي. فثمة اعتقاد بأن الديمقراطية والنضال الديمقراطي نشأت بالارتباط مع قضايا أخرى، وبفضل هذه القضايا وخاصة القضية الوطنية لا بسبب وجود حركة دستورية وديمقراطية مستقلة بذاتها. ويتجه البعض إلى

"تعميق" هذه الفكرة بالقول بأن الثقافة العربية الإسلامية لم تهتم بقيمة الحرية - التي هي جوهر الفكرة الديمقراطية الدستورية - وإنما بفكرة العدل. وبذلك يتم التمييز بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة العربية الحديثة من حيث إن الأولى دارت حول مفهوم العدل، والثانية دارت حول قيمة الحرية أو قيمة المساواة. والواقع أن هذا التمييز لا يعدو أن يكون وصفاً تجريبياً. فالثقافة الغربية بدورها شهدت نمو حركات غير ديمقراطية وشمولية مثل النازية والفاشية. وبذلك يمكن القول بأن المقارنة ذاتها غير دقيقة وغير تاريخية؛ إذ لا تجوز المقارنة بين الثقافة الأوروبية الحديثة من ناحية، والثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى التي شهدت تبلور العدل، والثقافة الإسلامية بشكل عام.

وتعيدنا هذه الملاحظة إلى تطور الفكرة الديمقراطية في العالم العربي في العصر الليبرالي. فالقول بأن الفكرة الديمقراطية نشأت بفصل القضية الوطنية، وبلا ارتباط بها ليس دقيقاً تماماً. ففي مصر اضطرت بعض القوى المؤمنة بالديمقراطية إلى "التساهل" مع الاحتلال من أجل تسوية الحساب مع النزعات الاستبدادية لأسرة محمد علي الحاكمة أولاً، وكمقدمة ضرورية لانتزاع استقلال حقيقي. ولا شك أن كراهية الإمام محمد عبده العميقة للطغيان الشركسي المتجسد في أسرة محمد علي كان سبباً دفعه للإفادة المطلوبة من قوة المعتمد البريطاني في مصر من أجل توسيع الحريات وتقليص الاستبداد. وكان ذلك هو أيضاً الموقف الأول لحركة الأحرار الدستوريين، وهو التيار الذي تبنى الفكر الليبرالي. وبتعبير آخر كانت الديمقراطية بعد تسييلاً لتيار النهضة والتنوير، فضلاً عن كونها النظام المناسب لتحقيق الغايات الوطنية.

والواقع أن حقيقة الارتباط بين الحركة الديمقراطية، والقضايا الأخرى وعلى رأسها القضية الوطنية ليس أمراً يخص العالم العربي وحده. فلم يكن هناك حزب ديمقراطي خالص في أي بلد غربي حتى لو كان يسمى بالحزب الديمقراطي مثل الحزب الديمقراطي الأمريكي. فقد عارض هذا الحزب تحرير العبيد في ستينيات القرن التاسع عشر. كما أنه هو الذي قام بإلغاء حق الترشيح والتصويت للأفارقة الأمريكيين بعد أن فازوا به من خلال التشريعات التي اتخذها لينكولن المنتمي للحزب الجمهوري. ولكن الحزب الديمقراطي صار هو الإطار الحاضن المفضل للقيادات الإفريقية الأمريكية منذ عقد الأربعينيات. وبتعبير آخر فإن مواقف القوى والتيارات السياسية الكبرى في أوروبا الغربية تغيرت من مزج الديمقراطية لأخرى تبعاً لقضايا ومتغيرات كثيرة مع الزمن، وتبعاً لمصالحها الأيديولوجية والسياسية في كل مرحلة من تطور المجتمعات. ويعد الارتباط بين القضية الوطنية، والنضال الديمقراطي أمراً طبيعياً

النهاية. ويمكن القول بأن هذا الارتباط يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم. فقد اكتشف رواد النهضة في ستينيات القرن التاسع عشر مثلما اكتشف المثقفون القوميون بعد ذلك بنحو قرن، أن الديمقراطية هي أحد أهم مصادر قوة المجتمعات ومنعتها، وأن الاستبداد هو السر وراء فقدان المنعة الوطنية والقومية.

ماذا يعني تعلم الديمقراطية؟!

يعني تعلم الديمقراطية بين أشياء أخرى إدراك أن فرصة تطبيق جانب من أفكار وبرامج أية قوة فكرية أو سياسية ستكون أكثر أصالة وانسجاما في ظل الديمقراطية، عنها حتى في ظل نظام ديكتاتوري يحكم باسم هذه الفكرة. وهذا هو ما تثبته التجربة السوفييتية التي استندت إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، وحقوق الطبقة العاملة. وقد تم تجريد الطبقة العاملة في هذه التجربة من حق التنظيم النقابي المستقل، وحق الإضراب الذي ضمنته لها الديمقراطية في أوروبا الغربية. ويصدق ذلك أيضا على التيار الديني المعتدل. فيمكن القول بأن النمو الحقيقي للضمير الديني يتم في ظل الديمقراطية، بالمقارنة بالدولة المطلقة التي تحكم باسم الدين، وتصادر في نفس الوقت حرية الضمير والاعتقاد.

غير أن هناك مجالا أوسع وأكثر شمولا لتعلم الديمقراطية في الحياة السياسية والفكرية العربية. ويتم هذا التعلم على مستويات مختلفة من العمق. فالأصل التاريخي للديمقراطية قائم على المصالح العملية للديمقراطية، وتحديدا التعايش والتنافس السلمي بين مختلف تيارات الفكر والسياسة، ومبدأ حكم الأغلبية المنتخبة. ولكن المصالح العملية للديمقراطية ليست أهم مستوياتها، ولا أعظم مكاسبها. وقد عكس تطور الفكر الدستوري والحقوقي مستوى أو معنى أعمق للديمقراطية، بحيث لم يعد من الممكن اختزالها في الجانب العملي وحده، وصارت تعني قبل كل شيء النظام الذي يرعى، ويحمي الحريات العامة، ومبادئ المساواة والعدالة بالقانون والتدابير الفعلية. والدليل على ذلك أن أية أغلبية لا يمكنها نقض تلك الحقوق الأساسية بدون الإطاحة بالديمقراطية ككل.

والواقع أن هذا هو المستوى الأهم بالنسبة للمناضلين من أجل حقوق الإنسان، وبالنسبة للمثقفين، وعديد من القوى الاجتماعية الأخرى. فهذه القوى لا تتنافس على السلطة السياسية وبعضها ليست لديه أية فرصة عملية للتنافس الفعال على السلطة السياسية. وهو يريد الديمقراطية لأنها النظام الذي يحمي حرياته، وحقوقه وحرياته، وحقوق الآخرين فضلا عن قناعته بأن هذا النظام يملك آليات التصحيح الثقافي، ويمنح المجتمع أفقا حقيقيا للتقدم، وحسن الاختيار على المدى الطويل. وهو بذلك النظام الذي يضمن تحريك آليات التقدم بغض النظر عمن يمارس وظائف الحكم. والنظام الديمقراطي بهذا المعنى ليس مجرد نظام للحكم، وإنما

هو نظام للمجتمع، أو منظومة للعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع المدني لا ينمو نموا متواصلا إلا في ظل القيم المدنية الرفيعة التي صارت جزءا لا يتجزأ من النظام الديمقراطي.

ويختلف الأمر بالنسبة لبعض القوى التي قد تكتفي بالمستوى العملي من الديمقراطية؛ فتختزلها في العملية الانتخابية. وعلى سبيل المثال فإن التيار الإسلامي المعتدل – مثل حركة الإخوان المسلمين – لا زال يكتفي في الجوهر بالجانب الإجرائي من الديمقراطية لاعتقاده بقدرته على تحقيق الأغلبية في انتخابات عامة حرة نزيهة. وهو لا زال يتحفظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بتقييدها بما يعتقد أنه الشريعة. وبتعبير آخر فإن هذا التيار لم يستوعب أن المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق، ومن تعريف النظام الديمقراطي، وأنه لا مجال لاحترام حقوق الإنسان ما لم يتم التقيد بالمعايير المقبولة عالميا لتطبيق هذه الحقوق، وأن تقييد هذه المبادئ بما يعتقد أنه الشريعة يؤدي إلى نقض الحقوق ذاتها. فلا يجب أن ترد قيود على الحق في المساواة أمام القانون، وإلا لكانت هذه القيود إهدارا لمبدأ المساواة ذاته سواء كانت تلك القيود تتعلق باعتبارات النوع فتعطي ميزة للرجال على النساء، أو باعتبارات دينية فتمنح المسلمين امتيازا لا يحصل عليه غير المسلمين. ويمثل نقض هذه الحقوق ومعايير تطبيقها نقضا للديمقراطية ذاتها حتى لو طبق مبدأ الحكومة التمثيلية، ومبدأ حكم الأغلبية.

ويبدو المعنى فإن النظام السياسي في إيران مثلا ليس نظاما ديمقراطيا، بالرغم من أنه يأخذ بمبدأ حكم الأغلبية، ولو بمقدار. وقد يجري انتخابات دورية نزيهة. فطالما أن هذا النظام يقيد الحقوق الأساسية للإنسان، وينتهكها بمغالطة بالغة لا يمكن أن يكون ديمقراطيا. وهذا هو ما تعلمه تيار الرئيس محمد خاتمي داخل الحركة الإسلامية في إيران.

وقد تتاح الفرصة لتيار الإخوان المسلمين في البلاد العربية لتعلم هذا المعنى الأعمق للديمقراطية. وكلما تسارعت عملية التعلم هذه يمكن للبلاد العربية أن تضمن انتقالا أقل تكلفة، وأكثر أمانا للديمقراطية؛ مما حدث في إيران مثلا؛ حيث أدى تأخر استيعاب القيم الأساسية للديمقراطية إلى تثبيت نظام سياسي بالغ القسوة ومناهض للحريات بحيث قد لا يكون من السهل الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية بدون عنف كبير. كما أن توظيف الدين في المعارك والصراعات السياسية في هذه التجربة الصعبة قد يدفع كثيرا من الإيرانيين – إذا استمرت المعاناة فترة طويلة – إلى مواقف سلبية من الدين نفسه على النحو الذي حدث في الثورة الفرنسية في نهاية القرن السابع عشر، أو الثورة الكمالية في عشرينات القرن العشرين.

الجانب المعرفي:

وأخيرا فإن ثمة مستوى ثالث ربما يكون أكثر تعقيدا وعمقا للتعلم الديمقراطي، وهو المستوى الفلسفي ببعديه المعرفي والأخلاقي. ولم تلج غالبية الديمقراطيات الحديثة بعد هذا المستوى من التعلم، بالرغم من أنه كامن في طبيعتها. فقواعد المنافسة السلمية في مجتمع ديموقراطي تدفع كافة الأيديولوجيات السياسية، والتيارات الفكرية لمراجعة منهجها ومفاهيمها ذاته. ويؤدي توقف عملية المراجعة هذه أو القيام باستنتاجات خاطئة إلى ردة، وتقهقر في النظام الديمقراطي. ولهذا السبب توقف تطور الديمقراطيات في العالم الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية عموما.

وربما نضرب هنا مثلا بالماركسية الأوروبية بالمقارنة بالماركسية السوفييتية لتوضيح الفكرة. لقد تحولت الأخيرة إلى عقيدة "دولاتية" وبيروقراطية تماما، وهو الأمر الذي غيرها جذريا من فكر تحرري إلى نظام بالغ القسوة للهيمنة البيروقراطية كان أول ضحاياه هم من تحدثت الماركسية باسمهم؛ أي الطبقة العاملة التي حرمت من حقوقها السياسية والمدنية كافة، فضلا عن البطش والقمع الذي تعرضت له في ظل الستالينية. وعلى العكس من ذلك تمكنت الماركسية الأوروبية في ظل الديمقراطية من تحقيق إنجازات اجتماعية مهمة للطبقة العاملة، والطبقات الشعبية، وتغيرت هي مفاهيمها في سياق أقلمتها مع المعطيات الديمقراطية الأوروبية الغربية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولفترة طويلة توقفت عملية التعلم هذه عند المستوى السياسي العملي. أما على الصعيد المعرفي فقد فشلت الماركسية الأوروبية في إنتاج معارف وأفكار جديدة نظرا لفشلها في استكشاف طبيعة التغير الذي ألم بمجتمعات "الرأسمالية بالغة التطور". ولا شك أن هذا هو جانب من أسباب هبوط شعبيتها الانتخابية في أكثرية بلاد أوروبا الغربية خلال عقد التسعينيات.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الكامنة اليوم في الديمقراطيات الغربية تعود أساسا إلى توقف، وتشوه تطورها المعرفي والأخلاقي. وقد لا يمكن تجاوز تلك الأزمة إلا بإنتاج معارف أرقى ومستويات أخلاقية أعلى. أما في البلاد العربية فإن الأزمة تعود إلى استمرار النظم البوليسية والشمولية بعد استنفاد طاقاتها التاريخية، فضلا عن تراكم الفشل المعرفي والأخلاقي. وفي ظل تلك الأزمة المعرفية لا زالت مختلف تيارات الفكر والسياسة تناقش أمور المجتمع بدءا من عدة أمور مفاهيمية تقوم على المطلقات، وليس النسبيات، وتتجاهل المعطيات الإنسانية لكل سياسة، أو توجه، أو فعل اجتماعي.

ونتيجة لهذا التشوه أو التحجر المعرفي يعتقد أنصار الإسلام السياسي أن التشوه الأخلاقي، والظلم الاجتماعي، والضعف القومي في مواجهة العدوان الأمريكي، والصهيوني، ناتج عن نقص في احترام القيم الدينية. وهم يروجون لفكرة أن الطريق إلى القوة والمنعة، والعدل والأخلاق الفاضلة هو تأسيس دولة دينية تطبق الشريعة، كما يرونها. ويعود هذا الفهم إلى ضآلة المعرفة بالتاريخ الحقيقي للمجتمع، والدولة في الحضارة العربية والإسلامية، وإضفاء طابع مثالي عليها. فمن الصعب للغاية على أي مطلع نزيه على هذا التاريخ القول بأن هذه المجتمعات والدول حققت العدل، وشجعت نشر الأخلاق الفاضلة، أو أن القوة التي تميزت بها مراحل معينة من نظام الخلافة كان ناجما عن تطبيق الشريعة. فالواقع أن هذه المجتمعات هي كيانات تاريخية عرفت كل أنواع الظلم والبطش والاضطهاد، وكل صور التمييز المعروفة، فضلا عن كل صور الصراع السياسي وأساليبه. وهي لم تكتسب عناصر مهمة وأساسية من هيبة المنعة، والقوة العسكرية التي ترد إلى عوامل تاريخية، منها الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والديني. ولكن الشريعة لم يكن لها الدور الأهم في الترتيب الكلي للعلاقات الاجتماعية بالمعمورة مثلا بعلاقات الإقطاع العسكري، ونظام الالتزام والمستويات المتفاوتة للنضوج الثقافي بين مختلف الجماعات، والشعوب التي تنافست على السلطة السياسية. ومن ناحية أخرى فقد عرفت تلك المراحل أنساقا من السلوك التي تخرج تماما بذاتها عن تعاليم الإسلام دون أن تنفي الطابع الإسلامي للمجتمع. وبتعبير آخر تسامحت الدولة بما فيها دولة الخلافة العباسية، مع أنماط من الإبداع وأساليب الحياة، وصنوف من التنوع في الممارسة الثقافية والاجتماعية، بل والأخلاقية ما يعده المتحمسون للإسلام السياسي اليوم أمورا مناقضة تماما للشريعة، أو سببا لشن الحرب على الدولة المعنية، أو إعلان كفر المجتمع كله في بعض التحليلات.

إن استيعاب تلك التجربة التاريخية الطويلة ودراستها بصورة علمية؛ يساعد على إعادة فهم العلاقة بين الدين والقيم الدينية من ناحية، وعمليات التقدم الاجتماعي والأخلاقي من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال يسهل اكتشاف أن نضوج أخلاق دينية فاضلة ينجم عن التقدم الاجتماعي، والعدالة التوزيعية بأكثر كثيرا مما ينجم عن فرض هذه الأخلاق بواسطة قوة الدولة. كما أن احترام المدنية، ومبادئ المساواة، وحريات الرأي والتعبير، والتنظيم والتنافس السلمي الشريف على تولي المناصب العامة في دولة ديمقراطية؛ يوفر أرضية أكثر خصوبة بما لا يقاس للتكوين الصحي والتطور الأخلاقي للمجتمعات بالمقارنة بأحوال الدولة المطلقة التي يتم تبريرها دينيا. وهذا هو ما اكتشفه رفاعة الطهطاوي عندما قارن بين المجتمع العثماني

الذي ولد في ظله بالمجتمع الفرنسي الذي ذهب للنهل من علومه في عشرينيات القرن التاسع عشر.

وعلى أية حال لا يمكن المصادرة على عملية التعلم هذه، وتزدهر في هذه اللحظة اجتهادات فكرية ثاقبة، وملهمة على يد مفكرين إسلاميين في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وفي أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومن المؤسف أن اطلاع الإسلاميين العرب على هذه الاجتهادات، وإدماجهم لها في صميم فكرهم السياسي لم يزل محدودا للغاية.

ولكن ما يصدق على التيارات الإسلامية المعتدلة صحيح بدرجات متفاوتة على جميع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في العالم العربي. فجميعها لم يتقدم كثيرا على طريق الاكتشاف المعرفي حتى بالنسبة لأسرار تكوين المجتمعات العربية، والأسباب الحقيقية لتخلفها وضعفها. وتتمتع وسائل التحريض لا وسائل الفهم والمعرفة بتأثير طاغ على تكوين الاتجاهات، والآراء حتى داخل أكثر التيارات والفئات الاجتماعية ثقافة واقتدارا. ويسهم هذا التعلم البطيء في مضاعفة مشكلات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

هل ثمة فرصة للديمقراطية؟:

إن بعض جوانب المعادلة الديمقراطية تتوفر في أكثرية من المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة، وإن لم تكن تلك الجوانب، أو المعطيات ناضجة بما فيه الكفاية. فالتعددية السياسية الفعلية لا زالت محدودة نسبيا بسبب استمرار التخلف الصناعي، وسيادة الطابع الريعي للاقتصاد، وغلبة التوظيف الحكومي على سوق العمل، واستيعاب الريف لأكثرية السكان، أو نسبة كبيرة منهم على الأقل، فضلا عن الظلال الثقيلة للصراعات الخارجية، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي. وفي حالات كثيرة تحل التعددية الدينية والطائفية والعرقية محل التعددية الاجتماعية؛ مما يشوه التطور السياسي.

وثمة افتقار للتوازن في التشكيلات السياسية؛ حيث تتمتع أجهزة الدولة القهرية بسلطان غالب، ليس فقط مقابل المجتمع المدني، وإنما أيضا بالمقارنة بأجهزة الدولة الأخرى. وقد اتسمت دولة ما بعد الاستعمار بالنمو السرطاني لهذه الأجهزة، وتحكمها المباشر وغير المباشر في حياة المواطنين. وفي سياق الصراع مع التيار الإسلامي تعاظم نمو هذه الأجهزة، وإخضاعها للأجهزة السياسية والوظيفية الأخرى بحيث صارت الاعتبارات الأمنية هي المصدر الأساسي للسياسات العامة في كل مجالات الحياة. وبدلا من المضامين والأشكال الثورية للسياسات العامة في عقدي الخمسينيات والستينيات سادت ملامح الدولة البوليسية في معظم الأقطار العربية خلال العقدين الأخيرين.

وتتسم الحالة السياسية العامة بقدر كبير من اليأس بسبب الجمود الشامل للدولة، وسياساتها في معظم الأحوال. وبسبب اليأس والجمود السياسي والجيلي ينسحب القطاع الأكبر من السكان والأجيال الشابة على وجه الخصوص من الحياة السياسية، وهو ما يقود إلى خلل عميق في التوازنات الكلية للمجتمع على كل المستويات.

ومع ذلك كله لا يمكن القول بأن فرص التحول، والانتقال الديمقراطي في العالم العربي غائبة أو ضعيفة. فالرأي العام يفضل النظام الديمقراطي على غيره من الأنظمة بأغلبية ملموسة. بل تضطر النخب الحاكمة ذاتها لأسباب داخلية، وخارجية لإعلان تفضيلها للنظام الديمقراطي.

غير أن الاعتبار الأهم هو أن الديمقراطية تبدو هي المخرج الوحيد من الأزمة الممتدة، والشاملة الذي يمس التطور السلمي للمجتمع، والدولة في أكثرية الأقطار العربية. فقد عاشت المجتمعات العربية أكثر من نصف قرن في ظل أنظمة طوارئ حرمتها من أبسط الحقوق والحريات، بل ودمرت هياكل المشاركة التقليدية، والحديثة على السواء. وطال معظم القيادات العليا والوسيطة لكافة التيارات السياسية قدر كبير من العسف والبطش. ولم تعد هذه المجتمعات قابلة لتحمل المزيد.

ومع أن الحل الديمقراطي يبدو هو المخرج السلمي الوحيد من أزمة المجتمعات العربية، فهي لا تتمتع بوسائل أو آليات واضحة للانتقال. فالانتخابات العامة يتم تزويرها على نطاق واسع، والنضال المدني محاصر بدقة. أما المجتمع السياسي فيعاني من تشوهات جوهرية، وافتقار لآليات العمل الحزبي السلمي المنظم.

فما هو السبيل للانتقال الديمقراطي في مثل هذه الأحوال؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه في العدد المقبل.

الأزمة العالمية للخطاب العربي

بوسعنا أن نرفض ما سماه السيد عمرو موسى "سيل المبادرات" المنهمر على منطقتنا العربية باسم الديمقراطية. فأي بلد له سيادة يملك حق تقرير مصيره السياسي والاقتصادي، ولا يجوز إجباره على اتباع نموذج ما للحكم، أو أسلوب ما للحياة إلا في الحالات المحدودة للتدخل الإنساني من أجل الوقاية من جرائم ضد الإنسانية.

ثم إن من حق العرب حكومات وشعوبا أن تتشكك في النوايا الكامنة في تلك المبادرات لأسباب عديدة بعضها عام، وتنبع من سياق التاريخ، وبعضها كامن في سياق هذه المبادرات ذاتها. وباختصار يمكن أن نفهم تلك المبادرات باعتبارها تحركا بارعا، أو بالأحرى خبيثا يناور من أجل تجنب الالتزام بالقضية الأساسية التي تفصل بين العرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. فالانتفاضة فرضت القضية الفلسطينية على جدول أعمال العالم بقوة. والاستجابة الهمجية لهذه الانتفاضة من جانب إسرائيل بحزبيها الكبيرين العمل في البداية، ثم الليكود بعد ذلك، فرضت بحث ومراجعة الاستثناء الممنوح لإسرائيل من جانب أمريكا، وبدرجة أقل أوروبا بالتملص من التزامات القانون الدولي وخرقه، كما تشاء دون عقاب أو مساءلة.

في سياق الصراع السياسي والدبلوماسي حول القضية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يكن بوسع الحكومة الإسرائيلية، ولا الإدارة الأمريكية الدفاع عن موقفهما فيما يتعلق بهذه القضية. ولذلك كانتا بحاجة لتغيير الموضوع، والالتفاف حول القضية. وبينما بدا موقفهما مكشوفا أمام المجتمع الدولي قررتا استثمار الانكشاف العربي فيما يتعلق بمسألة أخرى تماما، وهي أسلوب الحكم في البلاد العربية بما فيها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. بدأت الإدارة اليمينية هذا الهجوم المضاد بخطاب الرئيس بوش في ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢ الذي أعلن فيه مقاطعة الرئيس عرفات ورفض التعامل معه، وطلب إلى الفلسطينيين إصلاح نظامهم السياسي لبناء ديمقراطية فلسطينية. ثم بدأ توسيع الهجوم من خلال مبادرة كولين باول. ولكن تلك الأخيرة لم تذكر كلمة الديمقراطية، واعتبرها اليمين الأمريكي بالغة الضعف، وطالب بضغط أكبر وأشد وهو ما حدث في خطاب الرئيس بوش في ٦ نوفمبر الماضي، والتي تعد المنصة التي تنطلق منها المبادرة التي تطبخ الآن.

إن اختيار اليمين الأمريكي والصهيوني هندسة هجومه المضاد من خلال قضية الديمقراطية التي تعد أضعف جوانب الحياة العربية، وأكثرها انكشافا أمام الضغط والتشهير، ووضع بذلك الحكومات العربية أمام مأزق ليس فيه لأسباب عديدة أكثر هذه

لأسباب أهمية أن الممارسات غير الديمقراطية في العالم العربي تسيء إساءة بالغة لصورة العرب بمن فيهم الفلسطينيون في العالم الخارجي، وخاصة أن المنطقة اشتهر عنها أنها الاستثناء الباقي – مع قليل من الدول والمناطق – من موجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي. ثم إن الاستبداد في الحالة الفلسطينية، وحالة الكثير من الدول العربية ترتبط أيضا بالفساد، وتردي الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يضاعف الإساءة إلى تلك الصورة. فالمنطقة العربية كما هو معروف تعد الأسوأ في معدلات النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية في كل أنحاء العالم باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. ومن ناحية ثالثة فالاستبداد يمكن أن يكون سببا لإنتاج التطرف، وهي الحجة الرئيسية التي يوظفها اليمين الأمريكي لتبرير التدخل على عكس ما تمليه اعتبارات القانون الدولي بالقول بأن التطرف يهدد الأمن الأمريكي والأوروبي. وبهذا يستطيع اليمين الأمريكي أن يؤسس تحالفا عالميا لفرض "الإصلاحات الديمقراطية" على العالم العربي. وأخيرا يمكن في سياق ذلك كله أن يثمن الأمريكيون نظريتهم العتيقة التي تقول إن الديمقراطية في المنطقة ستكون بداية سليمة للسلام في المنطقة لأن "الديمقراطيات لا تتحارب".

لا بد من الاعتراف بأن تلك المناورة السياسية بالغة الذكاء، وهي تشبه "كش ملك" في لعبة الشطرنج قبل الانقضاض الأخير على الخصم. وبدلا من أن تشغل العالم بقضية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، والحصار يشغل هذا العالم بقضية تبدو قوية ومبررة، وهي الديمقراطية في العالم العربي المنكشف تماما أمام أي هجوم عليه من هذه الناحية.

وقد ضاعف من أثر هذه المناورة الاستراتيجية أن الخطاب الرسمي العربي فشل إجمالا في التعامل معها، بل ضاعف من شدة الانكشاف، وأثره على المستوى العالمي. ويمكن القول إن الخطاب الرسمي لم يخدم نفسه، بل ضرها بشدة لأنه اعتمد على جملة من المقولات الضعيفة، وغير المقبولة سواء بإعمال المنطق، أو الخبرة التاريخية، أو المعرفة العلمية المتراكمة، أو ما صار يسمى بالفعل بالقيم المشتركة للبشرية. والاستثناء الوحيد من هذا الضعف القاتل في الخطاب الرسمي هو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ومكمن القوة في هذه القضية أنها تتجاوز الضرورات الدعائية في "صراع الخطابات"؛ إذ يدرك المجتمع الدولي تماما أن استمرار الظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني يدفع الشباب العربي للتطرف والعنف، وهو ما يجعل التحول الديمقراطي أكثر صعوبة. ومن المنطقي أيضا أن يربط هؤلاء الشباب بين القهر والبطش الإسرائيلي من ناحية، والحماية الممنوحة لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة، وهو ما يؤدي بعضهم إلى أن يصب جام

غصبه عليها فإذ بها تدفع ثمن حمايته، وتبريرها لنظام الاحتلال والبطش الإسرائيلي، وهو ما حدث فيما هو منسوب لتنظيم القاعدة من أحداث ١١ سبتمبر.

كانت آلة الدعاية الصهيونية الجبارة تدرك قوة هذه الحقيقة وتأثيرها الكبير على الرأي العام الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، وبالفعل اتجه جانب مهم من مشاعر الأمريكيين وفكرهم بعد ١١ سبتمبر مباشرة إلى التساؤل عما يدعو بلادهم لدفع مثل هذا الثمن الباهظ لا من أجل قضية عادلة، وإنما من أجل حماية نظام استعماري بغيض. ومن ثم ركزت هذه الآلة على تحويل الذهن الأمريكي بعيدا عن تلك الفكرة البديهية بتركيزه على الطابع العاجل لاستئصال الإرهاب أولا. ومع ذلك يظل للفكرة أهميتها لدى قطاع عريض من الأمريكيين.

ثم إن الخطاب العربي وخاصة الخطاب المعرفي يستطيع أن يدحض بسهولة فكرة أن إرساء الديمقراطية أولا من أجل الوصول إلى سلام في المنطقة. قد تكون تلك النظرية صحيحة في سياقات أخرى لا شأن للصراع العربي الإسرائيلي بها. فعلماء السياسة الأمريكيون الذين وضعوا نظرية أن الديمقراطيات لا تتحارب استثنوا منها تحديدا الحروب الاستعمارية التي بدأتها "ديمقراطيات أوروبية". ولا يمكن تغيير حقائق التاريخ التي تقول بأن أوروبا الاستعمارية سواء كانت ديمقراطية، أم غير ذلك كانت معتدية في تلك الحالة. كما لا يمكن تغيير سياق التاريخ الذي يقول بأن إسرائيل دولة ولدت هي ذاتها بالعدوان، وبسرقة أراضي شعب آخر. ومن هنا فإن القضية الفلسطينية ليست فقط مستقلة عن قضية الديمقراطية، بل إنها تكتسب أولوية أخلاقية حتى بالمقارنة بالديمقراطية.

ولكن إذا تجاوزنا نقطة القوة هذه، فالخطاب العربي الرسمي يبدو ضعيفا للغاية في الرد على "سيل المبادرات" الأمريكية والأوروبية.

فالقول بأن الديمقراطية شأن داخلي، أو أنها لا تستورد، ولا تفرض من الخارج لا يفسر لماذا لم تطبق إصلاحات ديمقراطية من الداخل، ولماذا لم تستجب الحكومات لدعاة الديمقراطية الذي بدأ منذ المد الديمقراطي لهزيمة عام ١٩٦٧، ثم المد الديمقراطي لوقع الصمت العربي أمام الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وإضافة لذلك فالقول بأن الديمقراطية قضية داخلية ليس ذكيا تماما حتى لو أنه مقبول من الناحية القانونية. فعندما يكون المرء معيبا في جوانب جوهرية لا يمكنه الاكتفاء بأن يقول للآخرين "ملكوش دعوة"، فحتى لو اعترفوا بذلك فلن يبث ذلك صورة مختلفة أو فهما مختلفا للواقع المعيب.

ثم إن الخطاب الرسمي يكون أكثر ضعفا عندما يحتج بالخصوصية. لذلك أن توظيف الخصوصية لتبرير عنف الدولة ضد مواطنيها، أو الافتقار إلى الحريات العامة أو استئثار طبقة أو عائلة بالثروة والسلطة، أو شيوع ممارسات الفساد وعدم الفصل بين المال

العام والخاص، او انعدام فرص مساءلة ومراجعة السلطات العامة ليس من الامور التي تحسن الصورة، وانما تزيد من الإساءة اليها وتصل الإساءة هنا الى عمق الثقافة والذهنية العربية

ولا شك ان الخطاب الرسمي العربي ايضا بدا تبريريا ومخادعا وغير مقنع فالقول بأن الديمقراطية تطبق بالتدريج قد يكون صحيحا في حالات، وغير صحيح في حالات اخرى فالديمقراطية في الغالبية الساحقة من الحالات طبقت بخطوات، وتدابير قوية من الناحية الدستورية، ثم حدث تعمق بالتدريج، وتنشئ ثقافة خاصة بها عندما لم تكن هذه الثقافة حاضرة ومتجذرة اما بالنسبة للحالة العربية فالديمقراطية ليست غريبة تماما عن ثقافتنا فرواد الفكر العربي الحديث مثل الأفغاني، ومحمد عبده نظروا للحكومة الشورية وكانوا يقصدون بها الحكومة الديمقراطية، والدستورية الحديثة باعتبارها الاستجابة السليمة لتحدي الاستعمار الغربي ولذلك من حقنا ان نفخر بان دستور الثورة العرابية كان من بين اوائل الدساتير الديمقراطية في العالم، وان مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ كان من بين اوائل البرلمانات في العالم ثم ان المطالب الديمقراطية ليست مستجدة على العالم العربي، وكما قلنا بدأت في اعقاب الهزيمة عام ١٩٦٧ مباشرة واعترفت الدولة بان الديمقراطية مطلب عادل وسليم منذ بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ وكانت الدولة العربية تدرك أن الديمقراطية مطلب له شعبية كبيرة، وهو ما حدا بالرئيس السادات الى العمل على وضع دستور كان أكثر استجابة للحقوق الديمقراطية عام ١٩٧١ والتحول الى التعددية عام ١٩٧٦ وكان ذلك هو ما فعله رؤساء وملوك عرب اخرون، وان كان بعضهم قد مضى بالديمقراطية شوطا اطول مثل حالة المغرب، وبعضهم قاد انقلابا على الديمقراطية بعد استخدام شعاراتها لفترة مثل حالة تونس

الخطاب العربي في الخارج:

وبدا الخطاب الرسمي العربي ايضا منحرفا ضعيفا حتى في التعامل مع أقوى حججه، وقضاياه وهي القضية الفلسطينية فقد وظف هذه الحجة، وما يرتبط بها من افكار صحيحة مثل حقيقة الكيل بمكيالين في النظام الدولي حكومات عربية لم تفعل اي شيء تقريبا للقضية الفلسطينية، وهي بعيدة عنها جغرافيا وسياسيا وفي غير فلسطين ليست هناك حجة مقنعة في استعمال القضية الفلسطينية لوقف التحول الديمقراطي، وخاصة ان الثقافة العربية حافلة بالتاكيدات على ان التحول الديمقراطي هو امر يفيد القضية الفلسطينية، ولا يضرها في شيء غير أنه حتى عندما نأتي إلى الأصحاب المباشرين للقضية نجد سوءا في التقدير لا يصرعه سوء صحيح ان تصحيح الظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني هدف له اولوية حتى بالمقارنة بالديمقراطية، ولكن هذه الصيغة لا تعني التفلت من الالتزام بالديمقراطية لا كهدف فحسب، بل كممارسة نضالية ووطنية وخاصة اذا كان الحكم الفلسطيني

اتسم خلال سنوات اوسلو بالتعسف التام، والمراجعة الصارمة تؤكد ذلك. فاحترام مبادئ الديمقراطية يعني القضية عشرات المرات بالمقارنة باستمرار الاستبداد بالرأي، والهيمنة على المال العام. وكانت الاستجابة السليمة لخطاب بوش في ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢ هي التحول إلى نظام برلماني ينشئ حكومة برئاسة مستقلة ذات سلطات فعلية، ويحدد سلطة الرئيس في استعمال الأجهزة الأمنية المتعددة، والمتصارعة بصورة مخلة ومضرة بكل الأهداف الوطنية. وقد أهدر الفلسطينيون عامين من التردد والصراعات الضارة لأن الرئيس الفلسطيني يصر على السيطرة على هذه الأجهزة، والتلاعب بها، وعلى المال العام، واستعماله بطريقة غير منطقية على عكس المطالب الوطنية والدولية المعقولة. ولم يبدأ في الاعتراف بهذه الضرورات حتى أيام قليلة خلت.

ليس هناك شك اذن أن الحكومات العربية تحتاج إلى خطاب جديد، ومقنع للمجتمع الدولي وللمجتمعات العربية ذاتها. ومن المهم في هذا الإطار فضح المواقف الفعلية للولايات المتحدة فهي لا تملك مصداقية فيما يتعلق بالديمقراطية خارج الولايات المتحدة، بل العكس هو الصحيح؛ حيث دبرت عشرات من الانقلابات العسكرية في العالم الخارجي، أو أيدتها وخاصة في أمريكا اللاتينية. وحتى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا زال الدبلوماسيون المتمرسون يتذكرون كيف أن الأمريكيين هم من أيدوا الرئيس عرفات في السيطرة على أموال المعونة بشخصه، ومتصدية ضد احتجاجات الأوروبيين الذين طالبوا بنظام معقول للشفافية المالية. وكانوا أيضا هم من أيده في تأسيس نظام معقد للأجهزة الأمنية. كان ذلك في بداية تطبيق أوسلو عندما كان الرئيس عرفات مفيدا لهم وشريكا مرضيا عنه من جانب إسرائيل. وكان ذلك لصالح إسرائيل التي كانت سعيدة لإثبات أن العرب فاسدون بطبيعتهم، وأنهم ما أن يحتكروا السيطرة على المال - ولو مال المعونة - حتى يبدأ الفساد والاستبداد، ومن ثم يستطيعون التشهير به عندما يغضبون عليه.

ولكن إعلان حقائق التاريخ من أجل التشهير ليس بذاته مصدر قوة للذات الوطنية، أو للخطاب العربي رسميا كان أو غير رسمي. ولذلك لن يكون لهذا الخطاب أي تأثير في المجتمع الدولي أو العربي، إلا إذا نهض على أطروحات إيجابية تستند على حقائق موضوعية، وعلى طموحات الشعوب والمبادئ المقبولة من عموم المجتمع الإنساني. كما أن المهم ليس الخطاب اللغوي، وإنما الممارسة الفعلية.

الاستجابة لتحدي "ديمقراطية بوش"

أفضل استجابة لتحدي الرئيس الأمريكي بوش في حديثه عن الديمقراطية في الشرق الأوسط يوم ٦ نوفمبر الحالي هو فتح خطاب ديمقراطي عربي لا تقف فيه بتعلق بالعالم العربي وحده بل و... أمريكا أيضا.

أما معظم الاستجابات الأخرى فهي في أفضل تقدير غير مجدية؛ إذ يمكن تقسيم هذه الاستجابات كما جاءت بالصحافة العربية إلى ثلاث فئات: الأولى تبريرية صرفة، والثانية تقع إلى حد بعيد خارج الموضوع. أما الثالثة فهي حكيمة أكاديميا، ولكنها تخدم الاستبداد في العالم العربي لغير مصلحة الشعوب العربية.

الاستجابات التبريرية تبدو هي التيار الرئيسي في تعليقات الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون بغض النظر عن المستوى الفكري لمروجيها. وأكثرها سخفا هي تلك التي تقول إن النظام المعني الذي يدافع عنه هذا الخطاب كامل الأوصاف من الناحية الديمقراطية فالبرلمانات منتخبة والرؤساء والملوك غاية في الود والرحمة، والشعب يقف وراءهم بكامله. ولا أحد يصدق هذا الخطاب حتى أشد المتحمسين في الرطانة به. وثمة صيغة أكثر عقلانية، وإن لم تكن تتعلق بالحقيقة. وهي تبرر الأوضاع السياسية الراهنة بالقول بأن الديمقراطية لا تولد فجأة، أو كاملة، وأن البلد (المعني) يسير حثيثا في الطريق إلى الديمقراطية، وفي طريقها إلى الديمقراطية الكاملة. ولكن هذا الخطاب التبريري لا يعبر بر موس الذي تدرك بحساسيتها المفرطة الفارق الكبير بين الخطوات الجادة فعلا نحو الديمقراطية، والمسرح السياسي الذي تنصبه الحكومات الاستبدادية، وتشغل فيه بعض "ممثلي" المعارضة الذين يخدمونها بأكثر مما يخدمها كادرها البوليسي.

لندع إذن الخطاب التبريري جانبا لا لأنه بعيد عن الحقيقة فحسب (وإن كان هذا البعد يكفي) وإنما لأنه ليس استجابة ذات مصداقية لا بالنسبة للأمريكيين، ولا بالنسبة للشعوب العربية.

أما الاستجابات التي تقع خارج الموضوع إلى حد كبير، فيمكن تلخيصها في مجمل النقد الموجه لأمريكا، وسياساتها العالمية، وبصفة خاصة انعدام العدالة، والإنصاف في السياسات الأمريكية نحو الشعب الفلسطيني. ولا شك أن هذا النقد صحيح، ولكنه لا يبرر ذبح الحريات العامة في أغلب البلاد العربية.

وبكل أسف فإن بعض كبار مفكرينا العرب يفضلون هذه الاستجابات، حتى لو كانت بعيدة عن المنطق في الجدل السليم حول القضية. ولو تأملنا النية السلطوية لأمريكا فيها لا تقع فيما يسمى "مفارقة التوكيد في غير محله" فكون أمريكا غير عادلة لا يرد على افتقارنا نحن

للديمقراطية، بل إن من شأن تحرير الشعوب العربية من الاستبداد أن يمكنها من النضال بفعالية ضد السياسات الأمريكية المجحفة. ومحاولة الشعوب الاحتجاج على هذه السياسات الأمريكية يتم قمعها كما حدث مع المتظاهرين ضد الغزو الأمريكي للعراق.

أما الاستجابات الحكيمة والتي تضر مع ذلك بأكثر مما تنفع فهي تحشد جملة من الحجج التي تنتهي في المنطق والواقع إلى تبرير الكف عن التحول الديمقراطي. من هذه الحجج القول بأن الديمقراطية هي شأن داخلي، وأنها لا تأتي بالدبابات، وأنها ليست من صيغة واحدة، ولا يمكن استيرادها جاهزة.. الخ. وهذا كله صحيح نظرا وعملا، ولكنه لا يفيد شيئا في الرد على "تحدي بوش". فإذا كان ذلك كله صحيحا فلماذا لا نتحرك نحو الديمقراطية بإرادتنا الداخلية، وقبل أن تأتينا الدبابات؟ ولماذا لا نصوغ الديمقراطية وفقا لواقعنا الوطني أو القومي بشرط أن تكون ديمقراطية فعلا؟ ولماذا لا نبدع نحن نماذجنا الديمقراطية، ولا نستوردها جاهزة؟ ثم إن هذه الاستجابات لا ترد على ما قاله بوش مثل أنه لا يريد منا أن نقلد أمريكا، أو أن نشبهها، وأنه يدرك أن التحديث شيء و"التغريب" شيء آخر، وأن الديمقراطية تتفق تماما مع الإسلام.. الخ.

الاستجابة الوحيدة الصحيحة والتي تتسم بالمصداقية هي التحول الديمقراطي الفعلي. فإذا كان البعض يقول بأن الغرب وأمريكا تخرق الديمقراطية وحقوق الإنسان – وهذا غير صحيح في الجوهر، لا على المستوى الخارجي – فلماذا لا نصبح ديمقراطية أفضل، ونحترم حقوق الإنسان بدرجة أقوى؟ وإذا كنا ندرك أنه لا توجد ديمقراطية جاهزة أو مستوردة فلماذا لا نشتبك في مناقشات معمقة حول النموذج أو النماذج الديمقراطية التي تتفق مع أعلى مستويات الأداء في ضبط السلطات العامة، ومحاسبتها وأفضل مقاييس التمكين للشعوب، وتقنين الحريات الأساسية، وتراجع تشريعات المهلهلة والقمعية، وتغييرها وتصديق وتدقيق الحماية الدستورية لها. بذلك نكون قد قدمنا أفضل استجابة لتحدي بوش.

ولكن الاستجابة السليمة يجب أن تقوم أيضا على ما يلي: إن السيد بوش يعتبر من الطبيعي، والمنطقي أن ينصحنا، بل وأن يضغط علينا لتأسيس نظم ديمقراطية في بلادنا العربية لأنه ينطلق من نظريات عامة مقبولة من حيث المبدأ، ونحن بدورنا وإيماننا بالديمقراطية، وبتلك النظريات نفسها لنا نحن الحق في توجيه النصح لأمريكا. وعلينا أن نكون في غاية الأمانة والدقة المبدئية، فيما يتعلق بهذا النصح المخلص!

وربما يكون أهم مجالات هذا النصح أو "التحدي الديمقراطي المضاد" هو تصحيح ما وقع من تآكل للديمقراطية في الولايات المتحدة في ظل حكم الرئيس بوش وبعض من سبقوه. فقانون الأدلة السرية لا يتفق مع التزامات أمريكا وفقا للعهد الدولي للحقوق المدنية

والسياسية، ومنها الحق في محاكمة عادلة ونزيهة، وهو ما تخرقه بوضوح معايير هاتفيلد، والتي تتبنى الأدلة السرية. وقانون "الوطنية" هو بدوره انتهاك خطير للمبادئ الديمقراطية، والحقوقية، كما جاءت في العهد المذكور، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومسودة مشروع القانون الذي قد يقره الكونجرس قريبا حول الجامعات الأمريكية، ويقوم على أن الأكاديمية الأمريكية يجب أن تروج لوجهة النظر الأمريكية في الشئون الدولية هو انتهاك خطير لحرية الفكر والتعبير والحريات الأكاديمية، ولأهم مبادئ الديمقراطية.

ومن ناحية ثانية فإن الممارسات الدولية والسياسات الخارجية للولايات المتحدة ليس فيها من الديمقراطية شيء. فالمبدأ الذي يحرك تلك السياسة الآن هو "أن الدول غير متساوية" وأن الأمم المتحدة منظمة معادية لأمريكا لأنها تقوم على "الأغلبية الأوتوماتيكية". والضغط والعدوان على الدول ذات السيادة هو خرق لقواعد الديمقراطية الدولية والداخلية أيضا. فالإمبريالية الخارجية والظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني مثلا، والانقلابات التي دبرتها أمريكا في الخارج، وآخر الفضائح ذات الصلة بالموضوع جاء في الوثائق الأمريكية المفرج عنها حديثا بخصوص تدبير انقلاب في فيتنام الجنوبية بواسطة رجال الرئيس كيندي. هذه الممارسات كلها انتهاك خطير للديمقراطية الأمريكية، وهي تشبه لنا تهديدا داهما متجسدا يرى هو أن فرض الديمقراطية في البلاد العربية يأتي من أمريكا.

ومن ناحية ثالثة فبوسعنا أن نتحدث عن استمرار التمييز العنصري في الولايات المتحدة من الناحية الفعلية، وأن نطلب من أمريكا انتهاج إصلاحات ديمقراطية تنهي تلك العنصرية، وتؤمن الحماية الفعلية للحق في المساواة. وبدون هذه المساواة لا تكون ديمقراطية.

ويمكننا أيضا أن ننصح الرئيس بوش بأن الديمقراطية العزيزة على قلبه في فلسطين تستلزم أن تكون فلسطين دولة ذات سيادة. وعليه فإن صديقه وحليفه شارون يجب أن يسحب قواته من الأرض المحتلة حتى تعقد الانتخابات العامة على كل المستويات.

وأخيرا علينا أن ننصح الرئيس بوش أن الديمقراطية في أمريكا يجب أن تكون للجميع، وليست لليهود فقط. وأن عليه أن يتحلى بالشجاعة الحقيقية، ويثبت أنه قادر على التصدي لحفنة قليلة من الصهاينة الذين "اختطفوا" الديمقراطية الأمريكية ويشغلونها لمصلحتهم وحدهم سواء في الداخل أو الخارج. وإن لم يكن يصدق فليسأل الشعب الأمريكي في اقتراع سري حول هذا الأمر.

تهافت الخطاب التبريري العربي

لا أريد أن أخفي شعوري الشخصي بالصدمة حيال الخطاب الرسمي العربي نحو ما يسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تطرحها أمريكا، وقد تشاركها فيها أوروبا، وفي تقديري أن هذا الخطاب غير مقنع لأحد، وأنه بائس ومتهافت نصاً وممارسة.

ويستند هذا الخطاب على رؤية اعتذارية أو تبريرية تقوم على أربع حجج مطروحة لرفض هذه المبادرة. الحجة الأولى أن الديمقراطية والإصلاحات السياسية لا تفرض من الخارج. والثانية أنها لم تناقش قبل طرحها مع المعنيين بها، والمفترض أن المعنيين بها هو حكومات المنطقة. والثالثة أن هذه المبادرة تطرح حلاً أو صيغة نمطية لرقعة جغرافية واسعة، وبالغة التنوع من حيث تاريخها الاجتماعي والسياسي، وواقعها الاقتصادي والثقافي. والرابعة أن تلك المبادرة قد أهملت أهم قضايا المنطقة، وهي القضية الفلسطينية، وإنهاء العدوان الإسرائيلي الذي يمثل واحداً من أهم إن لم يكن أهم أسباب التطرف في المنطقة.

تبدو هذه الحجج مقنعة بذاتها. وما يجعلها متهافتة ليس كونها خاطئة، وإنما أنها تحمل في مجموعها منطقاً اعتذارياً يبرر استمرار الأمر الواقع، ويضفي الشرعية على واقع سياسي واقتصادي واجتماعي لا يمكن الدفاع عنه، وفشل في مواجهة أية مهمة، أو قضية جوهرية لمستقبل المنطقة وشعوبها، ويعفي يد الحكومات، والنظم من أي التزام بمبادرات كبرى للتحويل وتغيير الأمر الواقع سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي.

الداخل والخارج:

الحجة أن الإصلاح لا يفرض من الخارج خلابة لعوب وبراقة منطقياً. ولكن مشكلتها أنها لا تتعامل مع الموضوع بالمنطق. فليكن أن الإصلاح لا يفرض من الخارج فلماذا إذن لا يأتي من الداخل؟ ولماذا لم يأت من الداخل بعد أزمات وزلازل كبرى في التاريخ الحديث للمنطقة؟ لماذا مثلاً لم يأت الإصلاح من الداخل بعد أن وقعت أزمة الخليج الثانية، والتي زلزلت الوجدان العربي، وفرضت عليه فرضاً مناقشة إشكالية الاستبداد في العالم العربي، والذي اتفق الجميع تقريباً على أنه أحد أهم العوامل المفسرة لهذا الزلزال، مع إدراك أن الفارق بين النظام العراقي والنظم العربية الأخرى كان فرقاً في الدرجة، وليس في النوع؟ ولنترك أزمة الخليج الثانية لنتحدث عن أزمة الخليج الثالثة، والتي أكدت على المعنى ذاته لنسأل لماذا إذن لم يقم أكثر الحكام العرب بأية مبادرة لإصلاح الأوضاع السياسية في بلادهم لإقناع شعوبهم والعالم أن ثمة حركة تصحيح إيجابية يمكن التعويل عليها في بناء مستقبل أفضل للمنطقة؟ بل ولماذا حتى بعد أن عرف الجميع أن الأمريكيين مصممون على الضغط

باسم الديمقراطية منذ خطاب بوش في ٦ نوفمبر الماضي لم يقم الحكام بمبادرات إصلاحية مهمة حتى يمكن تجنيب العرب عار أن يتم وضعهم تحت الوصاية، وهو المعنى الحقيقي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير؟

تلك الحجة لا تناقش قضية الإصلاح ذاتها، وليست معنية بكيفية طرحها، ولا بالإصلاح أصلاً. فهي ترفض طرحه من الخارج، ولا تطرحه بذاتها من الداخل. ويعني ذلك نتيجة واحدة وهي رفض الإصلاح الديمقراطي ذاته. فلو لم يكن هذا هو الحال لكانت تلك النظم قد طرحت رؤيتها هي للإصلاح الديمقراطي بحيث لا تضطر للتعامل مع القضية بطريقة البقال المستعد للمساومات الصغيرة مع الأمريكيين أو غير الأمريكيين. وما حدث حتى الآن من "إصلاحات" لا تصلح للمناقشة تحت بند الإصلاح الديمقراطي؛ إذ يعلم الجميع أنها أقرب للخدع الصغيرة، وأعمال التجميل البسيطة التي لا تكاد تخدع أحدا.

تدخل مرفوض:

أما الحجة الثانية فهي أشد تهافتا. فهي أولا متناقضة مع الحجة الأولى لأن قولهم إن مناقشتها مع الحكومات كان يمكن أن يجعل بعضها على الأقل مقبولا، وعلى المرء أن يقول بصدد أنه يرفض مناقشة الشئون الداخلية مع قوى أجنبية فيكون أكثر نزاهة بكثير من أن يرفض مبادرة أجنبية تخص الشئون الداخلية لمجرد أنها لم تناقش مع الحكومات المعنية. وهي متهافتة لأنها تفرض السؤال التالي: هل كان الحكام العرب يقبلون بتلك المبادرة، أو أقل أو أكثر منها لو أن الأمريكيين قد ناقشوها معهم قبل طرحها علنا؟ ولو كانت الإجابة بالإيجاب لكان في المسألة فضيحة مزدوجة؛ إذ إن قبول مناقشة الاختيارات السياسية الداخلية للدول العربية يمنح الأمريكيين حقا ليس لهم، وقد يؤدي إلى النتيجة التي رفضتها الحجة الأولى، وهي أن يكون للأمريكيين اختصاص في مناقشة التطور الداخلي للشعوب العربية. ومن ناحية أخرى سيطرح السؤال التالي: لماذا لم يبادر الحكام العرب بطرح وتطبيق الإصلاحات الجوهرية التي يمكنهم قبولها قبل أن يضطروا لمناقشتها مع الأمريكيين على الأقل ليتجنبوا منح الأمريكيين صلاحية الضغط عليهم في هذه القضايا. أما إن كانت الإجابة بالسلب، وأن الحكومات العربية سترفض تلك المبادرات للإصلاح السياسي في بلادها، لا يكون لتلك الحجة مقام لأن الحجة الأهم هي أن تلك الإصلاحات مرفوضة من حيث المبدأ، وأن التدخل الخارجي مرفوض من حيث الأصل سواء تم بمناقشة، أو بدون مناقشة الحكومات العربية.

أما الحجة الثالثة فهي في أفضل الأحوال غير ذات موضوع. فما نشر عن تلك المبادرة – في الواشنطن بوست والحياة – ليس سوى رطانة بالغة العمومية، وليس قوالب محددة تفصل في طبيعة الأنظمة السياسية أو صيغة الحكم الديمقراطي المرغوب.

وتبقى أهم الحجج التي ساقها الحكام العرب على الإطلاق وهي القضية الفلسطينية. ولا يختلف عربي على أن تلك هي قضية القضايا، وأنها تتداخل مع كل القضايا الأخرى. ولكنها ليست حجة مانعة للديمقراطية بأي حال. فالديمقراطية تعزز النضال ضد الاحتلال وتقوي المقاومة والمناعة الوطنية، وقد صار خطاب لا صوت يعلو على صوت المعركة ممجوجا ومرفوضا؟ لأنه يصادر على الديمقراطية، والحريات العامة دون أن يحرر فلسطين.

غير أن الجانب الآخر من الصورة لا يقل أهمية. فطرح قضية فلسطين في سياق الرد على حديث الأمريكيين عن الديمقراطية يعني مجرد نقل عبء قضية فلسطين من عاتق الحكام العرب إلى عاتق الأمريكيين. ويبدو الأمر وكأن الحكام العرب يقولون للأمريكيين إن عليكم حل القضية الفلسطينية قبل أي حديث عن الديمقراطية في بلادنا العربية! وقد يعني هذا المنطق أيضا أن الحكومات العربية ستأخذ شعوبها رهينة الاستبداد طالما أن فلسطين باقية رهينة الاحتلال! ولا يقل عن ذلك أهمية، وخطورة أن تلك الحجة تقود إلى استمرار خدعة أنه يمكن إقناع الأمريكيين بالمنطق، والحل بحل القضية الفلسطينية بالضغط على إسرائيل أو عليها.

أما حقيقة الأمر فهي أن الأمريكيين لن يضغطوا على إسرائيل، إلا إذا ضغط عليهم الحكام العرب عبر صيغة نضالية تهدد المصالح الأمريكية الجوهرية في المنطقة بصورة جدية، وهو ما يعني أن لدى الحكام العرب رؤية لتحرير الأرض المحتلة بما يتجاوز المناشدات المهينة للأمريكيين، وبالاعتماد على القوة العربية.

وهنا نعود إلى العلة الأعظم وراء تهافت المنطق الحكومي العربي حول الديمقراطية. إن ما يقوله الحكام العرب يعني أنه ليست لديهم أية رؤية كبيرة، أو أية مبادرات عظمى ملهمة، أو مثيرة للحماس حول أي موضوع، وأي قضية مهمة، وخاصة فيما يتعلق بالتطور والمستقبل السياسي للعرب. وأن ما يهمهم هو القعود في السلطة إلى الأبد بدون أي التزام بأي قيد سياسي، أو دستوري، ودون أي ضمان يتعلق بمضمون السياسات، أو بالإنجاز في أي مجال، وخاصة مجال الدفاع عن الاستقلال، والسيادة بمواجهة العودة إلى عصر الاستعمار (الأمريكي هذه المرة) وتصفية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وقد حكم بعضهم ربع قرن حكما استبداديا دون أن تتحرر فلسطين ودون أن يحصل الشعب على الحرية، وتراجعت بلادنا العربية إلى المنطقة الأقل إنجازا في التنمية بعد أفريقيا الاستوائية! وهم يريدون مزيدا من هذا كله دون مناقشة لا من الداخل، ولا من الخارج!

الديمقراطية بين خطابات متهافتة

خلصنا في العدد الماضي إلى أننا لا نملك بعد خطابا جديا للانتقال الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، بل في العالم الثالث كله.

فالخطاب الأمريكي للإصلاح الديمقراطي لا يزيد عن نصوص لخطط تهيئها الإدارة الأمريكية من جملة من المشروعات، أو البرامج البحثية التي تشكلت في عصر الحرب الباردة، وشكلت الجهاز الفكري لهذه الحرب فضلا عن تلك التي كانت تناقش علاقات أمريكا بمناطق أخرى من العالم وخاصة أمريكا اللاتينية. ولم تستنكف الإدارة اليمينية المتطرفة عن الاستعارة، والاقتراض من الإنتاج الفكري والليبرالي والتقني الناقد للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة من أجل منح خطاب الديمقراطية في العالم العربي طابع النص النقدي؛ إذ كانت هذه الإدارة بحاجة شديدة للانتصار لوجهة نظرها التي تقول إن الولايات المتحدة يجب أن تجعل التحول الديمقراطي أحد أهدافها في الشرق الأوسط حتى لا تبدو في عيون الشعوب قوة معادية لها بسبب تحالفها مع الحكومات الاستبدادية. ففي العالم العربي تكن الشعوب كراهية عميقة للسياسة الأمريكية لأنها تتحالف مع فكرة عنصرية تلبست دولة عسكرية أسست مجتمعا استعماريا استيطانيا على حساب الشعب الفلسطيني الذي قامت بمحاولة تدميره رمزيا وماديا ولا تزال. ولا شأن لهذه الكراهية بالتحالف الأمريكي مع حكومات استبدادية، رغم أن هذه حقيقة بدورها وبذاتها. وتنتمي هذه الفكرة كما قلت للنقد الديمقراطي للسياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية؛ حيث مارست الشعوب نضالا واسع النطاق ضد الاستبداد والتسلط، وهو أمر لم تقم به الشعوب العربية إلا لماما. وعندما كانت الإدارة الأمريكية تطوع تلك الفكرة لصالح مشروع الشرق الأوسط العظيم ببراءة مزعومة، وروح نقدية مصطنعة كانت تطعن بقسوة لا مراء فيها القيم الديمقراطية أثناء تدبير انقلاب عسكري في فنزويلا ضد رئيس منتخب ديمقراطيا وهو الرئيس تشافيز.

أما الأدبيات السياسية العربية فهي ليست بعيدة تماما عن التوظيف السياسي، والرؤى الأيديولوجية لقضية الديمقراطية. فإذا تركنا الخطابات الحكومية التي تتسم بدعاية تافهة وسمجة؛ وجدنا طيفا واسعا من الآراء التي تتحدث عن الديمقراطية كحل لجميع معضلات التطور السياسي والاجتماعي للبلاد العربية. وكانت هذه هي الطريقة التي تناولت بها الأدبيات التقدمية العربية شعارات الاشتراكية، وكذلك شعارات الوحدة وغيرها من الشعارات.

وحتى بالطبع وهذا يشكل أحد أهم دوافعي الفكرية للكتابة في الموضوع أن تتحول الديمقراطية إلى ترياق شامل لكل أمراض - وكل المعطيات الصحية - لواقعنا المعقد. ويؤدي هذا الفهم إلى فشل مؤكد كما فشلت الخطابات التي نظرت للاشتراكية بنفس الطريقة أي لم تبدأ حل إشكاليات التطور، أو الانتقال الديمقراطي كعملية تاريخية.

ولا بد أولا من أن تتحمل الجماهير من أجل الديمقراطية والحريات العامة. ويبدأ هذا النضال بداهة بأن تطرح النخب السياسية والثقافية القيم الديمقراطية كأحد مفاتيح الحل للإشكاليات المعقدة للتطور المجتمعي في بلاد لم تشهد بالضرورة عملية بناء الأمة، ولم تمر دولة واحدة بالثورة الصناعية، ويتسم الاقتصاد بالطابع الريعي، فضلا عن افتقاره العميق إلى الصلابة والقدرة على تمليك الناس مهارات العصر الحديث في التفكير والتنظيم الاجتماعي.

وليس من المستحيل أن تتجذر الديمقراطية حتى في هذا النوع الديمقراطية من المجتمعات. فهذا هو ما حدث في الهند مثلا؛ حيث أضافت الديمقراطية معطيات مهمة لحل إشكالية التخلف بالأمة التعددية، فضلا عن ضمانها لحد أدنى من الحريات العامة وحكم القانون.

ولذلك يجب أن يبدأ أي بحث عن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بالتساؤل عن المعطيات الذاتية، والموضوعية للديمقراطية داخل المجتمعات العربية، ثم يبني على هذه المعطيات مضيفا لها هذه اللمسات الضرورية لجعل الفكرة الديمقراطية مقدمة لفصل جديد في التاريخ العربي؛ يتيح حل إشكالية التخلف انطلاقا من الظروف المناسبة والممكنة تاريخيا. إن الديمقراطية تصبح من هذا المنظور "وسيطا تاريخيا" للانتقال إلى العصر الحديث من حيث التنظيم الاجتماعي ومن حيث الثقافة.

ولكن هل لدينا معطيات ديمقراطية في العالم العربي؟

العربية كانت لديها هذه المعطيات على الأقل على صعيد الفكر إن لم يكن على صعيد السياسة نفسها خلال ما سماه ألبرت حوراني بالعصر الليبرالي. فتبنت الطبقة المثقفة القيم الديمقراطية، وبدت لها منسجمة تماما مع الإسلام، والتراث الروحي للمنطقة، وحاولت من خلالها حل إشكالية الاستبداد الكامن في تكوين الإمبراطورية العثمانية. أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد هيمنت خطابات أخرى تماما. وبدا أن الصراع والجدل الفكري يدور بين خطابات غير ديمقراطية.

المعطيات العملية للديمقراطية:

ومع ذلك فلا يمكن القول بفقدان المعطيات الديمقراطية. فأين نجد هذه المعطيات؟ لعلنا نبدأ بمقارنة مختلف الدول العربية من حيث النضوج النسبي لمعطيات الديمقراطية السياسية لنحدد بعض أهم المتغيرات التي تدفع في اتجاه الديمقراطية.

إن وجود تعددية سياسية أو حزبية في الماضي، أو الحاضر لا يشكل عاملا يفسر بذاته التفاوت في الاقتراب من النموذج الديمقراطي للسلطة أو البعد عنه. وإن كانت الديمقراطية تعني التعددية، فإن الاعتراف الرسمي بالتعددية الحرة أو المقيدة ليس مؤشرا جديا للمشاركة السياسية، أو حرية ونزاهة الانتخابات أو التمتع بضمانات دستورية وتشريعية لحرية التعبير، وحقوق الإنسان الأخرى. فعدد لا بأس به من الدول العربية تسمح، وتعترف بالتعددية الحزبية. وبعضها يشرك ولو بصورة رمزية عددا من الأحزاب تحت مسميات مختلفة، وخاصة الجبهة الوطنية التقدمية دون أن يعني ذلك وجود أدنى درجات الحماية القانونية، أو الفعلية لحقوق الإنسان، أو أدنى إمكانية لتبادل السلطة في انتخابات حرة نزيهة. فالتعددية السياسية، أو الحزبية بذاتها لا تشير إلى وجود التوازن السياسي الضروري لنشر السلطة في المجتمع والدولة. وقد تؤدي التحديات التي يمثلها بروز تيار معارضة قوي إلى نتائج وخيمة على الديمقراطية والاستقرار السياسي وحقوق الإنسان. وهذا ما يحدث في حالة الدول العربية التي صعد فيها التيار الإسلامي بصورة محسوسة ليشكل تحديا لهيمنة النخبة البيروقراطية. وبوجه عام يبدو أن السبب الرئيسي للعنف ليس هو هذا التحدي ذاته، ولا في كون هذا التيار غير مؤمن بالديمقراطية، وإنما غياب التعلم السياسي وهو ما يفضي إلى وهم بإمكانية اقتلاع هذا التيار بوسائل العنف. ويؤدي العنف الذي تمارسه الدولة أو تمارسه بعض تيارات الإسلام السياسي إلى أزمة شديدة تعصف – لفترة من الوقت على الأقل – ببقايا التسامح السياسي، أو بالمتبقي من الضمانات القانونية للحريات العامة، وإقامة أنظمة قوانين الطوارئ.

ولكن غياب أو ضعف التيار الإسلامي أو التعددية السياسية الفعلية والتوازن النسبي بين التيارات السياسية الفعلية لا يعني توفر شروط أفضل للديمقراطية، أو الانتقال الديمقراطي. بل إن العكس أقرب إلى الصحة. فغياب أي تحد حقيقي وجاد للهيمنة السياسية التي تمارسها النخب البيروقراطية يعني غياب أي باعث أو حافز للانتقال الديمقراطي. وعادة لا تبدأ الدولة في إصدار خطاب يشتمل على أي معنى من معاني الديمقراطية إلا بعد اهتزاز هيمنة الدولة لسبب أو آخر وخاصة بروز تيارات جديدة في المجتمع ترنو إلى تشكيل نظام سياسي جديد.

وبينما لا تقود التعددية الحزبية السياسية الرسمية أو الفعلية إلى الديمقراطية، فإن التعددية الإثنية لها بعض الدور في تفسير بعض تجارب الحكم الديمقراطي. وتنسب الديمقراطية في الهند إلى كونها الحل السليم الذي يضمن الاستقرار السياسي النسبي لمجتمع تعددي بالمعنى الإثني. وهنا نجد مجالا مضطربا وجدلا غائبا في التراث النظري. لقد صدرت النظريات التقليدية للديمقراطية على تجاهل هذا الجانب التعددي. فافترضت الليبرالية والماركسية أن الديمقراطية البرلمانية تصبح ممكنة بعد إتمام عملية بناء الأمة. وترى المذاهب الليبرالية أن الثقافة هي جوهر هذه العملية، بينما تنسبها الماركسية إلى تكون أسواق قومية بفضل صعود الرأسمالية والبرجوازية. والآن لم يعد أحد يؤمن بهذه الافتراضات. لقد تمت عملية بناء الأمة تدريجيا بوسائل القهر، أكثر مما تمت بوسائل القبول والتراضي. ولم يعد من الممكن "صهر" جماعات مختلفة اثنيا (طائفيا - دينيا - عرقيا.. - ثقافيا.. ولغويا) ..بالقوة، وأصبحت حقوق الأقليات أحد أهم جوانب النظام الديمقراطي ذاته.

غير أن المعضلة التي تكمن في التعددية الإثنية هي أن الديمقراطية تصبح مستحيلة في المجتمعات التي لم تمر بالثورة الصناعية، ولم تشهد التنظيم الاجتماعي الحديث. فالممارسة السياسية من منطلقات اثنية تؤدي إلى صراع مميت حول الرموز الكبرى وحول سلطة الدولة، وهو ما يؤدي إلى حركات انفصالية، وحروب أهلية أو انقلابات عسكرية، أو شلل سياسي ممتد. ومثلت فكرة صهر المجتمع في بوتقة واحدة أحد أهم مبررات التسلط السياسي.

ولكن التجربة الهندية تثبت أن الديمقراطية يمكن أن تكون الإطار الأفضل الذي يتحمل الصراعات، والمنافسات الإثنية ويفتح إمكانية حلها على المدى الطويل. ولكن هذا الإطار يقتضي تكييف النظام السياسي الديمقراطي تبعا لحاجات التوازن الإثني. وقدمت النخبة الهندية فرصة هذا التكييف من خلال حزب المؤتمر الهندي. وتعرض هذا النموذج للتحدي عندما تولى حزب ذي عقيدة اثنية، وهو حزب "بهارتيا جاناتا" الحكم خلال السنوات الأخيرة. وقد ثبتت الديمقراطية الهندية أمام هذا التحدي، وإن ليس بدون جروح عميقة.

وفي العالم العربي هناك تجربة لبنان وهي الدولة الأكثر ديمقراطية في العالم العربي؛ حيث أقيم النظام السياسي على صيغة التعدد والتوازن الطائفي. ولكن لا توجد دول عربية أخرى أخذت بهذا الحل؛ إذ فضلت النخب الحاكمة الأخذ بنموذج الحل التسلطي لإشكالية التعدد الإثني. ومع ذلك فإن هذا الملف لم يغلق. فالتجربة الحالية للسودان بعد توقيع اتفاقية ماشاكوس تقترب اقترابا حثيثا من النموذج المضاد؛ حيث يعطي التعدد العرقي والثقافي صيغة ديمقراطية، أو شبه ديمقراطية بعد فترة من التعلم الصعب. كما أن تجربة البحرين بعد الميثاق تقترب أيضا من هذا النموذج.

هل تفسر العوامل الخارجية التفاوت النسبي في المعطيات السياسية أو الاخلاقية الديمقراطية؟ ليس هذا صحيحا على الإطلاق. فالبلاد التي خضعت للتراث الإداري والقانوني والإداري للاستعمار الفرنسي تختلف فيما بينها اختلافات كبرى في الوضع السياسي. وبينما سجلت المغرب تقدما كبيرا فإن الجزائر لم تكن في أي وقت نظاما ديمقراطيا. وبينما حققت لبنان وضعا نسبيا أفضل من النواحي الديمقراطية لم تحقق سوريا، أي تقدم بعد نهاية العصر الليبرالي. أما البلاد التي خضعت للاستعمار البريطاني فلم يكن التفاوت فيما بينها أقل شدة من النواحي الديمقراطية والسياسية. فالتاريخ السياسي المصري يختلف تماما عن التاريخ المناظر له في السودان منذ الاستقلال. والعراق يمثل من حيث شدة انتهاكات حقوق الإنسان قطبا مقابلا لمصر التي لم يتسم فيها الحكم بالقسوة دائما على الإطلاق.

وليس هناك فارق يذكر بين الدول التي خاضت صراعا مباشرا، وطويلا مع إسرائيل والدول البعيدة نسبيا عن هذا الصراع. ولا يمكن تفسير نهاية العصر الليبرالي بهذا العامل وحده، حيث لم تشتبك المغرب أو تونس أو السعودية ودول الخليج الأخرى مثلا إلا على نحو بسيط مع هذا الصراع. وباستثناء المغرب لم تحقق أي من هذه الدول تقدما على طريق التداول الديمقراطي، كما أن الاقتراب أو الابتعاد النسبي عن النفوذ الأمريكي ليست له أدنى قيمة تفسيرية للمسار السياسي الداخلي من حيث الاقتراب، والابتعاد عن التداول الديمقراطي للسلطة أو مجرد التسامح السياسي.

تراث الثقافة السياسية:

ويشكل التراث الثقافي السياسي عاملا آخر يمكن أن يسهم في تعميق البنية التسلطية للدولة أو العكس. فوجود تراث للحداثة السياسية، أو غيابه يفسر إلى حد ما، ليونة أساليب الدولة في الهيمنة على المجتمع، أو قسوة هذه الأساليب. فمصر التي عاشت نحو قرن (١٨٦٦ – ١٩٥٢) في ظل تجربة ليبرالية سياسية، وحملتها الحداثة السياسية والاجتماعية بقوة أكبر لم يتسم الحكم التسلطي بنفس القسوة التي ميزت تجربة بلاد عربية أخرى رفضت الثقافة الحديثة كلية مثل السعودية، أو انقضت عليها مثل السودان في ظل حكم الإنقاذ، أو لم تلمسها الثقافة السياسية الحديثة إلا على نحو سطحي للغاية، ولفترة قصيرة مثل العراق. ولكن هذا العامل لا يفسر على الإطلاق قسوة الحكم التسلطي السوري في ظل الرئيس الأسد (الأب والابن) أو قسوة النظام الحالي في تونس، بالرغم من أن سوريا وتونس من بين الدول التي بدأت، وتجذرت فيها الحداثة السياسية والثقافية في أوقات متقاربة مع مصر

ويبدو من الأسهل نسبيا، أو هذا هو ما تنبئ به التطورات السياسية حتى اللحظة الراهنة، أن من الأسهل العبور إلى الديمقراطية من بوابة تجربة ليبرالية غير منقطعة في الاقتصاد، والحياة الاجتماعية بالمقارنة بالدول التي مرت بتجارب راديكالية ممتدة سببت نمطا اقتصاديا يتمركز حول الدولة، أو ينتهي إلى اقتصاد مختلط. ويصدق ذلك على تجربة المغرب والبحرين ولبنان، ولكنه لا يصدق على دول الخليج الأخرى لأسباب تاريخية ونفطية. كما أن حالة تونس تمثل استثناء خارقا؛ حيث استمرت الليبرالية الاقتصادية بدون انقطاع، ولكن النظام السياسي انزلق إلى وضع أشبه بالفاشية. وبالمقابل فإن الصعوبات العميقة في الانتقال الديمقراطي في البلاد التي مرت بتجارب راديكالية اقتصادية واجتماعية مثل مصر وسوريا والعراق وإلى حد أقل السودان يؤكد هذا المعنى. وعلى أية حال يمكن القول إنه حيث تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد تتكون سحب بيروقراطية قوية للغاية تعرقل بقوة الانتقال الديمقراطي، وإن لم يكن ذلك هو العامل الوحيد وراء التسلط أو الانتقال الديمقراطي.

إن التخلف والتقدم الاقتصادي النسبي قد يكون له دور، وإن كان محدود في تفسير التفاوت في بعض المؤشرات الأولية للانتقال الديمقراطي. فإن أخذنا دور الصناعة التحويلية كأحد أهم مصادر التقدم النسبي في البنية الاقتصادية، لما وجدنا ارتباطا يذكر مع التقدم النسبي في التسامح السياسي، أو المشاركة، أو حتى مجرد وجود دستور؛ حيث تسجل السعودية – التي يغيب فيها معنى الدستور ذاته، ومهما كان شكليا كما هو الحال مع الدول العربية الأخرى – أعلى نسبة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي. وحتى إن استبعدنا السعودية بسبب العامل النفطي؛ سنجد أن البلاد التالية في الثقل النسبي للصناعة التحويلية ليست هي الأكثر اقترابا من النموذج الديمقراطي للحكم. فالعراق وسوريا ومصر وتونس لا تختلف من حيث شدة الاحتكار السياسي، وإن كان سجلها متفاوت في شدة انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن شدة هذه الانتهاكات تفاوتت بين لحظة وأخرى، بالرغم من ثبات ثقل الصناعة التحويلية في الاقتصاد.

ولكن تحقيق تقدم اقتصادي يعزز كثيرا ويجذر بقوة تجربة الانتقال الديمقراطي ما أن تقع فعليا. فالمغرب حقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي خلال سنوات الانتقال الديمقراطي، وهو الأمر الذي منع انقلابات مضادة للديمقراطية، وحسن صورتها في عين الشعب. كما أن حدوث تحسن في عدالة توزيع الدخل يحسب لصالح الديمقراطية. وهذا هو ما يحتاجه المغرب، ولو بعد فترة كافية من النمو المتواصل.

وفي هذا السياق نفسه نجد أن التفاوت بين الغنى والفقر غير ذي دلالة بالنسبة للتفاوت في الأداء السياسي بين الدول العربية قربا وبعدا عن الانتقال الديمقراطي. فبعض الدول العربية الغنية مثل السعودية من أقلها تسامحا مع الفكرة الديمقراطية، وبعض أشدها فقرا مثل

المغرب اقتربت بصورة محسوسة من هذا النموذج. والعكس صحيح أيضا. فبعض أفقر الدول العربية لا شأن لها بالديمقراطية مثل الصومال، وبعض الدول الغنية مثل الكويت أقامت تجربة تقترب بدرجة أكبر من القيم الديمقراطية. ومع ذلك يبدو أن الفقر النسبي يدفع نحو منازعة حقيقية للسلطة بأكثر مما يسمح به الثراء النسبي. فمن بين الدول التي حققت تقدما أكبر على طريق الضمانات التشريعية لحرية التعبير نجد أغلبية من الدول الفقيرة مثل المغرب وموريتانيا واليمن والسودان.

تشكل الكفاحية السياسية بذاتها أحد أهم معطيات الديمقراطية عالميا. فكما أشرنا من قبل نشأت الديمقراطية السياسية تاريخيا في أوروبا الغربية ليس بفضل انتشار الفكر الدستوري، وإنما بسبب انقسامات وصراعات أساسية في النخبة السياسية، أو بين نخبة الحكم القائم ونخبة بديلة. وقد اكتشفت هذه النخب بعد فترة تعلم أن حل الصراع سلميا عبر صناديق الاقتراع أفضل من مباشرة صراع مدمر وممتد. وينسجم هذا النموذج مع تجارب دول مثل المغرب والجزائر. فالتطور الديمقراطي في المغرب تم بفضل تراث كفاحي عظيم دفع ثمنه الشعب المغربي ضريبة قاسية. ويقوم بفضل تراث كفاحي عظيم دفع فيه الشعب المغربي ضريبة قاسية. ويقوم هذا التراث الكفاحي على طبقة عمالية منظمة نقابيا بصورة جيدة، وعلى أحزاب وحركات سياسية رفضت التسليم للحكم الملكي المطلق، وناضلت طوال عقود من أجل الحكم الدستوري. أما في الجزائر فقد دار الصراع بين قوى غير ديمقراطية هي نخبة الدولة، وحركة الإسلام السياسي بتياراتها المختلفة. وكل هذا الصراع الدامي ورث بعض الإنجازات السياسية مثل التنافس الرئاسي وحرية الصحافة والتعبير وقانون الوئام الوطني، وبروز تيار كبير داخل حركة الإسلام السياسي يصدر خطابا سلميا يتعلق بالديمقراطية وحكم القانون، وهو ما يعني أن التعلم كان نشطا وقويا بسبب فداحة الخطأ المتمثل في حرب أهلية دموية بصورة مدهشة. وعلى العكس فإن ثبات معارضة علمانية لحكم إسلامي شمولي يفتح الطريق أمام "حل ديمقراطي" على المدى الأبعد، وهو ما حدث في السودان؛ حيث ثبتت المعارضة العلمانية الشمالية إلى جانب المعارضة العرقية والسياسية الجنوبية أمام هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المجتمع السوداني بوسائل عنيفة منذ انقلاب عام ١٩٨٩.

وبوجه عام نستطيع أن نقول إن تسليم النخب السياسية والثقافية التي عاشت تجربة ليبرالية متقدمة نسبيا أمام الانقلاب الشمولي مبكرا يشكل "خطيئة أصلية" قد لا يمكن تصحيحها قبل مرور وقت طويل. وكان ذلك هو حال مصر وسوريا والعراق في الخمسينيات، وحال الجزائر في الستينيات، وتونس في السبعينيات والثمانينيات. أما في السودان والمغرب والبحرين؛ حيث رفضت النخب الثقافية والسياسية التاريخية التسليم التام أمام الانقلابات

العسكرية والسياسية الشمولية، أو السلطوية جعلها، في وضع أفضل كثيرا لاستعادة الحكم الديمقراطي.

الكفاحية:

إن المعطيات السابقة ذات قيمة محدودة للغاية. فنحن لا نقارن بين طائفتين من الدول إحداها قطعت شوطا طويلا على طريق الديمقراطية، والأخرى ظلت قابعة في كهف التسلط، بل بين دول عربية لم تحقق أي منها تطورا ديمقراطيا جذريا، ولا يكاد أي منها يحقق إنجازا مهما على الطريق إلى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الحديث المنبثق من الثورات الصناعية والتكنولوجية. ومع ذلك قد يمكننا القول إن نربط بعض المعطيات له بعض القيمة التفسيرية للانتقال الديمقراطي. فالدول الأكثر تأهيلا للانتقال الديمقراطي هي تلك التي تمتعت بخبرات أطول في الثقافة السياسية الحديثة عموما، والليبرالية خصوصا، والتي لم تمر بتجربة اقتصادية راديكالية، أو شعبوية، أو التي استفادت بدرجة كبيرة اقتصاد السوق، وتلك التي يتسم تاريخها السياسي بكفاحية عالية منذ بداية الانقلاب السياسي التسلطي، والتي تتسم بقدر محفوظ من التعددية الإثنية بالمعنى الواسع للكلمة. ولكن هل يمكن الاعتماد على هذه العوامل في بناء نموذج ديمقراطي متوسط؟ بالقطع لا. فهذه البلاد أقلية ضئيلة من الدول العربية.

يحتاج التطور الديمقراطي إلى تعزيز هذه المعطيات وربطها بعضها ببعض على نحو فعال. فمعظم الدول العربية تخوض في الوقت الحالي تجارب في الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق الكثير على طريق النهوض الاقتصادي. ويعود ذلك في أغلب الأحوال إلى بطء هذا الانتقال، وتشوهه، وعجز القطاع الخاص عن التعويض عن دور الدولة في رفع مستوى التراكم الرأسمالي، فضلا عن توسع وانتشار الفساد، وسوء توزيع الدخل. وحتى في البلاد التي عاشت تجربة ثقافية سياسية حديثة لفترة طويلة، ويتوفر فيها تأييد شعبي لا بأس به للانتقال الديمقراطي، قد يؤدي انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار البطالة والفساد، واستمرار سوء توزيع الدخل، إلى احتدام الأزمة الاجتماعية، وانصراف الشعب عن الممارسة السياسية، وانفضاض الجيل الشاب من حول الأحزاب الديمقراطية ذات التراث النضالي المرتفع. ويواجه المغرب هذا التحدي. كما أن هذه الأزمة قد تعبر عن ذاتها في أشكال سلبية من التفاعل بين الجماعات الطائفية، أو اللغوية والثقافية، أو الدينية والقومية. وعندما تغيب العدالة في توزيع السلطة قد تتفجر صراعات دموية على نحو يخيف التيار الأساسي من المجتمع من عدم الاستقرار السياسي. ومن ناحية ثالثة قد يؤدي صعود حركات الإسلام السياسي إلى انكماش فعلي في مستوى التعددية السياسية، وتغييب التوازن الاجتماعي، وقد يؤدي ذلك بدوره إلى ميل كبير للتصادم والعنف، وهو ما يضر بالقيم الديمقراطية.

ليست الديمقراطية بذاتها ضرورة لنجاح مجتمع سياسي ما في التعامل مع قضاياه الكبرى. ولكن الحال ليس كذلك في العالم العربي. فبينما لا يمكن تفسير الانقلابات التسلطية بالاشتباك مع الصراع العربي الإسرائيلي، فقد لا يمكن أن يعيش الانتقال الديمقراطي طويلا في البلاد العربية التي تتعرض لتحديات هذا الصراع على نحو مباشر، وخاصة سوريا ولبنان ومصر وفلسطين ذاتها، إلا إذا نجحت في مقابلة هذا التحدي على نحو أفضل من النظم الاستبدادية. كما أن بناء دولة قادرة على تعزيز التقدم الاجتماعي، واقتلاع الفقر وتحقيق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية، طبقيا وجيليا، ومن زاوية الجنوسة، أو العلاقات بين الرجل والمرأة، تعد مهام أساسية تحسب الديمقراطية شعبيا وسياسيا عليها.

وباختصار فإن الديمقراطية لن تكون ممكنة إلا على نحو عرضي، إن لم تدفع التطور الاجتماعي، وتنضج الظروف الأساسية لحل المعضلات الكبرى لمجتمعات عربية مأزومة على نحو غير مسبوق.

يقتضي ذلك كله تزويد النظام الديمقراطي بعدد من التجهيزات الأساسية التي تقوي معطيات الانتقال، مثل توسيع قاعدة التراكم والتقدم في مجال العدالة التوزيعية، ونشر السلطة، وضمان توازنها وحياديتها في العلاقة بين الجماعات الإثنية، وتحسين الأداء المؤسسي، وبصورة خاصة عبر آليات الحكم الصالح مثل الشفافية، والمحاسبية، وبناء نظام قضائي سليم وفعال.

آليات الكفاح السلمي:

غير أن ما يهمنا في السياق الحالي هو العملية الكفاحية الديمقراطية ذاتها. فهي أهم هذه المعطيات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز فرص الانتقال الديمقراطي.

إن المهمة هي تحسين وزيادة فعالية الكفاح من أجل الديمقراطية في البلاد العربية. ويتوقف هذا الهدف على عمليات قصيرة المدى، وإنجازات طويلة المدى.

على المدى القصير تبدو أهم العوامل المؤثرة على الفعالية السياسية للكفاح الديمقراطي، والحقوقي السلمي هي ما يلي:

١- الكفاءة التوصلية أو الحوار بين مختلف قطاعات النخبة الديمقراطية. ويشكل الحوار الآلية الرئيسية للتعلم، ونشر المعرفة، والتوفيق بين الآراء، وبناء موقف وطني عام يجمع القوى الفكرية والسياسية المتباينة في أي مجتمع. وما أن يجتمع المجتمع على رأي عام متحد حتى يصير من المستحيل على أي حكومة، أو نظام سياسي تجنبه أو تهميشه أو تكسيره. ومن ثم يجب أن تبدأ النخب الفكرية والسياسية في تعميق الحوار، وتجذيره في

المجتمع يؤدي إلى تمكين الجماهير من ممارسته على مختلف المستويات. إن الحوار هو شيء نتعلمه، ويجب أن نمارسه في الواقع الفعلي وصولاً إلى تكوين نخبة ديمقراطية، ومجتمع متسامح، وقادر على التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة لمشكلاته. وربما يكون الحوار هو الفضيلة الأهم في أي مجتمع ديموقراطي، والأسلوب الأكثر نجاعة في تكوين رصيد معول للكفاح السلمي. ولا يجب أن نقلل من صعوبات الإيمان بقيمة الحوار حتى بين المناضلين الديمقراطيين، والحقوقيين لأنهم يتأثرون بعمق بالثقافة السائدة، وهم يؤمنون بشدة بآرائهم، وليسوا مستعدين للتنازل عن بعض هذه الآراء لصالح تكوين آراء جديدة من خلال الحوار. ومن الطبيعي أن يعتبر كل داعية أن أفكاره هي الصحيحة. ولا شك أن الحوار يقتضي الاستعداد للتخلي عن بعض هذه الآراء. كما أنه لا يجب أن نقلل من الصعوبات المجهولة بالنسبة لأي مناضل أو داعية أو مفكر. فالآفاق الجديدة لا نعرفها، أو نكتشف بعضها تلقائيا، وتحتاج إلى قرار نفسي ومعرفي بالإبحار في محيط المجهول للتعرف على معان وأساليب، وتقنيات جديدة للحوار والتواصل مع الآخرين. وهو ما يمكن تحقيقه عندما نكتشف ولو جانبا من تصوراتنا النمطية عنهم، أو نتمكن من إقامة جسور معهم

٢- توسيع قاعدة هذه النخبة بكسب قطاعات جديدة. وكامتداد للفكرة السابقة ليست الصعوبة هي كسب وجذب المؤمنين فعلا بالقيم الحقوقية والديمقراطية، وإنما غير المؤمنين بها. إن مهمتنا الحقوقية والديمقراطية هي "أنسنة" الفكر والممارسة السياسية، وهذه المهمة يمكن الوصول إليها عبر خبرة الحياة، فكثير من المناضلين من أجل إقامة دولة إسلامية مثلا يصلون بالتجربة إلى تثمين فكرة الأنسنة، والحقوق الأساسية للإنسان، وبالتالي القيم الديمقراطية من خبرة القمع، سواء الذي يقع عليهم هم، أو يتبقى من تجربتهم هم في الحكم، ولا يجب أن نقلل من قيمة هذه الخبرة الإنسانية والسياسية، وأن نوجه خطابنا لجميع المناضلين السياسيين أيا كانت معتقداتهم الفكرية، أو السياسية انطلاقا من هذه الخبرة المشتركة من أجل توسيع التحالف ومن أجل الديمقراطية

٣- تحسين الأداء التضامني في مواجهة قمع الدولة. ولا يمكن أن يكون الحوار مجديا. لا بد أن تمكن المناضلين من أجل الديمقراطية من التضامن بفعالية مع كل صاحب رأي يواجه بطش أو قمع الدولة. وتحسين فعالية هذا التضامن أمر ضروري للوصول برسالة الحوار إلى الجميع، وتقليل تكلفة البطش على النفس، والعقل الإنساني الفردي والجماعي. فالبطش قد يؤدي إلى الوصول إلى استنتاج معاكس؛ أي إلى التوحش وهذه هي القيمة الأعلى للتضامن في مواجهة بطش الدولة؛ أي تمكين الجميع من

مزاولة نقد ديمقراطي، وإنساني للبطش بذاته إيا كان من يمارسه، أو لصالح أية فكرة.

٤ - تجذير الخطاب الديمقراطي بين الجماهير عبر تقنيات النضال المدني، وبناء الحركات الاجتماعية. يجب أن يبدع كل الأشكال الممكنة لتنظيم الجماهير، وتمكينها من المشاركة السلمية ولو بالإلحاح. وأفضل ما أنتجه البشر من آليات التمكين هو النضال المدني المنظم في جمعيات، ونقابات، ومجالس، وحركات اجتماعية. ويجب نشر المعرفة والخبرة بهذه الآليات والممارسة الفعلية للمشاركة الجماهيرية، وهي الوسط الطبيعي الذي يمكن للخطاب الديمقراطي أن يزدهر فيه.

٥ - التجديد المتواصل لآليات التضامن الدولي. ومن الواضح أن آليات التضامن داخل المجتمع الوطني غير كافية في أحوال كثيرة للوصول إلى وقف البطش، والقهر السياسي الذي تقوم به الدولة. وهنا يجب التوصل إلى أفضل صيغ ممكنة للتضامن الدولي. وقد تكتسب الدولة الباطشة "مناعة" معينة ضد الأشكال القديمة من التضامن الدولي، ولذلك يجب تجديد صيغ هذا التضامن كل فترة.

٦ - الخيال في تأسيس الهياكل التعبوية والتنظيمية. وتتطلب مواجهة بطش وإرهاب الدولة قدراً كبيراً من الخيال في تجديد الأشكال التعبوية، والتنظيمية التي يسعى من خلالها المناضلون الحقوقيون، والديمقراطيون إلى الثبات أمام البطش، وضمان استمرار النضال الديمقراطي. وقد قدم الإنترنت، وما يتيحه من إمكانيات غير محدودة لبناء الشبكات فرصة كبيرة لتوسيع آليات، ونطاق النضال. غير أن الاكتفاء بهذا الأسلوب قد يؤدي إلى نتائج معاكسة. ومن المهم أن نجمع خبرات مختلف الثورات السياسية في هذا المجال المهم، فثمة دائماً إمكانيات كامنة في الحياة ذاتها للإفلات من بطش الدولة، أو تخفيف نتائجه بالنسبة للمناضلين. وعليهم التعرف على الموجود منها كل فترة، فهي أكثر تنوعاً من قدرة أي عقل منفرد على متابعتها وإبداعها.

المهم في ذلك كله هو استمرارية وثبات النضال السلمي من أجل الديمقراطية في العالم العربي. وتتطلب هذه المهمة ما هو أكثر بكثير من النضال اليومي العملي. فعلى الديمقراطيين أن يواجهوا أيضاً متطلبات تثبيت، وتنمية المكتسبات الديمقراطية على مستوى المجتمع والدولة.

وعلى المدى الطويل يحتاج الأمر - قبل كل شيء آخر - إلى اجتهادات نظرية تؤسس لعقد سياسي جديد قابل لتعزيز الديمقراطية على نحو متواصل، وتشييد هياكل سياسية

لحل المشكلات الابرز على المستوى الوطني والقومي، ونقل المجتمع بانطلاقات كبرى إلى المستويات العصرية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

الإصلاح أم النهضة

لا شك أننا نعاني من مشكلة كبيرة في مصر، وهذا هو ما تستثمره المبادرة الأمريكية بخصوص الإصلاح في مصر، وبقية العالم الإسلامي.

ولم تبدأ هذه المشكلة في السنوات الأخيرة، والتي شهدت الركود الاقتصادي بعدما توفر شيء من الأمل في نجاح تطبيق خطة الإصلاح ١٩٩٠ – ١٩٩٥. وهي لم تنشأ خلال العشرين عاماً الأخيرة. بل هي مشكلة باتساع أكثر من قرنين من التاريخ الوطني المصري، فقد بدأنا التحديث قبل الآخرين – بمن فيهم اليابان ذاتها – ولكن بعضاً منهم انطلق إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بينما راوحت مصر في مكانها، ولم تتمكن من القطيعة مع التخلف أو الفقر. ويجب أن نتأمل هذه النتيجة المؤسفة. بل يجب أن نتأمل بنصف حقيقة أننا لا زلنا نناقش نفس المشكلات الجوهرية السياسية، والثقافية الكبرى التي كنا نناقشها، ونعاني منها منذ قرن كامل. فالبيروقراطية كانت تخنق الإنسان المصري، وتهينه وتغربه عن النظام السياسي، وتهمشه، أو تتعامل معه كأنه كائن ناقص عن الحاجة، أو مجرد عبء. والثقافة الشعبية بل وجانب كبير من ثقافة الطبقة الوسطى كانت محملة بالشك في التقدم، وفي الانتقال الحاسم إلى الحداثة، مستعينة في ذلك إما بالأعراف المتجذرة، أو بالدين، والتصورات المحافظة له. وبعد نمو مطرد للوضع الاقتصادي، ومستويات المعيشة بفضل صادرات القطن خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والأولى من القرن العشرين؛ بدأت معدلات النمو الحقيقي تنخفض بانتظام. وفشلت مصر في الانتقال إلى الصناعة، أو تطوير الابتكار والمعرفة، والإبداع التكنولوجي، وأهدر القرن العشرون بكامله تقريباً دون تحقيق تغيير ثوري في الهيكل الاقتصادي، أو إنهاء التخلف والفقر. ولا زال الهيكل الاقتصادي ومستويات الإنتاجية، والهيكل المهاري لقوة العمل، ومستويات التعليم، والتنمية البشرية بالغة الانخفاض، وتضعنا في مجموعها فئة الدول المتوسطة منخفضة الدخل؛ أي المجموعة الأقل تطوراً بين الدول الوسيطة. ولأننا لم نحدث تقدماً صناعياً مهماً، فنحن لا نشارك في التجارة العالمية، ولا يكاد يكون لنا وزن في الاقتصاد الدولي. ونعاني بالتالي من عجز مزمن وطويل المدى جداً في الميزان التجاري.

وبالمقارنة بالنصف الأول من القرن العشرين حدث تقدم كبير في مستويات كثير من المؤشرات الاقتصادية والبشرية مثل متوسطات العمر، والمستوى الصحي والتعليمي. ولكن إذا أخذنا بالمعطيات النسبية، والمقارنة، يبدو الوضع الآن أكثر صعوبة ربما من أي وقت مضى. فالفارق الذي يتعين علينا اجتيازه صار أوسع حتى مع دول مثل ماليزيا، ناهيك عن الصين

ودول جنوب شرق آسيا الأخرى. والموقف الثقافي بالغ التعقيد لأنه يتسم بالعودة إلى ثقافة القرن التاسع عشر على المستوى الشعبي، مضافا إليه التطرف الديني الذي يجتاح الطبقة الوسطى، وسيادة اتجاهات لا تشجع على المعرفة والابتكار.

ولا تنبع كل هذه الظروف من الوضع السياسي، فهي باختصار نتيجة تفاعل معقد بين كل المجالات. وجوهر ما حدث هو أن الاستعداد للتضحية من أجل توفير الطاقة الضرورية للتقدم السريع لم يتوفر إلا لِماما، واجتمعت الدولة والمجتمع على المعيشة يوما بيوم، وعدم الحافة بحيث لم تتوفر فرصة التفكير بجدية في مستقبل بلادنا. ويبدو جوهر المشكلة السياسية في أن النظم السياسية المتعاقبة جعلت الأمن هو معيار كل شيء. كما أن طموح النخبة السياسية ظل محصصا بشدة، وطغت اعتبارات البقاء في السلطة على أي اعتبار آخر.

إن أول ما يجب أن نتعلمه من العصر الحديث هو أنه لا يمكن قيادة أي مجتمع إلى التقدم من خلال سيادة الجهاز الأمني. فالتقدم السريع في كل البلاد التي حققته يقوم على صيغة سياسية جديدة ابتدعتها بعض البلاد من خلال حركة سياسية قائدة في أطر ديمقراطية، وبلاد أخرى في ظل أطر غير ديمقراطية. وفي حالتنا لا يمكن الاستمرار طويلا في المحافظة على السيطرة السياسية الحديدية لأن البلاد عاشت نحو ستين عاما متصلة في ظل أحكام عرفية، بينما يتوقف الهم المجتمعي وقيادته على إنهاء هذا الوضع. فالإصلاح السياسي الديمقراطي صار أمرا مطلوبا بذاته، وإن لم يتحقق ستستمر معنويات المصريين في التدهور، وهو أمر غير موات للانطلاق. كما لا يمكن التقدم من خلال نخبة سياسية وبيروقراطية جامدة تتعيش على قوة الدولة دون أن تضيف إليها من خلال قدرتها الفعلية على توفير القيادة للمجتمع. والصيغة السياسية الحالية نجحت بكل تأكيد في إنهاء الإرهاب، ولكنها تدفع مزيدا من الناس من كل الطبقات إلى التطرف الديني. والجديد في هذه الصورة أن قسما متنام من الطبقات العليا في المجتمع تندفع في نفس هذا الاتجاه بعد أن كاد يسيطر تماما على الطبقة الوسطى. ويعكس هذا الواقع شدة الجمود السياسي من ناحية، والعجز عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى.

تحتم هذه الأوضاع طرح رؤية للتغيير تتجاوز المشكلات اليومية، وتتعامل مع مستقبل مصر بمسئولية وطموح. فلا يمكن حل معضلة التقدم بسياسات اعتيادية.

والواقع أنه كان من الأسلم أن نبكر في طرح مثل تلك الرؤية الإيجابية قبل أن تعرض المبادرات الأمريكية والأوروبية، أو أن نداع لأننا سنفقد جانبا من كرامتنا الوطنية بمجرد أن يبدأ الآخرون في النظر إلينا كحالة مرضية أو كمجتمع خال من الحيوية وإرادة التغيير. وسواء وافقنا أو لم نوافق على ما يقولونه لا يمكن إنكار أن مشكلاتنا متجمدة وأن قادتنا لا يدفع

للعلمانية. وفي جميع الحالات سوف يبدو الأمر، وكأننا انتظرنا حتى أصبحنا موضوعا لاجتهادات وضغوط الآخرين، وهو أمر مهين بدون أي شك. وتمثل هذه الإهانة ثمن التأخر الرسمي في طرح رؤى إصلاحية تنبع من البيئة الوطنية، وتستجيب لحاجاتنا الداخلية، وتكون في نفس الوقت متجاوزة للأطروحات الأمريكية والأوروبية.

دعوة النهضة:

وباختصار فإن لدينا سنوات قليلة متاحة لإنجاز ما لم ننجزه في عقود. ولكن إن لم نفعل ذلك قد نفقد أشياء كثيرة، وتتعقد ظروف بلادنا بدرجة أكبر بما لا يقاس في المستقبل غير البعيد.

ويبدو المضي في التغيير والإصلاح أمر حتمي، وليس لنا خيار فيه إن شئنا إنقاذ البلاد. والقضية التي يجب أن تنحصر فيها المناقشة هي منهج الإصلاح، وفلسفته، ودرجة ضرورته من المنطلق الوطني الصرف. فإذا نسينا الضغوط الخارجية سيكون من الواضح أن الإصلاح صار حتمية، وأنه يجب أن يبدأ بسرعة.

بل قد نقول إن المشاكل الكبرى التي نعاني منها صارت مع الوقت أكبر من أن تواجه بمفهوم الإصلاح. فنحن بتأخر الإصلاح إلى هذا الحد قد يهزم نفسه بنفسه مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق. ولعلنا نفكر أكثر في التغيير الطموح من منظور النهضة، ودون الإصلاح. أعني أن المطلوب لحل المشكلات التي تواجه البلاد هو استنباط رؤية وبرنامج عمل أكثر طموحا حتى من مجرد إصلاحات جادة، قد نبدأ بالإصلاح لأنه خطوة حتمية، ولكن من منظور أطول مدى، وبما يعيد للمجتمع والدولة القدرة على السيطرة على المصير.

هل لدينا عوامل كافية للحديث عن نهضة لا مجرد إصلاحات؟ يشعر كثيرون أن أقصى ما يمكننا عمله في هذه المرحلة هو تحريك وضع ظل راكدا لفترة طويلة حتى بات من شبه المستحيل الحديث فجأة عن السير في اتجاه معاكس تماما لما مشينا فيه طوال أكثر من ربع قرن. ويتناقض الحديث عن النهضة مع المعطيات الواقعية، وخاصة في المجال الثقافي.

لقد وضعت الدولة على قمة جهازها الثقافي عناصر وقوى تؤمن إيمانا عميقا بخطاب الاستنارة والنهضة. غير أنه ليس من الصعب أن نرى الوضع معاكسا تماما في الحياة الثقافية للجماهير بما فيها القطاع الأكبر من الطبقة الوسطى؛ إذ عادت ثقافة الخرافة والأفكار الكئيبة المرتبطة بمعاناة وأحزان القرون الوسطى لتطغى على المعتقدات الشعبية، متحالفة مع التطرف الديني. فليس هناك مجتمع آخر يقرأ الشباب فيه باستغراق كتبا عن "عذاب القبور" ومئات من الكتب المماثلة. وليس هناك مجتمعات كثيرة يعتقد فيها الناس أن المخاطرة بالحياة

من أجل الهجرة إلى بلد متقدم أمر جدير بالاعتبار؛ نظرا لصعوبة الحياة، وقلة الفرص في بلادهم. كما أنه لم تعد هناك مجتمعات كثيرة يشعر فيها الناس بأن الأفضل لهم أن يقبلوا بالتهميش، واليأس بأنفسهم عن العمل السلمي لتغيير ظروف حياتهم، والطريقة التي تتعامل بها الدولة، وخاصة جهازها الأمني معهم.

هذه هي بعض الأسباب التي تجعل من الصعب الحديث عن وجود تحالف اجتماعي، أو سياسي جاهز بعد، ويستطيع تطبيق رؤية حديثة، وأصيلة تنهض على العقل وتنتصر للإبداع، والابتكار والتحرر الذهني، وقيمة المعرفة والعلم. وسوف يتحتم تأسيس مثل هذا التحالف في سياق العملية الإصلاحية.

والواقع أن الديمقراطية بذاتها لن تصنع قيام مثل هذا التحالف. والأمل الحقيقي يتمثل في أن تكتسب قوة دفع نحو النهضة والاستنارة بحيث يتكون مثل هذا التحالف، ويقوم بوظيفته في دعم النمو المتواصل، والنهوض الشامل من خلال تحقيق نهوض اقتصادي عميق وواسع النطاق. ووظيفة الإصلاح السياسي هو توفير قوة الدفع هذه.

فالتحول الاقتصادي وحده هو الذي يضمن تغيير الهيكل الاجتماعي، وإطلاق فرص التعلم، واكتساب الناس عادات ذهنية جديدة متوثبة، وطموحة، ومفعمة بالتفاؤل، وهي عوامل مهمة للغاية في إشاعة ذهنية حديثة، وفي دمج الجماهير الواسعة في ثقافة عقلانية وإنسانية، ومبدعة معا. فالتصنيع الناجح والإدارة الحديثة، وتحسين مستويات المعيشة، وإتاحة المعارف الجديدة على مستوى جماهيري، وإثبات أن الهوية القومية والثقافية يمكن خدمتها، وتنميتها بشكل أفضل في سياق التقدم، وليس الركود أو الارتداد إلى الماضي؛ هي العوامل التي تغرس وتدفع الناس للإيمان بأنفسهم، وطاقاتهم الإنسانية غير المحدودة، وفي قيم العصر.

لماذا الديمقراطية؟:

ولكن الديمقراطية صارت أمرا لا غنى عنه بحد ذاتها. فالحرية هي من حيث المبدأ مطلب خاص بالتحقق الإنساني الفردي والجماعي. ومن الغباء المطلق أن تستمر الدولة في فرض أوضاع سياسية جامدة أثبتت فشلها. ومن العار أن تستمر الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى فإن لم يشارك الجميع في اتخاذ القرارات الكبرى للإصلاح والنهضة، فسوف يرفضون تماما تحمل التبعات والتضحيات الكبيرة التي ينبغي تحملها، من أجل الانطلاق.

فلا يوجد برنامج انطلاق أو حتى إصلاح محدود بدون تضحية. هذه هي أولى معطيات فكرة الاستنارة أو العقلانية. وقد توقفت تقريبا خلال ربع القرن الماضي الوظيفة الجوهرية للفكر العلمي، وللفكر عموما، وهي أن يقول للناس ما هي الاختيارات المتاحة لهم ومن نافل القول أن جميع هذه الاختيارات تشتمل على تضحيات، وتكاليف كبيرة وحتمية، إن شاءوا التقدم في أي مجال، أو أية قضية من القضايا الكبرى التي تهمهم.

فإذا أخذنا بالمجال الاقتصادي سيكون من المطلوب في أي برنامج إصلاحي تحقيق معدل أعلى للنمو. ويعني تحقيق معدل ٧% فقط – وهو أمر لازم لامتصاص البطالة في زمن معقول تعبئة معدل ادخار يصل إلى ٢٥ – ٣٠% وهو ضعف المستوى الحالي. ويعني ذلك تضحيات مهمة على جانب الاستهلاك. ويكفي هذا السبب وحده لأن نشرك المجتمع كله في اتخاذ القرار، وهو ما يعني بيئة سياسية جديدة تقوم على التمثيل الأمين، والتفويض، والمساومة؛ أي بيئة ديمقراطية. إن استنهاض همة المصريين للقيام بما يتعين عليهم القيام به من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي صار أمرا مستحيلا بدون التأكيد على معنى الكرامة واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، وانتهاء ما يشكو منه الجميع، ومحاصرة جميع صور الفساد، وعلى رأسها الوساطة، والتعسف في ممارسة السلطة العامة، وطمس الروتين القاتل وغياب المساءلة. إن الانتقال إلى "مجتمع المشاركة" هو الهدف الأسمى للإصلاح الديمقراطي الضروري لإنقاذ البلاد. أما إذا شئنا أن نحقق النهوض، فلا بديل عن توفير متطلبات أكبر تشمل الثقة التامة في الشعب، واستعادة ثقته بنفسه من خلال الصيغة السياسية والدستورية، وإحداث تغيير تشريعي شامل، ونشر السلطة على كافة مستويات الحياة الاجتماعية، وتحقيق العدالة، وتمكين الأجيال الشابة من قيادة البلاد.

ولن يكون ذلك كله سوى مرحلة أولى من عملية طويلة المدى. فالمطلوب الآن هو إحداث قطيعة مع الركود، وتوفير قوة دفع كافية للنمو عبر إصلاحات مهمة في البيئة السياسية والدستورية، وفي السياسات الاقتصادية. أما على المدى الأطول نسبيا فلا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي برمته، وهو هيكل صار متقادما، ولا يرجى منه أي نفع. فلم يعد لنا ميزة نسبية في الأنشطة التقليدية التي قام عليها الاقتصاد لنحو قرن كامل. والطريقة الوحيدة التي تضمن لنا التحول إلى الاقتصاد العالمي، ومن ثم الحياة الثقافية الدولية هي التركيز على المعرفة، وبالتحديد الإبداع التكنولوجي والجمالي. ويعني ذلك ضمان الانتقال الحاسم من نسق اجتماعي ثقافي يقوم على التقليد، وفرض التجانس، ويضيق مجال نمو الشخصية الفردية إلى نسق آخر تماما يحفز الإبداع، ويشجع الابتكار، والفكر المنفتح، ويحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي عن طريق التواصل الفعال، والتنظيم الأفضل للأنشطة الاجتماعية الخلاقة، وهو ما يستحيل تحقيقه في ظل الاتجاهات الثقافية السائدة حاليا.

أو بقيادة دولة لا تنظر للسياسة، إلا كمصدر للمشكلات، ولعدم الاستقرار أو للانقسامات. فاقتصاد الابتكار لا يخشى الانقسامات، بل يوظف التنوع من أجل تحقيق تكامل أرقى.

إن جوهر ما نطرحه هو أن نبدأ فورا عملية إصلاحية قوية، ولكن يتعين علينا أن نفكر في صياغة الإصلاح على نحو يحقق فرصة أقوى لتكوين تحالف اجتماعي قادر على النهوض بالبلاد، وإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع. فإنتاج رؤى ثقافية جديدة، بما في ذلك نسق أخلاقي جديد ومفهوم جديد راقي للممارسة السياسية، والأمل في إعادة الحياة إلى ثقافة وطنية مقتدرة ومتفائلة، وعقلانية حقا، يتوقف إلى حد بعيد على النجاح في إنهاء الركود الراهن في الاقتصاد والحياة السياسية. وقد لا يمكن الوصول إلى عتبات نهضة حقيقية بدون إنجاز حد أدنى من هذه الإصلاحات فضلا عن اتخاذ قرارات جوهرية تمنح البلاد الفرصة للتفكير في مستقبلها بطريقة عقلانية، وتجعلها قادرة على السيطرة على مصيرها.

ويحتاج هذا المدخل إلى صياغة رؤى إصلاحية تفصيلية. فالتوقف عند العموميات كما تفعل المبادرات الخارجية قد لا يساعد في شيء. ففي المجال السياسي قد نعني فكرة التحول الآمن إلى الديمقراطية، ولكن ذلك لا يجب أن يفهم كتبرير لاستمرار الأمر الواقع. كما لا يجب أبدا أن يفهم الانتقال الآمن، وكأنه شيء لا يقبل التعايش مع عناصر المخاطرة. ففي الواقع فمن لا يقبل التعايش مع المخاطر لا يمكنه أن يتجنبها. وهذه نتيجة معاكسة تماما لاتجاه الفكر الرسمي الذي يعتقد بأن المطلوب هو استئصال أي بؤرة خطر. فما ينتهي إليه هذا الفكر هو تفضيل الضعف، والركون عن المناهج التفاوضية والديناميكية التي تطور معطيات الموقف. وهذا لا يبعد المخاطر، بل يجعلها أشد. ويمكننا الجمع بين الحاجة إلى انتقال مأمون، والإسراع في الإصلاح السياسي في نفس الوقت من خلال الاتفاق على طريقة محددة للانتقال سياسيا ودستوريا، والبدء في تطبيقها على الفور. إن أحدا في هذا البلد لا يعترض على إيجاد ضمانات معقولة للاستقرار السياسي والدستوري، ولكن هناك فرقا كبيرا بين ضمانات للانتقال والإصلاح، وتلك النظرة التي تريد تثبيت وتجميد الأوضاع السياسية والدستورية الراهنة التي تعمق الركود والاستبداد. ولعلنا نفكر بالفعل في النموذج التركي، أو نظهر شجاعة بالانتقال على الطريقة الإسبانية بعيدا عن نظام فرانكو، ونحو ديمقراطية أوسع وأعمق.

وبالمناسبة يجب أن نلتفت إلى حقيقة أن معاناة إسبانيا من الإرهاب لم تمنعها من التقدم على طريق الديمقراطية، والنهوض الاقتصادي. والنتيجة هي أن إسبانيا تقدمت بسرعة خارقة بالرغم من بقاء خطر الإرهاب. لقد حسبوا الموقف بدقة وعقلانية. إن لم يكونوا قد تقدموا لكان الإرهاب قد صار أشد مما هو عليه الآن في ظل الديمقراطية، والنهوض الاقتصادي. فما

نحن فلا يمكن المبالغة في المخاطر السياسية، فليس هناك مجتمع سياسي على وجه الأرض أكثر وداعة من مجتمعنا

بين التطلعات والتعقيدات الداخلية

تندرج الإصلاحات السياسية المطلوبة في العالم العربي تحت عناوين، أو مستويات ثلاثة عامة ومجردة، ولم تكن أبداً بعيدة عن التاريخ الفكري، والسياسي لمعظم الدول العربية. هذه العناوين هي حكم القانون، وأن يكون القانون عادلاً، ويقوم على المبادئ الديمقراطية الحديثة، وأن يبني نظاماً أو نظماً فعالة، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الدولة الوطنية:

يتعلق العنوان الأول مع تأسيسات فكرة الدولة الوطنية الحديثة. لقد نشأت هذه الفكرة في أوروبا على قاعدة الاستبداد لسبب جوهري، وهو أنها تمركزت حول الملك أو صاحب السيادة في العاصمة، ووضعت في يده سلطات مفرطة من أجل القضاء على الإقطاع، أو السلطة التعسفية لأمراء الأقاليم. ولهذا لم يرتبط الاستبداد الأوروبي أو الياباني في مرحلة بناء الأمة، وتأسيس حكم القانون بالتعسف في استخدام السلطة.

وفي العالم العربي لم يستتب بعد مبدأ حكم القانون بسبب هذا العامل الجوهري، أي التعسف في استخدام السلطة غير المقيدة. ويعود جانب كبير من استمرار التخلف، والتدهور والمشكلات الأخرى إلى هذا العامل وحده. فالتدهور ينتج عن انتشار الانقسامات العرقية والطائفية، والدينية والثقافية، ولجوء الحكام لإنعاش والتحالف مع تلك الولاءات الأولية، أو إدارة الحكم بطريقة شللية وعصبوية. كما يعود التعسف في ممارسة السلطة إلى الاحتكار التام للفضاء السياسي، وانخفاض مستوى المشاركة الشعبية، وصعوبة محاسبة السلطات العامة في ظل غياب المجتمع السياسي والمدني أو ضعفه أو تكسيره بصورة عمدية في مرحلة مبكرة من نشوء دولة ما بعد الاستقلال. وبذلك عادت المجتمعات العربية إلى نسق السلطات المعروفة في العصور الوسطى؛ حيث يصبح المزاج التعسفي لأية مجموعة من القابضين على السلطة هو القانون، ويتقرر مصير الناس تبعاً لقربهم أو بعدهم عن مراكز متعددة، وأحياناً متنافسة للسلطة وشخصنتها؛ أي توحدها مع شخص واحد أو أكثر، وتحول هؤلاء الأشخاص إدارة بلادهم، كما لو أنها من أملاكهم. فينحون القانون جانباً، ويتخذون القرارات تبعاً لتفضيلاتهم المتغيرة، والتي لا يمكن التنبؤ بها أحياناً، وهو ما يقتلع من الجذور مبدأ حكم القانون. ويرتبط ذلك التخلص من فكرة المواطنة والمساواة أمام القانون، والترويع المستدام للسكان حتى يتم إبعادهم كلية عن المعترك السياسي، وسحق أية صورة من صور المعارضة المنظمة، ولو في المجال المدني البحت. ويقوم الجهاز الأمني بإدارة الحياة السياسية، بل

وجميع مجالات الحياة. ويدار الاقتصاد بهذا الأسلوب المراجي المنصرف بنفسه من خلال التحكم التام في ملاك الدولة وقطاعها العام. وحتى عندما يقوم الاقتصاد نظريا على السوق "الحر" تنشأ علاقة عضوية بين رأس المال والسلطة ويصبح للقابضين على الدولة رجال أعمال تابعون لهم يحتكرون الاقتصاد، وهو ما يعني أيضا إبعاد المنافسين عبر التمييز السياسي والإداري. ويتأقلم رأس المال الخاص مع هذه البيئة، فيتقرب رجال الأعمال الديمقراطية رجال السلطة، أو يتحولون معهم، ولا يبقى سوى عدد قليل ممن يفصلون أنفسهم عن السلطة والسياسة معتمدين على الصدفة أو الإتاوة. وفي ظل سيادة هذه الأوضاع يصبح القانون مجرد وثائق معطلة، ويقع إتلاف شديد لنسيج المجتمع الوطني، ويتعثر الاقتصاد، وتضرب الفوضى أركان المجتمع وقاعدته.

القانون الديمقراطي:

وفيما يتعلق بجانب مهم من الإصلاحات بإعادة تأسيس حكم القانون في مجتمع وطني متجانس ومتساو، فإنها لا يمكن أن نكتفي بهذا المستوى في عصرنا، ولا بد من إنجاز هذه الإصلاحات في سياق الأخذ بالمبادئ الديمقراطية. وتقوم معظم الدساتير العربية نظريا على هذا المبدأ، ولكن بعض النظم السياسية العربية لا تعرف بعد معنى الدستور، وبعضها الآخر لا يعرف عن الدستور شيئا سوى اسمه. أما بعضها الثالث فتطبق دساتير متقادمة تكرس الاستبداد، وتمنح شخصا واحدا كل السلطات، كل الوقت، بل وعادة ما يتم تطبيقه بصورة انتقائية تبعا للظروف، والحالة المزاجية، ودون أن تمر العملية السياسية والدستورية بالشعب إلا بصورة شكلية تماما. وتتولد السلطة عن السلطة، وليس عن الاختيار الشعبي. ويعود النظام السياسي إلى إنتاج الظواهر المرتبطة بالإقطاع، وهو ما ينمر فكرة حكم القانون، وتجمده، ويحدث تلفا شديدا في نسيج الأمة والمجتمع، كما أشرت من قبل. ولا يمكن إحداث نهضة حقيقية مع هذا النمط للسياسة بدون الانتقال إلى الديمقراطية.

العمالية:

وعندما يتحد تمركز السلطة مع السيطرة التامة على الاقتصاد وعالم الأعمال يصبح مبدأ سيادة الأمة مجرد مصطلح لا علاقة له بالواقع، وتكتسب كل الهياكل المسؤولة عن الحداثة طابعا إقطاعيا. فالمؤسسات العاملة تدار بنفس الأسلوب الذي تدار به الدولة كلها؛ حيث يدور كل منها حول شخص واحد ينسق خطواته مع السلطات العليا وأجهزة الأمن. ويتم تحويل غالبية العاملين إلى أتباع شخصيين. وتسود قاعدة الولاء في صنع هؤلاء وظائفهم، ويتم التخلص من الكفاءات بصورة ناعمة أحيانا، وخشنة أحيانا أخرى؛ مما يحدث تخريبا واسعا في

معيوب المجتمع كله. ويعد التخصيص التسلطي والولائي للوظائف على كل المستويات، أهم آليات السيطرة في هذا النسق السياسي والاجتماعي. ولهذا يتكون جيش هائل من الأتباع المستعدين للتضحية بكل شيء من أجل تحقيق الشخصي، وخاصة عندما تكون الوظيفة العامة مصدر المكانة، والاحترام في المجتمع. ويصبح التخصيص الولائي للوظائف وسيلة لتأمين احتكار السلطة والإدارة التعسفية للمجتمع. وقد يعود المجتمع إلى التجزؤ بعد أن يكون قد حقق قدراً كبيراً من الاندماج الوطني إذا ما عاش لفترة طويلة في ظل أنظمة استبدادية، أو حتى أنظمة ديمقراطية شكلية تخصص الوظائف وفق لقاعدة الولاء والانتماء القبلي أو الطائفي، أو العرقي أو الديني أو غيرها من الانتماءات الميكانيكية. أما غالبية المجتمع فتشعر بالاستبعاد والظلم. فإما أن تستسلم للواقع وتقبل التهميش، أو أن تندفع للهجرة. ويؤدي استمرار هذا الواقع لفترة طويلة إلى تحديات لا حد لها ضد بناء نظام ديمقراطي بالمعنى الإجرائي للكلمة؛ أي مجرد حكومة تقوم على التمثيل النيابي والانتخاب العام.

وبهذا المعنى كانت هناك أنظمة ديمقراطية شكلية تعمل بصورة سيئة للغاية. ومن المنطقي ألا تمثل العودة إلى هذه الأنظمة إصلاحاً بالمعنى التقدمي للكلمة. ولن يكون من الممكن بهذه الأنظمة أن تمهد الطريق نحو التقدم أو النهوض الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فسريعاً ما تقع هذه الأنظمة ضحية لأزمات عويصة، وينتهي الأمر إلى حدوث انقلاب، أو حرب أهلية، أو تحلل طويل المدى، ويأس شامل. ويكفر الناس بالديمقراطية كما حدث في دولة ما بعد الاستقلال في أفريقيا، والعالم العربي، وكثير من دول أمريكا اللاتينية.

ولا يمكن أن تقيم المجتمعات نظماً ديمقراطية على أسس الانتخابات النزيهة وحدها، فالديمقراطية في عصرنا تعني قبل كل شيء مبادئ أساسية مثل حكم القانون، والمساواة، وحقوق التعبير، والتجمع والتنظيم، فضلاً عن حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية يجب الاعتراف بأن ثمة أنظمة نوعية لا تقوم على الانتخابات، والتمثيل، والرضا الشعبي، وإنما على المعرفة التخصصية، والكفاءة في الأداء الفني. والجهاز الإداري للحكومة والجمعيات، والنظم المحاسبية، ومراكز البحث مثلاً لا تنهض إلا على الكفاءة والمعرفة العلمية. وبوسع المجتمع أن يراقب أداء هذه المؤسسات، ولكن قواعد عملها يجب أن تقوم على معايير استقلالية وتخصصية. وهناك مستوى معين في كل الهياكل الكبرى للمجتمع ينهض على هذه المعرفة. وقد تتيح الديمقراطية فرصة الأخذ بتفضيلات بعينها من بين اختيارات متعددة متاحة، ولكن هذه الاختيارات جميعاً يجب أن تكون محسوبة بصورة معرفية أو علمية سليمة. فلا يمكن إدارة اقتصاد حديث أو حتى نظام تعليمي حديث، أو أي هيكل نوعي آخر بطريقة التفضيلات الشعبية الصرفة إلا إذا

كان المجتمع مستعدا للتضحية بالأداء السليم لهذه المؤسسات، وهو ما يعني أنه يكرس التخلف أو الفوضى أو كليهما. ففي كافة التفصيلات الشعبية يجب أن تكون جميعها سليمة من حيث المبدأ لأنها مضبوطة معرفيا. وعلى سبيل المثال لا يمكن تسليم إدارة مرفق عام أو شركة عامة لمن يجهلون أصول الإدارة السليمة. كما لا يمكن أن يقرر هؤلاء بيع أو تهريب هذه الأصول، أو إدارتها بصورة فوضوية بالادعاء بأن هذا هو قرارهم الديمقراطي. وعلى مستوى الإدارة الكلية لم يحدث أن قرر مجتمع أن يحصل على كل ما يريده مرة واحدة بدون تضحيات تتناسب مع الجهد المطلوب، أو وضع سلم ما للأولويات. ولو لم يكن الأمر كذلك لقرر أي مجتمع أن يمضي في طبع النقود، كما شاء ظنا منه أنه يستطيع بذلك أن يرضي الجميع. فنتيجة مثل هذا الإجراء هو أن يقع خراب عام للاقتصاد، ويفقد المجتمع كل شيء. وهذا بالمناسبة ما كان يحدث في كثير من الدول العربية. وبالنسبة لهذه البلاد كانت كل هذه الظواهر أحد تجليات الإدارة المزاجية، والفوضوية للمجتمع في ظل الاستبداد والطغيان. فإرضاء الناس على حساب الإدارة السليمة للمؤسسات العامة، والدولة، وعمومها ولجيرتها الموضوعية شكل أهم آليات اكتساب الشرعية، وهو ما أدى إلى نتائج وخيمة.

ومن هذا المنظور فإن حكم القانون، والنظام الديمقراطي، لا يتحقق إلا على قاعدة الحداثة بوصفها مسلمة تقوم على تحكيم المعرفة العلمية الأرقى في إدارة المؤسسات الأساسية للمجتمع مثل الإدارة الحكومية، والهياكل الاقتصادية والعلمية والتخصصية، فالديمقراطية القادرة على الاستمرار هي تلك التي تتجنب تسييد السلطة السياسية على سلطة المعرفة، وتحتفل بهذه السلطة الأخيرة دون أن يكون ذلك بالضرورة على حساب المبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها الشفافية والمحاسبية.

مبادرات:

لقد وصلت المجتمعات العربية إلى وضع بالغ التعقيد لأسباب معظمها كامن في السياسة وفي التاريخ. وربما بسبب خروج المجتمعات من التاريخ تلك عجزت عن تحيين الفرص الكثيرة لاستيعاب آليات الحداثة بوصفها معرفة، فضلا عن النتائج العميقة، وطويلة المدى للخضوع للهيمنة والظلم الاستعماري والإمبريالي. ومن الطبيعي أن تشعر تلك المجتمعات بعدم الثقة في المبادرات، وبرامج العمل المصاغة في عواصم الدول التي غرست أوضاعا استعمارية ظالمة في منطقتنا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية لا يبدو أن تلك المبادرات قد توصلت إلى فهم سليم للظروف التاريخية والأوضاع المعقدة، أو المشكلات المتداخلة التي تعيشها المجتمعات العربية في الوقت الراهن. غير أن ذلك لا يبرر استمرار التعايش مع الأمراض الكبرى التي أهدرت حق الشعوب العربية في التقدم السياسي

والاجتماعي. ولا يمكن أيضاً قبول أي تحليل تعسفي للواقع يفتقر للأمانة في تشخيص الواقـع لمجرد أنه أتى من الداخل حتى لو كان يهدف تأييد أوضاع لا يمكن استمرارها بـدون وقـوع خراب روحي ومادي هائل. وإذا كان التدرج أمراً مقبولاً في حالات عديدة في الإصـلاحات الممكنة، والمطلوبة بإلحاح يجب أن نتحرك بنشاط وبقوة مقنعة لإنجاز المهمات الثلاث السابقة وصولاً إلى النهضة والتقدم

الحوار حول الإصلاح الديمقراطي

نتصور أن فترة ما بعد العيد ستشهد تنشيط الحوار الوطني الذي دعا إليه المؤتمر العام للحزب الوطني، ويعني التنشيط قبل كل شيء أن يتحرر الحوار من الغرف المغلقة، وأن تجري مناقشاته في وسائل الإعلام تمهيداً لعقد مؤتمر وطني عام وموسع، تشارك فيه الأحزاب السياسية، وممثلون للمجتمع المدني والشخصيات العامة، ويكلف بوضع برنامج عمل للانتقال الآمن، والمنسجم للديمقراطية في مصر.

ونعتقد أن ما جرى حتى الآن من جلسات للحوار بين الحزب الوطني، والأحزاب المعارضة؛ هو في جوهره مشاورات أولية للتحضير لعملية الحوار الحقيقية التي ينشدها كل مواطن مصري لأسباب عديدة.

أول هذه الأسباب أن حصر الحوار بين الأحزاب السياسية يتجاهل حقيقة أن الغالبية العظمى من المصريين ليسوا أعضاء في هذه الأحزاب، وتوضح الاستطلاعات القليلة التي تمت على عينة قومية ممثلة لجميع فئات المواطنين أن عضوية الأحزاب لا تزيد كثيراً عن ٢% منهم، ومن ثم فإن مصطلح الحوار الوطني نفسه يفرض إيجاد آلية مناسبة لتقريب الحوار من فرصة التعبير عن وجهات نظر الفئات المختلفة من المواطنين، وقد يساعد على ذلك ضم ممثلين للمنظمات المدنية الكبيرة، وذات الثقل في التعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع بحكم عضويتها، أو إفادتها من الخدمات، والمعارف التي تنتجها تلك المنظمات، وقد يوسع هذا هامش التمثيل المجازي إلى نحو ٧ % من المجتمع المنتسبين إلى جمعيات أهلية، أو مؤسسات مدنية، ولأن هذا التمثيل المجازي، لا يكفي فلا بد من ضم شخصيات عامة من قطاعات مختلفة مثل الصحافة، والعلماء، والجامعات والمبدعين

أما السبب الثاني فهو أن حصر الحوار في الغرف المغلقة يتلف فكرة الحوار من أساسها، فالحوار ضروري لأنه يشكل آلية متميزة للمشاركة في صنع مصير الوطن، بل ولأن له قيمة كبيرة في استعادة ثقة قطاعات واسعة من المجتمع التي لا تشترك في العملية السياسية لاعتقادها بأن صوتها لن يصنع فرقاً مهماً في الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي أو في صياغة وتطبيق السياسات العامة، والحوار هو أيضاً ضروري للتوصل إلى تراضٍ وطني عام حول السياسات، وبرامج العمل، فإن لم يتم هذا الحوار على شاشات التلفاز والراديو والصحافة المطبوعة والالكترونية، فلن يفقد مشاركة قطاعات واسعة من المجتمع، بل قد يفقد هو قيمته الحقيقية، لأنه لن يلفت نظر سوى أقلية ضئيلة من المواطنين

ولكي نفهم هذه الحقيقة يتوجب التنويه إلى حقيقة أن فكرة الحوار الوطني هي أولاً استثنائية يحتمها عدم كفاية الأطر المؤسساتية الموجودة بالفعل للتوصل إلى حالة سياسية وطنية جديدة، فلو أن المطلوب هو حصر المشاركين في الأحزاب السياسية المعترف بها رسمياً وفي مجلسي الشعب والشورى بالغرض. فالأحزاب المشاركة حالياً ممثلة، ولو بأعداد ضئيلة في المجلسين، وطالما أن المطلوب هو إطار آخر وأوسع من خلال الحوار يكون من المنطقي أن توسع مدى المشاركة، وأن تجعل المشاورات، والمناقشات علنية حتى يتاح لجميع المواطنين إدراك جدية، أو خطورة المهمة المطروحة

إن توسيع مجال المشاركة لتضم ممثلي المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تمثل ركائز مهمة للحياة السياسية والثقافية، أو مؤسسات جوهرية للرأي يحل تلقائياً مشكلة مشاركة الأحزاب، والقوى المحجوبة عن الشرعية خاصة التيار الإسلامي المعتدل الذي ينبذ العنف والإرهاب؛ إذ يمكنها المشاركة من خلال الشخصيات المفكرة التي تسهم في طرح وجهة نظرها حتى نتمكن من التوصل إلى حل معقول يتفق مع أفضل مستويات الممارسات الديمقراطية لتقنين الوجود السياسي لتلك القوى

أما السبب الرابع فيتعلق بمدى أهمية جدول أعمال هذا الحوار الوطني، وقد فهمت من دعوة الحزب الوطني أن المطلوب هو التوصل إلى تراض وطني عام حول أشياء مهمة لا تقل عن مسار تطور النظام السياسي، وبصفة خاصة قضية الانتقال الآمن والمنسجم للديمقراطية، فإن انحصرت مهمة الحوار في العمد، أو تعديل مجموعة تشريعات، فهذا الأمر لا يتطلب حواراً وطنياً بالمعنى العميق والجدير بالاهتمام؛ إذ يكفي أن تقرر الحكومة التقدم بتشريعات جديدة، وأن تزاول الحوار من أرضية مجلسي الشعب والشورى، كما يجري عادة ويتناقض ما توحي به دعوة الحوار مع أطروحة ميثاق شرف للأحزاب، فالأحزاب يجب ألا تتقيد بميثاق شرف، وإنما بالقانون الديمقراطي

والسبب الأخير لما نطرحه من رأي حول هذا الحوار هو أن مسألة «الانتقال الآمن» والمنسجم للديمقراطية صارت متحدة اتحاداً تاماً مع المسألة الوطنية؛ أي أنها تحولت من مجرد مطلب يستعيد لمصر حيلتها الديمقراطية، كما وعدت ثورة يوليو إلى القضية المحورية، والمحددة لمصير الوطن المصري والعربي أيضاً

فغير الديمقراطية نستطيع أن نقاوم الضغوط الخارجية التي تتحجج بأن العرب هم «الاستثناء الوحيد من موجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، وفي الوقت نفسه فإن التحول الديمقراطي وحده هو الذي يضمن استعادة مصر لموقع القيادة في العالم الثالث، وفي العالم العربي، والواقع أن الديمقراطية وحدها هي التي يمكن أن تجعل مصر من جديد عروس

العالم، وأن تستعيد بهذا كامل مكانتها في قلب المجتمع العالمي الرسمي، والشعبي، ويجب أن نعترف بأن مصر فقدت - أو كادت - هذا الموقع لأسباب عديدة، ويبطل هذا التحول حجة إسرائيل التقليدية التي توظفها بنجاح في كل المنابر العالمية، والتي تقول بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ومجرد انتقال مصر الحاسم إلى نظام ديمقراطي منسجم يمكننا من عزل إسرائيل تماما باعتبارها مجتمع "أبارتهيد" يقوم على الاحتلال واغتصاب أراضي الآخرين بالقوة، ولا شأن له بالقيم الأساسية للديمقراطية لا بالقدر الذي كان لنظام الأبارتهيد السابق في جنوب إفريقيا.

وفي حالتنا تحديدا صارت الديمقراطية، والأمن القومي قضية واحدة، وليس العكس كما درجت الدعاية المعادية للديمقراطية في بلادنا على التلميح، أو التصريح، ولعلنا نتذكر هنا بما حدث للبلاد العربية التي حكمتها أنظمة شمولية مثل العراق والسودان وسوريا؛ حيث لم تتورع المعارضة عن التحالف مع القوى الخارجية التي استباحت أمن هذه البلاد العربية باسم الاستبداد.

وكان التاريخ المصري الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى بداية عقد الخمسينيات؛ قد نهض على ثلاثية جوهرية مثلت الاستراتيجية العامة للتطور الوطني، بل تمحورت حول التعبير عن مكونات الشخصية المصرية الحديثة ذاتها، وهي الوطنية والديمقراطية، والاستنارة، وقد آن الأوان لاستعادة هذه الثلاثية الجوهرية من خلال الانتقال الآمن لنظام ديمقراطي منسجم بعد فترة طويلة من الانقطاع والتجريب.

لقد انتهت عمليات التجريب السياسي التي شهدناها منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى أوضاع انتقالية متتالية، وهذه التجارب والأوضاع الانتقالية تثبت أن الطريق الوحيد لبناء نظام سياسي منسجم هو الديمقراطية ذاتها.

ونحن نشهد أن تنتهي التجربة الحالية للحوار الوطني إلى نتيجة مختلفة عن التجربة السابقة، ولم نسفر عن شيء على جدول الأعمال يجب أن يحتد بحسم في التشاور حول تأمين الانتقال إلى نظام ديمقراطي منسجم، ويعني ذلك تناول الإشكاليات العامة والملموسة للانتقال، وصولا إلى توافق عام حول ترتيبات سياسية، ودستورية جديدة، ويهمنا هنا التأكيد على خمس إشكاليات جوهرية، وإن كانت تخص الظروف المرتبكة للانتقال الديمقراطي ذاته.

الإشكالية الأولى في تقديري هي الضيق الشديد لقاعدة الطبقة السياسية في مصر، إذ لا يكاد المواطنون يتعرفون على أي عدد مهم من الشخصيات العامة بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية، وأهم المبدعين وقادة الفكر والرأي ولا تعكس هذه الحقيقة التي تثبتها الاستطلاعات القليلة للرأي العام مجرد ظاهرة الأمية، أو العزوف عن المشاركة لأن ضيق

قاعدة الطبقة السياسية في مصر نتج عن تآكل نخبة الحكم التي جاءت بها ثورة ١٩٥٢ لأسباب طبيعية وسياسية، كما نتجت عن ممارسة السلطة المغلقة من خلال الإدارة البيروقراطية، وليس من خلال أساليب الانتخاب العام والتعددية الحزبية، وتداول السلطة، وهي الآليات المعروفة لتوسيع قاعدة الطبقة السياسية في المجتمعات الديمقراطية، وهناك استراتيجيات مختلفة لتوسيع قاعدة، وتنمية مواهب ومهارات تلك الطبقة السياسية، ويجب بحث هذه الاستراتيجيات في إطار الحوار.

أما الإشكالية الثانية في النظام السياسي المصري فهي التمركز الشديد للسلطة في الفرع التنفيذي من الحكومة، ومن المتفق عليه أن الحد الأدنى للنظام الديمقراطي هو الدور الجوهري للبرلمان، والاستقلال التام للقضاء. وقد أدى التمركز المتطرف للسلطة بيد رئيس الدولة إلى مفارقات لا حل لها في النظام السياسي. فنظامنا لا يعرف مثلا بالمسئولية الجماعية للحكومة أمام البرلمان لأن الرئيس الحقيقي للحكومة ليس رئيس الوزراء، وهو منصب غير منتخب، وإنما رئيس الدولة ذاته. كما أن التوسع في سلطات رئيس الدولة يلغي عمليا مبدأ الفصل بين السلطات، إضافة لانعدام التوازن فيما بينها. وكان المرشح لرئاسة الدولة يسمى من مجلس الشعب بأغلبية الثلثين، وهو ما ينتهي بدوره إلى مفارقات عديدة مع آلية الاستفتاء. فإذا أضفنا حقيقة أن التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٠ قد ألغت قيد تولي الرئيس لولايتين يبرز الخوف من أن تقع البلاد في "فخ دستوري" يصعب إيجاد أي حل له إلا بوسائل استثنائية، كما وقع في تونس مثلا عام ١٩٨٧. وفضلا عن ذلك فإن وجود الرئيس على رأس حزب من الأحزاب يسبب مفارقات (نظرية) أخرى لا تقل أهمية إذا لم يحصل هذا الحزب على الأغلبية البرلمانية المطلوبة. ولا يمكن مشابهة هذا الوضع لحالة فرنسا التي شهدت "حكومات الرأسين" بسبب أن للبرلمان في فرنسا سلطات كبيرة، وأن تقاليدها الديمقراطية أقدم وأشد رسوخا. ومع ذلك فحتى في فرنسا فشلت هذه التجربة فشلا تاما. ويحتم ذلك انتخاب رئيس الدولة انتخابا حرا مباشرا ولولايتين فقط، كما استقر العرف الدستوري في جميع الدول الرئاسية الديمقراطية تقريبا.

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق بالأحزاب الدينية تحديدا والأحزاب الشمولية عموما، فتنبني وجود هذه الأحزاب ينطوي على مخاطر كثيرة أهمها إمكانية التحول إلى دولة دينية، ولكن إنكار الشرعية عنها يزعزع مصداقية العملية السياسية نظرا لتمثيلها لقطاع كبير من المواطنين وتجذرها في البيئة السياسية المصرية تاريخيا، وتختلف النظم الديمقراطية في موقفها من هذه القضية، ففي أمريكا وفرنسا مثلا يقع الاعتراف بالأحزاب الشمولية، بينما يرفض النظام الدستوري الألماني الاعتراف بها، ومع ذلك ففي جميع الديمقراطيات العريقة

يمنع الاعتراف بالأحزاب التي تحمل اسم المسيحية لأنها تعرقل بالتعايش السلمي، والنظام الديمقراطي، ولا يبدو أن من المستحيل التوصل إلى حل توفيقي بين مختلف الاعتبارات المتناقضة والمشروعة، ويبدو أن المفتاح العملي لحل الإشكالية هو الغموض حول طبيعة الحزب المعني فمن الممكن مثلا إلزام الجميع بالاعتراف بحتمية الشفافية، والعلنية سواء في أسماء الأعضاء أو البرنامج السياسي، ورفع تسمية الدين من الحزب السياسي حتى لا يوحي بأنه يحتكر صفة الإسلام، أو تمثيل المسلمين، أما الحل الحقيقي فسوف يتوقف على مدى التمكن من ترسيخ القيم والعادات والآليات الديمقراطية، كما أن الفصل بين سلطة السيادة، وسلطة الحكم؛ توفر آلية حماية للديمقراطية والحريات العامة، والدستور غالبا ما تكون كافية حتى تتجذر التقاليد الديمقراطية، والأمر المؤكد هو أن تجذر الديمقراطية يحل تلك الإشكالية جذريا

أما الإشكالية الرابعة فتتعلق بالنظام الانتخابي، فالانتقال إلى الديمقراطية المنسجمة في ظروف صفقة المشاركة وضعف الأحزاب يكون نظام التمثيل النسبي غير المقيد أفضل الوسائل لتجذير التعددية السياسية، ولكن موقف المحكمة الدستورية حتم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي غير أن حكم المحكمة الدستورية تأسس على وضع القيود على تأسيس الأحزاب فإذا زالت هذه القيود لا يكون هناك أساس للاعتراض على التمثيل النسبي؛ إذ لن يكون هناك سبب للامتناع عن المنافسة في الانتخابات العامة من خلال أحزاب، وتنتفي بذلك حجة المستقلين في وجود مخالفة لمبدأ المساواة، كما أن تأسيس هيئة دستورية لإدارة الانتخابات العامة مثلما يحدث في النظام الدستوري الهندي يستعيد المصداقية الكاملة للانتخابات العامة، ويضيف ضمانات أعظم للمساواة والنزاهة

أما الإشكالية الأخيرة فهي تلك المتعلقة بالدستور والواقع أنه لا يوجد سبب منطقي للقول إن البحث في وضع دستور جديد خط أحمر فالمسألة باتت حتمية والدستور الحالي لم يعد يتواءم مع التطورات الواقعية، ناهيك عن ضرورة ضمان الانسجام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية ووضع هذا الدستور في ظروف خاصة، وتم تعديله في ظروف بالغة الارتباك

إن الغالبية العظمى من المصريين، ومن النخبة السياسية والثقافية تقبل أن يكون الانتقال إلى الديمقراطية المنسجمة تدريجيا في أمد زمني مقبول ولكن ذلك يمكن لتعديلات دستورية تمهد لدستور جديد ويبدو ذلك هو الحل الوحيد لضمان انتقال سلمي، وآمن للديمقراطية باعتبارها النظام الطبيعي القابل للديمومة، والذي تستحقه مصر، وينسجم مع شخصيتها وتاريخها الحديث، ومكانها ومكانتها في العالم

الفصل الثالث

فك الاحتجاز

مخاطبة عقل الدولة العربية

في مواجهة الاستعصاءات التي تفسر الركود المذهل للمجتمعات العربية تطور مدخلان أساسيان، وهما مدخل الإصلاح السياسي، ومدخل المجتمع المدني. الأول يقوم بمهمة المطالبة على مبادرات فوقية تدخل إصلاحات سياسية عميقة تعيد الحيوية للمجتمع السياسي وترمي الانتقال إلى نظام ديمقراطي في غالبية الأقطار العربية. وينظر البعض باستخفاف، وربما شيء من الإدانة إلى هذا المدخل لأنه فوقي أو مثالي يطلب المستحيل من حكومات، ونظم عتيدة لن تسلم أبدا بضرورة انهاء الاحتكار السياسي، أو لأنه يطلب الإصلاح والديمقراطية دون كفاح طويل، ودون دفع ثمن. وينتقد البعض هذا المدخل أيضا لأنه يتسم بالسطحية والشكلية. فالإصلاحات التي تتبناها نخب حكم تحتكر السلطة والثروة لن تكون في أفضل الأحوال سوى تدابير جزئية وشكلية، وغالبا ما تأخذ باليد اليمنى ما تمنحه باليد اليسرى لتأبيد الوضع القائم. ويقول المعترضون لهذا المدخل إن الحياة السياسية لأي مجتمع ليست عملية هندسة اجتماعية وإنما هي تطور عضوي للنسيج المجتمعي وللتاريخ السياسي الخاص بكل مجتمع. ولا شك أن هذه الانتقادات صحيحة شكلا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأشخاص، والأسر التي تتوسد قمة الدولة، ولكنها أيضا حافلة بالمبالغات.

مدخل الإصلاح من أعلى لا يفتقر إلى نظرية سياسية، بل ويستند على ثروة كبيرة من التجارب التاريخية والحديثة. مقترب الإصلاح من أعلى هو تطبيق نوعي لنظرية أن للدولة عقلا يتحرك تبعا لهدف أسمى، وهو الاستمرار عن طريق التغلب الدائم على الصعوبات، والتأقلم مع المتغيرات الجديدة. فإن لم تبادر الدولة بالتغيير والتأقلم الإيجابي قد تعرض نفسها للسقوط. وتعني نظرية عقل الدولة باستبعاد امكانية الشخصنة التامة للحكم. فعقل الدولة هو وعاء الخصائص التي تخص بقاءها ككيان مجرد حتى على حساب الأشخاص القياديين لأجهزتها المختلفة إن لم ينجحوا في قراءة التغيرات التي قد تعصف بالدولة. وتفترض هذه النظرية أن الدولة العربية تعايش الآن ظروفا مختلفة كثيرا عن تلك التي قادت إلى بناء نظم حكم سلطوية وعنيفة. فالمجتمع يخرج تدريجيا عن طوقها، ويتوق إلى مثل سياسية جديدة وبصورة أخص التعددية، والحريات العامة، وبناء أنساق حكم تقوم على انتخابات دورية حرة، ونزيهة في مجتمع يحكمه القانون.

ومن ناحية الخبرة التاريخية فإن لدينا نخب حكم حاولت إصلاح شأنها من الداخل عبر مبادرات فوقية بعضها فشل والآخر نقل المجتمع إلى الأمام، ولو بعد معاناة مريرة. فلا يمكن مثلا عزل تجربة الانتقال إلى الديمقراطية حتى في أوروبا الشرقية عن المبادرات الفوقية الدورية التي قامت بها الأحزاب الشيوعية الحاكمة وقتئذ. وفشلت هذه المبادرات لأسباب تتعلق

بالهيمنة السوفييتية، وليس بالأوضاع الداخلية لهذه الأحزاب، أو لهذه المجتمعات. فقام ناجي الأمين العام للحزب الشيوعي المجري بمبادرة ثورية للإصلاح السياسي والدستوري، بل وقاد ثورة وطنية عام ١٩٥٦ انتهت بالفشل نتيجة التدخل السوفييتي. وقام جومولكا بمحاولات متكررة في بولندا أثارت امتعاض السوفييت، ولكنها كانت أقل ثورية. ثم قام دوبتشيك الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكي بمحاولة مماثلة انتهت بتحول الدبابات السوفييتية إلى براغ عام ١٩٦٨. وبإيجاز كان عقل الدولة يعمل لصالح الإصلاح. وبات من المؤكد أنه متى ما خف الضغط السوفييتي سيتم انتقال سلمي للديمقراطية هناك، وهو ما حدث عام ١٩٨٩. وسوف نجد محاولات شتى للإصلاح من أعلى في النماذج المضادة مثل تجربة شيلي؛ حيث قام بينوشيه بنفسه بقيادة التحول إلى نظام ليبرالي بعد أكثر من عقدين على الانقلاب العسكري الدموي الذي قاده ضد نظام الليندي في بداية السبعينيات. وهناك أيضا التسليم الطوعي للسلطة من جانب العسكريين في البرازيل، والأرجنتين دون أن تقوم ثورات شعبية تجبرهم على التسليم بالحل الديمقراطي بالقوة.

ولكن عقل الدولة لم يعمل في العالم العربي ربما باستثناء جزئي في حالة المغرب، وبحيث الحكم في مختلف الدول العربية تناور لإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه رغم الفشل الذريع في تحقيق أي نهضة مهمة في أي مجال بما في ذلك المجال الأمني البحت الذي يشكل جوهر الاستراتيجيات السياسية لنخب الحكم العربية. ومن هنا بدا أن مدخل المجتمع المدني هو الاستراتيجية السليمة التي يستند عليها جل الفكر السياسي تاريخيا، وفي الوقت الحالي لإحداث الانتقال الديمقراطي، واستعادة مشروع النهضة العربية. ويقوم مقترب المجتمع المدني على افتراضات شتى، فنضوج الثقافة المدنية والدستورية الحديثة هي العامل الدافع لتحول ديموقراطي أصيل وقابل للبقاء، ونمو المنظمات المدنية يشكل القاعدة التي لا غنى عنها لازدهار مجتمع سياسي قادر على إدارة سلمية لدولة ديمقراطية، بدءا من وقف تغول الدولة ومصادرتها للحريات العامة، وصولا إلى التمكن من بناء دولة ديمقراطية.

وقد تطور جزئيا في شتى البلاد العربية مجتمع مدني وأهلي له تراث ثقافي واجتماعي عميق. ولكن من المتفق عليه أنه لا يزال بالغ الضعف والهشاشة بما يجعل الانتقال السريع للديمقراطية أمرا بالغ الصعوبة. فغالبية المجتمعات العربية ليست قوية بما يكفي لمجرد التصدي الفعال لانتهاك الدولة المستمر لحقوق الإنسان بما في ذلك أبشع هذه الانتهاكات مثل استمرار نظم طوارئ متشددة، وشيوع ممارسة العقاب الجماعي والتعذيب، والاعتقالات الإدارية والعشوائية والمحاكم العسكرية وغير الشرعية. وتقر مختلف القيادات السياسية والمدنية بهذا الواقع الصعب. ويكاد حتى النشطاء الأكثر كفاحية، واستقامة في العمل المدني

ينفضون أيديهم من الفكرة كلها بعد عقود من النضال في عدد من الدول العربية بما فيها تلك التي تمتعت بتراث ديمقراطي قديم مثل مصر.

وقد نقرأ الصورة من منظور يائس فنقول إننا قد [illegible] في حالة الاستعصاء الديمقراطي لفترة طويلة مقبلة لأن المقتربين لم ينتجا تحولا يذكر، وهو ما يؤكده النموذج الشائع في العالم العربي مثل مصر وسوريا وتونس. ولكننا قد نقرأ الصورة من منظور آخر لنصل إلى نتيجة مختلفة مثلما يعتقد من التطورات الراهنة للحالة الفلسطينية، بل وربما أيضا من حالة السودان والجزائر، فضلا عن حالة المغرب والبحرين وغيرها.

إذ ليست ثمة مفاصلة بين مقتربين، بل هناك آفاق زمنية مختلفة، وربما سيناريوهات مختلفة لإنهاء الاستعصاء الديمقراطي. الإصلاح من أعلى له ميزة السرعة وهو يضمن الطابع السلمي للانتقال بأقصى ما يمكن عمليا، وهو أيضا يصحح المجتمع السياسي بصورة متوازنة إذا قام على تحرير الجدل الاجتماعي وروح الحوار، ولكنه قد يؤدي إلى نتائج أقل أصالة وتجذرا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية فالإصلاح من أعلى يحافظ على تماسك المجتمع ولو شكليا بما يمكن الشعوب العربية من مواصلة النضال من أجل الحقوق القومية، وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني والشعب العراقي. أما الناشطية المدنية والسياسية فتحتاج إلى أفق زمني طويل، وقد تشتمل على صدامات سياسية وعنف غير صحي، ومعاناة ممتدة وتأخر في تحصيل نتائج الانتقال الديمقراطي بالنسبة للنهضة السياسية والاقتصادية. ولكن نضوج المجتمع المدني عبر كفاح متواصل يجعل الانتقال الديمقراطي أكثر عمقا وأصالة. ويبدو أن علينا أن نحدد بما يأتي أولا، وبما يأتي لصالح الأمة والمجتمع والسلم الأهلي.

الحكم الجيد بين قوة وضعف الدولة

تكشف دراسة حديثة للبنك الدولي بعنوان "حكم أفضل من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" عن عدد من الحقائق المثيرة

من أهم هذه الحقائق أنه لو كانت منطقتنا قد نمت بنفس المعدل الذي حققته دولة مثل ماليزيا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لكان الدخل الفردي المتوسط قد صار ضعف ما هو عليه الآن، ولم يملك كتاب هذا التقرير سوى أن يعبروا عن الدهشة لهذا الاستنتاج فهتفوا مرتين: ضعف الدخل!

من تلك الحقائق أيضا أن درجة جودة الحكم في هذه المنطقة أقل من جميع المناطق، والدول الأخرى التي تماثلها من حيث مستوى الدخل، وتعد منطقتنا استثناء من قاعدة عالمية تقول إن نوعية الحكم تزيد جودة مع ارتفاع مستوى الدخل الفردي المتوسط، وبتعبير آخر فإن الحكم لا يتحسن في هذه المنطقة مع ارتفاع متوسط الدخل

أما أهم الحقائق التي كشفت عنها هذه الدراسة فهي أن معدل النمو السنوي كان يمكن أن يزيد بنسبة واحد في المائة لو أن جودة الحكم في منطقتنا كانت تتحسن بنفس المعدلات التي حققتها عدة بلدان في جنوب شرق آسيا، وهي بلدان دخلت العالم بعدنا بعقود كثيرة

وبتعبير آخر فإن باستطاعة منطقتنا أن تزيد معدل النمو دون استثمار مليم واحد إضافي إذا تحقق تحسن معقول في مؤشرات جودة الحكم، ولعلنا نوضح الصورة بقدر أكبر حين نشير إلى أن منطقتنا لم تحقق معدل نمو يصل إلى واحد في المائة سنويا منذ عام ١٩٨٠ فكان معدل النمو المتوسط يصل إلى ٠.٩% برغم الاستثمارات المالية الكبيرة التي ضختها دول المنطقة في اقتصاداتها خلال هذه الفترة، وكان هذا المعدل أقل من أي منطقة أخرى في العالم بما فيها إفريقيا الاستوائية، وهو ما يشير بوضوح إلى الانخفاض الشديد في مستوى كفاءة إدارة الاقتصاد والمجتمع، ويوضح النتائج السلبية لتواضع مستوى جودة الحكم في منطقتنا من العالم..

ديمقراطية أم حكم جيد؟

يعتقد كثيرون أن البنك الدولي قد اخترع الحكم الجيد حتى يتهرب من استخدام مصطلح الديمقراطية، وربما كان ذلك صحيحا بصورة جزئية نظرا للحساسية السياسية للمصطلح الأخير بالنسبة لحكومات كثيرة في العالم خاصة في المنطقة العربية. ولكن هذا المصطلح له تاريخ مستقل نسبيا عن مصطلح الديمقراطية، والواقع أني أجده أفضل من

مصطلح الديمقراطية برغم القيمة المعنوية العالية لكلمة ديمقراطية، فليست كل الأنظمة الديمقراطية جيدة من وجهة نظر شعوبها، أو بالمعيار الموضوعي. فكثير من الديمقراطيات تعاني من الفساد وسوء الإدارة والبطالة، وأحيانا تكون الديمقراطية ستارة للصراعات الأيديولوجية، والمماحكات السياسية وتواضع الأداء، فضلا عن الظلم الاجتماعي، والتشوه الثقافي. كما عانى في مصر من هذه السمات في النظام السياسي الليبرالي قبل عام ١٩٥٢، كما يشهد على ذلك أساتذتنا وآباؤنا. وليس في ذلك ما يقلل من أهمية الديمقراطية، وعلوها على كافة النظم السياسية الأخرى. كل ما نعنيه هو أن المهم هو أن تحقق الديمقراطية وعودها المعلومة، وهو ما قد تنجح أو تفشل فيه تبعا لأحوال المجتمع وثقافته وجودة بنيته الدستورية والتشريعية، وإخلاص ونزاهة نخبه السياسية، وسلامة تكوين طبقاته العليا، وامتلاكها للالتزام بمصالح المجتمع في التقدم، وليس بمصالحها الخاصة وحدها. وتعبير الحكم الجيد يشتمل على ما هو ينبغي في النظم الديمقراطية، ويضيف عليها اعتبارات حسن الإدارة والأداء الفعلي؛ أي الكفاءة في تدبير أمور المجتمع بمختلف مجالاته، وبذلك يشتمل الحكم الجيد على المؤشرات الأساسية للديمقراطية مثل الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحرية الصحافة، وانفتاح المؤسسات السياسية على المجتمع، والتنافس على المناصب النيابية العامة، والمشاركة والمحاسبة الديمقراطية والشفافية، وتوفر المعلومات عن أداء السلطات العامة، ثم هو فضلا عن ذلك يشتمل على مؤشرات مناسبة لقياس كفاءة الإدارة الحكومية مثل درجة الفساد وجودة التشريعات، ومدى اتساع السوق السوداء وحسن إدارة الموازنات الحكومية، ويسر الإجراءات الإدارية في عديد من المجالات بدءا من المحاكم، ومرورا بإجراءات الاستثمار ونزاهة القضاء، وجودة الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة والمساواة في توزيعها بين المواطنين. ومن المهم أن نضيف معاني المساواة بين الرجال والنساء والحرص على نظافة البيئة الطبيعية، وسلامة المجتمع الأخلاقية، كما يظهر في معدلات الجريمة... الخ.

وفي جميع هذه المؤشرات يعاني العالم العربي والإسلامي تدهورا واضحا بالمقارنة بالدول الأخرى، والمماثلة له في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعد تواضع نوعية الحكم بذاته أحد أهم أسباب الإخفاق الاقتصادي، بينما لا يفسر الإخفاق الاقتصادي إلا بقدر معين سوء الأداء الحكومي سواء فيما يتعلق بالحقوق، والحريات العامة، أو فيما يتعلق بكفاءة إدارة المجتمع والشئون العامة، مثل بطء العدالة وانتشار الفساد، وتعقيد وتعدد الإجراءات الإدارية في كل مجال وهكذا.

معنى القوة والضعف:

أقدر تعبير الحكم الجيد بالنسبة لنا في العالم العربي والإسلامي لسبب إضافي؛ فهذا التعبير يحل المعرقة أو اللغز الكامن في التجربة السياسية الراهنة لعدد من الأقطار العربية، فواقع الدولة وممارستها تكشف عن نقيضين، فالدولة تبدو بالنسبة للمجتمع قوية للغاية في جوانب معينة، وضعيفة للغاية في جوانب أخرى. هي قوية ببطشها وصلفها وانتهاكها للحقوق الأساسية، وهي لا تسأل عن رأي المجتمع ولا تعترف بأن سلطتها مشتقة من مبدأ سيادة الأمة. وهي تستطيع تحويل حياة الناس إلى جحيم، وغالبا ما تفعل، ولكنها في الوقت نفسه ضعيفة فيما يتعلق بتطبيق القانون، وفي مواجهة الفساد، وفي ضبط إيقاع المجتمع بصورة إيجابية وبناءة، كما هو ضروري في أي مجتمع حديث، وهي ضعيفة بصورة عامة فيما يتعلق بأدائها التنموي، وفي تحقيق تراكم رأس المال والمعارف التكنولوجية، وفي ميدان الثقافة الاجتماعية والشعبية. الدولة لا تستطيع مجرد تنظيم المرور أو القضاء على الدروس الخصوصية، ولكنها قادرة على وضع الآلاف في السجون خلال أقل من أربع وعشرين ساعة.

ويعني ذلك أن الدولة قوية في المجال الخطأ، وضعيفة في المجال الخطأ، أي قوية حيثما كان يجب أن تكون رحيمة وضعيفة حيثما يجب أن تكون صارمة. وهي على خطأ في الحالتين لأنها لا تطبق القانون جيدا سواء من زاوية احترام الحريات العامة، أو من زاوية الكفاءة في إدارة التنمية، وهذا اللبس يجعل المجتمع نفسه مشوش التفكير، فهو يطالب بحكومة قوية لأنه يريد أن يطبق القانون بصرامة، وبالتساوي على الجميع، وهو في الوقت نفسه يتمنى لو أن الدولة كانت أضعف فيما تتعلق بقدرتها المهولة على اختراق المجتمع، وتخريبه أو إهانته وسحق كرامته، والتشوش هنا واضح فالحكومة التي تتعامل مع المجتمع كالعدو ليست قوية، بل باطشة، والدولة التي تتساهل في تطبيق القانون، أو تسيء صياغته بضغط اعتبارات سياسية، أو حزبية أو شخصية عارضة، ليست ضعيفة، وإنما عشوائية وتعسفية إنها في الحالتين على خطأ لأن المطلوب هو دولة قادرة على توفير حكم جيد فتكون قوية؛ حيث يحتاج الأمر إلى تطبيق القانون بصرامة وموضوعية، وتكون ضعيفة أو مقيدة حيثما يجب أن تلتزم بحقوق المواطنين، وحرياتهم الأساسية فتقيد نفسها بأصول القانون ومثل الديمقراطية. ما نريده هو حكم جيد بمعنى أن يكون ديمقراطيا، وكفئا في الوقت نفسه، ونحن نستطيع أن نبني هذا الحكم الجيد، لو قررنا أن نجعل بلادنا أفضل لأبنائنا سياسيا وتنمويا أيضا

علماء سياسة أم شعراء؟

يعرض عالم السياسة الإمكانيات الموضوعية للإصلاح في أكثر البلاد العربية، وينتهي إلى نتائج محبطة. ويبدو هذا التقدير متوافقا مع الواقع. فلو أن قوى الإصلاح والنهضة كانت قوية، وذات حضور فعال في الساحة السياسية أو المدنية، لما وصل بنا الحال إلى ما نحن فيه، ولكان قد شاهدها وشهد لها الجميع، ولكان جانب من الإصلاح قد فرض نفسه قبل أن "تمطرنا" مبادرات الإصلاح الخارجية على حد تعبير الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى.

ويتفق هذا التقدير أيضا مع "الشعور العام" بطبيعة اللحظة الراهنة في التاريخ السياسي، والثقافي للعرب. فمشاعر شعوب المنطقة، ونخبها الحاكمة، وغير الحاكمة على السواء مستوعبة إلى حد كبير في موضوع وحيد، أو رئيسي وهو موقع العرب في النظام العالمي الراهن، وعلاقتهم المضطربة به بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، ثم قضية العراق، إضافة إلى القضايا التي تهم دولا عربية بعينها، ولم تتحول إلى "مشاع" عربي عام.

هذا ما ينتهي إليه عالم السياسة والاجتماع الأمين مع "علومه" وعدتها من وسائل ومناهج البحث والمعرفة. فالإصلاح موضوع يشغل الجماهير، وتتوق إليه الشعوب ولكن لا تناضل من أجله، ولا تشق طريقها إليه بطلب فكر ثاقب والانضمام إلى جمعيات، ونقابات، وأحزاب تنادي به، والعمل يوما بيوم لنيله أو فرضه فرضا على حكومات ضالعة تحتكر السلطة والثروة، وتسيطر على كل ما يتحرك على الأرض العربية، ولا تترك فرصة لمناقشتها، أو تغييرها بصورة سلمية. ومهما كانت الأوضاع سيئة وغير عقلانية أو تم تبديد الثروة فيما لا ينفع ويفيد، بل ومهما وظفت السلطة في تدمير المجتمع جهارا نهارا، وأعلن ذلك على الملأ باسم تبريرات، وأفكار ظاهرة الحمق والسخافة يصاب الناس ويدخلون إلى جلودهم، ويحكمون غلقها على أنفسهم وتلوينها بالألوان السائدة في البيئة السياسية حتى لا يراهم أحد أو يحظى النظر إليهم كعنصر غريب على النظام أو "خصم له". فتظل الأوضاع تتدهور يوما بعد يوم دون أن يملك أحد إنقاذ بلاده. وحتى عندما يضيق الحال بالناس يفضلون في أكثر البلاد العربية أن يخوضوا مخاطرة الموت هربا إلى أوروبا أو أستراليا بحثا عن وطن بديل، أو حياة جديدة تجنبا للمخاطرة بالموت، والإهانة في السجون بحثا عن الإصلاح في أوطانهم. ولهذا يبقى الإصلاح أو النضال من أجله هما لأقلية الديمقراطية المثقفين والمشتغلين بالعمل العام، وهي أقلية لم تنجح في مجرد "نداء" الجماهير لدخول الحلبة ولو لمجرد المشاهدة.

ولكن أليس هذا الاستنتاج محبطاً؟ ألا يغلق الدائرة، ويسبب اليأس ويبرر فعلياً المنهج الإرهابي في الصراع حول العدالة مع القوى الاستعمارية في الغرب؟ فإذا كان بديل العدالة الدولية من خلال النهوض بالأداء الحضاري العام، والتقدم الاقتصادي والسياسي والتفاوض المتحضر أمراً يبدو بعيد المنال في الأمد المنظور قد تصبح أية وسيلة أخرى، ولو "الإرهاب" مشروعة بالمعنى التاريخي

عدة العالم وخيال الشاعر:

والأهم أليس من الممكن أن تكون استنتاجات عالم السياسة أو الاجتماع خاطئة لأن عدته في البحث والمعرفة ذاتها غير مناسبة للحالة التي يبحثها، أي المجتمعات العربية وقوانين تطورها؟!

إننا لا نلفت النظر إلى هذا النوع من الأخطاء، أو النبوءات "العلمية" التي شهدناها مؤخراً مثل النتائج المتوقعة للانتخابات العامة في بلاد مختلفة. وآخر هذه الأخطاء تمثل في نبوءة انتصار حزب الشعب المحافظ في إسبانيا قبل تفجيرات مدريد. بل نلفت النظر أيضاً للفشل في التنبؤ بثورات كبيرة من نوع ثورات أوروبا الشرقية أو انهيار الاتحاد السوفييتي، بل والفشل في التنبؤ بأحداث عربية هائلة الأثر

وعلى نفس الدرجة من الأهمية لم يشكل "علماء" السياسة والمجتمع في العالم العربي قيادة لتيار جديد من الوعي والنضال من أجل الإصلاح بل وقع "استيعاب" هؤلاء العلماء في النظم الحاكمة، وتم حصول "تواطؤهم" مع الوضع القائم لقاء امتيازات أحياناً، وبدون مقابل سوى تركهم لحال سبيلهم أحياناً أخرى.

ولهذا قد يكون ما نحتاجه هو شعراء ومبدعين، وليس علماء مجتمع. كما أن "علماء السياسة والمجتمع العرب الذين احتفظوا ببراهينهم العلمية واستقلالهم الفكري، ولم يوظفوا علومهم في خدمة السلاطين، أو يشغلوا "وظائف" بائسة في جهاز الدولة المتهالك الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من أوضاع لم يدلونا بعد على "حلول" عميقة، وقادرة على إصلاح هذه الأوضاع عبر اجتهادات حقيقية، ومتحررة من تجارب الماضي وأيديولوجياته. وربما يكون هذا القصور "عيباً في صنعة" العالم وحرفته، فهو لا يستطيع أن يحلم أو أن يطير في آفاق الخيال

وبالمقابل، المبدع لا يستطيع أن يتخلى عن الأحلام والتطلعات الكبيرة لشعبه. وهو لا يسلم بالواقع بل ينشئ واقعاً جديداً، ومغايراً للترتيبات القائمة ونقيضاً لها. وهو لا يكتفي بالمشاهدة "وتغيير الموقف" عن بعد. بل يهدف لتنشيط خيال الناس لتصور عالم، أو واقع بديل

أقل سوءاً. وهو قد يشط بعيداً حتى يبدو وكأنه منفصل عن الواقع، أو يعتزل في أبراج الخيال كمن تحركه خيالات وأضواء بعيدة فيصير مثل من يعيش في مدينة فاضلة، أو جزيرة في طرف قصية الديمقراطية الكون بأفلاكه وعذاباته. ولكن هذا بالتحديد ما قد نحتاجه مصدراً لما به قدرة الفعل الشعبي المنظم عندما تتحول الشعوب إلى "مبدع جماعي" قادر على إعادة السيطرة على شروط وجوده والتعامل معها ليس كواقع نهائي، وإنما كمادة خام قابلة للتشكل من جديد؛ وفقاً لرؤى البشر وأحلامهم وتطلعاتهم.

وبهذا المعنى قد يكون الشعراء والمبدعون هم "العلماء" الحقيقيون الذين نحتاجهم، ويجب أن نعيد قراءتهم. بل قد نزعم أن الشعراء والمبدعين قد يكونون أكثر فهماً للواقع من العلماء.

وليس فيما نقوله اختراع جديد. بل إن "العلوم العصرية" تقول ذلك أيضاً، فالتيار الجديد في فلسفة العلم يرفض العزلة بين المعرفة العلمية والرؤى الإبداعية. وهو يرفض الفصل بين الفهم والفعل أو بين تشخيص الواقع وتغييره. وهو يبحث عن نمط جديد من المعرفة لا تقوم على القياس، وإنما على رفض القياس على الأمر الواقع، وإنشاء واقع مغاير أو بديل. وهو يرفض التصنيفات الجاهزة، ويرى العالم في سترجاته المعقدة. وهو يثور على الافتراض الكامن في العلوم الحديثة التي شكلت ذاتها على "نموذج نيوتن" للعالم؛ حيث يخضع الغرب لنظم "طبيعية" ويذعن لقوانين الجاذبية. فالعلم الحديث يرى الناس يطيرون خارج قانون الجاذبية، ويسعى لأن يصنع لهم أجنحة. والبطل الحقيقي في الرؤية الجديدة للعلم ليس "العالم" التقليدي، وإنما الروائي والفنان التشكيلي والشاعر والموسيقي، أو هو الإنسان الذي يستعيد خياله ليصنع به عالماً غير واقعي، أو غير مصاغ على صورة فوتوغرافية منه.

وهذا هو ما نحتاجه في العالم العربي. نحتاج أن نمكن الناس من استعادة خيالهم الذي "أنسيه" واقع تشغله الأشياء وليس الأفكار. ونحتاج إلى أن نرى في الواقع مادة خاماً يمكن تشكيلها بإرادة الناس فيجمعون عنصر الأمل في الواقع، ويستنهضونه لتصبح هي العناصر الفاعلة من أجل تغيير هذا الواقع وإصلاحه.

هل يمكن أن نحول شعوبنا إلى "مبدع جماعي" يعيد تشكيل الواقع العربي من جديد فينقذ نفسه من التصوب والانكماش إلى معدة وغرائز، وينقذ الوطن من الهزيمة والتراجع إلى الكهوف؟ نعم. ولهذا نحتاج إلى الشاعر أكثر من "عالم السياسة"، أو إلى "عالم شاعر" أو شاعر يفكر في مادة العلم ويعيد تكوينه.

لا تسقطوا خطاب النهضة أبدا

يهيمن خطاب اليأس هيمنة شبه تامة على الحياة الثقافية العربية. ونحن نحتاج إلى مناقشة حقيقية، وكبيرة للخلاص من هذا الخطاب. وغالبا ما ينطلق خطاب اليأس من قوة الدفع نحو التحول النقدي للمجتمعات، والنظم والإذاعات العربية. ومع ذلك لا مجال للتحرر من خطاب اليأس قبل أن نحرره من الاختلاط مع الخطاب النقدي. فثمة فارق كبير بين الخطابين أو المنظورين. فالأخير هو وحده الذي يملك سلطة معرفية بديلة، هي المنبع الكريم للقوة الاقتراحية.

النقد الذي يقود لليأس هو تواطؤ مع محمولات لغوية بدائية غايتها هي التشخيص، أو بمعنى التهافت الكامل في فكرة أو منتج ثقافي، أو واقع يترجم العشوائية، والفوضى المعرفية وفوضى المصالح. أما المعنى الأرقى للنقد فهو مناقشة قضايانا ومشكلاتنا على مستويات أرقى وأعلى؛ حيث تمكننا المعرفة من إنتاج حلول ممكنة موضوعيا – أو حتى وسيطة تاريخيا – لمشكلاتنا المستفحلة. خطاب النهضة هو بالتحديد القدرة على إنتاج أفكار خلاقة تحل المشكلات على المستويات الكلية والجزئية. ولأن هذا الخطاب تعرض لأزمة مستعصية بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد كان طبيعيا أن نفقد زمام المبادرة ربما حتى الآن، وهو ما أتاح لليائسين والمتطرفين من كل الاتجاهات أن يتسلموا زمام المبادرة ليضاعفوا الشعور بالغربة في بلادنا العربية. وقد آن الأوان لوقف هذا الشعور وتجاوزه جذريا.

إن لدينا كل الحق في الشكوى من الواقع ورفض الأمر الواقع، فلدينا بلاد رائعة، بل ولدينا شعوب رائعة، لا تقل في شيء عن غيرها ممن حققوا طفرات جبارة، ولكننا في قاع الأداء العالمي في كل المجالات. ولكن الشكوى والنقد لن يضيفا شيئا إلا إذا التزم بتكوين قدرة اقتراحية، وسلطة معرفية أرقى. ولن يحدث ذلك إلا إذا غادرنا منصة اليأس واعتنقنا مشروعا أرقى للنهضة إلى صدارة حياتنا الفكرية والثقافية... والسياسية أيضا.

تبدأ السلطة الاقتراحية بالأمل باعتباره موردا ثقافيا وأخلاقيا لا ينضب، ولا يجب أن نسمح له بالنضوب. نقول إن الأمل مورد ثقافي لأنه المنبع الذي يغرف منه الناس ما يضيء وجدانهم وطريقهم عندما يحتاجونه بأكثر من أي وقت آخر؛ أي عندما يكون هناك مبرر حقيقي لليأس، والتسليم للضياع والبكاء على الأطلال، وعندما يهيمن الظلام، هنا والآن نحتاج أكثر من أي وقت آخر، إلى أن ننعش الروح ونبصر الناس بإشارات وبشارات. ولدينا الكثير من هذه البشارات، وخاصة في المواهب الفذة التي تتفجر في الآلاف من الشباب في ربوع الوطن العربي. وربما تشخص ببصرنا بشوق إلى الأجيال الشابة والجديدة لإنقاذ بلادنا

العربية؛ مما هي فيه، وأقترح أن يكون هم الأجيال الكبيرة الحالية أن تسلم هذه الأجيال الشابة زمام المبادرة من خلال بث المعرفة فيها، مزودة بالأمل والثقة.

لقد سلمنا أجدادنا مشروعا مثيرا، وفيه خيال يتفجر بالخصوبة، وفي تقديري أن هذا المشروع؛ أي النهضة مفتوح وغير مغلق، فهو يقوم على النهل من تراثنا العربي الإسلامي في عصور الإبداع الحضاري، والحيوية المعرفية والسياسية، وخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ومما يناسب ويثري حياتنا السياسية والفكرية من إنجازات كل الحضارات الإنسانية الحديثة، بما فيها الحضارة الغربية. وهذه الصيغة مفتوحة لأن معرفتنا بحضارتنا العربية الإسلامية تتطور بصورة أفضل، كما أن المنبع الحقيقي للإنجازات الكبيرة في التاريخ العالمي جاء من خلال تحرير الإبداع الفردي والجماعي؛ أي من منبع مفتوح. وكل ما نحتاجه هو بيئة ثقافية ونظرية أخلاقية، وأطر سياسية تحفز وتحمي عملية تحويل كل مواطن عربي إلى منبع للإبداع والتجديد الخلاق على أي مستوى. فكل إنسان هو منبع للإبداع، ولو على مستوى الحي أو القرية.

ولكي يسترد مشروع النهضة زمام المبادرة، وتوفير أطر سياسية وثقافية وأخلاقية لتفجير مكامن الإبداع، ومنابعه في كل مواطن عربي؛ يجب أن نؤسس كتلة فاعلة من أنصار النهضة في كل البلاد العربية. ونحن نمتلك بالفعل بعض مفردات وعناصر هذه الكتلة. فكل مواطن عربي، بغض النظر عن جنسيته، حركته تجربة دبي الاقتصادية، ويتوق لأن يرى بلاده تطبق منهجية البناء الاقتصادي في هذه الإمارة، وكل مواطن عربي يعيش في الدار البيضاء لا بد أن تكون قد حركته التجربة الديمقراطية المثيرة التي تتدفق في المغرب، وكل مواطن عربي يعيش في البحرين لا بد أن تكون قد حركته تجربة المنتديات الثقافية الخصبة هناك، وكل من يعيش في لبنان لا بد أن يكون قد شعر بالغيرة حيال التجربة الصحفية والإعلامية المنفتحة في هذا البلد الجميل. وكل من عاش في مصر لا بد أن يكون قد تأثر بأجواء التدين السلمي، والتسامح الفريد الذي كان معروفا عن مصر حتى عقدين أو ثلاثة عقود فقط. وبوسعنا أن نمضي في حصر هذه التجارب، والإضافات الرائعة في كل بلد عربي، بل ونستطيع أن نفيد من تجربة كل قرية، أو كل عشيرة في حل مشكلة، ونعمم تجربة هذا الحل لنبتكر حلولا مشابهة أو مبدعة جديدة.

لدينا مشكلات كبيرة في تكوين كتلة فاعلة للنهضة والإصلاح، ولدينا مشكلات أكبر في توفير أطر وأجواء سياسية ونفسية في إطلاق طاقات عناصر، ومفردات هذه الكتلة. وهذا بشكل بذاته أجندة عمل تدعونا للاجتهاد والإبداع. فليس هناك طبقة اجتماعية صلبة، أو منسجمة في أي بلد عربي تطرح على المجتمع ثقافة تقدمية ونهضوية. ولكن التوق للنهضة

والتقدم يتردد في قطاعات من كل الطبقات الاجتماعية الكبرى. ويعني ذلك أن المهمة هي تكوين تحالف رسمي من كل تلك القطاعات التي تهفو للتقدم، وهو أمر أكثر صعوبة بعد، لا يقاس بما حدث في أوروبا الغربية أثناء مرحلة الانتقال إلى الحداثة التي قادتها طبقة واحدة وهي البرجوازية التجارية ثم الصناعية. ولكن حل هذه الصعوبة يعني أن من الممكن أن يكون ثمة شبكة اجتماعية أفضل تقود مشروع النهضة، وتتسلم زمام المبادرة في طرحه على المجتمعات العربية وممارسته بالفعل. فالأرستقراطية القديمة كان لديها ما تضيفه، وبدلا من تبديده كما فعلت الثورات العسكرية التي تفجرت في عدد من الدول العربية كان – ولا يزال – من الممكن أن نأخذ منه الكثير. والبرجوازية الصناعية العربية كان – ولا يزال – لديها ما تعطيه للمجتمع، وخاصة في مجال ثقافة المشروعات وحس المخاطرة. والطبقة الوسطى المثقفة لديها على الأقل رصيد المعارف المهنية والعلمية والتكنولوجية. ثم إن لدينا المواطن العربي البسيط الذي يعد من أكثر البشر سماحة وأخلاقية في العالم. ويجب أن نجمع العناصر التقدمية من كل هذه الفئات في شبكة جديدة تنهي عصر الانفراد بالثروة والسلطة، وادعاءات امتلاك الحقيقة. ويجب أن نجتهد في ابتكار صيغ لضمان توازن المصالح والرؤى، حتى لو كانت انتقائية وتوفيقية. فليس هناك عيب في الانتقائية، أما العيب الحقيقي فهو العشوائية، ومن هنا نحتاج إلى سلطة المعرفة.

ولكننا نحتاج سلطة المعرفة الخلاقة التي تعيد توليد ذاتها في رحم الحياة. ويتوقف هذا كله على حيوية القوى والعناصر القادرة على تحويل بلادنا العربية إلى ورشة إصلاح وإبداع دائم بروح الأمل والإصرار، وإرادة النجاح والنصر.

الإصلاح السياسي في خضم النضال الوطني

عانى النضال الوطني والقومي للانفصال والتلازم مع قضية الإصلاح الديمقراطي في أكثرية من الدول العربية التي تواجه الإمبرياليتين الأمريكية والصهيونية، بعد أن كان هذا التلازم قد انفك في مرحلة ما بعد الاستعمار. الحاجة للإصلاح السياسي والديمقراطي كانت، وتحتل أكثر حدة وشدة وقيمة في الأرض المحتلة؛ حيث يخوض الشعب الفلسطيني نضالا وطنيا هائلا بكل المقاييس.

لكن هذا التلازم قد غاب أيضا عن أفق الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية تجربة حكومة عموم فلسطين. ومع صعود نجم ياسر عرفات لم يكن الذي غاب عن أفق الحركة الوطنية الفلسطينية هو الديمقراطية وحدها، بل القيادة الصالحة بوجه عام. ومع ذلك لم يكن الشعب الفلسطيني قد لاحظ هذا الغياب إلا في الحضور الصاخب للشكوى المريرة وداخل المجموعات الصغيرة من المناضلين المثقفين في الأرض المحتلة وخاصة في الضفة. وحتى داخل حلقات أنصار الثورة الفلسطينية الأشد إيمانا، ودعما للقضية في مصر والبلاد العربية الأخرى لم يكن البعد الديمقراطي والأخلاقي والثقافي للقيادة الفلسطينية يحظى باهتمام، وكان يتم العبور سريعا على إشكالياته لأن الكثرة اعتقدت أن أوان هذا البعد لم يأت. وكان يقال إن الشعب الفلسطيني لم يتمكن بعد من إنشاء دولته، وهو قول يتجاهل أن الحاجة للإصلاح أشد وأهم بالنسبة لمنظمة ثورية منه لنظام سياسي في بلد حقق الاستقلال بالفعل. ونحن بعد ذلك وكانت هناك حجة أكثر سخافة من الناحية النظرية، ومن وجهة نظر المهمات الكفاحية الملموسة، وهي أن إسرائيل هي المستفيدة من أية صراعات فلسطينية تطرح بصدد القيادة، ونقد السياسة الفلسطينية بشكل عام للتسوية والمنزعة. ولذلك عملت غريزة العداء لأمريكا بصورة أوتوماتيكية بحيث بدا أن المناضلين على الأرض والشعب الفلسطيني بشكل عام يرفض تغيير قيادته، أو إصلاح النظام الذي أسسته لإدارة شؤونه لمجرد أن الرئيس الأمريكي طلب ذلك في خطابه الشهير في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢

بالنسبة للناشطين من الحلقات الأشد دعما لقضية نضال الشعب الفلسطيني في مصر، والبلاد العربية الأخرى كانت هذه الوقائع مذهلة لأن الواقع كان مؤلما إلى أقصى حد، وكان ينزع جانبا كبيرا من شرعية النضال ذاته. فما معنى أن يتم توظيف أليات الفساد منذ عشرات السنين، وعلى أعلى مستوى في عملية بناء المؤسسات التي تقوم بالدور القيادي في النضال؟ وما معنى أن تقابل الشكوى من الإسراف المالي وعقلية استعراض الثروة الشخصية، وإهدارها علنا من جانب الكوادر القيادية للمنظمة وأسرهم والمحيطين بهم، وهي شكوى كانت

على لسان كل أردني ولبناني وتونسي، وكل من احتك بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى في أوروبا الغربية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن بالاستهتار وهز الأكتاف، وما معنى ما يعرفه الجميع من أن شخصاً واحداً هو الرئيس الراحل عرفات كان يسيطر شخصياً على – وهو وحده الذي يعرف تفاصيل – الرصيد المالي التاريخي للمنظمة، وهو رصيد قد يمكن أن يضيع، ولا يهتدي إليه أحد عندما اختاره الله إلى جانبه كما يحدث لكل البشر؟

لا شك أن المسؤولية عن هذه الوضعية العربية تقع على أكتاف الحكومات العربية، بل وعلى القوى الدولية التي لم تهتم بمبدأ المحاسبية المالية، إلا عندما بدأت تضيق بعرفات ومواقفه السياسية. ولكن الجميع شركاء في تلك المسؤولية لأن الجميع رفض أن يضع قضية «الإصلاح السياسي، والمالي الفلسطيني على جدول الأعمال، رغم أنها كانت ملحة منذ ثلاثين عاماً. وكانت مثل تلك الحقائق معلقة لمن كان يناضل من أجل جمع التبرعات المالية، والدعم السياسي للنضال الفلسطيني من أبسط الناس في مختلف البلاد العربية. ولكنهم اكتفوا بالسخرية في جلسات ضيقة من إهدار أموال المنظمة، وإتاحة سرقتها من جانب كثيرين في شتى البلاد العربية، ومن جانب رجال عرفات أنفسهم بدلا من إثارة القضية علناً، ومن أجل فرض إصلاحات جذرية. ومع ذلك ظلت الجهة القائلة إن إسرائيل هي التي تفيد من هذا النقد فاعلة في إسكات المطالبين بالإصلاح الجذري من داخل وخارج المنظمة وفلسطين.

والواقع أنه لم توجد نظرية سياسية عربية أشد سخفاً من نظرية أن إسرائيل هي المستفيدة من طرح نمط القيادة الفلسطينية للتساؤل، وأن مساءلتها عن الفساد هي تشويه للنضال الوطني. فلم تستفد إسرائيل من شيء مثلما أفادت من معرفة العالم جميعاً بمدى الفساد المضروب في «على مستويات السلطة الوطنية» إذ يكفي أن نشير إلى هذه الحقيقة التي وثقها المجلس التشريعي ذاته في عدة مناسبات، وأن على نطاق لا يمس الرئيس عرفات ليهز العالم رأسه عجباً من أن يعشش الفساد في ثورة وطنية على هذا المستوى البطولي!

والأهم أن أحداً لم يقف كثيراً أمام المواقف النفسية والأخلاقية، بل والعملية للتوظيف المنهجي للفساد كأسلوب للسيطرة، والحكم في حالة الثورة الفلسطينية، مكتفين بالحديث العام عن أن المرض جماعي، وشائع في البلاد العربية جميعها تقريباً.

لم يكن في الموضوع أسرار من هذه الناحية على الأقل. فالفساد كأسلوب منهجي في الحكم ترجم منذ زمن طويل إلى نمط جزئي من التعيينات التي تتناقض مع أبسط مقتضيات الكفاءة والتأهيل للقيام بالمهام السياسية الهائلة الملقاة على كوادر الثورة الفلسطينية بما فيها الكوادر العسكرية. ويعرف كل من اطلع على الأداء العسكري البائس للقوات الفلسطينية في جنوب لبنان أن تدني وتواضع الكفاءة العسكرية، والمهنية لعدد من أبرز وأكبر القادة، بل

وافتقارهم للحد الأدنى من الصلابة هو أهم أسباب هذا الأداء. ومع ذلك لم تتوقف القيادة الفلسطينية عن هذا النمط من التعيينات الولائية والمزاجية والتي أسفرت عن حالة فوضوية كاملة، وجعلت تجربة بناء السلطة في الأرض المحتلة واحدة من أسوأ التجارب العربية بالرغم من التضحيات الهائلة، والحالة النضالية الفريدة للشعب الفلسطيني. كان الواقع والتجربة التاريخية تقول إن النضال الوطني الفلسطيني، وخاصة داخل الأرض المحتلة كان ينبثق ويستمر بالرغم من، وليس بفضل، هذا النمط من القيادة وهو نمط يعد شاذا تماما بالنسبة لحركات التحرر الوطني التي تناضل بوسائل عسكرية. فالمناضلون الحقيقيون جاءوا من أبسط وأفقر الناس، بينما لم يعم كثير الديمقراطية قادة أجهزة الأمن الكبار والذين وضع عرفات ثقته فيهم بأبسط واجباتهم بعد تفجر الانتفاضة

لم يكن ما يعيد إسرائيل هو طرح محاسبة الفاسدين ووقف الفساد والتعيينات الولائية والجزافية، بل السكوت عن هذه المهمة. ولحسن الحظ أن من أثارها هذه المرة ليس المثقفون والمناضلون المدنيون والسياسيون في الأرض المحتلة أو بقية الدول العربية، وإنما بعض كوادر شهداء الأقصى أنفسهم وهم من لا يمكن لأحد التشكيك في أوراق اعتمادهم النضالية

وربما بسبب قلة الخبرة أثار مناضلو المخيمات قضية الفساد وكأنها حالات معزولة محددة، وليست باعتبارها أسلوبا في الحكم وضمان الولاء، ولذلك كان طبيعيا أن ينجح عرفات بنهاية المطاف في المناورة على المطالب المحدودة التي رفعوها إليه لأنه ببساطة كان يحتكر الثروة والسلطة معا، فضلا عن أنه يملك الشرعية القانونية، وخبرة البقاء مع الأمواج والصعاب. ولم يتمكن أحد من ابتكار طريقة لإقناعه بأن مصلحة الوطن أهم وأعلى، وأبقى من الدفاع عن سلطته الاستبدادية. وقد تمكن - آنذاك - من إسقاط حكومة أبو مازن التي كان يمكن أن تحصل على شيء أكثر قيمة من الانسحاب من غزة، وقبل أن يتمكن شارون من فرض التراجع على النضال الفلسطيني، وحصره في المطالبة بهدم الجدار العنصري. وقد تهدر حتى فرصة الانسحاب من غزة، ويتضاعف تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية فيما لو لم تجر إصلاحات سياسية فورية تسمح لجيل جديد من المناضلين الفلسطينيين من تسلم مهمة القيادة، وإيجاد طريقة مؤسسية للمحاسبة والحكم والقيادة الصالحة

ويبدو الأمل الوحيد لتطبيق إصلاحات جوهرية أن تقوم مؤسسات الشعب الفلسطيني، وقواه الحية بوضع برنامج عمل شامل داخليا وخارجيا تلتف حوله كل فئات المجتمع وتفرض إصلاحات جذرية قبل فوات الأوان. ويعني ذلك أن يتحرر الفلسطينيون من سلطة الثروة والأمن. فالثروة الفاسدة لا تجلب غير الهزيمة، والحكم الصالح هو وحده الذي ينتج ثروة وسلطة أصيلة، وقادرة على تحقيق النصر

الإصلاح البدائل والمداخل

من الواضح أن موضوع الإصلاح السياسي والاجتماعي هو موضوع منازعة بين قطبين. ومن أجل الرمز فقط نقول إن المثقفين يمثلون قطب الإصلاح، وإن نخب الحكم تمثل قطب المحافظة على الأمر الواقع أو الترتيبات القائمة.

يشتمل المحتوى المباشر للنزاع على مصالح وضرورات. نخب الحكم تتمتع بامتيازات كبيرة ترتبط ببقاء الأمر الواقع. وهي ليست وحدها في ذلك. فثمة كثيرون يفيدون من الأمر الواقع ويجعلون من المخاطرة بالتغيير والإصلاح. وعلى الجانب الآخر تكمن مصلحة المثقفين الجوهرية في الإمساك بأية فرصة سانحة لتطبيق رؤاهم الطموحة للإصلاح والانطلاق الوطني. وهم لا يحتكرون هذه المصلحة. فثمة كثيرون يتوقون للتغيير، إما لأن لديهم بعض الرؤى والطموحات، أو لأن مصالحهم الأساسية تتوقف على تطبيق إصلاحات مهمة أو جوهرية.

يبدو هذا الاستقطاب في الحالة العربية غير قابل للحل. فالمسافة الفاصلة كبيرة لأن الإصلاحات المطلوبة عميقة ولأن كل قطب لديه ما يعتد به من مصالح، أو مواقف. الآخر المثقفون يمسكون في نهاية المطاف بمفتاح الشرعية. أما نخب الحكم فتملك السلطة الفعلية. فلا المثقف يستطيع إحداث التغيير والإصلاح بذاته، لأنه لا يملك قوة مادية، ولا نخبة الحكم تستطيع الإفلات من مصيدة الشرعية حتى لو وضعت جميع المثقفين في السجون. ومن الممكن أن يخسر الطرفان. فعلى الأقل سوف يمضي الزمن دون أن تسنح للمثقفين فرصة تطبيق طموحاتهم، وسوف يروا بلادهم العربية تضمحل أو تتحلل أمام أعينهم دون أن يكون بوسعهم فعل شيء لإنقاذها، أو العمل على تقدمها، ورغبتهم في الوقت الذي تطير فيه أمم أخرى، ولا تعود تسير إلى التقدم. أما نخب الحكم فسوف تحقق مصلحتها في احتكار الثروة والسلطة، ولكنها ستعيش حياة محرومة من الشرعية وسوف تتحمل أمام الشعب والتاريخ مسئولية إضاعة بلادها، وربما الزج بها في كهوف الاحتلال والحروب الأهلية، فضلا عن استمرار التخلف والفقر وتشوه الحياة الثقافية، والاجتماعية والأخلاقية.

المخرج من المأزق الحالي يبدأ بأن نفتح أفق الفكر للبحث عن "صفقة إصلاح" ممكنة، ولكنها قوية بما يكفي لضمان الانطلاق الوطني. هل توجد مثل هذه الصفقة؟

لا يمكن معالجة أطروحة الإصلاح بصورة تجريدية؛ إذ لن تكون هذه الأطروحة سوى طنطنة لا يمكن فهمها إلا كإيقاع موسيقي. ولذلك يجب أن نتحدث عن إصلاحات محددة. ويجب أن نبدأ بمحددات سياسية. فتعبير الإصلاح يشير بصورة عضوية لنظام الدولة،

ويترجم بمصطلحات الاقتصاد السياسي إلى نمط محدد لتنظيم إنتاج وتوزيع الثروة والمعرفة والثقافة، وشروط الحياة كلها بما فيها شروطها البيئية. ومن ثم يجب أن نتحدث عن أطروحات محددة لإعادة بناء نظم الإنتاج والتوزيع ومضمون، وشكل الدولة المواكب لهذا البناء.

ويتعين قبل كل شيء أن نحدد لماذا يجب أن نتعامل بجدية، وعمق كافيين مع ضرورة الإصلاح أصلا لكي نتعرف عما نريد إصلاحه.

لماذا الإصلاح:

إن الحجج العامة لضرورة الإصلاح قوية للغاية على المستوى العلمي. فالحياة السياسية للأقطار العربية صارت الأكثر تخلفا حتى بالقياس إلى أفريقيا جنوب الصحراء التي اجتاحها التغيير الديمقراطي خلال عقد التسعينيات. والأداء الاقتصادي هو الأسوأ بين جميع مناطق العالم الثالث بالرغم – وربما بسبب – تمتع العالم العربي بالثروة النفطية. وتقترب الحياة الاقتصادية حثيثا من حالة من النهب العام أحيانا بصورة قانونية، وأحيانا أخرى بصورة غير شرعية، وفي أغلب الحالات مزيج من النمطين. وتكاد التنظيمات الرسمية للمجتمع تغيب مقابل استحالة تطبيقها، وتقادمها مقابل الهيمنة المتزايدة لترتيبات غير رسمية تستند على القوة، وتخرق المبادئ الأساسية للمجتمع، والدولة العصرية، وعلى رأسها مبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ العدالة. وتولد الأنماط الاقتصادية، والاجتماعية السائدة قدرا كبيرا من العنف والتطرف. وتعيش بلاد عربية كثيرة حالة فوضى كاملة في كافة مجالات الحياة. كما تتآكل البيئة الطبيعية بسرعة يجب أن تقلق الجميع. وتتسم الحياة الثقافية في المجتمع بعودة الخرافة والابتلاء بالعنف، وتدني الأذواق العامة والتشوه الأخلاقي، وشيوع الازدواجية. وتترافق الفوضى والعنف معا على كافة المستويات، بدءا من فوضى اتخاذ القرارات، والمتاهات التشريعية، وصولا إلى كثرة الحروب الأهلية والدولية، واستنفادها رصيد، والإتلاف الذي سببته للحياة، والتكوين الأخلاقي لكثير من المجتمعات. وثمة توثيق لا بأس به لهذه الأمراض كلها، في المؤلفات العلمية، والتقارير السنوية الإقليمية والدولية.

ولا شك أن ثمة عوامل قوة أيضا إلا لوقع انهيار كامل لهذه الأنماط الاجتماعية منذ فترة طويلة. ولا شك أن الثقافة الموروثة، وما تكنه من معاني الموادعة وحسن الخلق والتراحم والإيمان الديني العميق، والتجانس الثقافي الفريد تمثل أهم العوامل التي لا تزال تربط عناصر المجتمع بعضه ببعض بالرغم من تفصيل الركود التام، والعزوف الملحوظ عن علاج المشكلات المتفاقمة في البنيات الأساسية للمجتمع، والدولة مثل أنظمة التعليم والصحة والبحث العلمي والرياضة والثقافة العامة، فضلا عن القانون والتشريع. ولهذا السبب يشتمل الواقع الاجتماعي والسياسي على ظاهرة اغتراب أصيلة وعميقة، وعلى احتمالات كبيرة

للعنف ترجمت في حالات كثيرة في انفجارات شعبية، وتهديد للسلام الوطني، وفي ظاهرة التطرف الديني العنيف الذي شمل جميع الأقطار العربية تقريبا.

أما الإشكالية الرئيسية والحقيقية التي يشي بها هذا الوضع، فهي التناقض بين شدة الأزمات الهيكلية التي تعاني منها المجتمعات العربية من ناحية، وضعف القوى التي تتبنى برامج إصلاحية. وبمعنى ما يبدو أن الحاجة للإصلاح لا تترجم إلى قوة ضاغطة كبيرة، وبالتالي فإن آليات إدارة الانتقال الصحي في المجتمعات العربية تبدو معطلة بدرجة ملحوظة ومقلقة. وتساهم الطبيعة الراهنة للدولة العربية ونظمها الدستورية وواقعها السياسي في مصادرة الجدل الاجتماعي الصحي، وبالتالي نلحظ أيضا حالة عجيبة وغير مسبوقة من حجر ملكة التعلم لدى المجتمعات بما فيها أفضل عناصرها تعليما. ولهذا لم تنضج رؤى إصلاحية تتجاوز تجارب الماضي، وتقتحم المستقبل بوضوح وشجاعة لبناء نسق اجتماعي عربي جديد على المستويين الوطني والقومي، وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي.

ففي المجال السياسي ثم قدر متفاوت من الوضوح بصدد التدابير الإصلاحية المطلوبة. ولكن ثمة بعض خلافات عميقة حول صورة المجتمع المرغوب، وهو ما يجعل التوافق العام الشكلي حول الإصلاح السياسي سطحيا إلى حد ما، بل ومثيرا للشكوك. فالاستقطاب الشديد المباشر يقع بين تيارات الإسلام السياسي القوية على المستوى الجماهيري من ناحية، ونخب الحكم التي تدافع باستماتة، وعبر أشكال وتدابير استثنائية بعيدة عن روح الديمقراطية، ومعنى حكم القانون عن الأمر الواقع، أي عن احتكارها للسلطة على كافة المستويات، وهو ما يؤدي إلى إغلاق كافة قنوات المشاركة تقريبا. وبهذا المعنى أشارت دراسات كثيرة إلى ضعف القوى الديمقراطية. أما على المستوى الاقتصادي فثمة قدر أكبر من التعقيد، حيث تغيب رؤى وبرامج عمل واضحة حول نمط الاقتصاد البديل الممكن، والقادر على تجاوز الركود والتخلف. وفي هذا المجال يبدو أيضا أن ثمة استقطاب بين قوى اجتماعية تعتمد اعتمادا شبه مطلق على دعم الدولة المباشر، وغير المباشر للوظائف ومستويات المعيشة الحقيقية داخل قطاع عام متداع، ويفتقر إلى الأسس الاقتصادية السليمة للاستمرار، وقوى أخرى فهمت الانتقال إلى اقتصاد السوق باعتباره إباحة لممارسة النهب الصريح وغير الصريح في سياق يفتقر إلى الضبط التشريعي، والبدائل الاقتصادية السليمة، ويتحيز لصالح الاستثمار في العقارات والأنشطة منخفضة الإنتاجية والتنافسية، وغياب هياكل التنمية التكنولوجية.

وبهذا المعنى يبدو أن الإشكالية الحقيقية للإصلاح هي التناقض بين ضعف قوى الإصلاح من ناحية، وحتمية القيام بإصلاحات طموحة لإنقاذ المجتمع العربي وإطلاق إمكانياته. وبتعبير آخر فإن التناقض الأعمق في اللحظة التاريخية الراهنة يتمثل في أن الإصلاح يبدو حاجة عقلية ماسة، ولكن الطلب عليه أو العمل من أجله لا يتحقق من قلب العملية الاجتماعية ذاتها، وخاصة في المستوى الاقتصادي؛ حيث يتعرض البناء الاقتصادي ذاته للتقادم والصدأ، ولا يمكنه دخول المنافسة العالمية، أو الدفاع عن السوق المحلي ذاته أمام منافسة أجنبية متزايدة حتى في المجالات التقليدية، وذلك بسبب التردي الواضح للبنية الأساسية للمجتمع والدولة وعلى رأسها التعليم. وطالما أن إرادة الإصلاح تبدو محدودة في الواقع العملي، فهل يكون من الممكن حتى لأعتى القوى الخارجية أن توقف التحلل الاجتماعي العام، أو أن تعيد تأسيس النظم الكبرى اللازمة لاستعادة سلامة وحيوية المجتمع، وخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

لقد طرحت عدة مداخل للإصلاح فوضع البعض الأمل في التعلم بالتجربة، والخطأ وصولا إلى توافق عام في الوعي بالإحداثيات العامة للإصلاحات المطلوبة في البنية السياسية والنظام الاقتصادي. وقد أفادت بعض البلاد العربية بهذا المدخل، ولو جزئيا مثل المغرب فالقوى الراديكالية التي لعبت دورا كبيرا، وقدمت تضحيات غالية في العمل من أجل الإصلاح السياسي؛ تعلمت أيضا أن السياسات التقليدية للتوصل إلى العدالة الاجتماعية مثل التعميم وامتلاك الدولة لقطاع عام كبير، والتسليم أمام الضغوط الهادفة لزيادة الأجور والمرتبات بدون تحسن حقيقي في الإنتاج والإنتاجية؛ تؤدي إلى تعميق الأزمة المالية للدولة، وتخفيض تنافسية الاقتصاد، وبالتالي الانحدار إلى وقف النمو الاقتصادي، والانحدار إلى موقف أكثر تشددا. ولذلك وضعت تركيزها في تحقيق التوازن السياسي بين الطبقات الشعبية ورأس المال المحلي والأجنبي عبر التحول الديمقراطي. وقد حققت تلك الصيغة؛ وفقا للاتجاه الركودي للاقتصاد، وحقق نموا لعدة سنوات متصلة. كما أن رأس المال المحلي والأجنبي تعلم أن الحكم عن طريق الاستبداد وتقويض التنظيمات النقابية وتصفية النسيج الجمعياتي وقمع الأحزاب السياسية ليس أسلم الطرق لتحقيق مصالحه على المدى الطويل. ويبقى أن يستكمل هذا النموذج من خلال الضبط التشريعي الصارم للاقتصاد تحوطا للمراهنة، وضمانا للمنافسة النزيهة، ومن خلال تقدم الدولة للاضطلاع بالوظائف الجديدة التي تعزز تنافسية الاقتصاد، وتطلق طاقاته، وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والاستمرار في تنمية التعليم، وتحسين أداء النظم الصحية، ونظم الإدارة العصرية والبيئية والسياسات الثقافية، ونظم الدعم الاجتماعي. إلخ

كما مثلت أطروحة "المجتمع المدني" مدخلاً آخر للإصلاح. ومن المفترض أن هذا المدخل يستلزم وقتاً طويلاً من أجل أن يعيد بث الحيوية في كيان اجتماعي متقادم فيبدأ الناس في طلب الإصلاحات السياسية وصولاً إلى تحقيق ديمقراطية الدولة. ويقوم هذا المدخل على نظرية معاكسة للاتجاهات الرئيسية للإصلاح في القرن العشرين، والتي استندت على الدولة بصورة مطلقة تقريباً. وهنا أيضاً تحقق بعض التقدم في بعض الدول العربية الأحدث، والأكثر يسراً من الناحية المالية مثل الكويت والأردن وبعض دول الخليج. كما أنه حقق مزيداً من التقدم في المغرب؛ حيث لم تنقطع أبداً تقاليد النشاطية المدنية والثقافية، وتوج بنضال سياسي طويل بمكاسب ديمقراطية مهمة. أما في البلاد العربية الأخرى فيبدو أن النمو الجزئي للمؤسسات المدنية لم يعمل على تمرير ثقافة مدنية قوية لأسباب كثيرة، وعلى رأسها شدة الضغوط الموضوعية التي تعصف بمستوى التمدن في الثقافة والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه الحالات قد يستغرق هذا المدخل وقتاً طويلاً؛ مما يجعله يحبط في إنقاذ المجتمع كله من التحلل، وخاصة في ظل تداعي الاقتصاد والتعليم وشيوع اليأس على المستوى الشعبي.

وأخيراً نجد مدخل الإصلاح من أعلى. وكان هذا هو المدخل الرئيسي في المجتمعات الشرقية منذ قديم الزمن. ويستند هذا إلى حقيقة أن الوعي بالأزمة غالباً ما يبدأ في الدولة ذاتها، وهي الهيئة التي يتوفر لديها المعلومات عن الأوضاع الحقيقية للمجتمع بمجالاته المختلفة. وغالباً ما يفرض هذا المدخل نفسه عندما تواجه الدولة خطراً خارجياً، أو تبدو علامات قوية على انهيار السلم الوطني، وتهدد الدولة اضطرابات شديدة من الداخل. وقد كان هذا هو العامل وراء جميع محاولات الإصلاح من أعلى في مصر أثناء العصر الفرعوني، وفي الإمبراطورية الرومانية أثناء عصر القيصرة الأول والثاني، وفي لحظات سريعة من تاريخ الخلافة الأموية. وفي العصر الحديث وقعت محاولات عديدة لإصلاح النظم الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وأشهرها محاولات جومولكا في بولندا، ودوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا. وانهارت هذه المحاولات بسبب التدخل السوفيتي. وأخيراً نجد محاولات غير مكتملة في العالم العربي مثل البحرين والأردن.

والواقع أن هذا المدخل يعاني من عيوب عديدة. فالدولة ذاتها هي التي تبدد عملية تدمير المجتمع، وبالتالي يعتبر ونصيحة القوى الراغبة، والقادرة معرفياً على الإصلاح. ثم إن هذا المدخل يعد استثناء ويتوقف على "صدفة" بروز قيادة جديدة لم يتجمد فكرها، وقوية بما يمكنها من مواجهة قوى الركود التي تعشش على قوة الدولة ذاتها، وصارت تعرف هي دورتها بالتآمر أحياناً، والتعطيل المتعمد للإصلاح أحياناً أخرى. وفي حالات كثيرة يبدأ الإصلاح متأخراً جداً بحيث لم يعد هناك ما يمكن إصلاح، ويكون الناس قد يئسوا تماماً

وأصابهم "تصدع روحي وأخلاقي" كامل مثلما حدث قبل محاولة جورباتشوف في النظام السوفييتي. ومع ذلك يبدو أن القانون العام لتاريخ الدول الشرقية عادة ما يعمل على تحطيم المجتمع، وإصابته بالتحلل بسبب الميل للاستبداد والجمود. ولكن الإصلاحات عادة ما تبدأ أيضا بالدولة.

ونقول ذلك لا لأن هذا القانون لا زال صحيحا بالضرورة وإنما كمؤشر دلالي عام قد يكون مفيدا، وقد لا يكون، تبعا لعوامل فيها الضرورة والصدفة معا.

حوار مبارك مع التاريخ الوطني

بعد أن يعود الرئيس مبارك بالعافية إلى أرض الوطن سيتعين عليه أن يكمل تصوره لعملية التغيير المطروحة على جدول الأعمال. وفي حدود ما نعلم يبدو التغيير محصورا في تعديل الأحوال في تشكيل وزاري جديد، وتقليدي في نفس الوقت. هو تقليدي بمعنى أنه يتكون في ذهن الرئيس مبارك وحده مع المؤسسات المعاونة التي تتعامل مع القضية بأعلى درجات السرية. ووفقا لتصريحات سابقة للرئيس مبارك فهو يفضل أن تتم التغييرات الوزارية بصورة جزئية فيحرص على بقاء أكبر عدد ممكن من الوزراء القدامى مع إحلال عدد محدود من الوزراء الجدد حتى لا يتأثر العمل الحكومي إذا جاءت وزارة جديدة تماما. كما أن المعيار الذي يستخدمه الرئيس مبارك هو القدرة على العمل الشاق، وليس الفلسفة، أو التوجه الذي عرف به مرشح ما جديد للوزارة.

ويتفق هذا الأسلوب للاختيار مع طبيعة النظام الدستوري المصري منذ عام ١٩٥٢؛ حيث الوزراء خبراء وليسوا ساسة يملكون قواعد سياسية مستقلة. وحتى بصفتهم خبراء ليست مهمتهم العمل على ضوء فلسفة عامة تحظى بشعبية، أو قبول بين أي قطاع من المجتمع، وإنما ترجمة توجهات الرئيس الذي يضع الدستور كل السلطات التنفيذية بين يديه. ولذلك كثيرا ما يطبق وزراء معروفون بالتوجه الليبرالي سياسات مناقضة لمواقفهم الأصلية أو العكس.

ولو طبق الرئيس هذا الأسلوب التقليدي في التغيير الوزاري المتوقع، لن يكون هناك سوى إصلاحات أقل من عادية حتى لو جاءت بعدد أكبر من الوزراء الجدد، بل وحتى لو استجابت لقوانين الطبيعة التي تلزم بالتعاقب الجيلي فأتت بعدد أكبر من الوزراء الشباب فهي أقل من عادية لأن المجتمع يرنو للمشاركة في عملية التغيير، ولو بأبسط المعاني؛ أي المعرفة المسبقة بما ينادي به الوزراء المرشحون، والمدرسة الفكرية التي ينتمون إليها، وما يطلبونه من وسائل لتطبيق أفكارهم، هذا فضلا عن ضرورة أن يكونوا قد خاضوا مناظرات حقيقية مع بقية أطراف الطيف السياسي، فيدرك المجتمع الخيارات التي يأتون بها بالمقارنة مع غيرهم، ويوافق عليها بأمل، وتظللها روح من الشفافية والمحاسبية.

أما التغيير العادي الذي كنا نأمله وينعكس على التغيير الوزاري فهو قيام الرئيس مبارك بفتح الباب على مصراعيه لحوار وطني عميق وشفاف، وواسع النطاق حول المشكلات المحتدمة، والمتراكمة لمصر في كل المجالات. وتعرف مؤسسات الدولة جيدا أن هذه المشكلات جعلت مصر مجتمعا موقوف النمو، وحذرا بصدد حاضره وخياراته المستقبلية على جميع المستويات (انظر تقرير المجالس القومية المتخصصة، وتقارير مجلس الشورى)، وأن

«الإصلاحات الممكنة والمطلوبة بإلحاح تتطلب أكبر قدر ممكن من التراضي الوطني الذي لا يمكن تحقيقه بدون حوار جاد هو أشبه بالمفاوضة الاجتماعية والسياسية حول مستقبل البلاد وعلى ضوء هذا الحوار يتم وضع تصور دقيق حول الحكومة الجديدة التي تكون مهمتها واضحة، وهي تطبيق ما يتم التوصل إليه من إصلاحات محددة يتفق عليها، وعلى تكلفتها على ضوء ضرورتها الموضوعية، والعائد المنتظر منها.

نقول إن هذا المستوى من التعبير "عادي" لأنه ليس بعيداً عن التجربة السياسية الطويلة للرئيس مبارك، وخاصة في ولايته الأولى، وليس بعيداً عما نسميه هنا حوار الرئيس مبارك مع التاريخ. وربما يكون هذا هو المدخل المناسب للحديث عن الإصلاحات الحقيقية التي تطلبها البلاد، وتحتاجها بإلحاح لا يقبل التأجيل.

فلنبدأ بما نسميه حوار الرئيس مبارك مع التاريخ. ويمكننا تجميع هذا الحوار في ثلاث رؤى عامة تسم حكم الرئيس مبارك.

حوارات التاريخ:

الرؤية الأولى نجمت عن تقديره لأحوال المجتمع المصري منذ تسلم المسئولية عن الحكم. لقد كانت البلاد قد خرجت من حرب أكتوبر، وهي في حالة اقتصادية مريضة شملت انهياراً شبه كامل للبنية الأساسية، وافتراس الأجيال الشابة التي واجهت موجة التضخم العاتية خلال النصف الثاني من السبعينيات بدون أن يكون لديها وظائف، أو فرص عمل في الداخل تمكنها من الزواج والسكن. وكانت أزمة الدولة المالية قد وصلت إلى أسوأ حالاتها. كما أن موجة كبيرة من التفكك الاجتماعي كانت قد بدأت تعصف بالقيم والثقافة المدنية المميزة للمصريين. فضلاً عن ذلك قسمت التحولات الانقلابية التي أحدثها الرئيس السادات في السياسة الخارجية البلاد بين ثلاث شرعيات متناقضة: شرعية الحركة الوطنية بمواقفها التقليدية من الغرب وإسرائيل، والشرعية الساداتية التي قامت على افتراض أن مستقبل البلاد يتوقف على السلام مع إسرائيل، والعلاقة مع الغرب وأمريكا على وجه الخصوص. ثم ظهرت الشرعية الإسلامية بوجهها السياسي بصورة متحدية، وقيظة لتقلب جميع المعادلات والتوجهات والسياسات التي عاشها المصريون خلال قرنين بعنف بالغ بعد اغتيال الرئيس السادات.

إن رؤية الرئيس مبارك لهذه الأحوال قامت على أولوية الملف الاقتصادي، بالمقارنة بأي مطلب أو هم آخر. ولا نعرف على وجه الدقة ماذا كانت قناعات الرئيس مبارك فيما يتعلق بالفلسفة الاقتصادية. وأقرب التقديرات هي أن الرئيس مبارك كان يميل بمراجعه إلى المدرسة الليبرالية. ولكنه قدر أن المجتمع المصري الذي كان يعاني من حرمانات ما بعد حرب أكتوبر لا يستطيع أن يتحمل التضحيات الكبيرة التي يفرضها الإصلاح الليبرالي

الجذري. وبالتالي تلخصت رؤية الرئيس مبارك للإصلاح الاقتصادي في أنه عملية هينة طويلة المدى جداً حتى تقل أعباؤها على جميع المصريين. ومن هنا حافظ على نظام الرعاية الذي بناه الرئيس ناصر. والواقع أنه رغم كل ما يقال عن معاناة الفقراء – وهو صحيح – توسع في هذا النظام. ومثل الاستثمار في البنية الأساسية جوهر ما قام به الرئيس مبارك وهذا هو أهم ما سيحتفظ به التاريخ للرئيس مبارك كثمرة لحواره الخاص معه.

أما الرؤية الثانية فتقوم على احتقار السياسة والخوف منها على الاستقرار السياسي. وقد نجمت هذه الرؤية عن طبيعة الرئيس مبارك ذاته من حيث أنه لم يأت من، ولم يجرب، الحياة السياسية والفكرية المصرية، بما فيها الحياة الداخلية لثورة ١٩٥٢ في بدايتها. وكان بالتالي شديد النزوع للشك في السياسة بذاتها، وفي الأيديولوجيات المطروحة على المجتمع بداية الثمانينيات. وكان مدخله الأساسي للتعامل مع السياسة هو تبريدها بقدر المستطاع، وربما تجميدها كلية بعد ذلك. وعبر فلسفة التبريد أقدم الرئيس على إطلاق سراح الرموز الكبرى للسياسة المصرية الذين اعتقلهم الرئيس السادات. غير أن أهم التحديات التي واجهته كانت هي الصعود الصاروخي للحركات الإسلامية المتطرفة العنيفة. فراوح الرئيس مبارك بين عنف الدولة المضاد، وفلسفته في التبريد السياسي. واستثمرت الحركات الإسلامية الولاية الأولى للرئيس مبارك بأقصى ما تستطيع، وهو ما عزز وجودها بصورة خارقة، هددت بقاء الدولة في الصعيد، ومناطق كثيرة أخرى. وعندما بدأت موجة الإرهاب اقتنع الرئيس مبارك بأن القوة، وليس الضعف هو الحل السليم، فأطلق يد الجهاز الشرطي ضد الجماعات والجميع.

وتتلخص رؤية الرئيس مبارك هنا في نقل العملية السياسية برمتها، إلى مؤسسات الدولة والأمن. وترتب على ذلك التجاهل التام تقريبا لجميع الاتجاهات السياسية، واعتبارها جميعا شرا مستطيرا لا تقبل سوى الإخضاع أو الضرب.

وقد ترتب على هذه الرؤية بعض الأشياء الإيجابية، ومنها إنقاذ البلاد من سطوة الاتجاه العنفوي الأشد تطرفا في الحركة الإسلامية. وسوف يحتفظ له التاريخ بهذا الأمر.

أما الرؤية الثالثة فتتعلق بسياسة مصر الخارجية. وكان التقدير الأصلي للرئيس مبارك أنه يجب استعادة التوازن في السياسة الخارجية فيما بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وأمريكا. وربما لو كان الاتحاد السوفييتي قد تم إنقاذه من الانهيار لكان قد اتخذ له مكانا في المعادلة الخارجية المصرية. وكانت سياسة التوازن هذه هي المجال الأشد صعوبة، حيث اضطر الرئيس مبارك للمناورة بين مختلف الاختيارات في لحظات وأزمات عاصفة تشمل اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والثالثة عام ٢٠٠٣. ولكن الرئيس مبارك اكتشف أنه رغم التناقض السياسي الهائل مع أمريكا فهي القوة الوحيدة التي استطاع

للتعامل مع معطياتها بقدر من ثبات التوقعات، ولذلك لم يتخل عن العلاقة معها حتى في أحلك الأزمات والظروف. وقد تمكن مبارك لفترة طويلة من التغلب على صعوبات التعامل مع أمريكا، وخاصة بعد أن انفردت بقيادة النظام الدولي، وذلك لتمويل جانب مهم من البنية الأساسية، وتحديث القوات المسلحة المصرية في حدود الممكن موضوعيا. وسوف يحتفظ له التاريخ بهذا الإنجاز.

بين الحاضر والمستقبل:

ولكن جميع هذه الرؤى أنتجت واقعا أشد تعقيدا. وباتت سلبيات الوضع المصري تتزايد مع الوقت. ففي المجال الاقتصادي اضمحل الإنجاز المحقق في البنية الأساسية مع الوقت نظرا لتزايد الضغط السكاني. ولم يحقق القطاع الخاص تعويضا ملائما عن توقف استثمارات الدولة في الصناعة برغم الامتيازات الهائلة التي منحت للموثوق بهم من كبار رجال الأعمال، وأطلق الجشع الاستهلاكي إلى آخر المدى؛ مما أدى إلى هبوط معدل الادخار والاستثمار إلى مستويات بالغة التدني. وتوقف التجديد التكنولوجي في قلب الصناعة، وقلت تنافسيتها باستمرار فضلا عن تصدع بنيتها المالية والديون الكبيرة الميئوس من تحصيلها. وهنا قد يتعين علينا أن نقارن بين مصر وماليزيا التي أخذت باختيار التركيز على الصناعات عالية التكنولوجيا، وأصبحت بفضل هذا الاختيار واحدة من المعجزات الاقتصادية الجديدة. ولم تصل إلى هذا الوضع بدون تضحيات. وقد ظهر واضحا أن التضحية بعض الوقت من أجل تحقيق طموح في القدرات الإنتاجية أفضل كثيرا حتى من وجهة النظر السياسية والاجتماعية من تأجيل عدم التضحية، أو تخفيفها مع التضحية بالطموح في الإنجاز التنموي. ففي تلك الحالة الأخيرة كل ما يتحقق هو تأجيل التضحيات الحتمية والوصول إلى وضع لا تملك فيه الدولة أصولا إنتاجية قادرة على الإنفاق على التجديد الدوري للبنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية. ولأن النمو كان في أفضل الأحوال متواضعا ظلت الأزمة المالية للدولة تحتدم، وقلت قدرتها على دفع مرتبات لها صلة بمستويات الأسعار، فتحولت ظاهرة الفساد الصغير إلى قانون عام للحياة على أرض مصر. فإذا أضفنا الفساد الكبير والتفليسات، والمديونيات الكبيرة لرجال الأعمال الكبار، والإهدار الشديد للموارد في مشروعات عقيمة لأدركنا حجم المشكلة.

أما على الصعيد السياسي الداخلي فقد تسبب تجريد الحياة السياسية، وتجاهلها في ركود سياسي، وجيلي عميق، مع تدني مستويات التدريب لنخبة الحكم في مؤسسات الدولة والحزب الذي يعتمد على جهاز الدولة؛ إذ لا يمكن أن تكتسب تلك النخبة حيوية حقيقية سوى في سياق التنافس السياسي والانتخابي السليم. وفضلا عن ذلك تعمل المؤسسات الكبرى للدولة والمجتمع

عند مستوى بالغ الانخفاض، بدءا من المدرسة مرورا بالجامعات، والمؤسسات الصحفية والإعلامية، وصولا إلى منظومة الوزارات التي تشكل قلب الحكومة، والتي لم تلمسها أية إصلاحات تقنية تتعلق بالكفاءة، أو أي شيء آخر. وفضلا عن الركود السياسي وشيخوخة النخبة الحاكمة لجميع هذه المؤسسات عانت مصر من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أدت من بين ما أدت إلى تشوش هائل، فيما يتعلق بطبيعة الدولة الحقيقية. وأغلقت جميع قنوات المشاركة الحرة فتحول المصريون من مواطنين يستطيعون إضافة الخير لبلادهم إلى سكان يحاولون باستماتة الهرب إلى البلاد الأخرى عبر الهجرة الشرعية، أو غير الشرعية. وانتهى الأمر بأن الواقع غادر تماما تقريبا منصة حكم القانون، والمؤسسات التي تعد التجسيد الحي لرؤية الرئيس مبارك الأصلية في مجال السياسة الداخلية إلى واقع سياسي مرير.

أما على الصعيد الخارجي فقد انتهت سياسة التوازن إلى تيه حقيقي للسياسة الخارجية، فتبخرت بسرعة ومقلب الأمل في سلام عادل وشامل ودائم إلى كابوس شاروني، ولم يعد من الممكن التعامل بأدنى درجات الثقة مع الولايات المتحدة. وتفتت العالم العربي وتفكك بصورة مزعجة، وخاصة في سياق أزمتي الخليج الثانية والثالثة. أما بقية قارات العالم وقواه من الصين والهند مرورا بأفريقيا، ووصولا إلى أمريكا اللاتينية فلم تكن قد حظيت باهتمام كبير، ولم تحقق لنا مكاسب جوهرية ما، فضلا عن أننا لم نبن معها شرعية جديدة قوية.

إن هذا الواقع وليست الضغوط الأمريكية هي التي تملي الحاجة الماسة إلى إصلاحات جذرية. ذلك أنه لو استمرت التوجهات الكبرى للسياسة المصرية في الداخل والخارج، فلن تكون هناك مفاجأة كبرى في أن تصبح مصر هي الأخيرة في جميع المؤشرات المهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وهذا هو ما يحتاج من الرئيس مبارك إلى حوار جديد مع التاريخ.

حقق الرئيس مبارك إذن بعض الإنجازات الكبيرة بمعايير الأوضاع التي سادت مصر بعد توليه رئاسة الدولة، فقد جدد البنية الأساسية في مصر بدرجة كبيرة بالفعل، وأنقذ البلاد من غول الإرهاب، واستعاد التوازن النسبي في سياسة مصر الخارجية. ويجب على كل مراقب أمين أن يعترف بهذه الإيجابيات الكبيرة. وأعتقد أنها ستكتب لمبارك في التاريخ باعتبارها الجمل الجدلية التي تفاعلت مع الواقع الذي ورثه وعاشه مع بقية المصريين.

ولكن هذه الإنجازات تخص حقبة بعينها من تاريخ مصر الوطني. وقد لا يمكن إدراكها لمن لم يعش بنفسه تلك الفترة الصعبة عندما كانت شوارع القاهرة غارقة في المجاري والوحل، وكان من شبه المستحيل الحصول على سكن، وكانت سكاكين ورشاشات الإرهاب تجول بحرية في القاهرة وأسيوط تقتل، وتحرق الكنائس، وترعب البلد، وكانت البلاد تنتظر

يقلق خروج إسرائيل من سيناء، وتتساءل عن كيفية الاستمرار في تحديث القوات المسلحة بعد أن فقدت الاتحاد السوفيتي، وصارت الموازنة العامة خاوية، وتعين على الدولة أن تنزل إلى السوق لتجمع ما يمكن الحصول عليه من الصرف الأجنبي سواء لتسديد الديون، أو لشراء المستلزمات الحيوية العسكرية والمدنية. كما كانت البلاد تتساءل عن كيفية مد الجسور من جديد مع العالم العربي، واستئناف دعم القضية الفلسطينية.

نقول إن تلك الإنجازات هي بنت عصرها، وقد تكون – بالنسبة لمن يعايش آلام هذا العصر – محصورة في وقائع ومشكلات هذا العصر.

هنا يكمن الجدل مع التاريخ. ولكن هنا يتوقف الجدل مع التاريخ أيضا، فتلك الإنجازات على أهميتها في لحظتها الزمنية لم تنقل مصر نقلة كبيرة إلى الأمام، ولم تدفع بمصر إلى مسار التنمية المتواصلة، أو تحقق الانطلاق الذي تطلعت بعده إلى أن مصر في سبيلها إلى التقدم والحرية الخارجية والداخلية، مثلما تحقق لبلاد أخرى. وبالتالي ستفتقد هذه الرؤى أو الجمل الحوارية مع التاريخ فرصتها، ومجالها وزخمها وقدرتها على تحقيق ما تصبو إليه البلاد من مستقبل. وبوسع الرئيس مبارك أن يبني على ما حققه بتوجهات جديدة كلية فتتقدم مصر. وهذا هو ما يجعل الإصلاح ضروريا، وينقل جدل الحاضر والمستقبل إلى مرحلة جديدة من تاريخ مصر الوطني. وإن لم يتمم الرئيس مبارك حواره مع التاريخ على هذا النحو قد تعود مصر دورة كاملة إلى ما كان عليه الوضع عندما تسلم مسئولية حكم البلاد.

الإصلاح الدستوري:

إن أولى الجمل الحوارية مع التاريخ في مفترق الطرق الراهن الذي تعيشه البلاد هي استرداد الأمل من خلال إتاحة الحرية، وبناء نظام سياسي جديد. فلا يمكن أن يخفى عن الرئيس مبارك، أو مؤسسات الدولة أن اليأس قد عشش في صدور المصريين، وأن ثقتهم بأنفسهم كادت شبه منهارة، وأن ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى تردي مستويات الأداء في كل المجالات، وفي جزء آخر إلى حرمان المصريين من الشعور بالكرامة الإنسانية، والقومية نتيجة افتقاد حس المواطنة، وانفلات الجهاز الشرطي، وخروجه عن القانون والأصول السليمة، وإمعانه في التعذيب، والاعتقالات التعسفية، وإساءة معاملة الناس، وانتهاك حقوق الإنسان على كافة المستويات. كما لا يمكن أن يخفى على الرئيس مبارك، ومؤسسات الدولة أن الطبقة السياسية قد تكلست تكلسا خطيرا، وأن دوران النخبة ناهيك عن دوران السلطة موقوف؛ مما أدى إلى تدهور شديد للثقافة السياسية، والمشاركة فضلا عن الاستبداد البيروقراطي.

ولا شك أن تلك المظاهر للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد تعود قبل كل شيء إلى طبيعة النظام السياسي الذي أقامه دستور ١٩٧١، وبقية دساتير الثورة، فضلا عن تقاليدها السياسية التي حقرت من قيمة المشاركة، وحرمت الشعب من حقه في ممارسة سيادته من خلال انتخابات عامة حرة نزيهة تقيم حياة نيابية سليمة، بل واحتقرت فكرة حكم القانون واحترام الدستور على ما فيه من سلطات مطلقة لرئيس الدولة، وللسلطة التنفيذية بصورة عامة

ويدرك الرئيس مبارك بكل تأكيد أن الرأي العام في مصر يرى أن جوهر الإصلاح يبدأ مع إنهاء النظام المعمول به في تولية رئيس الدولة، وأن فترة الرئاسة المقبلة يجب أن تبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا مباشرا، وليس عن طريق الترشيح من مجلس الشعب، والاستفتاء الشعبي الذي لا يحضره أحد، وأن هذه الانتخابات يجب أن تكون تنافسية بين أكثر من مرشح، وأن يتولى رئيس الدولة منصبه فترتين فقط، وهي بالأصل طويلة تبعا للدستور الذي يحددها ست سنوات لكل فترة

غير أن الرئيس مبارك يدرك أيضا أن هذه المطالب التي صارت موضع إجماع قومي، لا يمكن الأخذ بها إلا بعد تعديل الدستور وطالما أن الدستور سيتم تعديله فلماذا لا يتم تغييره لكي يتسق مع التجديدات التي يعقد عليها الإجماع القومي في اللحظة الراهنة؟ لنلاحظ أن التعديل سيزيد هذا الدستور تشوها عندما يدخل عليه أمورا لا تتفق مع طبيعته الكلية ثم إن الهدف ليس هو تعديل نظام تولي رئاسة الدولة بذاته وإنما الهدف الحقيقي أن تنتقل مصر إلى نظام ديمقراطي، وهو الأمر الذي لا مجال له في هذا الدستور فهذا الدستور لا صلة له بالديمقراطية فهو لا يحمي الحريات العامة كما يجب وهو يمركز السلطة بصورة مطلقة بيد رئيس الدولة وهو يخل بالتوازن المطلوب بين السلطات ولأن هذا الدستور متواضع في تقدير نفسه، فهو يحيل كثيرا من القضايا الهامة إلى قوانين نعرف جميعا أنها غير ديمقراطية، وأنها تتنافى مع الأصول المرعية في المجتمعات الديمقراطية بصورة كاملة تقريبا هذا كله فضلا عن أن هذا الدستور كان وليد لحظة، أو مرحلة أخرى تماما في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد بحيث تطلب اتخاذ سياسات مثل الخصخصة تنتهك روحه ونصه معا

وبنهاية الولاية الرابعة للرئيس مبارك سيكون قد حكم البلاد ٢٤ سنة متصلة وسوف يكون هو في وضع يسمح له بأن يبدأ نظاما دستوريا جديدا يضمن نقل مصر إلى عصر ديموقراطي جديد فأي رئيس جديد لن يكون من مصلحته تغيير نظام دستوري يمنحه سلطات مطلقة، ولفترات غير محدودة فليس من الطبيعة البشرية أن يتنازل الإنسان عن مثل تلك المزايا والسلطات ولكن هذا النظام الدستوري يجعل تغييره بيد رئيس الدولة وحده فإن شاء

للشعب أو حاولت القوى السياسية تغييره رغم رفض رئيس الدولة، لن يكون أمامها سوى الثورة أو العصيان المدني. ولا شك أن هذه الأمور غير مرغوبة، ولا نريد أن تصبح اختيارًا اضطراريًا للتعبير عن توق المصريين للحرية والكرامة ولنظام ديموقراطي جديد كما وعدت ثورة ٢٣ يوليو ولو بعد أكثر من خمسين عامًا من وقوعها. وبالتالي يصبح الأمل الوحيد في انتقال مصر إلى الديمقراطية بصورة سلمية بيد الرئيس مبارك وحده.

وهذا هو قدره مع التاريخ وفرصته الاستثنائية لتحوله في أطيب صورة من أوسع الأبواب.

والخطوة الضرورية للقيام بوضع دستور جديد هي دعوة جمعية تأسيسية لصياغة مسودة مقبولة شعبيًا، بحيث يأتي الدستور موجزًا وصغيرًا ومحددًا، ويسمح بتداول السلطة، ومن ثم تغيير السياسات بين مرحلة وأخرى تبعًا لما تسفر عنه الانتخابات النيابية من حكومات جديدة. ثم يتم الاستفتاء الشعبي على هذا الدستور لإقراره، وليبدأ العمل به قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة بوقت كاف.

الطموح الوطني:

من حق الرئيس مبارك أن يشعر بشيء من القلق من هذا السيناريو. ولذلك سوف يستمر حواره مع نفسه، ومع القوى السياسية في البلاد فترة من الوقت. ومصادر القلق عديدة، فالتطرف الديني الذي حاربه بشدة لم يزل. كل ما حدث هو أنه ارتدى ثوبًا آخر وتبدلت أشكاله. فلم تعد خطورته على الإسلام والثقافة والوطن كامنة في العنف، بل صارت مركزة في نكبة ثقافية تسيء فهم الإسلام، وتعيدنا إلى العصور الوسطى. ثم إن القوى السياسية لا زالت مختلفة فيما بينها اختلافات كبيرة حول فلسفة التطور الاقتصادي، والتوجهات والأدوار الخارجية لمصر، بل وحول تعريف شخصية مصر الثقافية القومية. وهذه الخلافات قد تقود إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ولا ريب أن هذه المخاوف حقيقية. ولكن من أسوأ مناهج السلوك على كافة المستويات أن يتصرف الناس بدافع من مخاوفهم، وليس بقوة تطلعاتهم. فليس هناك حل يأتي من جوف الخوف. بل تأتي الحلول من الإبداع، ومن استلام زمام المبادرة لوضع أسس التقدم والانطلاق إلى مرحلة أعلى من النمو والنهضة. وبهذا المعنى سوف تكون هناك خلافات مهمة. ولكن ليس من المستحيل التغلب على تلك الخلافات بالتوافق والحوار المتصل، ووضع صيغ ترضي الحد الأدنى من تطلعات، ومطالب كل القوى الكبرى ذات الجذور والأدوار الإيجابية في التاريخ الوطني المصري.

فإذا تقدمت الدولة المصرية من خلال الرئيس مبارك لاستلام زمام المبادرة في جدل وحوار الإصلاح يجب أن تصاغ العلاقات على نحو يكفل بناء التراضي القومي. أول تلك الصيغات ينطلق بتجربة مصر القومية مع التحديث الاقتصادي. وأول الأسئلة التي يتعين أن يجيب عليها الجميع هو ما يلي: هل يجب أن تعكس الفترة المقبلة التطلعات التاريخية للحركة الوطنية المصرية لإحداث قطيعة مع الفقر والتخلف الاقتصادي فتطرح على نفسها برنامجا طموحا للانطلاق الاقتصادي، والتحديث الصناعي، أم تهتم أكثر بتدعيم مستويات المعيشة في الوقت الحالي، وهو ما يتم غالبا على حساب الطموح؟ ويتعلق بذلك السؤال التالي: هل نعطي الأولوية للاستثمار أم الاستهلاك؟ هل نعطي الأولوية للإنتاج والتشغيل الاقتصادي أم للتوزيع والخدمات؟ وما هو الدور السليم للدولة في هذا السياق بالمقارنة مع دور القطاع الخاص؟ وكيف نضمن قيام الأخير بواجبه؟ وما هي أولويات دور الدولة، وكيف نمولها، وندبرها على خير وجه؟ وما هي القطاعات التي يجب أن تنمو أكثر من غيرها بالنظر إلى عوائدها التنموي، والموارد المتاحة؟ وهناك عشرات من الأسئلة التي تتطلب إجابة خلاقة، وقابلة للتطبيق، وللحصول على إجماع وطني.

ولا تقل قضايا السياسة الخارجية أهمية عن الأسئلة السابقة، فضلا عن أهميتها بذاتها من حيث مصير الهوية والتقاليد التاريخية للوطنية المصرية فهي تتعلق بالأمن القومي، وبالآفاق الاقتصادية للبلاد بل وبثقافتها. ولن ندخل هنا في تفاصيل الاختيارات الممكنة والمتعارضة. بل يكفي أن نقول إنها جميعا صعبة، وهي أيضا موضع نزاع شديد، وإن لم يكن من المستحيل التوصل حولها إلى درجات معقولة من الاتفاق.

ثم هناك العلاقات الكلية بين تلك القضايا كلها، وهي العلاقات التي تحدد الاستراتيجية القومية خلال الحقبة المقبلة. وهي أيضا موضع نزاع ينشأ عن المنطق الشامل للأيديولوجيات الكبرى المتنافسة على عقل المصريين وقلوبهم.

الحوار والتغيير الوزاري:

المفتاح الأهم لحل المعضلات الكبرى للإصلاح على أي من تلك المستويات هو الحوار الوطني الجاد، والذي تتاح له معلومات دقيقة وتحليلات عميقة تفسر التجربة الوطنية بصورة علمية، وتستشرف آفاق المستقبل لكي تضع الأولويات السليمة. وعلى سبيل المثال إذا اختارت الأمة وضع برنامج طموح للتحديث والنهوض الاقتصادي فسوف تضطر للقيام بتضحيات كبيرة. ويعتقد معظم صناع القرار الاستراتيجي أن هذه التضحيات سوف تواجه مقاومة شديدة، وبالتالي سوف تتطلب وقف أو تضييق مجال الانتقال الديمقراطي. وكان هذا موضوعا لمناظرات ساخنة في مجال دراسات الإصلاح. ويتوفر لدينا الآن أدلة إحصائية

وعلمية على أن التقدم نحو الديمقراطية يخدم هدف الإصلاح الاقتصادي الطموح بأكثر كثيراً مما يضر به. ولكن مفتاح النجاح هو المشاركة في المسئولية وفي الوطن. ومن ثم يحتاج الأمر إلى حوار، وربما إلى مشاركة مباشرة في المسئولية من خلال حكومة قومية.

وهذه هي الجملة الحاسمة في حوار الرئيس مبارك مع التاريخ الوطني المصري، ومع نفسه بكل تأكيد. الوقت ضاغط ولا بد من تصورات جيدة لإصلاحات طال انتظارها رغم أن المجتمع ليس مستعداً تماماً لتضحياتها. وليس من الحكمة أن نشرع في التغيير الوزاري قبل أن يحسم الرئيس مبارك اختياراته التاريخية بعد أن يكون قد استمع إلى جميع القوى الفكرية والسياسية، وبعد أن يكون المجتمع السياسي قد خاض تجربة حوار خصب حول الهدف الاستراتيجية الكبرى، والتوصل إلى وفاق حولها.

وبذلك يمكن أن تعكس الحكومة الجديدة رغبة في إصلاحات كبرى تنقل المجتمع إلى الأمام، وتكون شفافة ومرضية لجميع الشركاء في الوطن.

إلى أين يقودون هذه الأمة؟ أو الثمن الرهيب لتأييد الحكم

بصراحة شديدة لست متفائلا بالانقلاب في الفكر الاقتصادي الرسمي، والذي جرى قبيل، وفي أعقاب المؤتمر العام الثاني للحزب الوطني. وإن كانت تبعاته الاقتصادية والاجتماعية هائلة بالطبع. وربما تكون هذه الحقيقة بداية لصياغة نظرية عامة عن دروس التاريخ المصري منذ آلاف السنين. ببساطة أن الحكام اضطروا لدفع ثمن تأييد الحكم الاستبدادي عن طريق دفع رشاوى لقطاعات متعددة من المجتمع، وهو ثمن مقطوع من اللحم الحي للأمة ومستقبلها.

الواقع أننا لسنا بحاجة لإثبات أن هذه الحكومة ليس لديها سياسة اقتصادية قابلة للفهم. فقد أعيانا المراقبون في الجرائد الكبرى؛ حيث لمح الجميع صعوبة التوفيق بين رفع سعر الفائدة من ناحية، والتنازلات الضريبية والجمركية من ناحية أخرى، وهي أهم التدابير النقدية والمالية التي التزمت بها الحكومة وفاجأت بها المجتمع.

النظرية أو الاستراتيجية العامة واضحة: لا تغيير في المجال السياسي مقابل تحولات قوية إلى اقتصاد السوق. هذا يرضي الأمريكيين وربما يرضي رجال الأعمال الكبار. ولكن لا بد أيضا من إرضاء القوى المهمة في المجتمع. سوف تحصل البرجوازية الريفية التي يأتي منها غالب النواب على مصالحات كريمة للغاية في مجال تجريف الأرض الزراعية في المستقبل، وبأثر رجعي كذلك. أما الطبقة الوسطى في المدن فتحصل على سلع معمرة وخاصة سيارات رخيصة من خلال التنازلات الجمركية فضلا عن تنازلات ضريبية بسيطة. وربما تحصل أيضا على أرض رخيصة، أو حتى مجانية في الأراضي الصحراوية المحيطة بالمدن.

هذا كله سياسة السوق... أو لنقل سياسة سوقية؛ حيث يتم شراء رضا المجتمع بمقابل مادي أكثره من اللحم الحي للمجتمع، وأكثره مقترض من المستقبل. ولا يمكن قبول تبريرات الاقتصاديين الذين يخدمون تلك السياسة لأنهم بلا نظرية اقتصادية على الإطلاق تقريبا. كل ما يقال هنا هو لغو يستخدم قاموس الاقتصاد. يقال مثلا إن المطلوب هو إنعاش الاقتصاد من خلال ترك نقود أكثر بيد الخواص.

وكان بعض رجال الاقتصاد في هذه الحكومة يقسمون بأغلظ الإيمان أنه لا يوجد ركود أو انكماش. وربما يعود البعض إلى تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق والدكتور عثمان وزير التخطيط فضلا عن الدكتور يوسف بطرس غالي. فإذا كانت الحكومة الحالية قد أعادت تقدير الموقف، وأكدت أن الركود كان عميقا فلنقل ذلك علنا، وليشرح لنا اقتصاديو الحكومة أسباب هذا الركود، وإلا أصبح الأمر مسخرة حقيقية. فلا يمكن انتهاج

سياسة اقتصادية توسعية، إلا إذا كان تشخيص المشكلة هو أن الاقتصاد كان يعاني من الركود لأسباب محددة مثل انخفاض الطلب على الإنتاج الوطني لأسباب محددة. ويجب أن يتم ترشيح المشكلة بالتحديد لأن الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة والوقود لم يكن انخفاضه بصدد يبرر مستوى الركود الحاصل خلال السنوات الأولى من هذا العقد، وذلك قبل أن يتم اتخاذ سياسة توسعية. ونترك تناقضات السياسة الاقتصادية التي تقدم تنازلات ضريبية وجمركية طويلة المدى، وفي نفس الوقت ترفع سعر الفائدة الذي يرفع تكلفة الاستثمار. فمن الواضح أن التفسير السليم للمسألة كلها سياسي واجتماعي وليس اقتصاديا.

لا تملك تلك الحكومة تفسيرا حقيقيا للمشكلة الاقتصادية الراهنة في مصر، لأن المشكلة كامنة في النظام السياسي والاجتماعي. وهي ليست مشكلة اقتصاد، وإنما مشكلة نظام سياسي غير جاد ونظام اجتماعي تعسفي لا يقوم على قاعدة منطقية أو فكرة نظامية فاصلة. والسياسة الاقتصادية الجديدة لا تتعامل مع هذه المشكلة وإنما تعمقها. فالمطلوب سياسيا هو أن يشعر الناس بتحسن في مستوى معيشتهم بوسائل مصطنعة وغير طبيعية وغير منطقية، بل وعلى حساب النمو الحقيقي للاقتصاد ومستقبله. والاقتصاديون الحكوميون يقومون بـ "أداء الواجب" على أفضل وجه بجرأة متناهية لا تتفق مع درجات الدكتوراه التي يحملونها. فجميع التدابير المستخدمة ليس من شأنها زيادة الاستثمار، وإنما زيادة الاستهلاك والاستيراد. فالتنازلات الجمركية من حيث التعريف تعني ترخيص الواردات، ومن ثم تشجيعها. والتنازلات الضريبية والزيادة في سعر الفائدة تعني تمويل الزيادة في الواردات. وبذلك يمكن ضم قطاع جديد من المجتمع إلى فئة راكبي السيارات، وأصحاب المساكن الأفضل في القرى والمدن الصغيرة، وهو ما يستهدف إرضاءهم.

تنطلق تلك السياسة من افتراض يتمتع بشيوع هائل بين الحكومة والمعارضة على السواء، وهو أن ما يهم الناس في مصر هو الأمور المعيشية والاقتصادية. ويبدو أن التركيز على هذه المقولة هو مناط الاستراتيجية السياسية لنخبة الحكم في مواجهة مطالب الإصلاح الدستوري التي يرفعها المجتمع المدني والسياسي. ستقول الحكومة إن كل هذه المطالب ليست غير كلام في كلام لا يغني ولا يسمن من جوع، وإنها ستتجاهله لأنها تريد التركيز على الحقوق والمطالب الحقيقية التي تهم الشعب! وقد تطور الحكومة هذا الهجوم بأن تتهم المعارضة المسئولية عن محاولة إعاقة "حل مشاكل الشعب الحقيقية".

ما نقوله إن الحكومة ليست لديها استراتيجية حقيقية لرفع مستوى المعيشة بصورة حقيقية، وإنها تقوم بتخفيضات سعرية وزيادة السيولة المالية بصورة اصطناعية، ولا تعكس

بإنجازات في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية. ولكن من يجرؤ على الاعتراض على تخفيض الأسعار وزيادة السيولة من خلال التنازلات الجمركية والضريبية؟

لن يجرؤ سوى عدد محدود للغاية من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن التنموي طويل المدى في البلاد. ولكن الهدف الذي ترمي إليه الحكومة لن يتحقق بدوره. فالناس تشعر بالأسى وعدم الرضا ليس لأن أوضاعها المالية سيئة. الواقع أنها تشعر بذلك لأسباب تتصل بالمعاني الأعمق للوجود الإنساني، والحالة العامة للوطن. فالوطن محجوز التطور وحالته العامة مثيرة للشفقة. والناس تعرف ذلك وهي حزينة بسبب هذه الحقيقة التي تبدو لها بصورة روحية ونفسية. وهي لا تستطيع أن تشرح حالتها بوضوح. فأغلب الناس لا يستطيع التعبير بدقة عن مكونات نفسه. بل قد لا يستطيع أن يحدد بدقة لماذا يصيبه هذا القدر من الضيق. وهذا هو مصدر المعرفة. فالواقع أن الناس تشعر بذلك لأنها لا تملك حياة مشبعة، أو مرضية في وطن يتقدم باطراد، ويصنع لنفسه مستقبلا أفضل وسط الأمم. وحتى في المجال الاقتصادي البحت الناس – أو أغلبها – لا تشعر بالرضى ليس لأنها لا تملك ما يكفي من المال، أو بسبب زيادة الأسعار وإنما لأنها لا تعمل بصورة مرضية، ولا تتقدم بصورة حقيقية، وتعيش حياة ملفقة لا معنى منطقي لها. وإذا خيرت الناس بين موقع أفضل في الاستهلاك، وموقع أفضل في التوظف والإنتاج فيقيني أنها ستختار البديل الأخير. وبتعبير آخر فإن ما يهم الناس أو أكثرهم هو الشعور بأن البلد يتقدم فعلا، ويتيح فرص عمل مثيرة ومشبعة للناس. وهذا هو ما نقصده بالتقدم والتنمية وغيرها من المعاني التي يناضل من أجلها المثقفون والمهتمون بالشأن العام في مصر منذ قرنين. وهذا هو تحديدا ما تضحي به الحكومة لكي تحصل على رضا وتأييد قطاعات مختلفة ومتعددة من الشعب حتى يمكن تثبيت الأمر الواقع السياسي وفرضه، وتمرير عدم التغيير والاحتكار، والحكم الأبدي بدون مشاكل داخلية كبيرة.

كانت تلك سياسة قصيرة النظر وهي لا زالت كذلك. وأخشى أنها ستكون أسوأ وأكثر إفلاسا من الناحيتين الأخلاقية والتنموية.

شرح الرئيس مبارك موقفه الرافض لتعيين نائب للرئيس مرارا وتكرارا، وأكد أنه لا يريد أن يفرض الرئيس المقبل للبلاد، وأن اختيار الرئيس المقبل هو من حق الشعب وحده.

ولا أدري لماذا لم يتبن الحزب الوطني هذا الموقف ويترجمه إلى موقف عملي حتى الآن. ويمثل الحوار الوطني الذي اقترحه الحزب مناسبة مثالية لوضع هذه القضية وغيرها من قضايا الإصلاح السياسي على مائدة الحوار الوطني. فهي بالفعل قضية جوهرية لا يجب أن يقتصر القرار فيها على المعايير الاعتيادية لصنع السياسة لأنها تتمتع بمكانة فوق مكانة السياسة العادية. ذلك أن مثل هذا النوع من القضايا له منزلة دستورية، ومن ثم لا يليق أن يقررها مجلس الشعب مثلا وخاصة أنه يكاد يكون حكرا على الحزب الوطني دون غيره من سائر الأحزاب. والمسائل التي تكتسب منزلة دستورية يجب أن يقررها الشعب، وأن تخضع لمناقشات مستفيضة من جانب المجتمع المدني والسياسي كله.

قضية الخلافة السياسية:

والواقع أن إصلاح نظام الخلافة السياسية يمكن أن يصبح أعظم انجازات الحوار الوطني، بل وأهم الإضافات والإصلاحات السياسية في عهد الرئيس مبارك على الإطلاق. فالنظام الذي يقرره الدستور لاختيار رئيس الدولة لا يحقق رؤية الرئيس مبارك التي تقول إن اختيار رئيس الدولة هو حق الشعب وحده. فالرئاسة في الدستور الحالي، بل في دساتير ثورة ٢٣ يوليو جميعها يحددها مجلس الشعب وليس الشعب. ولا تكاد تكون منصبا منتخبا، ولو على درجتين. فالشعب يقول رأيه في الاستفتاء حول قبول أو عدم قبول ترشيح مجلس الشعب للرئيس. ومن شبه المستحيل عمليا أن يناقض الشعب ترشيح مجلس الشعب وإلا وقع ارتباك دستوري، وفراغ سياسي لا حل له في الدستور، أو حتى في الفكر السياسي.

لقد جمع دستور ١٩٧١ في هذا النظام لتولية الرئيس بين نقيضين. فهذا الدستور تفنن في توسيع سلطات رئيس الدولة والتي تتعدى السلطة التنفيذية إلى غيرها من السلطات. ومعنى ذلك من وجهة النظر الديمقراطية أن يتم انتخاب الرئيس انتخابا حرا مباشرا من الشعب صاحب السيادة. وغير ذلك من الطرق لتولية الرئيس، ومنها الاستفتاء، معروفة في الأنظمة الملكية الدستورية أو الجمهورية البرلمانية؛ حيث لا يتمتع الرئيس بسلطات حكم حقيقية باعتباره مجرد رمز للسيادة. ولهذا قد يختاره البرلمان مثلما يحدث مثلا في النظامين الهندي والإسرائيلي أو يرث الحكم مثلما في النظام الملكي الوراثي الإنجليزي. ولا بد من إنهاء هذا التناقض الذي يسم دستور ١٩٧١ الذي جعل الرئاسة منصبا مترامي السلطات، ومع

ذلك فهو لا يقوم على الانتخاب الشعبي المباشر، كما تملي الأصول الدستورية المرعية في المجتمعات الديمقراطية.

فالاستفتاء غير الانتخاب ابتداء. ومن المعروف أن الانتخاب يجب أن يتم بين أكثر من مرشح ليكون صحيحا. فالانتخاب بالتزكية هو أقرب لنظام البيعة منه إلى الانتخاب الصحيح حتى من الناحية اللغوية البحتة. فالمرء ينتخب بمعنى يختار من كثرة. والواقع أن الهدف الجوهري من فكرة الانتخاب ليست النيابة عن الشعب بذاته فحسب، وإنما طرح البدائل الممكنة على الشعب ليختار من بينها ما يروق له ويحقق مصالحه أكثر من غيره. والأهم هو الأفكار والسياسات التي يدافع عنها المرشح للرئاسة، ويلتزم بها أمام الشعب أكثر من الشخص. وهذه هي الفكرة التي تجعل النظام الديمقراطي متفوق من الناحية العملية على غيره من النظم. فهو النظام الوحيد الذي يسمح للشعب أن يتعلم من تجربته، وأن يصحح تلك التجربة عندما يخطئ ويدفع غاليا ثمن هذا الخطأ. ولكي يتم حصر احتمال الصدفة والخطأ، ويقوم الاختيار على أسس صحيحة لا بد أن يعلم الشعب ابتداء ماذا ستكون عليه توجهات الرئيس، وما هي سياساته. والانتخاب الحقيقي هو تفويض من الشعب لشخص أو حزب أو جماعة ما بتطبيق سياسات وعدها المواطنون، ووافقوا عليها في لحظة معينة بالمقارنة بغيرها. ولذلك فالاختيار أو الانتخاب هو فعل نسبي، وليس مطلقا. فالنظام الديمقراطي لا يعرف "مطلقات" ولا يقرها.

ولهذا السبب نفسه لا زال الرئيس مبارك يرفض مثلا مفهوم الدولة الدينية، وهي الدولة التي تقوم على "مطلقات" لا يجوز تعريضها لفعل الاختيار أو الانتخاب العام. كما لا يزال يرفض مفهوم الحزب الديني لأن هذا الحزب يريد أن يحكم عن طريق تفويض مطلق، أي دون معرفة أو موافقة الشعب على السياسات المحددة التي سيأخذ بها هذا الحزب إذا وصل إلى السلطة. فاختيارات مثل هذا الحزب وسياساته ليست معروضة باعتبارها بدائل نسبية لها مزايا وعيوب ما، وإنما هي تفويض إلهي، أو هي الوصايات وليست التزامات. طالما أنه تدعي لديه نصوصا مقدسة، أو أوامر إلهية لا شأنا من شئون البشر يخطئون فيها ويصيبون. وباعتبارها كذلك فهي مطلقات يقوم على تفسيرها الشخص أو الحزب القائم على الحكم بدون التزام محدد أمام عموم المواطنين.

وعلى العكس من ذلك فالنظرية الديمقراطية ترى أن كل فعل أو اختيار سياسي هو نسبي، ويتعامل مع قضايا نسبية ومحددة. وهنا يختلف معنى الانتخاب في النظام الديمقراطي عن أي نظام آخر للاختيار، أو تعيين المسئولين السياسيين. فالمناصب ليست مجرد نيابة، وإنما هي تفويض أو نيابة في مسائل محدودة، وفي مدى محدد ولفترة محددة معروفة ومقررة سلفا

وأي تفويض يفترض فيه الوعي بنتائجه سلبا وإيجابا. فكان التفويض بمسئوليات الحكم يفترض وعي الهيئة الناخبة بكيفية الحكم، والتوجه الذي يأخذ به المرشحون للمناصب الحكومية حيال المواقف، والقضايا العامة التي تهم المجتمع بأسره. وهذا هو المعنى المراد من مبدأ النيابة في الفكر الديمقراطي. فالرئيس ينوب عن الشعب في تطبيق بديل من بين البدائل المتاحة في مجال الأفكار والفلسفات السياسية، وليس بديلا عن الشعب في أن يتخذ ما يراه مناسب دون أن يكون الشعب على علم به لأن الشعب هو الذي يتحمل العواقب الحقيقية لما يفعله الرئيس والمسئولون السياسيون الآخرون. ويحتم هذا المبدأ أن يكون الرئيس الذي يختاره الناس من بين مرشحين آخرين معروفا لدى عموم المواطنين بما هو عليه من سمات شخصية، ومواقف من القضايا العامة. وهذا هو ما لم يضمنه نظام تولية الرئيس في الدستور الحالي.

تنهض هذه المعاني بوضوح خلف رؤية الرئيس مبارك وتعد هي السبب المعقول وراء معارضته للضغوط التي يتعرض لها لتعيين نائب للرئيس. فقد جرى العرف السياسي منذ ثورة ٢٣ يوليو على أن يتم تولية "نائب الرئيس" الذي حدث أن كان موجودا وقت أن يختار الله الرئيس القائم إلى جانبه. وقد يكون في ذلك نوع من أنواع الصدفة البحتة. ومن المؤكد أن مثل تلك الصدف قد تسبب مشاكل لا حصر لها للأمة. ويعترف بذلك ضمنا الرئيس السادات الذي أطاح بمن احتلوا منصب النائب له شخصيا وقت أن تولى الحكم ملقيا عليهم شتى التهم. ولو افترضنا أن الصدف قادت إلى نتيجة مختلفة غير أن يتولى الرئيس السادات منصبه لكان من الممكن أن يكون لدينا رئيس أو رؤساء لم يكونوا موضع ثقته، أو سببا لاطمئنانه ناهيك عن ثقة أو اطمئنان الشعب.

ويكفي هذا السبب لإدراك حتمية تغيير نظام تولية الرئيس، أو الخلافة السياسية في الدستور الحالي، بل في نظام ٢٣ يوليو إجمالا. ذلك أن الرئاسة – بجلال قدرها وهيبتها في مصر – لا يجب أن تكون أمرا خاضعا للصدف، أو لاختيار شخص واحد هو الرئيس القائم.

قضية التوقيت:

والواقع أن قضية "نائب الرئيس" أو الخلافة السياسية ليست سوى مدخل للقضية الأوسع والأهم، وهي الإصلاح السياسي.

بل إن الحوار حول الإصلاح السياسي الوطني لو خلصت له النية قد ينتهي إلى اختيار نظام آخر للحكم غير ما أخذت به دساتير الثورة، ومنها دستور ١٩٧١. ولم يكن ذلك بعيدا عن تصورات ثورة ٢٣ يوليو التي جعلت أحد أهدافها الستة "إقامة نظام نيابي سليم". والنظام النيابي هو النظام البرلماني أو ما يسميه البعض بالجمهورية البرلمانية التي تقوم على سلطة البرلمان، وتزاول فيه حكومة منتخبة وظائف الحكم بصورة مستقلة عن وظائف السيادة مثلما

كان المأمول من دستور ١٩٢٣ وقد يتم الجمع بين بعض سمات النظامين البرلماني والرئاسي بدرجات مختلفة، وتبعا لخصائص الواقع المصري، أو بالأحرى لتطلعات المصريين في التقدم وقيادة المنطقة، والعالم الثالث نحو نظام ديموقراطي فعال.

وقد يطرح البعض السؤال التالي: هل الوقت الآن ملائم للحديث عن إصلاحات كبرى، وطموحة للنظام السياسي في مصر.

ثمة ما قد يسبب القلق في اللحظة الراهنة، وقد يجعلها من وجهة نظر البعض غير مناسبة لإدخال إصلاحات عميقة في النظام السياسي المصري؛ إذ إن مستويات المشاركة السياسية بين المواطنين منخفضة كثيرا، وهو ما يبرر الخوف أو حتى الاعتقاد بأن الموضوعات السياسية حتى لو كانت إصلاحات مهمة ليست من بين اهتمامات عموم الناس. ثم إن الوضع الاستراتيجي يشتمل على مخاطر جمة من الخارج وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وتتعرض الدول العربية جميعها لضغوط كبيرة من جانب القطب الولايات المتحدة، وهو ما نعتقد أنه يرمي إلى خدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة. وهناك صعوبات اقتصادية كبيرة، ومشكلات في شتى جوانب الحياة. وهو ما يجعل البعض يعتقد أن الأولوية يجب أن تكون لقضايا الخبز. ثم إن هناك المزاج السياسي والثقافي في البلاد، والذي يثير مخاوف جادة من أن تأتي "الإصلاحات" بما على عكس المأمول فيه، أو المنتظر منه، وهو دفع البلاد على طريق الديمقراطية. وتقول الحكمة التقليدية إن رفع مطلب الإصلاح السياسي أو الاجتماعي في وقت يتسم بركود، أو نكسة ثقافية أو مزاج عام محافظ، أو رجعي هو عين الخطأ. وتقول الحكمة أخرى أنه لا يجب أبدا الوقوع في خطأ القيام بإصلاحات اقتصادية، وسياسية عميقة في الوقت نفسه.

يجب بالطبع أخذ هذه الظروف جميعا في الاعتبار أو التعامل مع هذه الحجج باحترام. ولكن الاحترام الحقيقي لأية أحكام أو مواقف هو مناقشتها بصورة عقلانية. فالواقع أنه لا توجد في عالم السياسة ظروف مثالية لأي إصلاحات، وإنما توجد ضرورات أو لوازم لها. وإذا كان هناك توقيت ملائم فهو لا يجب أن يكون مبكرا جدا، بحيث يقع الاندفاع إلى المجهول في وقت تزيد فيه المخاطر أو المخاطرة. ولكن يجب ألا يكون التوقيت متأخرا جدا بحيث يستحيل أن يعطي أي نتائج. وكان الإصلاح المتأخر في الاتحاد السوفيتي السابق ومعظم أوروبا الاشتراكية الأخرى أهم الأسباب الكامنة وراء انهيارهما. وكان من الممكن إنقاذ هذه النظم لو كان سمح لها بتطبيق الإصلاحات التي اقترحتها هي ذاتها.

أما إذا نظرت بشكل محدد لحالة مصر هل يكون من الصعب التعمي عن المشاهدات التالية: أولاً أن الإصلاحات التي نتحدث عنها بل وتحدثت عنها ثورة ٢٣ يوليو انتظرت لأكثر من خمسين عاماً، وهو وقت طويل بكل المقاييس وخاصة في عالم متغير لا بد أن تتمتع فيه بلادنا بالمرونة وخفة الحركة. وثانياً أن المخاوف التي تثيرها وجهة النظر المتطورة من توقيت الإصلاح نتجت تحديداً عن التأخر في الإصلاح السياسي الديمقراطي ولم تكن قدراً. وكانت هذه الاعتبارات نفسها قد وظفت لمصادرة أي حديث عن الإصلاح السياسي بعد أن رفع الرئيس عبد الناصر شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة". ولو أن الإصلاحات التي وعد بها الرئيسان عبد الناصر والسادات قد طبقت في موعدها لما انخفضت مستويات المشاركة، وعم اليأس من الإصلاح، ولما تصاعد نمو الاتجاهات غير الديمقراطية في مصر وزاد - ولم يقل - مع الزمن. والواقع أنه رغم بعض المخاوف المبررة فلم تتمتع مصر بظروف أكثر ملاءمة للإصلاح من الوقت الحالي. فالمخاطر الخارجية أقل من أي مرحلة في تاريخ مصر الحديث. وعلى المستوى الداخلي فإن مصر هي الأقل عرضة للثورات السياسية والاجتماعية من بين جميع بلاد العالم تقريباً. فقد اختفى الإرهاب بصورة تامة منذ نحو ست سنوات كاملة. وانخفضت كذلك كافة المؤشرات الأخرى للتوتر الاجتماعي والسياسي الظاهر. وتبدو المعارضة أكثر ولاء للنظام السياسي، وأكثر حرصاً على الاستقرار من الحكومة. فماذا ننتظر وإلى أي خطر داخلي نشير؟

ولقد قال البعض إن الديمقراطية النيابية أقل قدرة على مواجهة المخاطر فليعيدوا قراءة التاريخ. لقد ثبتت الديمقراطية أمام المخاطر الخارجية والصعوبات الداخلية على السواء بأكثر كثيراً من أي نظام سياسي آخر. وحققت الديمقراطية الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي أكثر مما حققه أي نظام سياسي آخر. والواقع أن اللاديمقراطية هي أكثر التهديدات التي تواجه وطننا العربي وليس العكس. واستعادة التلازم التاريخي بين الوطنية والديمقراطية هو الطريق الوحيد للتغلب على المخاطر الحقيقية والمزعومة.

سياسة خارجية استثنائية

تمر السياسة الخارجية لكل دولة مهمة في النظام الدولي بدورة حيوية معروفة. فهي تتحرك بالنشاط في مرحلة معينة وتميل للسكينة والهدوء في مرحلة ثانية، ثم تنكفئ الدولة على ذاتها في مرحلة ثالثة، وقد تستجيب بكسل ودون همة للتطورات العالمية الكبيرة في مرحلة رابعة إلى أن تبدأ دورة جديدة.

ودورات السياسة الخارجية لا تختلف بالكم فقط بل بالنوع أيضا. ففي مرحلة معينة تمتلئ بالمبادرات الإيجابية والاستجابات الخلاقة. وفي مرحلة ثانية تكتفي السياسة الخارجية بالاستجابات الاعتيادية، والاختيارية لمبادرات الآخرين. وفي مرحلة ثالثة قد تشعر الدولة بالإنهاك، وتخمل حواسها السياسية والثقافية فتتعامل مع التطورات الدولية بقدر ملحوظ من عدم الاكتراث، ويتم تشغيل آلياتها بطريقة باردة وبيروقراطية وعبر أعمال ورقية للتعامل حتى مع أكثر الأحداث الدولية حسما وصخبا. وتتفق هذه الدورة مع حالة المجتمع الحيوية وارتفاع وانخفاض مستويات طموحه القومي. وفي هذه المرحلة تستجيب السياسة الخارجية بردود سلبية، وغير متحمسة للمبادرات الدولية الكبيرة والصغيرة على السواء. وهي تكاد تستسلم للأقدار دون أن تسعى لتغيير اتجاه الأحداث، أو تبني فلسفة جديدة، أو طرح أفكار ثاقبة.

والسياسة الخارجية المصرية ليست استثناء من قانون الدورة الحيوية. ولكنها مع ذلك محكومة بقانون آخر هو مسئولياتها الدولية، والتوقعات العالية منها لدى العالم كله، وخاصة أن مصر تشكل قيادة تاريخية لحركات وكتل دولية مهمة يرغب العالم حتى في مرحلة الانفرادية الأمريكية في الاستماع إليها، والتطلع لدورها. هذا القانون الأخير لا يسمح لمصر بأن تتصرف وفقا لقانون الدورة الحيوية عندما تشعر بالإنهاك أو بالحيرة، وحتى عندما تكون الاختيارات الإيجابية ضئيلة، والرغبة في الانكفاء على الذات قوية. فالفجوة في الأداء تصبح ملحوظة من جانب الجميع، والفارق المعنوي والمادي بين الانفتاح، والإبداع من ناحية، والانكفاء والخمول من ناحية أخرى يذهل من يتوقعون منها القيادة، ومن يرومون لها الخير، ومن يسألونها أن تصنع فرقا كبيرا بين حالة الطبيعة وحالة الحضارة. ونحن نشهد هذه الدهشة، وهذا الذهول في المرحلة الحالية. ولا مجال للرد بأن هذه هي طبيعة الحياة ودوراتها، ومواسمها الطبيعية والإنسانية.

وما يجعل الدهشة أشد والذهول أشمل أن المرحلة الراهنة في الساحتين العالمية والعربية تشهد تطورات حاسمة قد تغير مصير العالم ككل والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص؛ حيث تقع دوائر الاهتمام المصرية الرئيسية منذ عام ١٩٥٢. وبينما تمتعت مصر

بمكانة ممتازة في هذه الدوائر فإنه لم تتمكن من انتاج تشخيص سليم، واقتراح علاج ناجع لمشكلات وأزمات هذه الدوائر

إن الظاهرة الرئيسية التي تتعامل معها جميع دول العالم اليوم - بما فيها العالمين العربي والإسلامي - هي الهجوم المضاد الذي تشنه الولايات المتحدة بقصد تقويض المشروعية العالمية التي تأسست بفضل حركات التحرر الوطني وتخلط الولايات المتحدة عمدا بين الحرب ضد الإرهاب، والحرب ضد القانون الدولي الحديث، وهو خلط تنبهت اليه القوى الكبرى الاخرى، وسجلت رفضها له بمناسبة بحث قضية الغزو الأمريكي للعراق

ولكن الآمال الحقيقية في مواجهة هذا الهجوم بفعالية تتوقف ليس على الدول الكبرى الأخرى، وانما على مستجابة الدول الصغرى في جنوب العالم، وخصوصا العالمين العربي والإسلامي فلم يكن من الممكن أن يتمتع الهجوم الامريكي المضاد بالفعالية، بل ولم يكن من الممكن ان يتحول العالم الى نظام القطب الواحد الا بسبب الازمة الداخلية العميقة والطاحنة التي تعانيها معظم دول الجنوب فكل ما احتاجته الولايات المتحدة هو استثمار حالة التحلل، والضعف الاخلاقي، والمادي الذي تعيشه معظم هذه الدول من اجل اخضاعها، وانهاء سيادتها فعليا من خلال العصا والجزرة

ولا شك ان الأسباب الكامنة وراء الازمة العميقة والطاحنة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي متعددة، وبعضها لا يمكن حله، او مواجهته، الا على المدى الطويل، ومن خلال ما نسميه بالتنمية ولكن ثمة مظهرين لتلك الازمة كان لهما دور كبير في انهيار مناعة العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث، او الرابع ككل، وهما الاستبداد السياسي، والحروب الأهلية بين ابناء نفس البلد، أو فيما بين البلاد المتجاورة

ومن يشاء المساهمة في قيادة العالم، وتحرير مكانته الدولية عليه ان ينتج أفكارا مبدعة للتعامل مع هذين الجانبين من الأزمة العامة للعالم العربي والإسلامي، أو على الأقل مع الصراعات والحروب المنتشرة في ارجاء هذا العالم، وبناء السلام في ربوع هذا العالم ويمكن القول إن تحقيق مستوى اعلى من المناعة من خلال هذه المهمة هو على الأقل نصف المطلوب للظفر بالمعركة العالمية من اجل تحرير الاستقلال، والحصول على العدالة الدولية وهذا هو تحديدا ما يجب على مصر أن تفكر فيه

يكفي في هذه المرحلة التصدي الفعال لظاهرة الحروب الأهلية، والصراعات الدولية التي تفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي، وتفضي إلى انهيار المناعة العربية والإسلامية فلدينا في العالم العربي الصراع حول الصحراء الغربية، وهو صراع اهلي ومشتبك بصورة غير عقلانية مع العلاقة الثنائية بين المغرب والجزائر، وحالة الحرب الأهلية

في السودان، وهي أطول وأقسى الحروب الأهلية في العالم العربي، ثم لدينا الجانب الداخلي من قضية الشعب العراقي وهو جانب أساسي من معالجة الاستقرار، والسلام في العالم العربي كله، إلى جانب كونه العامل الأهم في نيل استقلال العراق ذاته. أما على مستوى العالم الإسلامي فلدينا قضية الإرهاب والتطرف التي تسببت في معظم النكبات التي تعرض لها العالمين العربي، والإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية. ولدينا في منطقة الحدود بين العالم الإسلامي والهند قضية كشمير التي سببت نزيفا مستمرا منذ عام ١٩٤٦، وقد تكون السبب في اشتعال حرب نووية بين الهند وباكستان.

ندرك أن أغلب تلك الصراعات والقضايا الساخنة على امتداد العالم العربي والإسلامي، أو على حدوده معقد وممتنع عن الحل أو الوساطة. وندرك أيضا أن مصر لا تملك وحدها ما فشلت الأمم المتحدة بكاملها في حله، أو التعامل معه بفعالية. ولكننا ندرك أيضا أن استمرار تلك الصراعات هو السبب وراء خسائر جسيمة ألمت بمصالحنا، وهو من بين أهم العلل وراء الضعف الجماعي للعالم الثالث، وخاصة في قارتي آسيا وأفريقيا.

وبداهة فإنه يستحيل على مصر أن تسهم في حل تلك الصراعات بالآليات، وأساليب العمل الاعتيادية. كما أنها لا تستطيع أن تضع هذه المهمة على جدول أعمالها إلا إذا دخلت مرحلة جديدة من دورة السياسة الخارجية تستجمع فيها كل ما لديها من طموح وحيوية. وبتعبير آخر فإن مصر يمكنها ولوج مرحلة جديدة في تاريخها السياسي الدولي، وتولي وظيفة جديدة تعزز مكانتها، وتعيد لها المعنى والتقدير إذا ما وضعت على جدول أعمالها مهمة خارقة، وهي بعث حركة العالم الثالث، وخاصة العالم الإسلامي عبر مدخل لا شك أن أولها وأهمها هو إنهاء الصراعات التي تستنزفه وتعصف بمنعته. ما نقوله إن هذه المهمة الخارقة تحتاج إلى سياسة خارجية خارقة، أو استثنائية لا تسلم نفسها للأساليب المعتادة أو للأدوات المكتبية.

وحتى تقوم مصر بهذه المهمة يجب عليها أن تنتج أفكارا جديدة، وأن تطلق مبادرات جديدة. فمعظم هذه الصراعات شهد جهودا دولية مستميتة من أجل حله دون طائل. ومعظمها يحرق يد من يقترب منه – إذا سمحت له الأطراف المباشرة بالاقتراب – حتى يهرب من التعامل معه. ولأن أغلبها يشتمل على عوامل ثقافية ودينية واستراتيجية معقدة فلا يصلح معها المدخل التقليدية بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، ولا حتى المطرقة الثقيلة للولايات المتحدة. ولكن مصر بالذات تتمتع بالمؤهلات الثقافية التي تجعلها مقبولة أكثر من غيرها، وخاصة عندما لا تكون وحدها، بل محاطة بزمالة دول وزعامات قوية وذات مصداقية أخلاقية عالية. ولهذا السبب قد يكون أفضل مدخل للتعامل مع معظم هذه الصراعات والقضايا

هو البدء بطرح فكرة تكوين جماعة من الزعماء الدوليين الذين يتمتعون بدعم، ومكانة في بلادهم، وفي العالم لوضع تصورات للتعامل مع كل قضية على حدة، والقيام بالجهود الضرورية لبدء حركة نشطة تضمن أقصى درجات النجاح لجهود الوساطة وحل الصراع. وقد نطلق على هذه الجهود تسمية دالة مثل "المبادرة من أجل السلام العالمي".

وقد ترى مصر أن الوقت قد حان لإنهاء عزلتها النسبية عن المجتمع المدني العالمي الذي خاض أروع معركة في التاريخ عندما تولى مهمة مناهضة خطط الحرب الأمريكية ضد العراق، ولا يزال يقوم بهذا الدور طلبا لانسحاب القوات الأمريكية على وجه السرعة من العراق. وما نعنيه في الحقيقة بسياسة خارجية مصرية استثنائية هو هذا المعنى تحديدا. فالسياسة الخارجية المصرية اعتادت على الأساليب التقليدية للدبلوماسية، وانتهجتها وساهمت فيها بنشاط موفور أحيانا، ومحدود أحيانا أخرى. ولكن مصر لم تتصل بل تعالت وخافت من التلامس مع حركة المجتمع المدني العالمي. وهذا الامتناع قد يفلت منها فرصة العمل في استعادة مكانتها العالمية، أو مجرد المحافظة على ما تملكه من هذه المكانة. بعد. نقول بوضوح إن المكانة الدولية والقدرة على التأثير بالنسبة لدول مثل مصر؛ سوف تتحدد في المستقبل بناء على صورتها لدى المجتمع المدني العالمي الذي يتولى الآن الدور الأكبر في الدفاع عن السلام العالمي والعدالة الدولية.

والسياسة الخارجية المصرية بحكم تعودها على التعامل بأساليب غير تقليدية، وبحكم ابتعادها عن الارتباط بحركة المجتمع المدني العالمي لا تملك الخبرة الكافية لتعويض ما فاتها في هذا المجال. وطرح فكرة مثل "المبادرة من أجل السلام العالمي" يمكن أن تكون الفرصة المثالية لتكوين هذه الخبرة. وبذلك يكون هناك إطاران للقيام بدور حل الصراعات: إطار يتكون من نخبة من الزعماء العالميين الذين يتمتعون بمصداقية، وإطار أوسع يتكون من حركة السلام العالمية النشطة، والتي تتمتع بتأييد كامل من جانب المجتمع المدني العالمي.

يتطلب الأمر كما قلنا خيالا واسعا وحيوية كبيرة، وفكر ثاقب، ومعرفة دقيقة بأحوال النظام الدولي، وبخصائص تلك الصراعات التي نتحدث عنها؛ أي العناصر الأساسية لسياسة خارجية استثنائية.

التغيير الوزاري المنشود

أفهم أن ثمة ضرورة لحسم قضية التغيير الوزاري في أقرب وقت ممكن حتى ينتهي الشلل الذي أصاب الجهاز الإداري للدولة خلال الشهر الماضي. ولكن من المهم أيضا التنويه إلى أن الموضوع كله ملفوف بالغموض وعدم الشفافية، ولم يستوف حقه من المناقشة. والأفضل أن ننتظر بعض الوقت حتى نتفق على طبيعة الحكومة الجديدة؛ فيتم اختيار رئيسها ووزرائها ممن تجسدت سجلاتهم الفكرية أو العملية فلسفة أو مدرسة متميزة هي ما نفتقر على الحاجة لها في هذه المرحلة من التطور الوطني.

والواقع أننا نحتاج إلى فلسفة شاملة جديدة وطموحة للحكومة الجديدة. ولا بأس أبدا من أن نتريث حتى نستكمل المناقشات حول طبيعة هذه الفلسفة لتكون حكومة ذات مهمة واضحة نستطيع أن نضمن أنها ستنهي الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمسك بخناق البلاد، وأنها ستضع مصر على مسار النهوض. فالفلسفة التي طبقتها ضمنا الحكومات السابقة لفترة ربع قرن فشلت في تحقيق ما تصبو إليه البلاد. ويكفي أن نقارن ما حققته ماليزيا خلال نفس الفترة الزمنية لكي نكتشف مدى هذا الفشل.

وبلا جدال الحديث عن فلسفة الحكومات السابقة؛ فإنه يمكن تلخيص ملامحها الجوهرية فيما يلي: تطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية تدريجية عبر فترة طويلة جدا يتم من خلالها نقل الاقتصاد من السيطرة المباشرة للدولة إلى السوق والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتتركز استثمارات الدولة في النهوض بالبنية الأساسية والاستثمار في استصلاح الأراضي، مع التوسع في بناء المدن الجديدة لاستيعاب التوسع السكاني. وحتى تضمن الدولة نجاح هذا الانتقال، تم تثبيت الوضع السياسي بإغلاق جميع صور المشاركة الشعبية المطلوبة في تلك الإدارة المحلية. كما يتم تثبيت الوضع الاجتماعي بضمان أقصى قدر ممكن من الاستقرار في الهيئات والمؤسسات والمراكز العامة حتى لو كان الثمن هو الجمود التام، وتثبيت بل والتوسع في نظام الإعانات المباشرة وغير المباشرة للسلع والخدمات الأساسية، وامتصاص جانب من البطالة في الوظائف الحكومية قدر الإمكان. ويرتبط بذلك انتقاء رجال الأعمال الكبار بصورة لا تخلو من محاباة لضمان تعاونهم التام مع الدولة مقابل التوسع في منحهم امتيازات معينة من أراضي الدولة ومشروعاتها العامة أحيانا، فضلا عن تمييزهم في سياسات الإقراض. فتحملت الدولة عبء نظام للدعم موجه للفقراء والأغنياء معا على حساب قاعدتها التراكمية.

عمّت تلك الطبعة من مشكلات لا حصر لها في الممارسة. فالانتقال إلى اقتصاديات السوق بدأ منذ عام ١٩٧٤ وربما قبل ذلك، ولكنه لم يكتمل أبدا. وتمثلت المشكلة في أن تدخل الدولة قام على التعسف، وليس على التشريع المرن العادل المتجانس، أو على تحرير القاعدة التراكمية والتكنولوجية للاقتصاد. ويعني ذلك أنه كان لدينا طوال أكثر من ربع قرن نظام لا هو باقتصاد السوق، ولا هو اقتصاد موجه إداريا، بل اقتصاد ثنائي يعاني من علاقات غير صحية بين نوعين متناقضين من القواعد والعلاقات. وقد أثبت هذا الاقتصاد المختلط الذي تسوده علاقات تعسفية أنه مدمر للكفاءة والأخلاقيات الاقتصادية معا؛ إذ انتهى إلى تعميم الفساد وإفلاس عشرات من رجال الأعمال الكبار وهروبهم من تسديد ديونهم للبنوك دون تحقيق إنجاز يذكر خارج مجال البنية الأساسية. وبذلك فشل القطاع العام، وفشل أيضا القطاع الخاص الكبير.

وقد ترتب على الإصلاح الاقتصادي الجزئي في بداية عقد التسعينيات أن تدهور بشدة نصيب الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يستطع القطاع الخاص رغم التوسع الهائل في القروض المصرفية وتخفيض معدل الفائدة أن يعوض عن غياب استثمارات الدولة في الفروع الإنتاجية. وأدى ذلك بدوره إلى وقف فعلي للتصنيع وهو الأمر الواضح من ثبات نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي وازدياد هيمنة الخدمات على الاقتصاد، فضلا عن مضاعفة نصيب الاستهلاك الخاص على حساب الاستثمار العام والخاص معا.

إن أهم أوجه الفشل في تلك الطبعة العامة هو أنها أدت إلى ركود سياسي واجتماعي وجيلي ومؤسسي خطير. ولم يكن هذا الركود مستقرا؛ لأنه ضاعف من شيوع الفساد في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، والتأثير السلبي الشديد على سمعة البلاد في العالم الخارجي نتيجة للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بدون داع. فالضغط على حقوق الإنسان والحريات العامة في مناطق مثل أمريكا اللاتينية كان يتم أصلا لتمرير سياسات غير شعبية، وإنهاء وتصفية نظم الرفاه التي أسستها الحكومات الشعبوية، أو التنموية السابقة، وهو الأمر الذي اقتضى انقلابات عسكرية. وبالفعل حققت بلاد مثل شيلي والبرازيل تقدما اقتصاديا واضحا مقابل التضحية بالحريات العامة خلال مرحلة الإصلاحات. ووقع شيء مشابه وإن كان أقل نطاقا بكثير في حالة ماليزيا. أما عندنا فلم يكن هناك داع لهذه الأوضاع. فرغم صعوبة الأوضاع والمشكلات الاجتماعية فالدولة المصرية حافظت على نظام الرفاه الاجتماعي، بل وتوسعت فيه (إضافة التأمين الصحي لتلاميذ المدارس). ومن ناحية أخرى لم تحقق الدولة في مصر الانطلاق الذي تحقق في بلاد أخرى؛ أحست باختيار التكميش الإجباري للفضاء السياسي وفضاء حرية التعبير. وبتعبير آخر أدى تأجيل حسم الإصلاح الاقتصادي

وإصلاح الهياكل الكبرى للمجتمع إلى وضع أصعب وإنجاز أقل، مع تحمل تكلفة مماثلة في مجال الحريات السياسية والمدنية. ولو كانت الدولة قد أخذت بالإصلاح الاقتصادي والسياسي الليبرالي دفعة واحدة عندما كانت تتوفر كميات كبيرة من السيولة المالية في عقد الثمانينيات مثلا، لكنا الآن في وضع أفضل كثيرا من الناحية الاقتصادية والسياسية معا كما وقع في شيلي والبرازيل وماليزيا وكوريا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولو كنا طبقنا خططا طموحة لإعادة التصنيع يساهم فيها القطاع الخاص مع الحكومة لكنا قد وصلنا إلى وضع يؤهلنا للمنافسة العالمية.

ولأن انتهت تلك الطبقة إلى عكس النتائج المرجوة منها فقلة الطموح وضعف النمو ساهم في تحصيل تثبيت الأوضاع المختلفة في الأنظمة الكبرى للمجتمع ومن ثم تعرض العاملون فيها لتآكل دخولهم الحقيقية بسبب ركود الإنتاجية مع زيادة الأسعار وهو ما شجع الإهدار والفساد وضاعف مشكلة عدم العدالة. وبالتالي قلت قدرة المجتمع على تحمل عبء الإصلاح في المستقبل. لقد أجلنا التضحيات الضرورية للإصلاح والتحديث الاقتصادي، وسوف يتعين علينا القيام بها سواء شئنا أو لم نشأ. وضاع الوقت الذي كان يمكن أن نحقق فيه إنجازا كبيرا دون طائل.

هذا هو ما حدث بالنسبة للطبقة الكلية للحكومات المتعاقبة خلال ربع القرن الماضي والآن لم تعد هناك حلول سهلة مثلما عندما توفرت سيولة كبيرة مثلما كان الحال في عقد الثمانينيات. فنحن أمام اختيارين: الأول هو الاستمرار في تحقيق نتائج اقتصادية متواضعة نتيجة الانخفاض الواضح في قاعدة التراكم. ويمتاز هذا الأخير بأنه أقل تكلفة من الناحية السياسية على المدى المباشر ولهذا كان يتم تفضيله. ولكنه هو الاختيار الأسوأ على المدى الطويل اقتصاديا وسياسيا، كما أشرنا وكما تؤكد الدراسات الميدانية المقارنة لتجارب الإصلاح. أما الاختيار الثاني فهو تجاوز هذا الهدف المتواضع والتصميم على تحقيق طفرات كبيرة في النمو لا تقل عن ٧ – ٨% سنويا. وحتى يتحقق هذا الهدف على الحكومة المقبلة أن تضاعف من التراكم الرأسمالي، وهو ما يعني بالضرورة الضغط على الاستهلاك الخاص لفترة من الوقت حتى نتمكن من الانطلاق الاقتصادي. ولا يكفي مجرد زيادة التراكم الرأسمالي، بل لا بد من تحقيق طفرات كبيرة في معدلات نمو الإنتاجية وهو ما يحتم التقدم بشجاعة للأخذ بإصلاحات مؤسسية كبرى بالرغم من المعارضة المتوقعة من جانب مصالح وعادات ذهنية راسخة. وفضلا عن ذلك لا بد من تطوير الهيكل الاقتصادي السليم بناء على مستويات القيم المضافة، ولتحقيق نمو متواصل تلقائيا، وهو ما يعني في الجوهر التركيز على الفروع ذات القيم المضافة العالية في الصناعة والخدمات، وضمان قدرتها على الصمود، بل

والنصر في المباراة التجارية الدولية. وهذا كله سيضاعف من التكلفة السياسية، وقد يقتضي جراحات اجتماعية ومؤسسية تستهدف تحقيق الانطلاق بروح من النزاهة وتحترم المصلحة القومية في الحاضر والمستقبل.

ولم يعد من الممكن إدخال هذه الإصلاحات الضرورية بوسائل قهرية. بل إن الأمل الوحيد في نجاحها هو تقديمها من خلال اليات التوافق العام والجدل والحوار الديمقراطي. بل ويمكن المضي إلى أوسع مدى ممكن في ذلك من خلال اشراك كل القوى السياسية الكبرى في الحكومة الجديدة، وهو أمر تحتمه أيضا البيئة السياسية الدولية.

ما نطلبه من الحكومة الجديدة؟

يبدو لي أن الموقف السليم من الحكومة الجديدة هو أن نتفاءل بها. أعني بالتفاؤل هنا أن نقدم لها كمجتمع مطالبنا بأقصى قدر من حسن النية، وأن نستمر كمجتمع في مناقشة الإصلاحات المطلوبة بأقصى قدر من الوضوح وصولا إلى برنامج عمل للانطلاق الوطني.

فلا شك أن الشخصيات الجديدة في الحكومة قد وجدت الوقت أو المناخ للإعلان عن توجهاتها، والسياسات التي ستعمل على تطبيقها في قطاعاتها المتنوعة، أو في التوجهات والسياسات العامة الكلية، أو حلقات الوصل بين السياسات القطاعية التي تطبقها، والسياسات والنتائج الكلية التي تستهدفها الحكومة. وسوف تفيد الحكومة إذا بدأ المجتمع بأحزابه ونقاباته ومنابره الفكرية، ومؤسساته العلمية والأكاديمية وجمعياته الأهلية، وشخصياته العامة مناقشة كل القضايا المطروحة على جدول الأعمال الوطني.

وقد درجت الحكومات السابقة على فهم وظيفتها على أنها وظيفة فنية عموما والاقتصادية خصوصا. ولم يكن هذا الفهم صحيحا، فكل وظيفة فنية وكل سياسة اقتصادية بها منطلقات ومضاعفات سياسية واجتماعية. ولم يعد من المقبول أن يتم التعتيم على الأسس السياسية والاجتماعية التي تنطلق منها السياسات العامة الكلية والقطاعية. بل لم يعد من المقبول أن تحتكر الدولة صنع السياسات العامة، وكأن المجتمع غائب أو معدوم أو مغمى عليه.

السياسة والاقتصاد معا:

ولذلك يجب أن تكون أولى المطالب التي نتقدم بها للحكومة الجديدة وللدولة كلها أن تضع قضية الإصلاح السياسي والدستوري على جدول أعمالها. فالدستور وضع في ظروف مختلفة تماما، ولم يعد بند فيه يصلح لإدارة مجتمع ديموقراطي حديث قادر على المشاركة في صنع مصيره أو حاضره ومستقبله. ولذلك اضطرت الدولة ذاتها لتطبيق سياسات عامة لا تتفق مع الدستور مثل سياسات الخصخصة. ودستور عام ١٩٧١ هو امتداد لدساتير ثورة يوليو في حقبة عنفوانها ولجوئها لترتيبات استثنائية، ودهس للأفكار الأساسية للنظام الديموقراطي مثل فكرة سيادة الأمة، وفكرة الفصل والتوازن بين السلطات والحدود القصوى الزمنية لتولي السلطات العامة بناء على تفويض مباشر من الأمة في انتخابات عامة دورية وحرة ونزيهة. ومن الواضح أن هذا الزمن الثوري قد ولى وانتهى، وأن الأمة تطالب باستعادة سلطاتها في نظام ديموقراطي تصممه باختيارها. ولا بد أن الدولة قد أدركت أن هذا هو الاتجاه العام للرأي في البلاد وهو أمر لا بد أن تستجيب له. فالدولة المصرية كانت عموما

أكثر رغبة من غيرها في التلامس مع الرأي العام في البلاد وأكثر استعدادا للتفاعل الإيجابي مع اتجاهات الرأي العام المستنير، وخاصة أن الإصلاحات الديمقراطية صارت أمرا لا غنى عنه للدفاع عن الاستقلال الوطني، وتراث الحركة الوطنية المصرية

أما بالنسبة للحكومة بالمعنى الضيق للمصطلح في النظام الدستوري الراهن فعليها أن تعلن بشفافية النظريات والتوجهات الأساسية لسياساتها العامة، وأن تخوض مع المجتمع مناقشات مستفيضة للتوصل إلى أطر وضمانات حقيقية ترضي التطلعات الوطنية، وتحقق قدرا معقولا من التراضي العام فيما بين القوى السياسية والاجتماعية. فلا يمكن التعامل مع هذه الحكومة باعتبارها تعبيرا عن حزب سياسي لأن الجميع يدرك أن التعددية الحزبية لا تعمل، ولن يسمح لها بأن تعمل، وحتى لا نستغرق في مناقشات لا جدوى منها حول تلك التعددية يكفي تماما أن نلاحظ أنه لم يحدث تداول للسلطة منذ عام ١٩٧٦ عندما بدأت التجربة "الحزبية" والقاعدة العامة هي أنه طالما لم يحدث تداول للسلطة، ولا يوجد أمل في تداولها في النظام الدستوري الراهن تتحول الأحزاب - الحاكمة والمعارضة على السواء - إلى منابر فكرية في أفضل الأحوال، وهو ما يعني أن الحكومة يجب أن تتصرف على أنها حكومة قومية حتى تبدأ استعادة التعددية الحزبية الحقيقية بإصلاحات دستورية وسياسية عميقة

ومن هذا المنظور يجب أن نسمع من الحكومة عن العوامل الجديدة التي تجعلها تعتقد أن أداءها ومواقفها وسياساتها، ونتائج هذه السياسات ستكون مختلفة عن الحكومات السابقة بما يعيد للمجتمع الأمل في الانطلاق والتقدم

تحدثنا عن الشق الدستوري ولعلنا نتحدث الآن عن الشق الاقتصادي الذي كان جوهر مهمة الحكومات السابقة. إن أهم الأسباب التي تحدد أو تحسم أداء هذه الحكومة؛ هو تصورها عن إعادة هيكلة العلاقة مع السوق، وتصورها عن إعادة هيكلة دور الدولة في علاقتها بالمجتمع

لقد ظلت الدولة كمالك ومدير لقطاع عام كبير ولكن القطاع الخاص ظل أيضا في ظل طائفة السياسات التي عمل في ظلها منذ عام ١٩٧٤ عندما أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، أو التحول إلى النظام الرأسمالي؛ إذ لم يكتمل أبدا منطق وجهاز هذا النظام بسبب التدخل التعسفي للدولة في كل شيء إلا الشيء الأساسي الذي يجب أن تتدخل فيه باعتبارها الضامن الأقوى لحسن تشغيل هذا النظام فكان لا بد من إصدار سلسلة التشريعات التي تضمن التوازن في المصالح العامة للمجتمع، وفيما بين مختلف القوى الاجتماعية، فضلا عن رعاية المنافسة الاقتصادية مثل تشريعات حماية المستهلك، ومناهضة الاحتكار، والإغراق

وسمة النظام المحاسبي وسلامة نظم العقود الحكومية، ومحاربة الفساد والوقاية منه، وضمان الشفافية في أسواق المال والأعمال.

ومنتهى الأمر بين تحييد الدولة لمصلحة رجال أعمال كبار بعينهم، وهو ما يعني أيضا استئصال من لا تريدهم بوسائل غير شفافة. وتحييد سياسات الدولة لصالح الاستيراد وضد التصدير، ولصالح الاستثمارات العقارية والريعية ضد الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات الاقتصادية.

إن إعادة هيكلة دور الدولة يعني تقسيما سليما للعمل بين الدولة والسوق، وبين الدولة والمجتمع المدني. ففي المجال الاقتصادي لم يعد حتى اليسار الراديكالي في العالم الغربي والنامي يصر على "ملكية وإدارة الدولة" المباشرة للأصول الإنتاجية المتوجهة للسوق؛ إذ إن الدور الأقوى والأكثر أهمية وخاصة في الدول المتوسطة الدخل هو ضمان الانطلاق العام للاقتصاد، وهو الأمر الذي يمكن الوفاء به من خلال تركيز نشاط الدولة في مجال تنمية الموارد البشرية، وتنمية نظم الابتكار الوطنية، والرقابة على سلامة أداء السوق الداخلي والعلاقات الاقتصادية الدولية، وضمان انتعاش البيئة ومحاربة عمليات تخريبها، فضلا عن السلامة العامة للاقتصاد وقاعدته المالية، ونزاهة هياكله النقدية.

وبتعبير آخر فإن الدور الأفضل والأهم للدولة في نظام رأسمالي يكون مسؤولا عن التنمية؛ هو التوسع المطرد لقاعدة التراكم وضمان نمو الإنتاجية الكلية، وتحسين نظم العدالة والبيئة والإبداع التكنولوجي، وإدارة العلاقات الدولية. فقد صارت هذه هي العوامل الحاكمة للشروط الكلية للتوازن الاجتماعي والنمو الاقتصادي. والإصرار على استمرار تركيز دور الدولة في الملكية، والإدارة المباشرة للمشروعات والأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى عجزها عن أداء هذه الأدوار الأكثر أهمية، والتي تمنحها قوة حقيقية. وإذا كانت الدولة قد عجزت حتى الآن عن إدارة مؤسسات التعليم والبحوث والعدالة والبيئة والتدريب، والمعلومات بالصورة المطلوبة بمقاييس المجتمع الحديث يكون من العبث أن نغرقها في تفاصيل إدارة مشروعات، وأنشطة إنتاج وتسويق مباشر لا يمكن لغير سوق محايد وسليم البنية أن يقوم بها. فلا تتمكن من القيام بهذا ولا ذاك على نحو سليم.

وللوصول إلى تقسيم عمل سليم بين الدولة والسوق هو وحده الذي يضمن تركيز الدولة على المصالح الكلية العامة للمجتمع في الانطلاق، وهو وحده الذي يضمن التوازن الاجتماعي وخاصة فيما بين الفاعلين الاقتصاديين الصغار والكبار، كما أنه هو وحده الذي يضمن تمكين الدولة من التوصل إلى أعلى مستويات الاستقلال عن طبقة رجال الأعمال، بل

وتعديل بنية الطبقة الرأسمالية بما يضمن الكفاءة، بعيداً عن المحسوبية المزدوجة بين الطرفين (أي الدولة ورجال الأعمال).

أما في المجال الاجتماعي فإن الدولة يجب أن تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن القطاع الأكثر فقراً أو الأكثر ضعفاً في المجتمع. ويجب أن تقوم الدولة بهذا الدور كشريك للمجتمع المدني وبدائله أيضاً، فتوفر دعماً اجتماعياً مباشراً للفئات التي يقل دخلها اليومي عن دولارين يومياً، وللفئات التي تعاني من بطالة مؤقتة. أما بقية الفئات فإن المطلوب هو اعتماد سياسة التمكين، من خلال التعليم والتدريب والتنظيم في بنية تضامنية اجتماعية وانتاجية؛ وهو الأمر الذي يجعل هذه الفئات قادرة على الحصول على عمل منتج وله معنى.

إصلاحات جوهرية:

ولكن النمو العام للمجتمع يتوقف أيضاً على السياسات الاقتصادية. وهنا نستدعي ما قلناه عن القاعدة التراكمية وحسن التنظيم والإدارة الكلية للاقتصاد والمجتمع. فالنمو يتوقف على اتساع وقوة قاعدة التراكم، وعلى تنميته الإنتاجية.

ويجب على الحكومة أن توقف السياسات السابقة التي قامت على تشجيع الاستهلاك الخاص، وأن تقلب المعادلة الأساسية للسياسات الاقتصادية. فتحرير الإنتاج عبر قاعدة تراكم قوية يؤدي في النهاية الى تحسين مطرد للاستهلاك العاقل. أما العكس فهو غير صحيح بمعنى أن سياسات تشجيع الاستهلاك ضربت قاعدة التراكم الوطنية، وجعلتنا تحت رحمة المعونات الأجنبية دون أن نكون قادرين على ضمان الإشباع من الحاجات الأساسية، ومن الاستهلاك العاقل؛ فأهدرت موارد البلاد في أشياء عقيمة لا طائل من ورائها سوى إفساد الطبقة الغنية، وتحرير ما لديها بالفعل من أنانية ونزعة استعراض، وابتذال أخلاقي واجتماعي.

ويتوقف النمو أيضاً على زيادة الإنتاجية، وهو ما يعني تحسين نظم المعلومات، والإبداع التكنولوجي، وحسن إدارة قوة العمل، وزيادة مرونتها. والواقع أن هذه هي أهم أدوار الدولة والحكومة. فلا أمل بالمطلق في الانطلاق إلا عبر التوصل إلى أفضل قاعدة للمعرفة، وأفضل نظم لإدارة العمل والمعلومات والبيئة، والاستيطان البشري. ويتطلب أداء هذا الدور إصلاحات شاملة في كل مستويات الحياة، وكافة مؤسسات الدولة والمجتمع من المدارس والجامعات، الى الوزارات، الى مراكز البحث والتطوير؛ وهي جميعاً شبه عاطلة.

عالم واحد يتكون تحت الرماد

بالفعل فإن الأمريكيين سيصدرون لنا الديمقراطية. ولكنهم سيعطون ذلك بفعل العنف والقسوة التي يمارسونها ضدنا في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وغيرهما من أقطارنا العربية. فالحاجة هي أم الديمقراطية كأحد أهم الاختراعات في تاريخ الإنسانية. والضغوط والإهانات الأمريكية والإسرائيلية والمحن والهزائم، والنكبات التي ألمت بنا ستضطرنا لنتعلم على نحو لم يحدث من قبل، نتعلم لا الديمقراطية وحدها، وإنما السياسة والحرب والفكر أيضا.

لم يكن الشعب اللبناني من الأجناس المحاربة كما يقال. لكن المحن التي تعرض لها وخاصة الاجتياح الإسرائيلي علمه ودربه على كثير من فنون القتال. ولم يكن للشعب الفلسطيني سوى خبرة محدودة بالثورات المجهضة أو المهزومة. ولكنه منذ فترة يتعلم أيضا فن الحرب. ولا ينقصه سوى توظيف الحرب بمهارة لأهداف سياسية محددة. وسوف يتعلم هذا أيضا.

التنشيط السياسي:

ونحن – العرب – سنضطر لتعلم فنون الحرب على المستوى الشعبي بسبب "الحاجة للدفاع عن النفس" والحاجة للتحرر. بل سنتعلم أيضا فنون السياسة. و لأشد إدهاشنا أننا نتعلم على المستوى الشعبي كيف نتعاطى مع الممارسة السياسية الديمقراطية، وللأمريكيين دور في ذلك أيضا!

أبرز الأمثلة على ذلك هو التحول الذي يطرأ على الحالة السياسية للعرب، والمسلمين في الولايات المتحدة. فقد جرت العادة على أن يذهب العرب إلى دول المهجر، ولديهم حمولة ثقيلة من الاغتراب والاستلاب السياسي. وهو ما جعلهم كمية مهملة سياسيا لفترة طويلة من الزمن. ولكن المحن التي كانت ولا زالت تلم ببلادهم الأم فتحت أعينهم على "الحاجة إلى السياسة". أما محنتهم هم بعد ١١ سبتمبر، فقد جعلتهم مجبرين على ممارسة السياسة الديمقراطية. ووفقا لتقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية عن استطلاع للرأي أجراه على عينة كبيرة من المسلمين في الولايات المتحدة تزايد النشاط الاجتماعي بينهم بنسبة ٥٢% والنشاط السياسي بنسبة ٤٥%. كما ذكر ٥٩% منهم أن مجتمعاتهم المسلمة زادت أنشطتها السياسية والاجتماعية بشكل عام وعلى مستوى حقوقهم المدنية. ذكر ٨٦% من المشتركين في الاستطلاع أنهم تلقوا مساعدات إيجابية من الشعب الأمريكي.

ولكن هذا مظهر واحد من مظاهر النشاطية السياسية بين المسلمين، والعرب (مسلمين ومسيحيين) فقد انبثقت عشرات من المنظمات السياسية التي تناضل من أجل تجديد العروبة السياسية في دول الهجرة، ومد الصلات مع الوطن الأم.

ولكن ما يحدث بين العرب في أوروبا وأمريكا يقع أيضا في البلاد العربية. فالشعور بالمحنة نشط أذهان المفكرين العرب على نحو لم يحدث من قبل في العصر الحديث. ونستطيع بكل ثقة أن نؤكد أن المستوى النوعي والمحتوى السياسي والأخلاقي والفلسفي في الفكر العربي في اللحظة الراهنة يشكل ثورة فكرية صامتة، وهي للأسف لم تلفت نظر الكثيرين لأسباب عديدة منها الفجوة التي لا زالت واسعة بين الإنتاج والاستهلاك الفكري والإبداعي.

وما يحدث في ضروب الفكر والإبداع ينعكس في مجال الإعلام. فالصحافة العربية رغم استمرار مظاهر التخلف والقمع وسوء الإدارة، وكارثة العلاقة المشوهة مع السياسة تتقدم بخطى حثيثة. ولكن الانتفاضة الأكبر تتمدد في الفضاء الإلكتروني؛ حيث يتاح قدر مدهش من حرية التحول، وتتدفق مقادير أعظم بكثير من الطزاجة والإخلاص عما هو متاح في الصحافة المطبوعة أو التلفازية. ومن يتابع ما يحدث في الفضاء الإليكتروني، وبين شتى المجموعات الصغيرة التي تتبادل الأفكار في كل الاتجاهات الأصلية للجغرافيا والفكر يمكنه أن يلمس ولادة هذا العالم المدهش.

يمكنه أيضا أن يلمس العلاقة بين شدة المحنة، وملموسيتها من ناحية، ونشوب الفكر وجودته، وكثافته من ناحية أخرى. فأنشط وأفضل المجموعات الشابة التي تتنازع الصدارة في الفضاء الإلكتروني هم شباب البلاد التي تمر بمحنة شديدة منذ فترة: فلسطين والأردن ولبنان والعرب الأمريكيون والأوروبيون، وأيضا من الخليج والمغرب ومصر.

هذه المجموعات المنتشرة في الفضاء الإلكتروني، ولكن أيضا في الفضاءات الملموسة للإبداع مثل المسرح والأدب والسينما والثقافة، وحتى السياسة تلتقي حول معطيات جديدة للوعي. وهذه المعطيات هي التي تشكل نمط الاستجابة الجديدة للمحنة الراهنة بالمقارنة بالمقاربات التي أخذت بها الأجيال السابقة، وخاصة الجيل الذي تفتق وعيه في سياق محنة عام ١٩٤٨.

ثلاثة فروق:

هناك ثلاثة فوارق مهمة ولفت النظر بالذات في انعكاساتها المستقبلية على الأوضاع العربية الداخلية.

الفارق الأول هو أن الأجيال الشابة عام ١٩٤٨ استجابت عن طريق حمل السلاح للقيام بانقلابات داخلية، ولم تمانع في الاشتباك في حروب تحريرية حتى وإن لم تكن قد استعدت لها تنظيميا وميدانيا، والأهم فكريا. وهناك الآن من يحمل السلاح للنضال من خلال الباب الإرهابي. ولكن ليست تلك هي المجموعات أو "المجتمع التحتي الشاب" الذي أقصده. فالأخيرة هي مجموعات تطرح أولوية النضال السياسي الذي يستحيل كسبه بدون الفكر. فالناشطية السياسية والمدنية هي الموهبة المتفردة للجيل الشاب الحالي بالمقارنة بآبائهم وأجدادهم الذين شهدوا محنتي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧

هذا الفارق ليس معترفا به بصورة كافية لسبب يتعلق بفارق آخر، وهو أن الأجيال السابقة أقامت استجابتها على المستويات التجريبية للأيديولوجيات الكبرى. وقد ترتب على ذلك حدة في الطبع، وتسطيح للواقع، وأحادية في المعالجات السياسية والاجتماعية، وميل عارم للشمولية، ومندفع إلى العنف والاتهامية. أما الجيل الحالي فيأخذ من الأيديولوجيات تلك العوامل المواكبة للتجربة، والممارسة في عالم أكثر تعقيدا مما لا يعلن. وهو أكثر ميلا لبناء التحالفات، والعمل على المستوى القاعدي، والوصول إلى أوسع جماهير ممكنة، وتفكيك العزلة التي ضربت على المجتمعات العربية طويلا. فهو جيل عالمي حتى لو أن همه الأساسي قومي في طبيعته. وما يهم هذا الجيل هو النتائج لا المقدمات والنتائج لا النوايا

لقد تعلم هذا الجيل السياسة في أحضان المجتمع المدني. وقد يكون هنا الفارق الثالث أن هذا الجيل ابن المجتمع المدني وليس المجتمع السياسي بأحزابه ومؤسساته وشلله. ولهذا هو أكثر التصاقا بالقضايا والمشاكل البعيدة عن الأجيال السابقة. فهو يدرك أهمية التكنولوجيا ومهارات التفاوض والتنظيم وأهمية التواصل واستحالة الاعتماد على الدولة وحدها. والواقع أن الثورات والانقلابات التاريخية في العالم العربي جاءت من قلب جهاز الدولة. أما أبناء الانتفاضة وكوادر حزب الله مثلا فهي لم تولد في أحشاء الدولة ومن ثم تستطيع أن تدرك حدود السلطة السياسية مقارنة بأهمية العقول والضمائر والالتزامات المبنية على المشاركة في صنع القرار

ولهذا السبب ستتأخر الاستجابة للمحنة الراهنة وقتا بالمقارنة بالاستجابة الثورية لجيل ١٩٤٨، وهذا هو ما يخفى عن أعين المراقبين الذين ينتظرون شيئا مثل ثورة ١٩٥٢

لم تقع ثورات كبرى. والمشهد السياسي الراهن كله رماد تقريبا. ولكن هناك عالما مدهشا يتكون تحت الرماد. وهذا العالم سيكون مختلفا في مجال السياسة. فهو سيكون تحرريا في الخارج والداخل، أو ديموقراطيا ومحاربا في الوقت نفسه.

الحرب ضد الفساد: استراتيجية الهجوم

ثلاثة أبعاد أساسية للحرب ضد الفساد تعرضت لبحوث علمية متعمقة، إضافة إلى ما تتمتع به من دليل تاريخي، ومن روايات بالغة الثراء والدلالة. ومن الضروري لأي حرب ضد الإرهاب أن تبدأ بتجميع هذه الأبعاد لتصميم النصر. وثمة بعد رابع لم تستطع البحوث العلمية أن تؤكده، أو حتى تتناوله بصورة مقبولة، أو تنتهي إلى نتائج حاسمة بشأنه لأسباب شتى. وهو ليس أقل أهمية، بل ربما يكون العنصر الحاسم، والذي لا غنى أن يكون هناك عامل حقيقي في الانقضاض الناجح على الفساد.

لنبدأ بالأبعاد الثلاثة الأولى:

أول هذه الأبعاد هو وضع سياسة اقتصادية ومالية سليمة تسترد التناسب المرغوب بين الأسعار والأجور، وخاصة في القطاع الحكومي. فالفجوة الكبيرة بين الأسعار الحقيقية والأجور والمرتبات الاسمية مثلت العلة المباشرة وراء انحطاط معنويات موظفي الدولة، وخاصة في جهازها الأمني. وما أن يحدث ذلك حتى ينطلق الفساد فيه، ومن ثم في المجتمع كله. لقد حدث ذلك في المجتمعات قبل الرأسمالية نتيجة إغراق الاقتصاد بمعادن نفيسة رخيصة الثمن سواء نتيجة اكتشافات جديدة، أو النهب من بلاد أخرى. والحالة النموذجية هي الإمبراطورية العثمانية التي أغرقت بالذهب والفضة المتدفقين إليها من أمريكا اللاتينية عبر التهريب بدءا من القرن الثامن عشر، وهو ما أدى إلى أن الأجور المدفوعة بعملات من هذين المعدنين صارت ضئيلة في قيمتها الحقيقية. واضطر موظفو الدولة إلى قبول الرشوى لتعويض الفجوة. وأدى استسلام الدولة لهذه الظاهرة إلى أن صار الأجر الحقيقي مقابل الوظيفة الحكومية يدفع جهارا من قوى المجتمع، ومن ثم تمكنت مختلف القوى الاجتماعية وخاصة الأغنياء من تعطيل القانون، وشراء ذمم الموظفين العموميين على كافة قطاعات الدولة ومستوياتها؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار حقيقي للمجتمع والإمبراطورية. وتعد تجربة العثمانيين تكرارا يكاد يكون نمطيا لما حدث للخلافات الإسلامية الأخرى، بل وللإمبراطورية

الرومانية، وهو ما شرحه المؤرخ جيبون ببراعة في تاريخه الممتد لسقوط روما

أما في العصر الحديث فينشأ التضخم، وتتعاظم الفجوة بين الأسعار والأجور الحقيقية، فينشأ عن أزمة الدولة المالية وعجزها عن تحصيل ضرائب كافية للإنفاق المجدي على جهازها المتضخم. ويعني ذلك بالنسبة لبلادنا العربية الكبيرة غير المصدرة للنفط حتمية السيطرة على نمو الجهاز الحكومي، وتحسين الأجور الحقيقية من أجل ضمان انضباطه حتى يمكن السيطرة على الفساد

أما البعد الثاني فهو استقلالية الدولة، ونزاهة تطبيقها لتشريعات كافية لضبط التطور العام للمجتمع، وللمنافسة داخل السوق الرأسمالي سواء في الداخل، أو في القطاع الخارجي. الاقتصاد الرأسمالي هو أسلوب إنتاج وتوزيع يقوم نظريا على قواعد مجردة لا يمكن أن تعمل إلا إذا تم ضمان نزاهة المنافسة، وخاصة في مشتروات ومشروعات الحكومة والقروض والعمليات المصرفية. ولكن هذا النظام مثله مثل أي نظام اقتصادي أو اجتماعي آخر يقوم على بشر لهم مصالح محددة قد تصطدم مع القوانين العامة المجردة للاقتصاد الرأسمالي، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات التي يتفاعل فيها الرأسماليون مع الحكومة والمصارف. ومعظم أحداث الفساد في العالم العربي، وفي العالم تنشأ داخل هذين القسمين. ويحدث ذلك في حالات معينة نتيجة غياب أو نقص التشريعات الضرورية لمناهضة الفساد، وضمان نزاهة المنافسة، وحيادية جهاز الدولة مع المتنافسين. وفي حالات أخرى قد تكون التشريعات مرضية من ناحية النصوص، ولكنها لا تطبق نتيجة افتقار موظفي الدولة للنزاهة للأسباب السابق ذكرها. ولا يمكن للدولة أن تقوم بتشريع القوانين اللازمة مثل مناهضة الاحتكار، والإغراق وحماية المستهلك، وتجريم ومعاقبة الرشوة، والتسيب في أداء الوظيفة العامة إلا إذا كانت مستقلة. ويعني ذلك بالنسبة للعالم العربي الفصل التام بين المال العام، والخاص، والتحرر من الطابع العائلي للحكم، ومنع الموظفين العامين من العمل بالأعمال التجارية والمالية، فضلا عن قيام السلطات العامة على الرضا العام للمجتمع، وخاصة من خلال انتخابات حرة نزيهة

تقوم على المنافسة بين برامج سياسية، وليس رشوة المواطنين للحصول على أصواتهم مقابل التضحية بمصالح عامة وبنزاهة الحكم.

أما البعد الثالث فيتعلق باستراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وتحديدا هذا النوع من الإصلاحات الذي يقوم على الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فالمرحلة الأولى من الانتقال تؤدي إلى نشأة طبقة من المستفيدين الأوائل الذين لهم مصلحة في الحيلولة دون دخول عناصر جديدة إلى السوق، وهو ما يؤدي إلى وقف الانتقال، والإصلاحات عند مرحلة تتسم بالغموض، وتعدد النظم وتضاربها، وسيادة أنساق سعرية متباينة، وخاصة في مجال الصرف الأجنبي والمعاملات مع السوق العالمي، وترتيبات الخصخصة والتشريعات الضرورية لإعمال قواعد السوق بنزاهة. وتثبت البحوث العلمية حول استراتيجيات الانتقال أن الانتقال الحاسم والمتكامل من النواحي التشريعية والعملياتية؛ يؤدي إلى فساد أقل بكثير من الإصلاحات التدريجية والناقصة، والتي تترك منطقة رمادية كبيرة بين النظام القديم والنظم الجديد. ولهذا الاستدلال نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للمناظرة التي تدور في عدة بلاد عربية حول مدى وسرعة الإصلاح. فحسب يتم الانتقال وفقا لتشريعات متكاملة تقوم الدولة بتطبيقها بصرامة ونزاهة يقترب النظام الجديد من الصورة المثالية أو المجردة للنظام الرأسمالي بحيث لا يترك مجالا كبيرا لتفادي المنافسة، أو الحصول على أرباح احتكارية، أو ضرب القانون. كما يتحقق توازن الفصل فيما بين الفروع المختلفة للرأسمالية الجديدة. أما عندما يكون الانتقال تدريجيا وناقصا من الناحية التشريعية؛ فهو يسمح للمستفيدين الأوائل بإنشاء روابط خاصة مع جهاز الدولة، والحصول على الممتلكات العامة بأسعار رخيصة، أو بدون ثمن وازدهار أنشطة المضاربة، والسوق السوداء، وعمليات النصب، والتلاعب بأنظمة المحاسبة الضريبية والمالية للشركات. ويصبح الفساد هو القانون العام الرئيسي المحدد لطبيعة عمليات الانتقال.

البعد الأخلاقي:

ثمة بعد رابع يمكن تسميته البعد الغائب في نظرية الحرب ضد الفساد، وهو ينطلق بالجانب الأخلاقي لأي مجتمع عموماً، وبمناهضة استشراء الجشع خصوصاً. فمهما كانت قوة التدابير المادية المتخذة للحرب ضد الفساد لن يكون لها مردود حقيقي إلا إذا استند المجتمع الإيمان بوجود نظام أخلاقي يقوم على وضع حدود ما على شدة الطمع في المال والسلطة والمتع المادية الأخرى. ومن الطريف أن منظراً للرأسمالية بحجم السيد جرينسبان مدير المجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي في الولايات المتحدة لم يجد شرحاً كافياً لما أصاب الرأسمالية الأمريكية من أزمات عاصفة في السنوات الأخيرة سوى التركيز على أهمية عنصر الجشع الذي أصاب الرأسماليين، بل والمجتمع الأمريكي كله. إن تمسك قيم مثل العمل الشاق والتقشف والإيمان بالربح المعقول، وليس الترف بلا حدود من جيب المستهلك والدولة، والارتباط بين العمل والابتكار، والعطاء كانت هي القيم التي مكنت من نجاح الرأسمالية في أمريكا وأوروبا الغربية. وعكس هذه القيم كلها، أي الجشع سيكون وراء انهيارها.

ولكن المشكلة هي كيف يمكن استرداد هذه القيم؟ في أحوال كثيرة يتطلب الأمر ثورات كبرى تعيد صهر المجتمع عقلاً وجسداً وروحاً، وتعيد بث الإيمان بهذه القيم. وفي حالات أخرى يتطلب الأمر الانتقال السلمي إلى الديمقراطية الصحيحة، وقيم الشفافية والمحاسبية. وفي حالات ثالثة قد تتطلب زعماء على درجة عالية من القدوة والصرامة والتقشف هم أنفسهم. أما في حالتنا العربية فيتطلب الأمر إلى جانب ذلك كله تصحيح حركة الإحياء الديني، والتأكيد على القيم الأخلاقية الرفيعة للإسلام في إعادة تربية الأجيال الراهنة من المسلمين.

أفكار حول مستقبل التربية

تولي منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي الحق في التعليم قدراً من الاهتمام، ولكن هذا الاهتمام ينصرف إلى معنى ضيق للغاية يشمل صد الهجوم على مبدأ مجانية التعليم بكل مستوياته، أو على الأقل في المرحلة الأساسية، والعمل على اتساع الحق في التعليم من الأصل بهدف ضمان وصول هذا الحق إلى مستحقيه، ولكن هذه المنظمات لم تهتم على الإطلاق تقريباً بفلسفة التعليم بما يتجاوز نقد طبيعته القمعية. كما صادفت – في السنوات القليلة الأخيرة – شيئاً من النقد للمقررات التعليمية التي يشجع بعضها على عدم التسامح، وتطالب منظمات حقوق الإنسان بنشر تعليم هذه الحقوق والوثائق الدولية ذات الصلة في المستويات التعليمية المختلفة.

لقد عبرت لرفاق النضال الحقوقي عن قلقي من التركيز على تعليم حقوق الإنسان في النظام المدرسي لإدراكي أن الطلاب يكنون قدراً كبيراً من الكراهية لهذا النظام، الذي تحول بذاته إلى نظام قهري، وخشيت أن تؤدي إضافة مقررات جديدة تنهض بمهمة تعليم حقوق الإنسان في النظم المدرسية العربية إلى نتيجة عكسية. وكنت أشير إلى شعورنا نحن بوطأة هذه النتائج السلبية عندما أو حينما كانت هناك مقررات تعنى بما كان يسمى في مصر في عقدي الخمسينيات والستينيات بـ "التربية الوطنية"، أو "الاشتراكية" أو "الثورة" وغيرها من المقررات المشابهة التي كانت تقوم على غرس معتقدات سياسية بعينها.

ونرغب هنا في التوسع في شرح أسباب تحفظي على حشر مقررات تقوم على تعليم حقوق الإنسان في النظم المدرسية العربية، ذلك أن هذه النظم ليست مؤهلة لغرس قيم أخلاقية وإنسانية سامية، وهو ما يعود إلى أسباب، بعضها يخص العالم العربي، وبعضها الآخر يخص المرجعية الأساسية للنظم المدرسية، وهي المرجعية الغربية الحديثة. إن القضية الأساسية التي تحتاج إلى مناقشة مستفيضة هي الفلسفة التعليمية ذاتها، ومن ثم إثارة المقصود بالتعليم من حيث الأصل.

أولاً: الفلسفة التعليمية:

يقع نشر التعليم ضمن أهم مسئوليات الدولة المعاصرة، كما أنه يحظى باهتمام كبير من جانب عدد هائل من المنظمات الدولية. ومع ذلك فهناك نقد متزايد للأداء العربي في هذا المجال الحيوي.

ويتم نقد الأداء في العالم العربي على مرجعية التعليم في البلاد المتقدمة، وهو ما يمثل خطأ كبيرا. فالواقع أن التعليم الغربي المتقدم ذاته غارق في مشكلات أساسية لم يتم حلها بل ولا ينتبه لها غير قلة من فلاسفة التعليم لأن الغالبية أسست نظرتها للتعليم على قاعدة القبول بالأمر الواقع، وبصفة أخص فيما يتعلق بفلسفة التعليم ودوره. وبذلك صار النموذج الملهم للتعليم في العالم العربي هو ذلك الذي يساعد على الوصول إلى التقدم بمؤشراته، ومعناه في العالم الغربي والدول المتقدمة عموما. ولا شك أن هذا المستوى من المعالجة ضروري، بل وملح إذا كان المقصود منه هو الوصول إلى المؤشرات الكمية المعروفة، والتي تزخر بها أدبيات المنظمات الدولية مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ونسب المدرسين إلى الطلاب، ومتوسط الوقت الذي يمضيه الطلاب في المدارس، ومدى تقدم المقررات التعليمية، ومدى الاهتمام بالأنشطة غير التقليدية، مثل الرياضة والفنون والآداب والرحلات والمناقشات الحرة كما تشكل تلك المؤشرات قضايا نوعية مثل مدى الاهتمام بالقدرة على التفكير، والتعبير بالمقارنة بالحفظ والتلقين، ومدى توفر الأبنية والتسهيلات التعليمية، ومن ثم الموازنات التي يحتاجها هذا القطاع للوصول إلى المعدلات الكمية المقبولة عالميا. وتتفق الشكاوى من الأداء في النظام التعليمي في العالم العربي من وجهة النظر هذه على طائفة من القضايا النوعية. فالتعليم العربي - الرسمي على الأقل - يقوم على التلقين وهو ما يؤدي إلى تشكيل عقل أصم يعتبر نفسه مخزنا للمعلومات، وليس طاقة رافعة للتفكير، وتستخدم أساليب تسلطية في المدرسة تقوم على النهي والزجر، وأحيانا الضرب. وفي نفس الوقت نجد فلسفة شعبوية في التعليم وتقدير أداء الطلاب يهتم برشوة الشعب بتحديد معدلات للنجاح في الشهادات العامة أعلى بكثير من مستويات الأداء الحقيقية للطلاب. وفي البلاد العربية الفقيرة يعاني النظام المدرسي من مشكلات شتى تشمل بؤس الأبنية، وقصر الوقت المتاح، وتدني مستويات المدرسين والحشو المبالغ فيه في المقررات التعليمية، وضآلة الصلة بين التعليم وحاجات ومهارات العمل المتاح. وقد انقسم النظام المدرسي إلى نظم طبقية؛ حيث يتمتع الطلاب المنتمون للطبقات الغنية بمستويات كمية مقبولة، بينما يعاني التعليم الحكومي من فقر شديد في كافة المؤشرات المعروفة. ويعيد النظام المدرسي إنتاج البنية الطبقية القائمة، وقد يساعد على تدهورها من حيث عدم تكافؤ الفرص والتركيز المتزايد للثروة. أما في البلاد العربية الغنية، فثمة طائفة أخرى من المشاكل بما فيها التسيب في تقويم الأداء الطلابي في الشهادات العامة، وعدم المساواة بين الطبقات، والمناطق، والاهتمام بالكم على حساب النوع، واستمرار عزل الجنسين في المدارس والجامعات. وقد أضيف لكل تلك الشكوى الأمريكية والعالمية من المقررات التعليمية الحافلة بصور عدم التسامح والقسوة والعنف، فضلا عن تفضيل الشكل على المضمون.

وسوف نتناول بعض هذه المشكلات الخاصة بالمستوى العربي تحديدا في المستقبل أما الآن فما نريد أن نقوم به هو التأكيد على الحاجة إلى رفض النموذج المرجعي للتعليم، والذي يتمثل في التعليم العربي الحديث، أو ما يعتقد أنه كذلك. وعلينا منذ البداية أن نفرق بين التعليم والنظام المدرسي. فالأخير لا يتضمن في الحقيقة تعليما، بل قد يؤدي إلى "تجهيل"، بل إن الكيفية التي تتم بها "العملية التعليمية" قد تشتمل بذاتها على تجهيل من الناحيتين الأخلاقية والعلمية.

لقد ارتبط التعليم ارتباطا قويا للغاية بانتاج المجتمع القومي الرأسمالي والاستهلاكي الحديث بكل ما يشتمل عليه من تعصب. فالارتباط بين السجل التعليمي وحسن الخلق أو لطف المعشر، أو الميل للتعاون أو الرغبة في مساعدة الآخرين أو الحب الحقيقي للمجتمع، وتقديره، أو الشعور بالمسئوليات الأخلاقية عموما ضعيف. ولم يساعد التعليم في شيء على تحسين البيئة الدولية، ووضع حد للحروب المدمرة والظلم الاجتماعي، أو حتى ثقافة الكراهية والعنف. وربما يكون الافتقار إلى هذا الربط الجوهري هو العلة وراء اتساع الفجوة بين التقدم التكنولوجي والعلمي المذهل من ناحية، والتقدم الأخلاقي المحدود للغاية الذي أحرزته البشرية حتى الآن. وبينما كان رؤساء القبائل التقليديون يمارسون في الماضي كلا من الحرب والتعاون البناء مع غيرهم، فإن القادة المتحمسين للحروب، والحركات العرقية، والإثنية والدينية، والذين حصل أغلبهم على مستوى مرتفع للغاية من التعليم الحديث يميلون أكثر نحو العنف والحرب، وأقل كثيرا نحو تأسيس روابط إنسانية أعمق وأوسع مع غيرهم، وخاصة من يعتبرونهم خصوما، أو أعداء لهوياتهم المتضخمة على حساب الرابطة الجامعة بين البشر. ويمتلك هؤلاء مهارات أقل في نشر المحبة عن أسلافهم الذين توقف تعليمهم على استيعاب الحكمة التقليدية الموروثة.

ولم يعد من النادر أن نرى علماء أو مهنيين مبدعين، وعلى قدر مرتفع للغاية من التعليم والمعرفة ينشرون الكراهية، ويشعرون بالحقد يغلي في صدورهم، ولا يتورعون عن قيادة عمليات الإرهاب الفردي، أو إرهاب الدولة، ويرسلون جيوشهم عبر آلاف الأميال لتشن حروبا تسبب دمارا كبيرا، وتترك الآلاف أو الملايين قتلى وجرحى، ومعاقين، كما تترك بلادا بكاملها وقد عمها الخراب وحرم أهلها من أبسط الخدمات والحقوق الإنسانية. إن الذين يقومون بالتعذيب والمعاملة المهينة لمواطنيهم، أو يأمرون بهما؛ هم قادة كبار في أجهزة الشرطة السرية في عشرات من دول العالم حصلوا على قدر لا بأس به من التعليم، وتتاح لهم أفضل الفرص للتدريب والثقافة. والذين لا يتورعون عن الحصول على الرشاوى، والقيام بعمليات فساد مدمرة للاقتصاد الوطني والعالمي، ويحرمون بذلك إخوانهم في الوطن وفي

العالم الخارجي من الفرص الدنيا لتلقي التعليم المناسب، أو الحصول على ماء الشرب النظيفة، أو مجرد التمتع بالحد الأدنى من الخدمات الصحية، والوقائية، أو مجرد الغذاء الضروري للحياة؛ هم أيضاً في العادة ممن تلقوا تعليماً عالياً. ويمكننا أن نمضي في رصد الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأخلاق العامة، وتسبب أشد الأضرار بالبشر، وتسببها لأفراد حصلوا على مستويات عالية من التعليم.

وبينما لا يمكننا أن نعزو هذه الأمراض كلها للتعليم بذاته، لا يمكن أيضاً تجنب الاستنتاج بأن التعليم لم يوفر قاعدة مرضية للتطور الأخلاقي، كما أن هذه الحقائق تنبهنا إلى أن التعليم المعاصر صار منبت الصلة بالتربية الأخلاقية والإنسانية. بل يمكننا أن نذهب إلى ما هو أبعد لنقول إن التعليم ربما يكون أحد العوامل التي تحفز الأشخاص على الشعور بالتفوق. وتصوغ بعض الطموحات تطلعات مريضة للوصول إلى حالة "سوبرمانية" من جانب أشخاص يشعرون بأنهم عباقرة، ويسكنون في سماوات تطل على بقية البشر من عل، دون أن يكون لديهم الإيمان بالمسئولية الأخلاقية أمام البشرية على أية مستوى، بل تنصرف تطلعاتهم هذه إلى البحث في مختلف الطرق والسياسات التي تضمن لهم نفع الأشياء لمصلحتهم الأنانية بما في ذلك السيطرة على الآخرين، وإخضاعهم لمعاملة متدنية؛ حيث تحتقر الحقوق الأساسية، وتنتهك أبسط القيم السامية التي عدها الناس عبر التاريخ أثمن ما أنتجته التجربة الاجتماعية والحضارة ذاتها.

ثانيا: مشكلات التعليم الحديث:

وكما قلت فإن التعليم قد لا يكون المسئول الأول أو الوحيد عن تلك التشوهات المخيفة للشخصية الإنسانية التي ترتبط بالحروب، ومختلف ضروب القسوة، والفساد والكراهية، فضلاً عن تسخير العلم ذاته فيما لا يجلب سوى التعاسة. ولكن التعليم يظل مسئولاً عن الفشل في الحيلولة دون بروز هذه التشوهات على النحو الذي نشهده في اللوحة السياسية والاجتماعية العالمية. كما أنه يظل مسئولاً – بين عوامل وقوى أخرى كامنة في صميم المجتمع – عن تفكك الصلة بين المعرفة والأخلاق الرفيعة فضلاً عن الشعور بالمسئولية الاجتماعية.

ويجب أن نبحث بصورة ميدانية أسباب فشل التعليم في إنتاج الشعور بالمسئولية الأخلاقية، وعن جعل المعرفة صنواً للرقي الإنساني بكل أبعاده. فالتعليم ليس شيئاً متجانساً في جميع المجتمعات، أو حتى في المجتمع الواحد. بل وقد لا يكون للمصطلح نفس المعاني، والدلالات المبثوثة فيه عبر الثقافات والمجتمعات والدول. ولذلك يتعين علينا أن نرصد تلك المسئولية بصورة ميدانية، وفي السياقات الوطنية والقومية والثقافية والجغرافية، وأن نقوم ببحوث تفصيلية عن تلك الارتباطات المشكوك فيها بين التعليم، والرقي الأخلاقي والمعرفي

غير أننا نستطيع أن نسبب قدرا كبيرا من الأمراض العالمية التي أشرت إلى بعضها، إلى مشكلات مشتركة، وربما تكون القائمة التالية أهم تلك المشاكل المشتركة عبر الثقافات والمجتمعات

١- التركيز على التعليم بالمعنى الضيق على حساب التربية، فأكثر نظم التعليم الراهنة تكتفي بالتركيز على إجبار الطلاب على استيعاب قدر كبير من المعلومات، ولا تلقي بالا إلى التربية الأخلاقية ويلاحظ أن هذا التركيز الأحادي وسقوط "أجندة" التربية من لائحة المسئوليات، والمهام التي يقوم بها جهاز التعليم يرتبط إلى حد كبير بالأوضاع السائدة في المجتمع ذاته نتيجة التركيز على إطلاق حريات الفرد، وإعلاء القيم المادية كرمز أولا للانتماء ولادة حرة، وذلك على حساب الروابط الاجتماعية المشتركة، والمسئوليات الأخلاقية التي يجب أن تحميها، وتنميها وتطورها على الدوام وربما يعود هذا التركيز الأحادي إلى الفشل المتأصل في نظم التعليم البيروقراطية ذاتها إن بيروقراطية التعليم تجد من الأسهل لها القيام بشروح لمعلومات تبدو موضوعية، أو حقائق مطلقة ذات أهمية في السوق والاقتصاد، وذلك بالمقارنة بواجب القيام بشروح مستفيضة للواجبات الأخلاقية ويبدو أن المحيط الاجتماعي بجوانبه المختلفة بدا يدفع الطلاب أنفسهم للسخرية من القيم الأخلاقية، أو المقررات الدراسية، أو الشروح التي تتعمد غرس هذه القيم في نفوسهم وفي حالات كثيرة صارت المدارس والفصول الدراسية ذاتها هي الميدان الذي يتعلم فيه الأطفال، والبالغون ضروب العنف والفساد المختلفة ولا تعني إشارتنا إلى البيروقراطية التعليمية أننا نوجه الاتهام إلى نظم التعليم العامة التي ترعاها الحكومات وحدها، بل قد تكون مسئولية نظم التعليم الخاصة والتي تتمتع بظروف أفضل كثيرا أشد مسئولية عن بعض الأمراض الأخلاقية المنتشرة ولنلاحظ أن كبار الساسة وغيرهم من العناصر المسئولة عن شن حروب الدمار هم – في حالات كثيرة – خريجو أفضل المدارس والجامعات الخاصة، في العالمين، وإن بطرق مختلفة وتبعا لظروف متباينة نجد ظاهرة انفكاك الصلة بين التعليم والتربية الأخلاقية، والتركيز على الأول دون – وعلى حساب – الثاني

٢- تجزئة المعرفة والشخصية الإنسانية فجانب كبير من التعليم المدرسي بما فيه الجامعي ينصرف في أكثرية دول العالم على شروح المقررات منعزلة عن بعضها البعض ومناهج عمل، وأساليب تدريس نمطية، ومجزأة إلى حد كبير كما

تتم عملية التدريس ذاتها بقدر كبير من التفتيت، ويؤدي هذا الأمر إلى تكوين معرفي مفتت وبعيد عن أن يمنح الطلاب رؤية معرفية شاملة، أو إدراكا شاملا للأشياء. ويفهم أكثر التلاميذ دروس اللغة بمعزل عن دروس الرياضيات. وتنفصل المعارف المتاحة عن المجتمع عن تلك التي ينظر إليها باعتبارها معارف علمية، أو وضعية صارمة لا مجال للشك فيها. إن الحقيقة البشرية والطبيعية ذاتها تبدو وكأنها مقسمة بين مجالات مختلفة، ونافرة تجاه بعضها البعض. ونادرا ما يوحي التعليم للطلاب بأننا نتحدث عن نفس المجتمع، أو نفس المادة البشرية والطبيعية، وأن المقررات التعليمية لا تناقش سوى جوانب مختلفة من نفس الحقائق أو الأشياء، وأن المباحث المختلفة حول تلك الأشياء ليست سوى طرق للتركيز على تنمية مهارات أكثر تخصصا دون أن يكون ذلك سببا لعدم الفرق بين الجوانب المختلفة من نفس الظواهر. وبذلك يحرم الطلاب من فرصة تكوين شخصية شاملة، أو إدراك المعرفة باعتبارها عملية غير قابلة للتجزؤ. وتقود عملية التفتيت هذه إلى تفتت مقابل للشخصية، وإلى مضاعفة الحدود والموانع فيما بين البشر أنفسهم.

٣- التمركز حول الدولة والهوية (تعليم الدولة القومية). والواقع أن تطور التعليم الحديث نفسه يرتبط ارتباطا قويا بالدولة والهوية العرقية، والثقافية على حساب الهوية الإنسانية. وتنظر دول كثيرة للتعليم على اعتبار أنه أداة للتعبئة السياسية، وتكوين مواطن متحد تماما "الاتحاد مع دولته وهويته بما في ذلك لغته هو وثقافته القومية. وكثيرا ما يعني ذلك غرس الكراهية للقوميات، والدول الأخرى منذ الصغر. وتخلط تلك الدولة بين مسئوليتها عن التعليم العام من ناحية و"حقها" المزعوم في صب الإنسان في قالب المواطنة التقليدي الذي يجد نموذجه الأعلى في الجندي المحارب "من أجل بلاده". ولهذا السبب ترتبط نظم التعليم بالأيديولوجيا القومية والهويات العرقية ارتباطا حميما، ولا تتمكن من إيجاد الصياغات الضرورية للفت النظر إلى أن انتماء الشخص لهوية معينة ليس بالضرورة على حساب الهويات الأخرى. وبذلك يقوم التعليم بصهر الوجدان، وتأطير العقول بما يناسب الأيديولوجيا القومية والعرقية والدينية. وبذلك يتكون في الحقيقة جندي لدى الدولة بغض النظر عما إذا كان يعمل بالقوات المسلحة للبلد المعني، أم في أنشطة أخرى. إن مثل هذا التوظيف السياسي والأيديولوجي للتعليم هو المسئول الأول عن الميول نحو العنف، وفك عرى الارتباط بين

المعرفة والمسئولية الأخلاقية. لقد صار تعليم الدولة القومية بمثابة حضانات يعد فيها الناس لكي يصيروا وطنيين، وليس لكي يكونوا بشرا. فضلا عن هذا المعنى، فالتعليم الحديث هو المعوق الأول للشمولية، أو على الأقل واحدية الهوية.

٤ - العزلة الطويلة عن الحياة في نظم أشبه بالثكنات: ويقودنا هذا إلى واحدة من أهم مشكلات التعليم الحديث، وهي أنه المؤسسة المحورية للمجتمع الجماهيري، والتي تضمن بقاء هذا المجتمع؛ إذ يتم عزل الطلاب منذ نعومة أظفارهم عن الحياة، وذلك لفترة طويلة قبل أن يبدأ دفعهم فجأة إلى الوظائف التي تتعلق بشئون الحياة. ويفقد الناس في مثل هذا النظام الإدراك الطازج للحياة بما فيها من معاناة وتعقيد، وما تستلزمه من حكمة لا من حقائق ومعارف مجردة. وفي غالبية دول العالم الثالث لا يضمن التعليم فرصا للعمل المشبع، ويتم التصريح علنا وبدرجة مذهلة من التسليم بالأمر الواقع أن ما يتلقاه الطلاب من معارف لا تضمن لهم حتى الحد الأدنى من المهارات المطلوبة للقيام بأعمال ووظائف محددة. ومن أغرب نتائج هذه النظم التعليمية أن يمضي الناس أفضل سنوات عمرهم باسم التعليم في أماكن معزولة، وذات أسوار لكي يتخرجوا دون أن يمتلكوا هذه المهارات. ويضطر أصحاب الأعمال في أحوال كثيرة إلى تدريب خريجي النظام التعليمي الحديث على مهارات أساسية لم يتعلموها. وتصل السخرية إلى حد أن كثيرا من الطلاب - الذين كان أسلافهم من الأطفال والبالغين في الماضي يعلمون كل شيء عن محيطهم الاجتماعي والبيئي - لا يكادون يعرفون شيئا عن جيرانهم أنفسهم، أو عن المزروعات والأنشطة السائدة في مناطقهم. وبذلك تتعزز الطبيعة التجريدية للمحيط البيئي والاجتماعي، وتصبح مجرد أشياء ربما وردت في الكتب، ولكنها تبدو باردة وغريبة أو حتى كريهة. وتغرس هذه المعوقات إمكانية العنف تجاه عناصر البيئة الاجتماعية، والبيئية المحيطة. أما الشعوب الأخرى في نفس المحيط، أو على جواره فهي تصبح طلاسم يصعب فهمها، وقد توضع فيها دلالات سلبية. وعندما لا يمتلك النظام التعليمي الحكومي الموارد الكافية تتم التضحية حتى بالأنشطة البدنية، والإبداعية التي يمارسها الناس كجزء لا يتجزأ من وجودهم ذاته، ويحرم الأطفال والبالغون من فرص النمو الطبيعي، وسط الطبيعة والمجتمع، ويتحولون إلى مخازن لمعلومات متفرقة لا تقود إلى أي نوع من الحكمة، أو المعارف الحقيقية، فضلا عما تتضمنه من حرمان من مقومات أساسية للشخصية الإنسانية مثل النشاطات البدنية والإبداعية. ويعزز هذا

التكوين من الطابع التجريدي، والمفقر للشخصية الإنسانية، وقد يدفع تلقائيا إلى العنف كما يحدث في المدارس ذاتها

ثالثا: ملامح لمستقبل منشود:

إن التفكير الأخلاقي المسؤول حول مستقبل التعليم لا بد أن يواجه تلك المشكلات المستعصية للتعليم، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. وتبدو صعوبة هذا التفكير في أن التعليم هو عملية إعادة إنتاج للمجتمع ذاته. فلا يمكن لمجتمع أن يعلم أولاده سوى ما يعلمه أو يؤمن به. ويعني ذلك تلقائيا أنه لن يعلم أولاده ما يجهله، أو ما يمس الديمقراطية اللاتحدة الأساسية لمنظومته القيمية. فإذا كان المجتمع كله يحتفل بالخرافة، فلن يكون من الممكن لأطفال من المعلومات العلمية أن تنتج طلابا مستنيرين. وإذا كان المجتمع ممسوسا بالتطرف الديني فسوف تجد هذه المشاعر طريقها للنفاذ إلى قلب المؤسسة التعليمية بصفتها من الطرق، وهكذا قد يكون من السهل علينا أن نصرح بأن التعليم هو أيضا أداة للتغيير الاجتماعي، ولكن وضع هذه الأطروحة موضع التطبيق في الممارسة العملية قد يكون أصعب الأشياء. فإذا كانت بنية القوة في المجتمع تتركز حول فئات معينة مثل رجال الدولة والماليين الكبار، وأصحاب المشروعات أو شركات الأعمال التي تقوم بالتوظيف والجيوش الكبيرة، وقوات البوليس فضلا عن المؤسسات الدينية والحركات الاجتماعية، والسياسية التي تتمتع بنفوذ كبير على العقول والضمائر دون أن تكون مؤهلة لمناقشة أي من الأمور التي تدافع عنها بصورة عقلانية، أو نقدية، فإن هذه الهيئات ذاتها ستتمتع بسلطة القرار التعليمي مثلما تتمتع بسلطة الحياة والموت على المواطنين، سواء كانوا داخل أو خارج النظام التعليمي. وسوف يتابع هؤلاء التأثير بعقلياتهم ومصالحهم على نظم التعليم الوطنية مثلها في ذلك مثل كل النظم الأخرى.

ويضاعف من تلك المعوقة أن نظم التعليم الحديث أثبتت فعاليتها في إنتاج الجيوش الضرورية للحروب، وللإنتاج العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي أتاح الثروات المذهلة، وغير المسبوقة المرتبطة بمعنى الحداثة نفسه لدى المؤسسات المهيمنة. ومع ذلك كله فإن هناك قدرا كافيا من الغضب على نمط المجتمعات الحديثة، سواء كانت أصيلة في إنتاج الحداثة الزائفة التي نعيشها الآن، أو كانت مجرد تقليد هزيل وغير متقن للأولى، كما هو شائع في العالم الثالث، وبالذات البلاد الأقل نموا. كما أن هناك قدرا كافيا من المعارف التي تؤكد استحالة مواصلة العيش بالطريقة التي تأسست في القرن التاسع عشر، وازدهرت بصورة غير مسبوقة في القرن العشرين. ويهدد انتشار الحروب، وثقافة الكراهية، والتطرف الديني والميول الإثنية والقومية المتطرفة، وغيرها من مظاهر السياسة المعاصرة بتدهور شامل لا

للأخلاق الإنسانية فحسب، بل وللحياة ذاتها. ولهذا السبب فإن تطلعاً إلى تعليم مختلف قد يتمتع بقدر معقول من التأييد لدى أوساط اجتماعية وثقافية عديدة. كما لا يمكن التقليل من نفوذ الأفكار الإيجابية، والمبدعة حتى لو لم تكن تتمتع بتأييد أو سلطة مادية في السياقات الوطنية، والعالمية الراهنة. إن الغالبية الساحقة من المفكرين وذوي الضمائر تتطلع إلى تأسيس حضارة إنسانية جديدة، وهو ما يجعل التفكير بشجاعة في مستقبل التعليم مشروعاً ممكناً، وقد يحظى باهتمام كبير من دوائر متعددة.

ولكن السؤال يتعلق بطبيعة التعليم المستقبلي الذي نصبو إليه. وهنا قد لا يكون لدينا تصور كامل. وينبغي مناقشة الأمر بصورة جماعية، وعلى أصعدة اجتماعية شتى حتى نصل إلى أفكار، وملامح تطمئننا على أن ما قد نؤسسه ليس ردة إلى الماضي، وليس مخاطرة بما نملك من أجل أحلام ضبابية.

وجل ما نستطيعه هنا هو التفكير بصوت عال في بعض هذه الملامح المطلوبة. وعلينا أن نلفت النظر بالذات إلى تلك الملامح لتعليم مستقبلي بناء يعالج المشكلات الخطيرة التي أشرنا إلى بعضها في الفقرات السابقة. ومن ثم فإننا ندعو للتفكير في الأطروحات التالية:

١ - ستزداد الوظيفة الأخلاقية والتربوية للتعليم على كافة المستويات. وإذا كنا نفكر في التعليم كأداة لبناء حضارة إنسانية جديدة في سياقات تعددية ثقافية واجتماعية ودينية فإن علينا التركيز على أخلاقيات الحياة المدنية المسئولة، وهو ما يعني التركيز على التربية المدنية. ويثير هذا التوجه قضايا لا حصر لها تكمن في صميم أفكارنا عن مجتمعاتنا وهوياتنا المتعددة. وقد أثيرت بالفعل مناظرات ذات صلة بهذا التوجه أثناء المفاوضات حول كثير من التشريعات الدولية، وخاصة تلك المتصلة بحقوق الطفل. وعلى سبيل المثال لا بد من طرح أسئلة حول تربية الطفل على الأسس والموروثات ذات الصلة بهوية أبوية. ولكن ذلك قد ينطوي على ما يعد تربية غير مناسبة على بعض الأفكار، والنزعات الكارهة للآخر، أو التي تزرع عقدة تفوق في نفوس النشء. كما أثيرت مناظرات أخرى تتعلق بمفهوم معين للحق في التعليم تحول دون قيام الأطفال بأي نوع من الأعمال. وبالمقابل قد لا يكون ذلك أمراً ضاراً بنهاية المطاف برفاهية الأسر الفقيرة في المجتمعات المحرومة فحسب، بل قد تكون تلك الفكرة ضارة بتربية الأطفال من حيث أنها تعزلهم عن بعض أهم خصائص العملية التربوية السليمة بالمعنى الواسع للكلمة لأن التعليم والتربية المعزولة عن العمل قد لا تنتج غير تكوين تجريدي، وقليل الحساسية للحياة الاجتماعية. غير أن أهم تلك المناظرات هي تلك

التي تتعلق بتوجهات المؤسسات العائلية والدينية والمؤسسات والحركات الأخرى
شديدة الصلة بالتربية الأخلاقية مثل المؤسسات الدينية، والتي قد تكون متمحورة
كلية في توجيهات تغذي الكراهية أو الاحتقار، والرفض للآخر الديني أو الثقافي
وتثير مثل تلك الإشكاليات قضايا لا حصر لها بخصوص الاختيارات الممكنة
للسياسة التربوية والثقافية؛ حيث لا يمكن حرمان أي شخص من التزود بعناصر
أساسية من ثقافته، ولكن هذا التزود لا يجب أن يقوده إلى العنف والكراهية،
والعقل المغلق ونزعات الانتقام أو التعلق بتلك النزعات كحقائق مطلقة، كما أن
تعدد وضمان الحريات الدينية والسياسية يطرح إشكالية الكيفية التي يمكن بها
مباشرة التربية الأخلاقية المدنية في سياقات قد تغذي نزعات مضادة. وأخيرا فإن
هناك إشكالية الكيفية التي يمكن بها استرداد الوظيفة التربوية لتعليم تباشره هيئات
بيروقراطية قد لا تكون مخلصة للمسئولية، والرسالة الأخلاقية المنشودة التي
نتحدث عنها.

٢- استرداد الصلة العضوية بين التعليم والحياة الاجتماعية. وقد سلفنا أن العزلة التي
تعيشها غالبية أنظمة التعليم المعاصرة قد تنطوي على إطلاق للنزعات غير
الاجتماعية أو العنيفة، أو تلك التي تتضمن تشويها وتسطيحا في رؤى العالم
والصور الشائعة عن الحياة. ومع ذلك فإن استرجاع تلك الصلة لا يجب أن يعني
حصر رؤية العالم في هويات محددة، أو التعلق بما قد تتبناه من معتقدات، ونزعات
قد لا تكون مواتية للمشروع الحضاري الجديد الذي نتحدث عنه. ومن هنا يجب
أن نعرف تعريفا دقيقا ما نعنيه باستعادة الصلة بين التعليم والحياة الاجتماعية،
والكيفية التي تضمن أن يكون مردود هذه الاستعادة إيجابيا، والمؤسسات القادرة
والراغبة في الاضطلاع بهذه المهمة. وعلى سبيل المثال قد نفكر بمنظور ثوري
في تحويل المجتمع كله إلى ورشة تعليمية، ونشر مهمة التعليم والتربية على عدد
كبير من المؤسسات بما فيها مؤسسة المدرسة. ويعني ذلك أن يتعلم الطلاب في
المصانع والمكاتب والمؤسسات الأخرى للمجتمع جوانب معينة من الحياة لديهم
الطلاب كيف تمكنت، ووظفت طاقة واسعة للمعرفة من المعروف عن الطبيعة،
والمجتمع على السواء في الممارسة. وفي نفس الوقت يجب تخصيص أوقات
معينة لتعلم الأصول العلمية التجريبية، وهي التي نسميها العلوم الأساسية سواء
داخل مقررات مخصصة لهذا الغرض في هذه المؤسسات، أو في مؤسسات
مخصصة للتعليم الأساسي، وهي ما نسميه حاليا بالمدارس أو الفصول التعليمية

ويمكن لمثل هذا التصور أن يحقق ما نريده من تعليم مستمر، ومتواصل مدى الحياة. كما يمكن أن يكون التعليم ذاته أمرا أكثر مرونة وحرية مما هو متاح حاليا؛ حيث يمكن أن يداوم المرء على الدراسة وحدها طوال فترة التعليم، أو يتوقف قليلا لكي يقوم بأعمال ووظائف يتلقى فيها تعليما تجريبيا وحقليا، ثم يعود لمقاعد الدراسة المتخصصة. وقد يمكن أيضا أن يعرف المرء طوال حياته من نمط التعليم الذي توفره مؤسسات العمل، والإنتاج دون حاجة للذهاب إلى مدرسة، أو جامعة أصلا، لأنه يحصل على المعارف التي يحتاج لها في الميدان، وإن بصورة أرقى كثيرا جدا من المفهوم البسيط للتدريب في الموقع.

٣- التأكيد على التكامل المعرفي. وربما يكون هذا المبدأ هو أكثر الطرق فعالية في الدفع نحو التطور الأخلاقي وضمان غرس المسؤولية الاجتماعية والإنسانية والمدنية للتعليم. فلا بد من تجاوز ونفي الفكرة التي تقول إن هدف العلم والمعرفة هو السيطرة على الطبيعة، وهو ما يعني في الواقع تخريبها، وإشاعة الفوضى في نظامها الحيوي. كما لا بد من إنهاء العزلة بين المعرفة الاجتماعية، وتلك المتصلة بالطبيعة لأن الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الطبيعة أو الحلقة العاقلة في منظومتها الحيوية. وكذلك لا بد من نفي، وتجاوز الفكرة التي تقول إن المعارف الخاصة بالطبيعة بما في ذلك قوانين الكيمياء ومبادئ الرياضيات، وغيرها من المعارف التامة والتطبيقية؛ يمكن استخدامها على أي نحو دون تكلفة. فتفضيل التوظيف التدميري للطاقة النووية بمجرد تطبيق علوم الطبيعة، ليس قرارا معرفيا، بل إنه قرار سلطوي معاد للمعرفة والعقل، ويؤدي إلى ضربة فادحة لا بالنسبة لأعداء بعينهم بل بالنسبة للجميع. وتوجيه تكنولوجيا التدمير الشامل أو الجرثومي إلى أعداء مفترضين ليس قرارا يتفق مع المعرفة السليمة لأن القاتل يخسر على نحو لا يقل أثرا عن المقتول بغض النظر عن دوافع القتل. وهكذا فإن الفكرة التي يجب أن نتطلع إليها هي أن إعادة التكامل بين أوجه ومجالات المعرفة هي أمر يعيد العقلانية الإنسانية التي نضحي بها من خلال تشظيها وتجزئتها على النحو المعروف في النظم المدرسية الحالية. إننا لا نناقش هنا قضية أكاديمية، ولا نطلب مجرد العمل وفق ما صار معروفا باسم تكامل نظم المعرفة. فالأهم هو أن يدرك الطلاب أن ما يعرفونه من اكتشافات وتكنولوجيات هي جميعا جوانب لنفس الشيء. فالمعرفة الفلكية عن الأجرام السماوية ليست منفصلة عن الإبداع الشعري حولها، وليست منفصلة عن قوانين الرياضيات التي

نتحرك لفهم هذه الأجزاء، ولا عن المركبات الكيماوية التي نتعرف على خصائصها، ولا عن التراث الطويل من الاسترشاد بها في الحركة والملاحة، وأن المعلومات السوسيولوجية ليست مبتوتة الصلة بالنمط المحدد من التطور التكنولوجي، أو خصائص السلطة في مختلف المراحل والحقب التاريخية، أو النمط للتنظيم والإدارة التي ترسخها تلك السلطات. ولا توجد أدنى إمكانية للفصل بين الاقتصاد وسبل المعيشة والتنظيم الاجتماعي. ويجب أن نطرح تكامل العملية المعرفية، ومن ثم التعليمية على نحو يثير الدهشة أو حتى السخرية من ضيق الأفق الذي فرض أنماطا محددة من التوظيف، والمعارف التي أخذنا بها، بينما كان يمكن أن نكون اختياراتنا أكثر رشدا وإنسانية. والمهم في ذلك كله أن نفهم أن العلم والتكنولوجيا ليسا شيئين منفصلين عن إنسانيتنا، ولا يجب أبدا أن نوافق مع الادعاء بأنهما اللذان يحددان حياتنا، بينما من يحددها هي سلطات اجتماعية وبشرية ضيقة، وليست سلطة التكنولوجيا بذاتها أو سلطة الجموع الناتجة عن الاختيار العاقل والحر. ويمكن في هذا السياق التفكير في القوالب التعليمية التي تحقق هذا الغرض. فينبغي مثلا أن نبدأ برواية واحدة ومستمرة، ومتطورة هي رواية الحياة الإنسانية، كما وقعت في التاريخ لكي نشرح كيف تتم المعارف، وما هي الاكتشافات التي حصلناها وتلك التي يمكن تحقيقها عبر مستقبل مختلف، وبذلك تعود الرياضيات للاندماج مع الكيمياء والطبيعة، وتعود هذه الهموم المعرفية للاندماج مع المعرفة بالمجتمع والسياسة، وهكذا.

٤- تنوع وتكاثر وتوازن المؤسسات القائمة على التعليم. ويعني ذلك أن نفكر في تعليم ما بعد المدرسة، أو ما بعد التعليم الجماهيري والنمطي والمحروس في بيئة مدرسية، ونظم بيروقراطية صارمة. وإذا قبلنا بمبدأ نشر المهمة التعليمية على عدد كبير من المؤسسات التي تشغي بها الحياة يجب أن ننهي نفوذ وسلطة الشهادات على الأقل بالمعنى الذي ساد طويلا في أيديولوجيا التعليم والأيديولوجيات البيروقراطية والطبقية السائدة. فالشهادات أصبحت مدخلا للامتيازات الطبقية المترتبة رأسيا. وثنائية المتعلم - الجاهل أو صاحب الشهادة - الأمي ليست فقط زائفة ولا علاقة لها بالحقيقة، بل هي أيضا ضارة بالجميع. فالعلم ليس القدرة على استرجاع معلومات ما صحيحة أو زائفة، وإنما هو امتلاك ناصية الحكمة، والتطلع للأفكار المؤسسة على دليل وخبرة حقيقية من أجل التصرف بصورة سليمة مع أسئلة الحياة بما فيها الإنتاج الاقتصادي. ومن هذا

المطلق فالمستقبل يجب أن يكون تعليما يعني بالتنوع الأفقي للمهارات والمواهب، وليس الترتيب الرأسي للمكانات ومن ثم الثروات والسلطات. والتعليم الحقيقي هو القدرة على الذهاب إلى ما هو أبعد من الخبرة الحسية بالتكرارية الظاهرية للظواهر والتعرف على الإمكانيات الكامنة في احتمالات متعددة لفكها وتركيبها، وهو ما يعني أيضا التعرف على القوانين التجريدية لحركة الأشياء. ولأن كل التعليم هو الذهاب في المعرفة إلى ما هو أبعد من الخبرة فإن التعليم الذي لا يستند على الخبرة ليس تعليما، وذلك الذي لا يمكن الناس من التعرف على الطرق المتعددة لفك وتركيب وتوظيف الأشياء والظواهر من أجل تحرير، وتحسين الحياة ليس تعليما. ولهذا السبب يجب أن تتوزع عملية التعليم على كافة مؤسسات وحلقات المجتمع، ويجب ألا يسمح باحتكار أية جهة أو مؤسسة للمهام التعليمية. ويدفع هذا المنظور للتعليم إلى إعادة صياغة المؤسسات ذاتها، بما يتفق مع المعرفة بالاحتمالات المتعددة لتنظيمها، وتخصيصها في الإنتاج والإدارة.

إن هذه المعاني ليست ترياقا أو علاجا كافيا للأمراض، والعلل التي تحيطنا من كل جانب، سواء في التعليم أو المجتمع الأوسع. فالتجاوز الحقيقي لهذه العلل لا يتم إلا بمناقشة الموضوع على أوسع نطاق، وبما يسمح بتدفق حر للإبداع والعبقرية الجماعية. وربما تكون مجرد بداية لمناقشة أعمق، وهذا هو جل ما نطمع فيه.

المقاومة وتكون مشروع وطني وحقوقي جديد

كمحصلة للأزمات الكبيرة والزلازل العملاقة التي تهز وطننا العربي أدى العدوان الأمريكي الإجرامي ضد العراق إلى تنشيط هائل للعقل السياسي، وللمجتمع المدني والسياسي في جميع الأقطار العربية.

وقبل أن نستنبط الاتجاهات الرئيسية للتحول الفكري والسياسي في العالم العربي لا بد أن نشير أولا إلى أن وصف العدوان الأنجلو أمريكي على العراق بصفة الإجرام في هذا السياق لا يأتي كنوع من المبالغة، أو التحريض، أو السب، وإنما كمصطلح قانوني. فالواقع أن هذا العدوان يتسم بكل الخصائص التي جاءت في تعريف الأمم المتحدة بصفتها الجهة المخولة بالقيام بصيانة الأمن، والسلم الدوليين، وتوثيق الاتجاهات الجديدة في القانون الدولي لمصطلح "العدوان".

فالعدوان الأنجلو أمريكي على العراق لم يتم نتيجة لأية "مشاورات"، ولم يتم التفويض به من أية جهة قانونية دولية، ولا يرد على عدوان قامت به العراق، وليس فيه أدنى شبهة "الدفاع عن النفس" المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا المعنى فهو خرق خطير لميثاق الأمم المتحدة، ويعد "حربا إجرامية" تستدعي قيام الأمم المتحدة بتحريك آلياتها الخاصة بالدفاع عن السلم والأمن الدوليين، وقمع هذا العدوان بالوسائل المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

ويمنع مثل هذا الإجراء أن من قام بالعدوان هي دول من الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وضد إرادة المجلس، وميثاق الأمم المتحدة فليس من المتصور عمليا في الظروف الحالية أن تقوم الدول الأصغر، سواء بالمجلس أو بالجمعية العامة بمحاربة أقوى قوتين عسكريتين في العالم حتى لو أن واجبها في الدفاع عن الميثاق يفترض ذلك.

ولكن الصفة الإجرامية للعدوان الأنجلو أمريكي لا تنتفي لمجرد عجز الأمم المتحدة عن الدفاع عن نفسها، وتحريك آلياتها لقمعه. وقد يأتي يوم تستطيع فيه محاكمة المسؤولين عن القيام بهذا الخرق الخطير لميثاق الأمم المتحدة، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وحتى يتم ذلك يملي الواجب أن يقوم جميع المثقفين والمحامين في العالم أجمع بالتذكير بهذا الطابع الإجرامي للعدوان الأمريكي على العراق فيستخدمون هذا المصطلح بصورة مستدامة حتى لا ينسى أحد واجب القيام بمحاكمة هؤلاء المسؤولين السياسيين، وجميع المسؤولين عما تشمله تلك الحرب من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

لقد شغلت تلك الحرب الإجرامية أذهان العالم أجمع، وحولت المقاومة المشروعة لها في المجتمعات المدنية والسياسية في العالم أجمع تقريباً، وتحركت مظاهرات ومسيرات المعارضة في الولايات المتحدة ضد التهديد بالعدوان منذ يونيو عام ٢٠٠٢، وأخذت تنمو حركة مناهضة الحرب هناك بسرعة خارقة لا تصدق. وبداية من هذا العام أخذت العدوى تنتقل إلى بقية العالم الغربي، وخاصة أوروبا الغربية والشمالية، ومن ثم إلى بقية أرجاء العالم. وفي يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ تحركت جموع هائلة في شوارع وميادين ما لا يقل عن ٦٠٠ مدينة في أكثر من ستين دولة تنتمي إلى قارات العالم الست لمناهضة ورفض التهديد بالعدوان.

وخلال فترة طويلة عجزت المجتمعات المدنية والسياسية العربية عن المشاركة في حركة المناهضة العالمية لمشروع العدوان الأنجلو أمريكي على العراق. هذا العجز خلق نوعاً من الشعور بالفجوة، بل وبالعار بين النشطاء في الحركة الديمقراطية والحقوقية العربية، وبين الإعلاميين والمثقفين والقادة السياسيين العرب. ولم يقلل من هذا الشعور أن عدداً من المسيرات الكبيرة تحركت في عدد محدود من العواصم العربية في مرحلة متأخرة من التهديد بتلك الحرب الإجرامية، وخاصة في الدار البيضاء، وأخيراً في القاهرة.

لقد أدرك هؤلاء جميعاً مدى الفجوة التي تفصل بين المجتمعات الديمقراطية ومجتمعاتنا. فبينما يستهدف الهجوم العدواني والعسكري الأمريكي مجتمعات، وأقطاراً عربية فإن المجتمعات الديمقراطية هي التي تحركت لمناهضته، وليس مجتمعاتنا العربية.

لكن الشعور بالخجل أو العار قد انبثق من إدراك المدى المذهل من التلف، والخمود الذي أصاب المجتمعات العربية بسبب الخضوع لنظم سياسية قمعية، وشمولية طوال فترة طويلة جداً من الزمن. ولم يكن من الممكن لأية مدرسة فكرية أو سياسية، أو أي شخص عاقل تجنب استنتاج أن السبب البسيط والحقيقي وراء تلك الفجوة المذهلة في أداء ومواقف المجتمع المدني العالمي من ناحية، والمجتمعات العربية يتلخص في كلمات قليلة: الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية. فالنظم القمعية العربية لم تدخر وسعاً في نزع الحيوية من مجتمعاتنا، ولم تتردد في تحريك كل آليات القمع التي تنتهك حقوق الإنسان كلما تجمع أي عدد من الناس للتفكير، مجرد التفكير في الشأن العام والمصالح المشتركة للبلاد العربية. وبكل أسف تمكنت هذه النظم من توظيف الخطاب الوطني، أو الاجتماعي السطحي لتبرير تلك الانتهاكات الواسعة، والمنهجية للحق في التعبير والتجمع والتنظيم والحق في محاكمة نزيهة، وفي تلقي وإرسال المعلومات أو تبرير ممارسة جرائم التعذيب والاعتقال العشوائي، وتزوير الانتخابات العامة، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وساعد عدد لا بأس به من المثقفين

والإعلاميين، وخاصة هؤلاء الذين عاشوا طويلا بعقلية عبادة النماذج الشمولية على التغطية على تلك الجرائم أو التنظير لها "بعمق" فقال البعض إن التركيز على الديمقراطية والحقوق السياسية هو تبعية للغرب، ووصف كثير من هؤلاء حركة حقوق الإنسان بأنها بائع الصدقات والألطاف بينما قال آخرون إن الأولوية يجب أن تكون للقمة العيش في تبرير كلاسيكي بالغ السخف للاستخفاف بحرية التعبير، والحقوق المدنية والسياسية بصورة عامة، والتنظير للشمولية والاستبداد. ووظف هؤلاء جميعا "عقدة الخوف من الغرب" توظيفا انتهازيا وسيء النية لوقف النضال من أجل الديمقراطية.

لقد فضحت طائفة من الاتجاهات القومية والعالمية الجديدة هذه الموجة من الانتهازية الفكرية والسياسية. فتدفق النضال العالمي ضد الحرب، ووقوف فرنسا وألمانيا وروسيا ضد مشروع الغزو الأمريكي للعراق في مجلس الأمن، ونجاح هذه القوى في حرمان هذا المشروع من الشرعية الدولية حطم الفكرة الانتهازية القائلة إن الصراع يدور بين العرب والغرب. فالغرب ظهر كفضاء بالغ التنوع ليس فقط من الناحية الثقافية فحسب، بل ومن الناحية السياسية أيضا. أما الحركة المدنية الكفاحية الواسعة التي نشطت في جميع أنحاء العالم ومن ضمن كافة أقاليمه السياسية والثقافية، فقد أسقطت ما ركزت عليه اتجاهات معينة في الفكر السياسي العربي من دوافع ثقافية وراء الحملة الأمريكية المعادية للعالم العربي وثقافته. ومن ثم لم يعد من الممكن الدفاع عن أحادية خطاب الهوية الذي دفع المجتمعات العربية إلى رؤية للعالم تتوجس من أو تقود إلى رفض التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى في العالم، والانكماش على الذات القومية، أو الدينية، أو تخليط الحدود بيننا وبين الآخرين، أو إثارة الكراهية والخوف من جميع الأنظمة الثقافية والمجتمعية الأخرى.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية فضح خطاب الأمن القومي الذي استخدم لتبرير قمع الحريات العامة، وحركات الإصلاح السياسي والدستوري نفسه تماما. فعندما آن أوان الدفاع عن الوطن، أو مناهضة العدوان الأمريكي على العراق لم تقم الأنظمة العربية بواجبها وتواطأ بعضها بصورة سافرة مع العدوان الأمريكي ضد العراق. وقامت جميع هذه الأنظمة بقمع التحركات الشعبية القليلة للتضامن مع الشعب العراقي، وإدانة العدوان الأنجلو الأمريكي.

لقد تمكنت بعض القوى الشعبية من التحرك لإعلان التضامن مع الشعب العراقي، وإدانة العدوان الأمريكي ضد العراق في عدد من الدول العربية بعد أن بدأ الغزو بالفعل.

وقامت قوات الأمن بقمع شديد لهذه التحركات الشرعية والسلمية، وهو ما أدى إلى ضعفها، أو انحرافها إلى بعض مظاهر العنف. ورغم أن تلك التحركات قد رفعت الشعور بالعار الناتج عن غيابها قبل الغزو الفعلي فلا يمكن مقارنتها حجما أو نوعا وتأثيرا بما يتم

خارج العالم العربي، وحتى في بلاد بعيدة جدا عن مركز أو بؤرة الصراع مثل الفلبين والأرجنتين وكوريا الجنوبية

وتكشف هذه الفجوة بين مستويات نمو الحركة المناهضة للحرب في العالم وبين واقع التحرك المدني العربي للتضامن مع الشعب العراقي لإبراز ما أدى إليه الحرمان من الحقوق الديمقراطية. فقد قاد ذلك إلى المجتمعات المدنية، بل وفكرة المجتمع ذاته قد تجمد في ظل الواقع التسلطي الذي عاشته لعقود في مختلف الأقطار العربية، ولن يوقظ حتى الحس الوطني والقومي صار مرهونا بالتحول الحاسم إلى الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان. كان هذا الاكتشاف العملي أحد العوامل المؤثرة وراء مساهمة عدد كبير من المفكرين المنتمين إلى المدرسة القومية في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣م، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان. والآن تظهر هذه الحقيقة بمزيد من الوضوح لتمثل إدانة شديدة لهؤلاء الذين وضعوا تبرير الشمولية السياسية في العالم العربي تحت غطاءات ومبررات شتى

تثبت حالة التحركات المبكرة ضد الحرب والتضامن مع الشعب العراقي بنص صحة أحد الأفكار الأساسية التي رمت الحركة الحقوقية العربية إلى غرسها بقوة في الوعي العام. نشير هنا تحديدا إلى أن الحرمان الممتد من الحقوق المدنية والسياسية واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقوم بها أنظمة شمولية، وتسلطية يسبب ضررا شديدا حتى بقدرة الشعوب على الدفاع عن الوطن. كما أنه يحرمها بالطبع من القدرة على الدفاع عن نفسه، وعن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا يمكن تفسير ضعف حركة المناهضة للحرب والتضامن مع الشعب العراقي – في العالم العربي – إلا كنتيجة للواقع التسلطي الذي عاشته الشعوب العربية لعقود طويلة. فحتى لو كانت النظم العربية قد تسامحت مع أعمال التظاهر السياسي السلمي والمسيرات، وأعمال التضامن الجماعي الأخرى مع العراق، بما ضمن ذلك صحافة، أو فاعلية النضال الشعبي ضد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق فالحيوية الشعبية والمدنية لا تنبثق فجأة إلا نادرا وقد تضمر سريعا، أو تنكمش طاقتها المحركة إذا لم يكن الناس قد تمتعوا بالحد الأدنى من الحريات العامة لفترة طويلة سابقة، ونجحوا في بناء مؤسساتهم الشعبية والمدنية والسياسية

وقد أشار بيان أصدره نادي القضاة في مصر بعد أيام من العدوان الأنجلو أمريكي على العراق إلى هذه الحقيقة. فضعف أداء النظم العربية في منع الحرب يتسق تماما مع ما أدت إليه ممارساتها من ترويع، وطعن كرامة الإنسان العربي، وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية. وأشار البيان أيضا إلى أن ما يحدث في العالم من معارضة للعدوان الأمريكي على العراق يؤكد أن الصراع سياسي صرف، ولا شأن له بصراع الحضارات أو الثقافات

وأشار بيان آخر يدين العدوان الأنجلو أمريكي على العراق صدر باسم "مبادرة تجديد المشروع الوطني" إلى "ضرورة إصلاح دستوري وسياسي، وتشريعي جذري في البلاد، وتحديث بنى المجتمع، وتعزيز قيم الاستنارة والعقلانية كشرط أساسي، وضروري لحشد الطاقات لمواجهة ما يحيق بنا من أخطار في إطار دولة مدنية ديمقراطية"

ولعلنا نسأل في هذا السياق إلى أي حد قد يدشن العدوان الأنجلو أمريكي على العراق مرحلة جديدة في التاريخ السياسي والاجتماعي العربي مرحلة تحدث قطيعة مع التسلط والشمولية السياسية، وتنهض على الديمقراطية وحقوق الإنسان

لا يجب أن يكون هناك أي خلط حول الطبيعة الحقيقية للعدوان الأنجلو أمريكي فالدعاية المبتذلة الصادرة عن الإدارة اليمينية الأمريكية، ومختلف مراكز الهيمنة الأيديولوجية في الولايات المتحدة بما فيها الصحف، ومحطات التليفزيون وكثرة من مراكز البحوث اليمينية هناك شنت خطابا تبريريا للحرب والعدوان يقوم على الادعاء بأن أحد أهداف هذه الحرب الإجرامية هو إقامة نظام ديمقراطي في العراق بعد تدمير نظام صدام حسين

والواقع أن الشعب العراقي قد رد على هذه الدعاية المبتذلة بنفسه، ومن خلال المقاومة الجبارة، والباسلة التي قابل بها قوات العدوان. تشتمل هذه المقاومة على رسالة خالدة تقول إن الديمقراطية لا تأتي من خلال العدوان والغزو، والاحتلال أو بفوهة الدبابات والمدافع. وتفضح هذه المقاومة النوايا الحقيقية للعدوان، وهي الاستعمار والسيطرة على الموارد النفطية العربية، وتطويع النظم السياسية العربية وعلى رأسها العراق، وتوظيفها في خدمة الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية العنصرية في إسرائيل والولايات المتحدة نفسها. ولا شيء مطلقا، يبرر لمجرمي الحرب المتربصين بالشعوب في الإدارة الأمريكية، والأجهزة العسكرية والأمنية والسياسية التي تقف خلف هذه الإدارة التحدث باسم الشعوب، وخاصة الشعوب العربية التي لم تكف هذه القوى عن التنكيل بها، وإبادتها في فلسطين، وفي عدد كبير من الدول العربية والإسلامية. ولا يمكن لهذه الشعوب أن تثق فيمن يقف لدعم المشروع الصهيوني الإمبريالي والقهري الذي يسعى لتأمين الشروط اللازمة لاستكمال تصفية الشعب الفلسطيني، والهيمنة بوسائل الحرب على كافة شعوب المنطقة العربية. ولم تتوقف هذه القوى الإجرامية عن فضح نفسها بنفسها عندما تعلن بكل وقاحة عن نواياها في السيطرة على العالم باسم الشعب الأمريكي، وبناء إمبراطورية عالمية على حساب هدم الأمم المتحدة، واحتقار وتدمير القانون الدولي، والسيطرة على النفط العربي، وتغيير الحياة الثقافية والسياسية في البلاد العربية بصورة قسرية، وبمختلف وسائل العنف والابتزاز، كما أن هذه القوى تفصح بنفسها بتركيز نيرانها على كافة مظاهر المقاومة لدى الشعوب العربية، وإعلان الحرب على الشعب

الفلسطيني والتدمير المنظم والممنهج طويل المدى للعراق حتى قبل القيام بعدوانها الأخير ضد العراق.

في إطار هذا النوع من الأفكار والممارسات والمؤامرات العسكرية والسياسية لا يوجد مكان للديمقراطية إلا إذا كانت تعني تخريب وضرب المجتمع والدولة والقانون وحرمان الشعوب من حقها المقدس في تقرير مصيرها، وحكم نفسها بنفسها. ويعرف الجميع أن هذه القوى نفسها هي التي قادت الانقلابات التشريعية ضد الحقوق والحريات الديمقراطية في الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر. وهي بهذه الصفة ليست مؤهلة لإلقاء محاضرات حول الديمقراطية للآخرين.

وبالنسبة للشعوب العربية لا يمكن فصل الديمقراطية عن الاستقلال الوطني. وتحتفظ الجماهير العربية في جميع الأقطار في ذاكرتها التاريخية بشتى صنوف التلاعب بالمصطلحات المشرقة مثل الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات التي وظفت بصورة سيهرية وحقيرة لتبرير الاستعمار الغربي للبلاد العربية، أو التلاعب بحاضرها ومستقبلها السياسي.

وبسبب هذه الدعايات المبتذلة والحقيرة يختلط الأمر أحيانا لدى قسم من النخبة السياسية والثقافية العربية فتلجأ إلى إبراز خطاب ينبذ هذه المصطلحات نفسها، أو يرفض الاعتراف بأولويتها وضرورتها للتطور الطبيعي للمجتمعات العربية نفسها. ومن المنطقي للغاية أن تقوم تلك الأقسام بالتعبير عن استهانتها بتشخيص النظم العربية، أو الواقع الدستوري والسياسي والثقافي الفعلي للبلاد العربية كنتيجة للاستبداد والتسلط والعنف الرسمي مقابل التركيز الأحادي على دور بعض هذه النظم في مقاومة الاستعمار أو الصهيونية وإسرائيل. وهذا هو ما يجري بالفعل بالنسبة للحالة العراقية.

فالمقاومة الباسلة للشعب والجيش العراقي تبدو من وجهة نظر الفكر الشمولي العربي كنتيجة لقيادة نظم "قومية" أو "ثورية" أو "تقدمية"، أو غير ذلك من الصفات التي تضفيها تلك النظم على نفسها، وعلى رأسها النظام العراقي.

والواقع أن الحقيقة تبدو غير ذلك تماما. فالمقاومة الباسلة للحلف الإجرامي الأنجلو أمريكي بين صفوف الشعب والجيش لم تتحقق بفضل التراث، أو النظام الاستبدادي الذي يهيمن عليه الرئيس صدام حسين، وإنما بالرغم منه. ويوضح أن يبرهن على أن إحدى نتائج هذه المقاومة الوطنية هي استمرارها في المستقبل على المحور أو المستوى الديمقراطي

مبادئ تجديد المشروع الوطني

يصبح الواقع المأساوي الذي تعيشه الغالبية العظمى من الشعوب العربية حصيلة الأداء المزري للنظم العربية الراهنة، والأخطاء والجرائم الجسيمة التي ارتكبتها بحق هذه الشعوب وكرامتها ومكانتها في التاريخ. فالمنطقة العربية هي الأقل في سجل الأداء في جميع المجالات من بين كل أقاليم العالم باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. ففي المجال السياسي تعيش البلاد العربية حالة من الركود والبطش السياسي لا تقل إن لم تزد سوءاً عما شهدته حتى عهد وجود أسوأ النظم الاستعمارية. فغالبية النظم العربية إما لا تعرف معنى حكم القانون أو تعيش بصورة لا تنقطع في ظل الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ. وتضيق الساحة السياسية كل يوم وتهيمن البيروقراطية، وأجهزة الأمن على عملية صنع السياسة ويترك لها الحبل على الغارب في تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة بما يلقي فيضاً من الشكوك حول احترام القانون وإرادة الشعب والمبادئ الدستورية المستقرة، ومن بينها مبدأ سيادة الشعب. بل تقوض بصورة كاملة في العصف بالحقوق الأساسية للإنسان. فتستغل قوانين الطوارئ للفتك بالمعارضين، وإلقاء عشرات الآلاف من الناس في المعتقلات دون سند أو بينة، أو حكم قضائي ذي مصداقية. وتمارس جريمة التعذيب بصورة منظمة وواسعة النطاق، وتطال في العادة كل من يقع بيد أجهزة الأمن، ولو بصورة عابرة. وفي عدد من البلاد العربية مثل العراق تم اغتيال عشرات الآلاف من الناس.

وفي جميع هذه البلاد تقريباً يفتقد المواطنون الحد الأدنى من الضمانات القانونية والقضائية، والعملية لممارسة أبسط الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها حرية التعبير والتجمع والتنظيم السياسي. وفي كثير منها يحرم الناس حتى من مجرد تكوين منتديات فكرية وفي أغلبها يتم تجريم تشكيل نقابات مستقلة، ولا يسمح للبرلمانات التي تأتي عبر انتخابات لا تتمتع بمصداقية سوى بأقل السلطات أهمية. ويتم فرض قيود صارمة على الحق في إنشاء الصحف، ولا يسمح لأحد بإنشاء محطات الراديو أو التليفزيون. وتعاني الأحزاب إن وجدت أصلاً – من أغلال تحيلها إلى كيانات هزيلة تعيش على هامش الحياة السياسية. بل ووصل الأمر إلى احتكار كامل للسلطة من جانب أجيال قديمة، بل وشلل محددة من هذه الأجيال وتنغلق بصورة تامة تقريباً كافة قنوات التعبير السلمي. وأدى ذلك كله إلى انكماش الحياة السياسية والثقافية، وانصراف الناس عن الاهتمام بالشئون العامة أو المشاركة فيها، وتمزيق الروابط الوطنية، وانتعاش القبلية والعشائرية والطائفية الدينية. ولا شك أن هذا المناخ السياسي القاتل هو السبب الرئيسي وراء استدراج قطاعات كبيرة من الأجيال الشابة إلى التطرف والجمود الديني. كما أن هذا المناخ السياسي القاتل هو السبب الرئيسي وراء استدراج قطاعات

كبيرة من الأجيال الشابة إلى التطرف والجمود الديني. كما أن هذا المناخ السياسي الخانق هو السبب الرئيس وراء انحطاط الحالة الثقافية بين الجماهير. ولا شك أيضا أن سحق كرامة المواطن، واستفحال كافة صور الفساد والمحسوبية، وظاهرة التوريث التي عمت قطاعات كبيرة من المهن كانت من بين أهم أسباب نزيف العقول، وتفضيل مئات الآلاف من ألمع العناصر العربية الهجرة من بلادها، واللجوء إلى الدول المتقدمة.

إن هذه النظم الباطشة والراكدة لا تختلف كثيرا عما عاشته بلادنا العربية في القرون الوسطى ليس فقط من حيث مستوى البطش والركود، وإنما أيضا من ناحية إدارة الاقتصاد. فالأداء الاقتصادي للنظم العربية هو الأسوأ بين جميع أقاليم العالم باستثناء أفريقيا الاستوائية بالرغم من تدفق الثروة البترولية، ومختلف صور المعونة المالية، والدعم الاقتصادي الخارجي. وتمتلئ كافة التقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية العالمية، والعربية بالإحصاءات والوقائع المحزنة عن تردي الأوضاع الاقتصادية العربية، وما قادت إليه من تبعية متزايدة في مجالات مختلفة بما فيها التبعية الغذائية. وتمر بلادنا العربية بظاهرة تراجع الصناعة والأنشطة الإنتاجية عموما. وتعاني غالبية هذه الدول من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة. ولاشك أن الوضع المشين الذي تعيشه بلادنا العربية من الناحية الاقتصادية يعود إلى الإدارة الخرافية التي لا تعير بالا لمنطق الإدارة السليمة للموارد العامة، أو للكفاءة أو لأهداف التنمية بالمقارنة بالمصالح السياسية، والحصانة للقوى المتحكمة في العملية السياسية بعيدا عن المحاسبة الشعبية أو الشفافية الضرورية لتفهم الرأي العام، ومشاركته في صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

لقد أدت تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت بلادنا العربية لعقود إلى تراجع شديد في نوعية وأساليب الحياة، وإلى تدهور في المجال الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الفئات المستضعفة، وعلى رأسها النساء والشباب والفئات الأكثر فقرا. وتكونت بسبب هذا كله فئات مهمشة بالغة الاتساع تكاد تفقد أي صلات بالحياة الاجتماعية، أو بالمجتمع الوطني العريض، ويباعد الفقر والحرمان بينها، وبين التعلق أو التمسك بأية منظومة قيم وطنية، وقد تبادر أو تشارك في تدمير المجتمع في أول فرصة سانحة، وهو ما شهدنا نموذجا مأساويا له في العراق.

إن مأساة العراق بجميع ملامحها وجوانبها تؤكد الخطأ المريع الذي وقعت فيه أنظمة قامت على تراث الحركات الوطنية والقومية، ولكنها استعملت الشعارات الوطنية والقومية سوء استعمال لوأد المطالب، وحركات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والدستوري السلمي ونتيجة لشعارات مثل " لا صوت يعلو على صوت المعركة" الذي رفع في مختلف الدول

العربية حتى تلك البعيدة كلية عن أية معارك وطنية حقيقية أصابت الحياة السياسية، وتأخرت «الإصلاحات الاجتماعية»، وبدأ الكيان الاجتماعي كله في التهرؤ والتفسخ بصورة بادية للعيان المجردة. وكان من الطبيعي لذلك ألا تنجح تلك النظم في التصدي للهجمة الصهيونية الممتدة منذ عام ١٩٦٧، أو منذ إنشاء إسرائيل على حساب تدمير الشعب الفلسطيني. والآن يتأكد فشل هذه النظم جميعا في التصدي للهجمة الأمريكية التي ترتد بنا إلى عصر الاستعمار، وتلغي نضال أجيال متتالية من آبائنا وجدودنا من أجل التحرر من السيطرة الخارجية، وتوفير الظروف الملائمة للنهضة.

إن أسوأ كارثة قد تحل ببلد، أو مجتمع هو أن يرى بلاده تعيش مثل هذا الواقع المأساوي على جميع الأصعدة، وأن يرى بلاده عاجزة لذلك عن الدفاع عن أبسط حقوقها، بما فيها الحق في الاستقلال، وتقرير المصير دون أن يحرك ساكنا، أو أن يقوم بمحاولة تجديد شاملة لكيانه. إننا نعتقد أن إنقاذ بلادنا من الانهيار والتهرؤ الاجتماعي والاقتصادي، ومن العودة إلى عصر الاستعمار في سياق الهجمة الأمريكية الراهنة والمتواصلة على العالم العربي، أصبح مرهونا بتطبيق مشروع نهضوي وطني جديد. كما أننا نعتقد أن البداية السليمة لعملية الإحياء، والنهوض التي تتوق إليها شعوبنا العربية، وتمكين مقاومتها للاستعمار الأمريكي، وحليفه الصهيوني يجب أن تتم في الميدان السياسي. إن القطيعة الكاملة مع الخداع والوعود الكاذبة التي قطعتها النظم العربية على نفسها، ونكثت بها على الدوام صارت مسألة حياة أو موت، وأنها لن تتم سوى بالانتقال إلى نظم ديمقراطية بصورة سلمية، وعبر كفاح سياسي ومدني ودستوري منظم لا ينقطع.

إن البداية الطبيعية للانتقال إلى الديمقراطية هي إلغاء الأحكام العرفية إلغاء كاملا، وكافة القوانين والتشريعات الاستثنائية والمقيدة للحريات، وإطلاق سراح كافة المعتقلين الذين لم يصدر بحقهم أحكام قضائية نهائية، وذات مصداقية من محاكم طبيعية، ووفقا للقانون الطبيعي، وإنهاء ظاهرة التعذيب ومعاقبة مرتكبيها، وإلزام كافة الجهات الحكومية بالشفافية الكاملة في ميادين عملها، وإقرار الحق في المعلومات، وإحياء المشاركة الشعبية بكل صورها، واستعادة الحريات العامة بما فيها الحق في التعبير، وإطلاق حق تشكيل الجمعيات، وتأسيس الصحف وإنشاء محطات الراديو والتليفزيون، وضمان استقلال النقابات العمالية، والمهنية واستقلال الجامعات، وتشكيل لجان للحقيقة والمصالحة تضع تقارير حول المسؤولية عن الجرائم السياسية بما فيها جرائم الفساد السياسي، وإشاعة مناخ عام من الحوار، والتسامح والاعتراف والقبول بالآخر، وترسيخ القيم الديمقراطية والثقافة المدنية السليمة، وإنعاش الآمال في مستقبل أفضل للشعوب كافة وللأجيال الشابة بشكل خاص من خلال تأمين كرامة

المواطنين، وحمايتهم من كافة صور الخروج على المبادئ الدستورية، وعلى رأسها المساواة والعدالة.

ومما لا شك فيه أن من حق الجميع أن يشارك من خلال حوارات مكثفة ومنظمة في وضع صيغة النظام السياسي والسياسات الاجتماعية، وقضايا الاستراتيجية القومية وخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن الوطن، والالتزامات والعلاقات الدولية والعربية للبلاد.

ومن جانبنا فإننا نرى أن النظام الديمقراطي الذي نعتقد أنه كفيل بإنقاذ بلادنا من البطش والاستبداد والتخلف؛ يجب أن يقوم على مشروع كامل دستوري واجتماعي يضمن النهضة؛ وفقا للمبادئ التالية:

١ - مبادئ الإصلاح السياسي والدستوري:

أولا: وضع دستور جديد للبلاد يضمن الانتقال إلى نظام برلماني يقوم على التوازن بين السلطات، ويضمن الاستقلال الكامل للقضاء، وتتولى هيئة مستقلة يقرها الدستور وظيفة إجراء الانتخابات العامة بكل مستوياتها ومجالاتها.

ثانيا: حماية وتعزيز الطبيعة المدنية للدولة المصرية، والتأمين الكامل لحرية الضمير والاعتقاد مع تعزيز دور الأديان السماوية في تقوية، وتعميق الالتزام بالقيم الأخلاقية والفضائل العليا، والشعور بالمسئولية تجاه المال العام، وواجب التكافل الاجتماعي، ومراعاة العدالة، واحترام حقوق الغير وقدسية الحياة الإنسانية، وتعزيز العمل التطوعي والأهلي والإنساني، ونشر المحبة بين جميع الشعوب المحبة للسلام.

ثالثا: نشر الشفافية على جميع أصعدة ومستويات الحياة الاجتماعية، وتقوية الشعور بالانتماء إلى الجماعة، والمجتمع بصفة خاصة من خلال منظومة قوية للحكم المحلي تضمن مشاركة جميع المواطنين في رسم السياسات، واتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها بشفافية كاملة، وعلى أساس مبدأ المحاسبية.

رابعا: الاحترام الكامل للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، واعتبارها جزءا واجب التطبيق من التشريع المحلي، وقاعدة أساسية للنظام الدستوري. ويجب ضمان المساواة التامة بغض النظر عن أي اعتبار كان، وحماية هذا المبدأ الدستوري من خلال تشريع تفصيلي يضمن الانتصاف ضد أي صورة من صور التمييز، أو الإخلال بتكافؤ الفرص على أي مستوى أو في أي قطاع.

خامساً: إخضاع جميع مؤسسات الدولة الدستورية للرقابة البرلمانية الديمقراطية، ووضع حد أقصى زمنيا لتولي الوظائف السياسية، وتشديد العقوبات على جرائم التعذيب والفساد السياسي، واغتصاب السلطة، والتلاعب بالنظام الدستوري والقانوني من جانب المسئولين السياسيين أو الموظفين العموميين.

سادساً: مع اعتبار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من النظام الدستوري بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تترك السياسات الاجتماعية والاقتصادية المحددة ليحددها القانون، أو الحكومات المنتخبة على أساس ديمقراطي.

٢ - مبادئ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

أولاً: تعميم النموذج الديمقراطي في المجال الاجتماعي. ويعني ذلك إقرار مبدأ تداول المصالح الاجتماعية، وتشجيع الديمقراطية والمشاركة في الحياة الاقتصادية بكافة تجلياتها وتعبيراتها دون إخلال بالحق في الملكية الخاصة.

ويعني ذلك إنهاء التمييز ضد قطاع الأعمال الصغير وتشجيعه وضمان تعدد صور الملكية، وتشجيع الملكية التعاونية، ونمط الإنتاج التعاوني، وإقرار الحق في تشكيل نقابات مستقلة والحق في الإضراب، والحق في الانتصاف القضائي، والحق المتساوي في دعم الدولة للمشروعات الخاصة والعامة التي تحقق أهدافا تكافلية وتنموية.

ثانياً: إن النهوض الاقتصادي الشامل وبناء اقتصاد إنتاجي متقدم هو أهم البيئات لدفع التقدم الاجتماعي على جميع الأصعدة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون بنية تشريعية اقتصادية حديثة، وتحرير الثقافة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مشاركة النساء والأجيال الشابة، ونشر الموارد والاستثمارات بطريقة عادلة جغرافيا واجتماعيا، وضمان احترام الواجب الضريبي وعدالته، وحسن استخدام الموارد العامة، وتأكيد المسئولية الاجتماعية والإنتاجية لكل صور الثروة والملكية.

ثالثاً: تركيز جهود الدولة على مهام اقتلاع الفقر ووضع وتطبيق استراتيجية قومية للتقدم التكنولوجي، وتشجيع البحث العلمي والمعرفي والتنمية البشرية المتواصلة، وفي قلبها نشر الثقافة والمهارات الحديثة، جوهر استراتيجية النهضة. وتقوم الدولة بالتشريع الذي يضمن حداً أدنى من المسئولية الاجتماعية في كافة التصرفات الاقتصادية، وكافة الفاعلين الاقتصاديين.

رابعاً: مبدأ التمكين والاعتماد على الذات فردياً وجماعياً إلى أقصى حد ممكن على كافة المستويات دون إجحاف بحق أكثر الفئات فقراً في التمتع بحماية ودعم الدولة والمجتمع، وتشجيع قيم المبادرة الفردية والاجتماعية، وعادات البحث والاستكشاف والابتكار.

خامساً: بعث دور الوقفيات الدينية في ضمان التكافل الاجتماعي، وتطوير العمل التطوعي، وإدارتها إدارة اقتصادية واجتماعية سليمة.

سادساً: وضع معايير محددة للوفاء بمتطلبات النهضة بالنظام التعليمي والصحي والثقافي والرياضي، ونظام الرعاية جنباً إلى جنب، وبما يطور القدرات الإنتاجية للمجتمع.

سابعاً: إقامة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد على أسس وقواعد تدعم القدرة الإنتاجية الداخلية للبلاد، وتجعلها جزءاً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، وإعادة التفاوض وصياغة التشريعات بما يتلاءم مع هذا الهدف، واحترام تلك الاتفاقيات والنظم الاقتصادية الدولية التي تسهم في تحقيق التكافؤ والعدالة الاقتصادية الدولية، والتعاون والاعتماد المتبادل والمتكافئ.

٣ - مبادئ للسياسة الخارجية والاستراتيجية القومية:

أولاً: الاستقلال السياسي لا يخضع إلى تفويض أو تنازلات أو اتفاقيات، أو ترتيبات تضعفه أو تقلل من القدرة على الدفاع عن الوطن، أو تسمح لأية دولة أجنبية بأية امتيازات عسكرية أو غير عسكرية غير ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي.

ثانياً: التزام مصر القومي الكامل بالعمل على نيل الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية والقومية، ويشكل هذا الالتزام جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مصر الوطنية.

ثالثاً: تمتين الروابط مع المجتمع المدني العالمي، ومع القوى المحبة للسلام، والموحدة بمبادئ السلام والعدالة الدولية.

رابعاً: إنهاء تبعية مصر للولايات المتحدة بما في ذلك تحضير البلاد للاستغناء عن المعونة الأمريكية، ومناهضة سياسات الهيمنة والعدوان، وتعميق الدور المصري في الدفاع عن القانون الدولي، وتصحيح مسار الأمم المتحدة، وبناء تحالفات دولية مواتية لمبادئ العدالة، والإنصاف الدوليين، ودمقرطة العلاقات الدولية، وتكثيف الحوار مع جميع القوى المحبة للسلام بغض النظر عن الجنسية، أو

النظام الثقافي أو الاجتماعي، وضمان توازن المصالح على كل المستويات والتوازن في علاقات مصر الدولية.

خامسا: إعادة بناء النظام العربي وضمان تعبيره عن الإرادة الشعبية، وتعميق الاتحاد من أجل التنمية، والعدالة بين الدول العربية الراغبة في ذلك.

سادسا: النهضة الداخلية هي الضمان الرئيسي لاستعادة مكانة مصر العالمية على رأس القوى المناضلة من أجل السلام والعدالة والقانون. ويجب استعادة أولوية الاهتمام بالنهضة الداخلية دون أن يعني ذلك مبدأ الانكفاء على الذات.

سابعا: الإبداع الثقافي والاجتهاد المعرفي والتجديد التكنولوجي والسمو الأخلاقي، والتمسك بقيم العدالة الدولية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الداخل والخارج هي أهم موارد مصر، وأفضل مدخل لها في المعترك الدولي. ويجب أن تقام استراتيجية مصر القومية على هذه الاعتبارات.

القضية الدستورية

لا أرغب في الاستطراد في شرح الحاجة الملحة لدستور جديد تمامًا، غير أني أود أن أبدأ بمعطيين أساسيين للتمهيد لفكرتي الأساسية، وهي أي دستور يحتاجه هذا البلد المكلوم.

المعطى الأولى هي أن من الأفضل كثيرًا أن ننتظر حتى ننجح في نسج إجماع وطني حقيقي، وصلب حول طبيعة النظام السياسي الذي يمكنه أن يجذر الديمقراطية باعتبارها المحور الذي يلتقي عنده فكر وبرامج مختلف القوى السياسية الكبرى في البلاد، عن أن نواصل تطبيق منهج ترقيعي من خلال تعديلات محدودة، أو محسنة في كيان دستوري أقل، ولم يعد يصلح لشيء، ولا يتلامس في شيء مع الوقائع الحية، والتطورات الفعلية في المجتمع، وفي نظام الدولة. فالدستور الحالي بكل بساطة مهلهل ومتلاشٍ فضلًا عن أنه لا يبني نظامًا دستوريًا مفهومًا أو ذا جدوى. وهو بهذا المعنى لا يصلح بالمرة لإجراء تعديلات تصحح من التشوهات الكامنة فيه، ولا تخدم غير غرض مؤقت، وغير منسجم.

يبدو لي هذا المعنى جوهريًا للغاية لأن رأي الأغلبية من النخبة السياسية الحية يتجه إلى إجراء مجرد تعديلات على أسلوب انتخاب رئيس الدولة، وتقييد مدة تولية السلطة الرئاسية بفترة ولايتين، وهو الأمر الذي يسيد منهج الترقيع في دستور يقوم في مبناه ومعناه وصلبه على جسم دستوري واحد وهو الرئاسة التي تكاد تحتكر احتكارًا تامًا كل السلطات، ويقوم فيما عدا ذلك على نسق ترقيع متناقض من أنظمة دستورية شتى. فإذا أخذنا بهذا الاختيار نكون قد واصلنا رهن البلد بإرادة وقدرات وبالطبيعة الخاصة لشخص واحد بما يمنحه إياه دستور ١٩٧١ من سلطات كلية، ومطلقة وشاملة. إن السلطات الاستبدادية التي يمنحها دستور ١٩٧١ لرئيس الدولة تجعله قادرًا، ما أن يستتب في الحكم، على إحداث ما يشاء من تعديلات بالأسلوب الذي يحدده الدستور الحالي، وهو الاستفتاءات العامة سيئة السمعة في التاريخ السياسي والدستوري المصري بما في ذلك رفع القيد على مدد تولي السلطة، وهو ما فعله الرئيس السابق أنور السادات عام ١٩٨٠. وليس في هذا الدستور ما يمنع ذلك طالما أنه لم يأخذ بمبدأ توازن السلطات، وطالما أنه جعل النخبة السياسية فضلًا عن الشعب ذاته في خدمة الرئيس ورهن إشارته، الأمر الذي أفضى – بين سلبيات كثيرة أخرى – إلى تكميش وتهميش النخبة السياسية وإصابتها بشلل دائم، وهي النخبة الضرورية لإدارة نظام الدولة في أي مكان في العالم.

أما النقطة الثانية فهي ضرورة أن نبدأ ونواصل الحوار حول طبيعة النظام السياسي الذي يعالج التشوهات وأوجه العوار والنقص، القائمة في الدستور الحالي ودساتير ثورة يوليو عموما. فنحن لا نتحدث عن مجرد وثيقة عامة، وإنما عن النظام السياسي الذي يدير البلاد. ويجب أن يحقق الدستور الذي نريده الأغراض، والوظائف المحددة التي نبتغيها للعلاج، بل وللنمو والتطور الفعلي للمجتمع، ونظام الدولة. ومن وجهة النظر هذه، نريد دستورا يحمي الحريات العامة ويبلور آليات الحكم التمثيلي الديمقراطي بكل دقة، ويترجم مبدأ توازن السلطات ويدرج طائفة من الاحتياطات الضرورية للحيلولة دون الاستبداد، ويضمن الحد الأدنى من كفاءة تشغيل مؤسسات الحكم، وسلاسة عملها، ويوسع نطاق النخبة السياسية بالتأكيد على المؤسسات الدستورية، وطابعها التمثيلي الضروري لاكتساب هذه النخبة، وزنا حقيقيا مستقلا عن البيروقراطية الإدارية، والسلطة التنفيذية ورأس هذه السلطة.

ويجب ألا نتوقف لحظة عن المطالبة بدستور جديد، وأن نتنادى حول هذا المطلب وأن نطلق حوارات قومية على كل الأصعدة حول كل من تفصيلها، والأبعاد الجوهرية للدستور الذي نريده، حتى يصبح أمرا حتميا، ونسد كل أبواب التهرب منه ونكون في نفس الوقت قد تقدمنا في إنضاج التراضي الوطني حول كل هذه المبادئ. وبدون أن نخوض هذه العملية لا يكون الدستور سوى وثيقة مبهمة لا نلجأ إليها إلا عند الاختلاف في التفسير الفني لبند، أو آخر فيهدر المعنى الحقيقي للدستور الذي يحفظه الناس عن ظهر قلب، ويعتبرونه حجتهم في كل شيء له صلة بنظام الحكم بالمعنى الدقيق للمصطلح. إن أهمية العملية الدستورية ليست في الوثيقة ذاتها بقدر ما هي في عملية التعلم، والتثقيف السياسي الكبيرة التي تمر بها الشعوب، وهي تصنع بنفسها الدستور الذي ترتضيه. ولأن دساتير ثورة يوليو كانت مجرد وثائق توضع في الأرشيف فور أن يتم عليها استفتاء مزور بعضه وفضيحته، وصار على مر، تنتهك من كل النواحي دون أدنى مشكلة حتى من جانب المحكمة الدستورية. وكانت المحكمة قد استدعت من القبر ذات مرة نظرية السيادة الميتة منذ عقود إن لم يكن قرونا، ومكنت رئيس الدولة باعتباره "السيد" من تقديم من يريد منهما من المدنيين لمحكمة عسكرية دون أدنى مبرر أو سبب معقول.

وإن لم نستوعب هذا الدرس فإن أفضل الوثائق الدستورية لن ينشئ نظاما ديمقراطيا، ولن يكون له سوى معنى فني صرف تعرفه المحاكم، ولا يهم الشعب إلا في أقل القليل. ومن جديد يكون من الأفضل أن ننتظر قبل أن نقدم على هذه العملية الدستورية الكبرى حتى تنضج الظروف الضرورية لفهم معنى الدستور في التقاليد الديمقراطية.

أما إن أخذنا بهذه الاعتبارات فسيكون أمامنا عشرات من الأسئلة التي يجب أن نجيب عليها إجابات مرضية. ولدي اليوم سؤال واحد ولكنه جوهري: هل نريد وثيقة دستورية تفصيلية ومتدخلة، أو متلائمة مع كل الطموحات والأغراض السياسية والاجتماعية، أم دستوراً صغيراً يترجم المبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها مبدأ سيادة الأمة، ويحمي الحريات العامة، ويوضح طريقة تولي السلطات العامة، ويحدد بدقة وظائفها، ويضمن كفاءة تشغيلها، ومحاسبتها ويقيدها بالقيود الضرورية في مجتمع ديموقراطي؟

لقد اختارت نخبة يوليو لنفسها دساتير من النوع الأول لأنها تكل بسلطة لم تعترف بمبدأ تداول السلطة، ولم تتصور وقوعه، وهو بالتالي صنعت سلطتها كسلطة أبدية بديلة عن سلطة الشعب التي تترجم في انتخابات دورية حرة ونزيهة، ومن ثم انتحلت لنفسها صفة الإجماع والجمع بين كل الأغراض السياسية، وترتب عليها بالتالي أن تضع أهدافاً سياسية واجتماعية شتى في صلب الدستور. وعلى النقيض من هذه الطبيعة فإن الديمقراطية تقوم على انتخابات دورية ليس فقط لتأكيد معنى المحاسبية، وإنما لأن الديمقراطية تقوم على افتراض النسبية والتغيير. فالمجتمع الذي يختار حكومة ما في لحظة ما قد يغير رغبته مع توالي الأجيال، ومع عملية التعلم ومع تغير الأمزجة، والتحالفات وطبيعة المصالح ذاتها... فيختار حكومة أخرى ذات توجهات وفلسفة مغايرة. فتميز الحياة الديمقراطية بين السياسات مهما عظم شأنها وقيمتها في حياة الأمم، والطريقة التي يعمل بها النظام السياسي بصورة دائمة أو لفترة طويلة من الوقت. فالأخيرة فقط هي ما تستحق أن توثق في الدستور بصورة دقيقة لا غموض فيها أو التباس أو تناقض، أما الأولى فهي تدخل في صلب مهام الحكومات التي تتغير بين فترة وأخرى. فيختار الناس حكومة اشتراكية قد توسع القطاع العام، أو تأخذ بمبادئ التخطيط أو حكومة محافظة ورأسمالية قد تنخرط في خصخصة القطاع العام، أو حكومة تأخذ بما تعده أو تستلهمه من مبادئ إسلامية أو أخلاقية، أو حكومة تقوم بتطبيق ما تعده أموراً وضرورات نهضوية وعقلانية، أو غير ذلك كله مما يكون في فضاء السياسة من أحزاب وقوى سياسية ومدارس فكرية خلال فترة محددة. فإن قال قائل إن بعض الأمور والسياسات هي ثوابت وطنية يتحقق عليها الإجماع العام سوى أن تكون من عماد نظام الحكم فتعد بذلك من مبادئ الدستور، نقول إن ما هو إجماع اليوم قد يتغير مع الوقت بقدر ما تنضج التجربة، وتتطور المصالح، وتحل التباسات جديدة محل أخرى قديمة، أو إجماع جديد محل إجماع قديم، أو يختلف عليه الناس بقدر ما تتنوع وتتباين مصالحهم ورؤاهم، فلا يكون من المناسب أن تدخل هذه إلى الدستور ذاته، الذي نريده راسخاً لفترة طويلة من الزمن

وفي تقديري أن بعض المشروعات التي ظهرت مؤخرا لاقتراح مسودات لدستور ديموقراطي بدت لي، وكأنها ميثاق وطني جديد لأنها أغرقت نفسها في السياسات، والأغراض الاجتماعية والثقافية فضيقت من الحيز المتغير في السياسة، وأفرطت في التفصيل حتى تعطي لكل من يرغب في شيء رغبة قوية قطعة تعجبه من الدستور، فيفقد الدستور بذلك وظيفته وقدسيته ويتمزق نسيجه ذاته بل يصبح كل من يشاء رقعة منه يحتال بها، ويعدها حجة على ما عداه دون أن يلتزم ببعض القوة بغيرها من الرقع وهذا ما لا يجب ولا يصح أن يكون

ورشة وطنية للإصلاح

الإصلاح السياسي ليس هو كل الإصلاح المطلوب حتى نتحرر من الركود ونتهيأ للتقدم، ولا يشعر المواطن بالإصلاح فعلا إلا إذا لمسه بيده ورآه بأم عينيه على مستوى الحياة العادية، وفي المؤسسات التي يتعامل معها بصورة اعتيادية، وهذه الإصلاحات هي التي تحدث التحول في مفهوم المواطن، ومفهوم المواطنية، بل وهي التي تغير وجه الوطن بأكثر كثيرا من الإصلاح السياسي بذاته فلو أن مؤسسات المجتمع والدولة تتحرك نحو التطور وتشعر بالإصلاحات سوف تتردد أو تنشئ المواطن المهموم فعلا بشئون بلاده، والقادر على المشاركة في صنع مستقبلها لأن هذه هي المؤسسات التي تستوعب جل حياة المواطنين، وهي التي تحدد مستوى صحتهم ولياقتهم البدنية، وثقافتهم ومستوى معيشتهم ودرجة الإشباع الناتج عن علاقاتهم الاجتماعية وتطورهم وما يمتلكونه، أو لا يمتلكونه من مهارات، ومعارف، بل وأسلوب تفكيرهم والعوامل الحاكمة لتطور شخصياتهم، وهي التي تحدد بالتالي مستوى حضورهم في المجال السياسي، أو الثقافي أو الاقتصادي أي نوعية المجتمع ككل

والتقدم هو بكل بساطة الوصول بمؤسسات المجتمع والدولة إلى المستويات العالمية للأداء في مختلف القطاعات التي تعمل بها، ولكن ما نرجوه في المدى المنظور هو الوصول إلى المستويات المعروفة للأداء في البلاد متوسطة التطور، وتخليص هذه المؤسسات مما تعانيه من ركود وتراجع ينعكس سلبا على جميع مظاهر الحياة في مصر ونوعية هذه الحياة، بل نذهب إلى أن المطلوب هو استرداد بعض مستوى الكفاءة التي كنا قد حققناها في عقد الأربعينيات والخمسينيات، والتي تجعل كثيرا من الناس يعاني من هذا الحنين الطبيعي إلى الماضي، فلو أن لدينا الحد الأدنى من الكفاءة في إدارة شركات القطاع العام، والاقتصاد عموما، لكنا قد تخلصنا اقتصاديا منذ عقود، ولو أن لدينا نظم تدريب وتمويل وإدارة ديناميكية، لكان قد أصبح لدينا قطاع خاص ممتلئ بالحيل والحيوية، ولو أن لدينا نظاما جيدا للابتكار والبحث والتطوير لصرنا مجتمعا يصدر الاختراعات والمعرفة ويملأ بها حياته، ولو أن الإدارة المصرية تمتعت بالحد الأدنى من الكفاءة والعقلانية، لما سادت العشوائية حياتنا في جميع جوانبها، ولو أن نظام التعليم يتفق مع الحد الأدنى من العقلانية، لم يكن لدينا هذه من مستويات البطالة وتوسيع الموهبة، ولما خرجت الحركات الدينية المتطرفة من عباءة التعليم الحديث، ولو أن النظام الصحي يحقق ما يتفق مع ما وضع فيه من استثمارات، لما كان لدينا هذا المستوى المريع من الإصابة بأمراض وبائية تنغص وتنهك حياة المصريين، ولو أن لدينا نظاما جيدا للطرق، والمرور لما وقع بعض عدد الحوادث، أو سقط بعض عدد الضحايا، ولو أن لدينا نظام جيد للأمن العام، لما وقعت عملية تعذيب واحدة، ولو أن لدينا نظام جيد للرعاية الاجتماعية، أو كنا قد حافظنا على ما كان لدينا بالفعل، لما كان لدينا ملايين من المعوقين المحجوبة حقوقهم، ولكانوا قد صاروا من أنجب أبناء الوطن وأكثرهم إبداعا وبهجة ولو أن

ليس مجرد نظام تحصيلي جيد، أو حافظ على ما كان لدينا بالفعل، لكنا قد استطعنا تشخيص مشكلاتنا بدرجة معقولة من الدقة، ونستطيع أن نمضي في هذه الأمثلة إلى ما لا نهاية

الصعوبات:

ولكن الإصلاح في هذه المجالات ليس أمرا سهلا فإذا كان التخلف يعني شيئا، فهو بالتحديد العجز عن الإفادة بما يتوافر للمجتمع فعلا من أموال، وأصول ومعارف وقدرات كامنة، وفي حالتنا تضخمت كميا هذه الأموال والأصول والمعارف والقدرات، ولكننا صرنا أكثر عجزا عن الإفادة بها في الوصول إلى معدلات الأداء المتوسطة في شتى قطاعات الحياة، وبتعبير آخر صار المجتمع ككل أقل فقرا، ولكنه أقل تقدما أيضا، وتصور هذه الحقيقة مدى صعوبة مشكلة التخلف التي تواجهنا، ومدى تعقد عملية الإصلاح الضرورية لجميع مؤسسات المجتمع، والدولة في اللحظة الراهنة حتى بالمقارنة مع الماضي، ويعزو مختلف الدارسين هذا الاستعصاء في الإصلاح شيوعا لمختلف العوامل المهمة في الحياة مثل تدهور منظومة القيم والنسق الأخلاقي السائد، ونوعية وطبيعة الدوافع الشخصية والجماعية، أو المصالح الطبقية وطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي ونظم الإدارة والنظام العالمي الظالم ... إلخ ومن الواضح أن الشعور السائد باليأس هو تعبير خالص عن تلك الصعوبات التي تعوق الإصلاح، والوصول إلى أعلى معدلات ومستويات الأداء، أو حتى إلى مستويات أداء معقولة ومتوسطة، ولهذا قد لا يمكن إنجاز الإصلاح المطلوب لمؤسسات المجتمع والدولة بدون إصلاح سياسي، ولكننا نخشى أن يعود هذا القول إلى متاهة لأن الإصلاح السياسي قد لا يحقق شيئا إلا إذا تحقق إصلاح حقيقي لهذه المؤسسات، والنظم الفرعية في مجالات التعليم والتدريب والصحة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإدارة المرافق الأساسية والحضرية والاقتصاد بجميع قطاعاته

المدخل الوحيد الذي يخلصنا من هذه المتاهة هو أن نحول البلاد إلى ورشة إصلاح أعني أن نضع برنامج إصلاح على كافة المستويات، وفي جميع المجالات، وكل مواقع الحياة، وأن نعمل فعلا من أجل وضعها موضع التطبيق، فما يتطلبه هذا المدخل هو أن نطلق إرادة الإصلاح الكامنة فعلا في النفس الإنسانية، وفي الكيان الشخصي والجماعي المصري، فالنفس الإنسانية تنفر من الخطأ والاعوجاج، والانحراف والمواطن المصري يتعذب عندما يضطر لمسايرة الانحراف والخطأ، أو يشعر بضعف الكفاءة، وهو قد لا يملك المعارف الضرورية، ولكنه يملك الفطرة السليمة والحس النقدي المطلوب لملاحظة الفارق بين الصحيح والمنحرف، وتمييز النافع من الضار، وهو يملك حسا أخلاقيا قويا لم تخمده حتى مسايرته للموجة الكبيرة من الفساد التي طغت خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو يتحدث كثيرا بهذه الأمور على الأقل في محيطه الخاص، بل هو يقتحم المجال العام، ويطرق أعلى مستويات

السلطة أملا في تقويم الاعوجاج، والدليل على ذلك هو الحد المذهل من العرائض والشكاوى التي تمس أمور عامة يعيشها المواطن المصري على المستويات التحتية للحياة الاجتماعية، وهذه سمة قد لا نجدها في كل الشعوب خاصة تلك التي تربت على الطاعة العمياء، والتسليم الكامل هيمنة النظم، أو الطبقات أو النخب السائدة.

ولا يحتاج تحويل بلدنا إلى ورشة إصلاح سوى إحداث تحول أو تجديد واحد، أو جوهري في الذهنية السياسية السائدة، وهي عدم رغبتها في الثقة بالشعب، وإطلاق طاقاته الإصلاحية والإبداعية، وقد لاحظت أدبيات البنك الدولي أن قدرا كبيرا من التطور قد حدث بمجرد احترام حق المواطنين ذوي المصلحة في المشاركة في إدارة الشئون العامة، ولو على المستوى المحلي في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، واستنبط الأساليب والأطر السليمة للإفادة بهذه المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

ولماذا نذهب إلى البنك الدولي إذا كانت الفلسفة التشريعية المصرية قد أحدثت في الماضي شكلا بفلسفة المشاركة عندما منحت بعض السلطات للجمعيات العامة المنتخبة في مختلف الشركات وبعض المؤسسات، وبطبيعة الحال لم تترجم الفلسفة التشريعية إلى سلوك ملموس، كما أن الانحراف نحو الإدارة الفردية والتسلطية صار عاما، واجتاح مختلف المؤسسات بما في ذلك أكثرها رقيا وتقدما وتعاملا مع قضايا الفكر مثل المؤسسات الصحفية والجامعية والثقافية، ومؤسسات البحث والتطوير، إن عمق هذا الانحراف نحو الإدارة الفردية كامن أيضا في فلسفة التشريع التي قصرت في منح الجمعيات العمومية سلطات كافية لوقف الفساد وسوء الإدارة، وركزت السلطة الإدارية الفعلية بيد شخص واحد بمهمة المطلق، كما أن الحاجات المادية أخمدت إرادة الإصلاح لدى أعضاء هذه الجمعيات أحيانا، حيث يمسك شخص واحد بمفتاح التقدم الوظيفي للكافة، ويحيط نفسه ببطانة من المستفيدين، ويطبق قواعد ثواب وعقاب معكوسة تأمينا لسلطاته أو مصالحه، وتضاعفت المشكلة نتيجة الركود السياسي ويأس الناس من استماع نخبة السلطة العليا لأصواتهم، وهي تنبه لانتهاك أبسط القواعد، ومع ذلك كله فثمة ما يمكن الاستناد عليه في تراثنا القانوني لبعث الحيوية في مختلف المؤسسات سواء بالاعتماد على الجمعيات العمومية القائمة، أو بالتوسع في إنشائها حيثما تكون غائبة أو حتى بمجرد الإصغاء بعناية، واهتمام لما يقوله الناس في مختلف المواقع، أو ببساطة تشجيع الناس على النضال من أجل الإصلاح مهما كان الثمن المدفوع، وسوف يمثل التراكم بين مختلف الجهود والاقتراحات الإصلاحية عملا مهما في الإسناد المتبادل للمخلصين من أبناء الشعب من أجل إصلاح مختلف المؤسسات والمواقع.

السؤال:

المفتاح للإصلاح على مستوى مؤسسات المجتمع والدولة من أدنى وعبر قاعدة المشاركة، يتمثل في أسئلة بسيطة أهم هذه الأسئلة هي: ما هي الاقتراحات والسبل للوصول إلى معدلات ومستويات أداء أعلى في موقعك في حدود الموارد المتاحة لك، إن الحكومة لا تسأل هذا السؤال أبدا رغم أهميته، وهي لا تصغي للناس عندما يقترحون حتى عندما تتوافر قدرة اقتراحية عالية في مواقع ومؤسسات مثل الجامعات والمؤسسات الصحفية، ومؤسسات البحث العلمي، بل وكثيرا ما يرسل المسئولون الكبار الشكوى والاقتراحات المرسلة إليهم من العاملين في هذه المؤسسات، وفي غيرها إلى الإدارة العليا التي غالبا ما تكون قد حاربت بشراسة الاقتراحات الإصلاحية، وقد يكون الحل الوحيد هو أن يتشجع المواطن المصري على وضع اقتراحاته أمام مؤتمر من المشتغلين بنفس الموقع فيقومون بتحكيم هذه الاقتراحات والإضافة إليها وتحسينها، والنضال من أجل تطبيقها على جميع المستويات، ويمكن لأي عدد من الناس الذين يتمتعون بالشجاعة الدعوة لمثل هذه المؤتمرات كلما طرحت أفكار مهمة في تحقيق الإصلاح، أو أعاق المسئولون الكبار تطبيق أفكار خلاقة، وإصلاحات جوهرية، وخاصة في المؤسسات التي قد تتداعى وتنهار من كثرة المشكلات وركود الأوضاع

السياسات العامة:

لقد حصرنا الاقتراحات الإصلاحية في الورشة الوطنية التي نطالب بها في كيفية الوصول إلى مستويات أداء أرقى في حدود نفس الموارد، لأننا على قناعة تامة بأن ذلك ممكن من خلال تغيير نظم عمل عتيقة، وأساليب إدارة سيئة، ولكننا ندرك أن الإصلاحات الأعمق لن تتم إلا بتغيير جوهري للسياسات العامة، والتشريعات التي كرست هذه النظم، أو شلت المؤسسات العامة، وإنجاز هذه الإصلاحات يحتاج، ليس فقط إلى إصلاح سياسي، وتشريعي شامل، بل يحتاج أيضا إلى تغيير العقلية السائدة، والتوزيع المهيمنة والمصالح المادية المتحكمة، بل ويحتاج أكثر إلى علوم ومعارف وصياغات بديلة لم يوفرها العقل العلمي المصري، أو لم تلفت انتباهه أصلا، وفي كثير من الحالات يتطلب الأمر إحداث ثورة حقيقية في مستويات التمويل المتاحة لمؤسسات على درجة عالية من الأهمية في إطلاق قدرات المصريين والوصول بهم إلى معدلات الإنجاز، والأداء العالمية مثل مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي

ولكن لماذا ننتظر أن تتوفر إرادة الإصلاح على المستوى السياسي لكي نجعل بلادنا ورشة إصلاح، ولكي نقوم بإصلاحات يومية في مواقعنا خاصة عندما تكون هذه الإصلاحات قضية حياة، أو موت بالنسبة لملايين من الناس، أليست هذه حياتنا التي ندافع عنها؟ أليس هذا وطننا الذي يستحق أن ننهض به؟

أيهما أولا التشريع أم الخيال؟

في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عقد بنهاية الأسبوع الماضي مؤتمر مثير لعرض نتائج مشروع قادته الهيئة القبطية الإنجيلية لتوسيع قاعدة الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار. وأقول ببساطة إن هذا المؤتمر أعاد شحن عدة خلايا حيوية في الوجدان كانت بسبيلها إلى الانطفاء. لقد شهدنا ورشة إصلاح حقيقية شارك فيها محافظا القاهرة والمنيا وقادة خمس عشرة من الجمعيات التي خاضت هذه التجربة التنموية المثيرة في المنيا والقاهرة، فضلا عن شبكة عامة من الجمعيات الأهلية التنموية.

أريد أن أقول إن علينا أن ننفض عنا اليأس ومناخ الإحباط القاتل الذي أهدر سنوات كثيرة من فرصة هذا الوطن الغالي في النهوض السريع. فالمشاركة الشعبية ممكنة، وهذا ما تثبته تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية وتجارب عشرات من الجمعيات الأهلية الأجنبية والمصرية التي تعمل في الريف.

لقد انبثقت فلسفة التمكين الشعبي من تجارب لا تحصى في أمريكا اللاتينية، وسرعان ما اقتحمت دوائر الأمم المتحدة التي كانت تفكر حتى قرب نهاية عقد الستينيات بطريقة لا تختلف كثيرا عن صندوق النقد والبنك الدوليين، وصارت بذلك التيار الفكري الأساسي في حقل التنمية. الفكرة بسيطة وهي أن التنمية للشعب، ويجب أن يحدثها الشعب، وليس حفنة من الرجال الذين يدعون العظمة لأنهم يملكون المال والسلطة. يحدثها الشعب عندما يسيطر على شروط أساسية في بيئته المحيطة ويثق بنفسه، ويتجمع في هياكل منظمة تناقش كل شيء بمشاركة الجميع من النساء والرجال على قدم المساواة، ويصر على حقه في صنع القرار، ومراجعة المسئولين، بل وانتخابهم انتخابا حرا مباشرا، وبعد تتبع لأدائهم السياسي والاقتصادي في الميدان.

لم تكن مصر معزولة عن هذا الفكر، حتى عندما بدأ في الانتشار في عقد الثمانينيات. فقد كانت الفكرة قد بزغت أيضا في الدوائر المشتغلة بالتنمية، والعمل الأهلي، وخاصة الجمعية القبطية الإنجيلية التي أسسها، وأمدها بهذا الفكر الأب صموئيل حبيب مع قيادات إسلامية ومسيحية. ويجب أن نفخر لأننا شركاء في إنتاج هذا التيار الفكري الذي يأخذ من مختلف مناهل الفلسفة والفكر والسياسة المصرية.

لقد ناقش المؤتمر هذه التجربة، ولكنه تخطاها إلى تناول المشكلات العامة والقومية في مثل هذه التجارب، وعلى رأسها مشكلة التشريع الخاص بالحكم المحلي. فنحن ننتظر تشريعا ديمقراطيا، وتمكينيا منذ فترة من الزمن. ولكن بعض المشاركين والمسئولين يرجون لو أمكن

أن يصدر هذا التشريع خلال الدورة البرلمانية الحالية وهذا أثر جليل معهود وإن كان يجب أن يوسع إلى كل بقعة حية في هذا الوطن. هل نعطي الأولوية لتشريع جديد نظل ننتظره ليهبط علينا في إحدى المعارف التشريعية التي اعتدناها في مصر، أم نطلق الخيال المثقف والشعبي لحل المشكلات، ولتحقيق المشاركة ربما الحياة بسلطة المعرفة وبروح الانتماء للشعب لأصبحت لدينا قوة لا يمكن لأي تشريع مهما كان سيئ – والقوانين الخاصة بالحكم المحلي لدينا نموذج مثالي للتشريعات السيئة – أن يوقفه.

ربما نوسع حيز المناقشة لتصحيح أسلوب تناول قضية الإصلاح في بلادنا. فالإصلاح سيتم حتما لو أن هناك طلب حقيقي عليه من خلال الممارسة الخلاقة للمشاركة الفعلية والتنمية في ربوع البلاد، وهذا ما ذهبت إليه عندما ناشدت كل العقول المستنيرة، وكل القوى المخلصة والحية أن يحيلوا أرض هذا البلد إلى ورشة إصلاح. أما العكس فغير صحيح فلو أن لدينا أفضل التشريعات في الدنيا الواسعة فقد لا نستطيع أن نضمن المشاركة الشعبية، ولا نشرع بإصلاحات حقيقية أو نحقق تنمية مبدعة لصالح الشعب. وبتعبير آخر، علينا أن نمارس المشاركة بالفعل حتى نتمكن من انتزاع تشريع جيد ومستحق.

والواقع أنه لن يكون لدينا مشروع أو برنامج إصلاح حقيقي دون أن ندفع جميع القوى الحية في هذا الوطن للمشاركة بما لديها أو بما تمتاز به، وخاصة فيما يتعلق بإعادة صنع الحياة على المستوى المحلي. فنحن نحتاج إلى جهد الفكر المناسب لتكوين مشروع عمراني مصري، إذ لم يظهر كتاب واحد في هذا المجال منذ سجل علي مبارك التركيب العمراني لمصر في "الخطط التوفيقية". ولدينا مشكلات مستجدة منذ أن طبق الخديو إسماعيل مشروعه في جعل القاهرة باريس الشرق. فالقاهرة الحالية صارت أبعد ما تكون عن ذلك. وفي جميع أرجاء البلاد تتآكل وتتساقط قلوب المدن الكبرى التي تبنت بمفهوم باريس الشرق، ولكن هذا المفهوم قد حقق نجاحات مثيرة، على الأقل في نقل التراث المعماري الغربي، وبعث بعض التيمات المعمارية الشرقية. ولكن تداعي الموروث المعماري لهذه المرحلة أحال بلادنا وعمراننا إلى كتل خرسانية صماء، وأحال بساتين بلادنا إلى حوائط عبثية. وعندما نطرح مشروعا عمرانيا يجب أن نتطلع إلى أعلى مستويات الطموح. فلم يصلح الترقيع. فما نحتاجه هو صياغة مشروع عمراني متكامل ينطلق من حقائق وإبداعات عصرنا ومصرنا. ومن قلب هذا المشروع قد نؤسس مشروعا معماريا يأخذ من أفكار حسن فتحي الذي يعد مدرسة العالم، بينما أدت المصالح الفاسدة إلى تجاهله هنا في مصر.

هذا المشروع يجب أن تصممه مدرسة فكرية وهندسية مصرية جديدة، تناشد كل من لديه عناصرها أن يبدأ دوره في التعريف بها، وإثارة النقاش حولها. ولعلنا نؤكد على أن هذا المشروع اجتماعي، وليس جماليا فحسب، لأن النسيج الاجتماعي المصري أصابه قدر كبير من التلف بسبب تطور عمراني واقتصادي سلبي، وبسبب إهدار أهم ما يملكه المصريون وهو القدرة التواصلية الإنسانية الرفيعة.

لدينا الآن حاجة ملحة لمشروع كبير لإعادة البناء المجتمعي، إن الفكر العمراني والاجتماعي المصري لديه الكثير ليقوله لنا، ولدينا بدايات مبشرة في "مشروع ٢٠٢٠" الذي يطرحه مركز العالم الثالث بقيادة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ومراكز علمية أخرى، ولكن فلسفة التمكين تقول إن هذه المشروعات يجب أن تتوزع وتتخصص في خدمة الحياة وبمشاركة الشعب، وهو ما يعني أن يطلبه من يحتاجونها بقيادة الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات المدنية. كما يحتاج هذا المشروع إلى استلهام وعصرنة الفكر الإسلامي والعمراني القديم لأن لديه الكثير جدا مما يعطيه في هذا المجال.

ثم إنه يجب أن يكون لدينا مشروعنا الاقتصادي، وهنا سنحتذي بما حدث من تواقف تلقائي على فكرة أساسية عادة ما تغفل ولكنها لا تكتسب قوة الطليعة والمقدمة، أي فكرة المزارع الصغير والحرفي والمصنع الصغير. لقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من إقامة معجزاتها الاقتصادية على هذا المفهوم أو هذه القوة الإنسانية الجبارة؛ أي الحرفي ورجل الأعمال الصغير، بكل مستوياته. فهذا القطاع هو أكثر من يخلق فرص العمل، وهو أعلى إنتاجية وأقل تكلفة، وأكثر حيوية وتحررا من البيروقراطيات الكبيرة التي تشبه الشركات الكبيرة التي تحصل على كل شيء، وتعطي القليل. وقد أساءت السياسة الاقتصادية المصرية عندما صاغت سياساتها المصرفية لمصلحة عدد محدود من رجال الأعمال الكبار، فأهدرت مالا كثيرا دون عائد اجتماعي أو اقتصادي يذكر، ولا بد من إعادة صياغة السياسات العامة لكي تدور حول الإنسان المصري البسيط الذي يمتلك الرغبة الجادة والموهبة اللازمة للإنتاج والعمل. ووظيفة المجتمع الأهلي والمدني هو إمداده بالأفكار والصلات والمعارف، فضلا عن الضغط السياسي الضروري لإعادة صياغة السياسات المصرفية والمالية، وغيرها لدفع التقدم الاقتصادي من خلال المنتج والمبدع الصغير.

وهذا كله يحتاج إلى تشريعات جديدة وإصلاحات عميقة في البيئة السياسية والتشريعية ذات الصلة بالحكم المحلي ولكن التشريع المقدم إلى مجلس الشعب لم يناقش بما يكفي وبما يتفق مع فلسفة التمكين، وعلى ضوء الفلسفات الإصلاحية الأرقى، وقد لا نحصل حتى على هذا الحق إلا إذا انتزعناه بالفعل، ودفعنا تلك المشروعات الوطنية الكبرى خطوات كثيرة إلى الأمام

سقطة سيزيفية

اعتبر أن نص تعديل المادة ٧٦ من الدستور خطأ سياسي كبير وهو "سقطة سيزيفية" تشير هنا إلى أسطورة سيزيف الذي حكمت عليه الآلهة بأن يرفع صخرة كبيرة إلى أعلى الجبل حتى إذا وصل إلى القمة انزلقت من يده، وتدحرجت من جديد إلى الأرض ليعاود رفعها وهكذا. هكذا كانت الثورة العرابية تنجز مشروعها الدستوري عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ حتى وقعت مصر ضحية الغزو البريطاني. وتحقق دستور ١٩٢٣ بفضل ثورة ١٩١٩، ولكنه سرعان ما وقع ضحية التآمر بالإلغاء (عام ١٩٣٠)، ثم بالانقلابات الدستورية والسياسية المتكررة حتى عام ١٩٥٢. وفتحت ثورة يوليو باب الأمل بإمكانية تحقيق حياة نيابية سليمة عندما كلفت لجنة بوضع دستور ١٩٥٤ وكانت صياغته جيدة، ولكن الضباط تجاهلوه أو تناسوه، ومضوا في بناء سلطة استبدادية، حتى استيقظت الأمة على هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقبل عبد الناصر – لفترة – الفكرة التي طرحتها الحركة الطلابية والعمالية عام ١٩٦٨ بأن الهزيمة وقعت بسبب غياب المساءلة والمحاسبة والحريات الديمقراطية بشكل عام. ومع ذلك صدر بيان ٣٠ مارس حتى تمردت عليه القوى المستفيدة من الأمر الواقع وعاد كل شيء إلى ما كان عليه وأكثر. وعندما تفاءل المصريون بالصياغة الأولى لدستور ١٩٧١ وقعت تعديلات جسيمة قبل عرضه للاستفتاء، ثم وقعت سقطة التعديل في ١٩٨٠ بما في ذلك رفع القيود على مدد تولي رئيس الدولة لولايته. وتقع مهام أعيننا الآن نفس العملية من جديد. لقد تفاءل الكثيرون باقتراح تعديل نص المادة ٧٦ في البداية حتى بدأ الحديث عن "ضمانات الجدية"، ثم بدأت القيود تتسرب، وعرفنا أنهم لن يتركوا التعديل يأخذ مجراه الطبيعي أو المنطقي ليدفع الانتقال الديمقراطي إلى الأمام دفعة كبيرة، ولو لمجرد إنقاذ سمعة مصر الخارجية.

سقط مجلسا الشعب والشورى في خطأ سياسي كبير لأن نص التعديل فشل في أن يحقق الغرض من اقتراح الرئيس مبارك، فالغرض الأساسي من تعديل نص المادة ٧٦ بالذات هو تغيير صورة النظام السياسي في مصر لدى الرأي العام الخارجي والداخلي، والتأكيد على أنه ينتقل من وضعية استثنائية إلى الوضع الطبيعي أو جهاز التعبير أي إلى وضع ديموقراطي. فنظام اختيار رئيس الدولة بالاستفتاء كان وضعا استثنائيا لأنه يعني في الجوهر أن الدولة التي شاركت في تنصيب أعضاء مجلس الشعب والشورى تعين رئيسها، وتكتفي بالحصول على موافقة شكلية من جانب الشعب، وهو وضع استثنائي لأنه يعني أن مصر لم تستقر بعد على الأخذ بالنظام الديمقراطي الذي يتم فيه اختيار جميع المناصب السياسية بالانتخاب الحر المباشر في انتخابات تعددية وتنافسية وذات برامج. والواقع أن العالم يبني صورة على مدى الديمقراطية في الانتخابات العامة ليس بقراءة عقل أو حتى نص القوانين

والدساتير، بل عن طريق علامات بسيطة الأيقونة التي تدل على الاستبداد وعدم الاستقرار الحقيقي هي الانتخابات التي يتم كسبها بنسبة أكثر من ٩٠% ويتحقق الانتقال الى الديمقراطية عندما لا يكسب أي شخص الانتخابات العامة، وخاصة في الدورة الأولى الا بنسبة لا تزيد عن ٦٠% بأي حال من الأحوال.

وهنا تصطدم ليس فقط الأهداف بل والثقافات. فما تريده نخبة الحكم المحلية عادة هو الاستمرار في بقاء الرئيس بصورة تبدو - في رأي الغربيين - مبالغا فيها. فهي تقول في الجوهر انه لا سبيل الى وضع حدود، أو قيود على مدد تولي الرئاسة لأن الرئيس الذي يتولى فعلا السلطة هو شخصية خارقة واستثنائية، وهو ما يعني أن القوانين والترتيبات العادية التي تسري على أي رئيس لا يجب أن تسري على هذا الرئيس. وما يحدث هو أن نخب الحكم تقول ذلك في الواقع على كل رئيس يتولى الحكم، ولذلك يجب ضمان أن يكسب الانتخابات العامة بنسب تزيد عن الحدود الطبيعية في أي مجتمع سياسي. وهو ما يعني أنه لن تكون هناك بداية أية فرصة لإقامة القاعدة الدستورية العادية التي تضع حدودا على مدد تولي الرئاسة، أو تضع حدودا طبيعية على نسب كسب المعارك الانتخابية. والواقع أن المجتمعات الغربية لا تفهم هذه الذهنية، وعندما تقابلها فهي تقول تلقائيا إن المجتمعات العربية لا تفهم هذه الذهنية، وعندما تقابلها فهي تقول تلقائيا إن الانتقال الى الديمقراطية لم يحدث وأن النخبة ليس لديها النية لقبول الانتقال الى النظام الديمقراطي. وهذا هو ما حدث مع التعديل الذي مرره مجلسا الشعب والشورى.

ولكي نفهم الأمر على حقيقته يجب أن نعرف أن القوى الغربية الكبرى تصنف مصر في فئة لا تبعد كثيرا عن الفئة التي تصنف فيها أوكرانيا (قبل التغيير الأخير) وأوزبكستان وزيمبابوي وإيران وسوريا وعدد محدودا للغاية من الدول التي "تناضل" من أجل ألا تكون ديمقراطية. ووفقا للتعديل الأخير نقدم أنفسنا، وكأننا أصبحنا مثل تونس على الأقل فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية. وبتعبير آخر فإن صياغة التعديل لم تخرج بمصر عن التصنيف الذي تضعها فيه الدول الغربية، ومن ثم يكون قد سقط التعديل فيما استهدفه.

والواقع أنه لن تتغير نظرة الغرب أو الشرق للنظام السياسي في مصر، إلا إذا تغيرت نظرة المصريين أنفسهم له. ومن الواضح أن المصريين لم يشعروا بأن التعديل يغير فعلا من طبيعة النظام السياسي والدستوري. والواقع أن المعضلة هنا فكرية وسياسية معا. يقول بعض المنظرين إن صياغة التعديل تعكس الشروط والقيود الشائعة في المجتمعات الديمقراطية، وهذا غير صحيح اطلاقا. فأكثر النظم الانتخابية المعاصرة تراجع فلسفة "ضمانات الجدية" أصلا والتي وضعت في سياقات تتسم بالانحسار الديمقراطي. ومن ناحية أخرى لم يصل أي نظام

معروف إلى درجة التقييد التي حد بها التعديل المصري، وخاصة فيما يتعلق بالحد المطلوب من مجالس محلية لا تملك أدنى سلطات، وليس لديها أية صلاحيات حقيقية لدورها هي؛ أي أنها هي ذاتها تفتقر لصلاحيات الجدية.

وعلى أية حال فإن النقاش حول الحد يتخطى المسألة الجوهرية، وهي ما إذا كانت تلك القيود تفضي إلى تمكين البلاد من عقد انتخابات رئاسية ذات معنى ودلالة، أم لا، وذلك في الظروف التاريخية والملموسة والمحددة التي تنعقد فيها؟ السؤال هو إلى أي حد يمكننا أن نعقد انتخابات رئاسية يدور فيها من يدور بنسبة طبيعية، ومألوفة في مجتمع تعددي وديموقراطي. واعتقد أن الإجابة هي أن فرصة عقد هذه الانتخابات قد أهدرت، وبالتالي أهدرت الفكرة الجوهرية وراء التعديل؛ أي إثبات أننا - مثلنا مثل خلق الله جميعا - مجتمع سياسي طبيعي لديه نفس الميول والخصائص المعروفة لدى غيرنا من المجتمعات، ولسنا فئة وحدها من المجتمعات، سواء أسموها فرعونية ليضفوا عليها قيمة تاريخية إيجابية مصطنعة، أو أسموها استبدادية بهدف التشهير بها.

الديمقراطية والأيديولوجيا

عجيب أن الموقف من قضية الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي لا يكاد يتفق مع أية أيديولوجية بعينها، فهي تقسم أنصار جميع الأيديولوجيات الكبرى بين فريقين، الأول متحمس للانتقال إلى الديمقراطية، والثاني متخوف ومتشكك في الديمقراطية، ومعارض للانتقال الديمقراطي.

عجيب لأن الأصل هو أن الديمقراطية والدعوة للحرية بدأت كمشروع يتبناه الليبراليون، ثم أكسبها الاشتراكيون بعدها الاجتماعي، فنشأت دولة الرفاهة في ظل الديمقراطية مما أكسب الرأسمالية صلابة كان يمكن أن تفقدها لو ظلت الرأسمالية على الصورة الوحشية التي ولدت بها. ومع ذلك فإن الوضع عندنا كان في الماضي، وهو الآن غير كذلك. فالليبراليون قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانوا منقسمين على أنفسهم وساهم التيار الأكثر إخلاصاً للفكرة الليبرالية بذاتها في عدد من الانقلابات الدستورية التي عطلت سنده الأساسي، وهو دستور ١٩٢٣. واليوم ينقسم الليبراليون الاقتصاديون بين عدد من التيارات في السياسة المصرية والعربية، ولكن أكثرهم ينفر من قبول إصلاحات سياسية جوهرية، ويتمسك بالواقع السياسي القائم الذي لا يمكن أن يعد ليبراليا. وشيء من ذلك يحدث أيضا في صفوف اليسار الاشتراكي، فبعضه يرفض الانتقال الحاسم إلى الديمقراطية، وبعضه يتصل بانسجام من أجل الديمقراطية حتى لو لم يكن له فيها مصلحة سياسية مؤكدة من ناحية التمثيل السياسي على الأقل. ثم إننا نشهد بدايات أولية لانقسام التيار الإسلامي بين جماعتين: الأولى جديدة في الساحة، وترى أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل للحكم الذي يتفق مع الإسلام، والثاني يتمسك برؤية لا تتفق إلا عرضا مع الديمقراطية، وفي جانب وحيد منها وهو حكم الأغلبية.

فكيف نفسر هذا الواقع؟ وما هي عواقبه؟

التفسير الشائع عندنا هو أن الفكر والأيديولوجيا شيء والواقع شيء آخر. والواقع أن من الصعب تعيين المقصود بهذا التعبير. فأبسط تفسير له وأكثره شيوعا هو الانتهازية السياسية. فالانتهازية تعني ببساطة الاستعداد للتخلي عن الفكرة أمام قوة المصلحة سواء كانت سياسية أو اقتصادية. ولكن الأرجح أن من يقولون بهذا التعبير لا يرغبون في التصريح باستعداداتهم الانتهازية مؤكدين أنهم يعنون شيئا أكثر استقامة من الدفاع عن الانتهازية السياسية. ويتركنا ذلك أمام تفسير آخر يجعل هذا التعبير بذاته "فكرة". ولكنه سيكون ويجب مناقشته باعتباره مقولة أيديولوجية محافظة. فالأيديولوجيا المحافظة معروفة بعدائها للفكر العقلاني عموما، وترى أن ما ينتجه الواقع عبر عشرات من السنين أهم وأقوى من الفكر

والمطلق، بل وأكثر سلامة. ويبدو من الصعب المبالغة في تصعيد هذه المقولة أمام النقد المنطقي، فمن المؤكد أن أهم صفات الكائن الإنساني هو أنه لا يحفظ شيئا لم يكن قد امتلك صورة أو "فكرة" عنه. والأهم هو أن الأيديولوجيا المحافظة "تحافظ" على ما تجده من إفرازات ومؤسسات الماضي بغض النظر عما إذا كان بذاته سليما من الناحية المنطقية أم لا. ويترتب على ذلك أن الأيديولوجيا المحافظة دافعت عن المعمار السياسي الذي وجدته في لحظات مختلفة، وهو ما ورطها في الدفاع عن الشيء ونقيضه. فدافعت مثلا عن الملكية والجمهورية، ودافعت عن الديمقراطية والاستبداد، ودافعت عن الحرية والعبودية... الخ. ولا يمكن منطقيا القول إن هذه المتناقضات هي مشروع واحد لتاريخ أي مجتمع. ولأن الأيديولوجيا المحافظة فعلت ذلك؛ أي دافعت عن الشيء وعكسه كما وجدته، يمكن القول إنها تنفي ذاتها، وتبدو مستعدة لقبول أي مشروع ناجح حتى لو كان مناقضا لها. فمن الناحية الأيديولوجية فهي سوف تضطر للتسليم بنتائج أي مشروع لليسار مثلا وهو نقيضها الفكري عندما يحقق هذا المشروع النجاح، ويصبح بذاته أمرا واقعا وسابقا للتاريخ الحاضر بالمجتمع الذي نجح فيه. إن الخواء الفكري هو الذي يميز كل المحافظين، ولذلك فإنه لا توجد في الحقيقة أيديولوجيا محافظة، بل مزاج محافظ.

الأمر الذي يشرح الخوف من الديمقراطية لدى المحافظين في بلادنا من هذا المنظور، وهو الجمود الذهني أو رفض المخاطرة بالجديد وبالتطور حتى لو فرضه المنطق والواقع. ولكن ما الذي يغري بعض أنصار الليبرالية والاشتراكية أو الإسلام السياسي بالتصالح مع المحافظين بالرغم من عدم امتلاك المحافظين لأي مشروع فكري؟

قد نجد إجابة عن السؤال في القول إن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا لم تتطور على النحو الذي حدث في الغرب، وأفرز قوى اجتماعية حاملة لقيم الديمقراطية. وهذا بكل تأكيد صحيح. ولكنه لا ينفي حقيقة أن الذين نجحوا في بعض البلاد - التي لم تكن تزيد إن لم تكن تقل عن بلادنا من حيث مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي مثل كوريا، طرحوا على أنفسهم مشروعا فكريا ينطلق من أيديولوجيا بعينها. وبتعبير آخر فإن التاريخ أثبت أن من الممكن بل ومن الضروري أن تطرح نخبة ما مهمة تطوير هياكل الإنتاج والتوزيع فضلا عن هياكل السياسة في المجتمعات الفقيرة بالذات من أجل الخلاص من الفقر والجهل وغيره من الأمراض الملازمة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وطالما أن هناك مشروعا ما لتغيير مجرى التاريخ الخاص بمجتمع بعينه فلا بد أن يستند على مقاربة فكرية وأيديولوجية ما، وأن هذا المشروع حتى لو اتسم بشيء من التناقض لا يمكن أن يصل إلى مغادرة المنصة الأصلية الأعمق للأيديولوجيا التي انطلق منها، إلا إذا كان قد تخلى عنها بوعي.

ويدفع هذا الاستنتاج المنطقي على تفسير ثالث، وهو أن المصالح اليومية بذاتها تصبح هي القاعدة الوحيدة للممارسة السياسية لهذه الفرق. وقد لا يعني ذلك الانتهازية السياسية، ولكنه يعني بالضرورة حدوث ردة عن أهم أبعاد المشروعات الكبرى والمهمة في التاريخ، وهو امتلاك قاعدة فكرية ما. فإن لم يكن هناك مشروع فكري فإن ما يحدث بالضرورة هو التلاعب بعناصر ذات الواقع الذي أفرز التخلف والفقر والاستبداد، ومن ثم المحافظة على هذا الواقع. والتفسير السليم إذن هو أن واقعنا يضغط من أجل الارتداد إلى الأيديولوجيا المحافظة في صفوف قطاعات من جميع الأيديولوجيات الكبرى، رغم أن البعض يظل محتفظا بالولاء الذهني المجرد لتلك الأيديولوجيات. وغالبا ما يتم تبرير هذا الارتداد باسم العمل من داخل منطق الواقع من أجل تغييره. وهنا نجد تناقضا منطقيا آخر بين النضال ضد مطالب التغيير وباسم التغيير!

وهناك تفسير رابع وهو أن هذا الفرز يعكس الواقع الاجتماعي؛ حيث تعيش الطبقات الكبرى جميعا تناقضات جوهرية وهو ما يجعلها تنقسم بين أسلوبين مختلفين تماما للممارسة السياسية، مشروع يتلاعب بالأمر الواقع من أجل تحقيق مصالح مباشرة، ومشروع يقوم على صورة ما للمجتمع المرغوب ويناضل من أجل التوصل إليه.

أما أهم نتائج هذا الفرز الممتد للموقف من قضايا الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي فهو مضاعفة صعوبات هذا الانتقال، لأنه يعرض بدء انتقالات متناقضة من حيث تكوينها الأيديولوجي، بل ومن حيث خلفيتها الاجتماعية. ولكن النتيجة المعاكسة لا تقل أهمية وهي أن الانتقال الديمقراطي – ما إن يتم – سيجد قبولا من الأكثرية، وهو ما حدث في تجارب أخرى.

الإصلاح والانتخابات

ماذا تعني عملية الإصلاح بالنسبة للانتخابات العامة؟ قبل أن نتعرف على هذه العلاقة يجب أن نفهم دلالات الانتخابات العامة في المجتمع الديمقراطي الحديث.

فعادة ما تختصر هذه الدلالة في جانبها الشكلي، أو فلنقل بالأحرى جانبها الميكانيكي، وهو فتح إمكانية تداول السلطة. وغالبا ما تتم هذه العملية – أي تداول السلطة – بين الأحزاب الكبيرة. فإذا ما نظرنا للانتخابات على هذا المستوى الميكانيكي والشكلي لما كان للانتخابات دلالة كبيرة بالنسبة للمجتمع، أو للشعب في مجموعه، فحتى في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لا ينضم للأحزاب غير نسبة صغيرة من المجتمع، وإن كانت نسبة أعلى بكثير مما هو عندنا. فوفقا لاستطلاعات الرأي المتاحة لا ينضم للأحزاب في مصر مثلا سوى نسبة ٢% من السكان. فإذا وقع تداول السلطة بين أعضاء هذه الأحزاب لن يكون في الأمر فارق كبير بالنسبة لغالبية المجتمع.

فلماذا إذن تهتم النظرية الديمقراطية بتداول السلطة باعتباره جانبا مهما من الممارسة الديمقراطية؟ لأن جوهر القضية هي أن يسمح للناس بإمكانية تغيير خياراتهم والتعبير عن تفضيلاتهم المتجددة تجاه الخيارات المتاحة أمام المجتمع في كل لحظة بعينها. فلنركز إذن على هذه الإمكانية بذاتها من أجل أن نفهم دلالاتها. لماذا تتغير تفضيلات الناس بين لحظة وأخرى؟

تتغير هذه التفضيلات أولا بفضل أثر التعلم، فالطريقة الوحيدة لأن يتعلم مجتمع ما هو أن يمارس الاختيار المسئول. وهنا تفترق الديمقراطية عن النظم التسلطية والشمولية الحديثة. فالمجتمع في هذه النظم الأخيرة يكون خارج دائرة الاختيار. ولذلك هو لا يتعلم شيئا في مجال السياسة، بل قد لا يتعلم كثيرا حتى في مجال الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة لأن من لا يمارس الاختيار لا يمكنه أن يفهم لماذا نجح اختيار ما ولماذا فشل اختيار آخر. الناس ببساطة تتعلم من التجربة المباشرة وإن لم يكن لديها تجربة للاختيار لا تتعلم، وإن لم تختبر بنفسها فهي لن تثقف نفسها سياسيا.

وأهمية الانتخابات في المجتمع الديمقراطي ليس إذن في تداول السلطة بذاته، وإنما في قيمته التعليمية والتثقيفية بالنسبة لمجتمع ما. وبالتالي فالانتخابات هي العملية الدورية لصنع الاختيارات القائمة على خبرة التعلم والتثقيف التي ينالها المجتمع بصورة دائمة ودورية. وبالمقابل فإن النظم اللاديمقراطية التي لا تنعقد فيها الانتخابات بصورة نزيهة لا تسمح للمجتمع بالتعلم والتثقيف السياسي. فماذا يحدث في غياب الفرصة المنهجية والدائمة

للتعلم؟ ما يحدث هو أن خيال الناس ينغلق وتنسد عقولهم على ما يرونه من اختيارات تصنعها أقليات صغيرة للغاية من المجتمع، هي النخبة أو الطبقة الحاكمة. وتحقق النظم التسلطية والشمولية أقصى نجاحاتها عندما ينسحب المجتمع كله خارج الفضاء العام، ويفقد ثقته بكل الساسة والسياسيين، ويغيب تماما عن ساحة الفعل السياسي المنظم ومن ثم عن التاريخ، ولهذا يطلق على هذا النوع من المجتمعات "الشعوب اللاتاريخية" بمعنى تلك التي تعجز عن الحضور الفاعل في التاريخ العالمي. وفي هذه الظروف، ينغلق عقل المجتمع وتنسد الآفاق الحرة لنمو خياله السياسي، فلا يرى خيارات بديلة للواقع الذي يعيشه، وللاختيارات التي يتم الأخذ بها بعيدا عنه. وفي الحالات التي يتأمل فيها الناس بديلا للأمر الواقع، وللخيارات التي تأخذ بها نخبة الحكم لفترة طويلة من الزمن فإنهم يميلون للأخذ بخيارات غامضة، مما يحول الخيال الإنساني إلى خيالات أسطورية وأيديولوجية صرفة. وبذلك تنمو أنماط من المعارضة المنظمة أو غير المنظمة المغرقة في الغموض والمحرومة من فضيلة الوضوح في صنع الاختيارات الممكنة، فتعد الناس بالمستحيل، أو تزج بهم في مشروعات عبثية وعنيفة أو تنقلهم إلى مستوى الغراء الأخروي أو تمزج هذا كله، ولهذا تضخمت هذه المعارضة في الواقع العربي بأكثر كثيرا مما كان محتملا في مجتمع ديموقراطي.

ثم نعد من جديد لفضيلة التعلم. لقد سبب جانبا مهما من التعلم الذي تجربة صنع الاختيار، في الانتخابات العامة. ولكن أدنى مستويات التعلم هي التي تأتي بالتجربة والخطأ، بينما أرقاها هي التي تأتي من مصادر المعرفة المنضبطة والعلمية. وعندما يستقر المجتمع الديموقراطي وتنضج ممارسة الانتخاب النيابي بمستوياته المختلفة تبدأ الأحزاب والمجتمع نفسه في طلب المعرفة العلمية لكي ترشده أولا إلى طبيعة حقل الاختيارات المتاحة، وإلى النتائج المقصودة وغير المقصودة لكل اختيار. وعندما ينمو الطلب على المعرفة العلمية تزدهر العلوم والمعارف، وتقل العشوائية والفوضوية في الممارسة السياسية والاجتماعية، وتتحسن نظم الإدارة العامة والنظم النوعية في المجتمع، وينتقل المجتمع إلى الحداثة. وبالمقابل تميل المعرفة للانكماش في المجتمعات غير الديموقراطية، ويفقد العلم ويخسر العلماء قيمتهم المستقلة في الفضاء العام. والواقع أن "الانتخابات العامة" أي تجربة صنع الاختيارات المسئولة هي المحرك الأساسي للمنظورات الكبرى في التاريخ. ومن ثم تعد من هذه الزاوية هي فاتحة الفكر والعلم والمعرفة. فعندما يفشل أسلوب ما في حل المشكلات التي تواجه مجتمع ما في حقبة معينة من تاريخه يتجه اهتمام العلم إلى التعمق في الإشكاليات المهمة، ويسأل عن المعارف القائمة فإن لم يجد فيها إجابات عن الأسئلة المهمة يشعر العلماء بالحاجة إلى نظريات جديدة في معارفهم؛ فيتوسعون في البحوث ويأخذون بمناهج وطرق ومقتربات جديدة في

التفكير، فيتقدم العلم وينمو رصيد المجتمع من المعارف، وقد يشهد ثورات علمية أو معرفية جديدة، تنقله إلى مستويات أعلى من الأداء في شتى المجالات.

للانتخابات العامة في المجتمعات الديمقراطية وظيفة أخرى، أو عديدة، وراء تداول السلطة وهي المساءلة. فالأصل في الانتخاب هو أنها تفويض موقت لبعض الناس بممارسة السلطة على أعلى مستوياتها باسم الشعب الذي هو صاحب السيادة. بهذا وحده ينقلب الحكام من أسياد للمجتمع كما هو في المجتمع التقليدي والمجتمع الشمولي، أو التسلطي الحديث إلى موظفين عموميين يمارسون اختصاصات، أو وظائف الحكم والسيادة في أكثر مستوياتها تجريدا وتعقيدا. وتوفر النظرية الديمقراطية والفكر الدستوري احتياطات أساسية للحيلولة دون تحول هؤلاء الموظفين العموميين إلى سادة أو مستبدين. ومن أهم هذه الاحتياطات حماية التعددية، واحترام حقوق الإنسان بذاتها، وفكرة فصل وتوازن السلطات.

الإصلاح وإعادة نسج المجتمع

أخطر ما وقع في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو تفكك النسيج المجتمعي. حدث ذلك بتأثير عاملين جوهريين: الأول هو اقتصاد النفط، والثاني هو تتبيع المؤسسات المجتمعية الحديثة للجهاز البيروقراطي للدولة وحرمانها من التعبير الحر عن إرادة جماهيرها.

أدى الانتقال إلى اقتصاد النفط في الدول النفطية إلى تسريع تفكك البنى القبلية والتقليدية الموروثة عموما. كان لهذه البنى هيكلية محددة تتمثل في قيادات يجتمع إليها وعليها الناس وتسلسل ما للمكانات التقليدية، وكان تسلسلا بسيطا إلى حد بعيد. وكان لهذه البنى قيم ووظائف مهمة لا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها حياة اجتماعية سليمة: الحماية، والتضامن، والتربية الأخلاقية والثقافية، فضلا عن التوزيع أو إعادة التوزيع عندما تختل موازين العدالة، ويفقد الكثيرون مصادر رزقهم أو يفقدون الاحترام للنفس بسبب انخلاعهم من علاقات العمل الخلاق، أو الحق في العمل المشبع للنفس والكرامة. لقد تحللت هذه البنى بتأثير انتقال الثروة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل الرعي والصيد إلى النفط. وانطلق الناس بعيدا عن هذه البنى للحياة في مدن لم يصنعوها بأنفسهم، ولم تتطور بصورة عضوية. قدمت الدولة ما ظنته بديلا لبعض هذه الحاجات الاجتماعية العميقة، فالحماية يقوم بها جهاز الأمن البيروقراطي، والهبات المالية يمنحها الحاكم، أو من ينوب عنه، وأحيانا فرص عمل لم تكن في أغلب الأحوال سوى مجرد ذريعة للمنح والعطايا. ولكن الدولة لم تكن تستطيع أن تمنح الناس حس التضامن ولا السكينة الداخلية حتى لو كانت تحترم القانون، وتحنو على جمهورها، وهو الاستثناء وليس القاعدة.

لم يحدث اقتصاد النفط هذا التأثير الساحق في الدول العربية غير النفطية، ولكن تأثيره على تفكيك البنى الاجتماعية كان مهما وإن لم يكن الأكثر أهمية في الدول العربية الفقيرة، والتي كانت تمضي في طريق التصنيع كاستراتيجية ضرورية للانتقال من التخلف، والفقر الملازم لاقتصاد زراعي بسيط يعتمد على تصدير سلعة واحدة. وتزامن مع عصر النفط اقتصاد الانفتاح الذي فرض على هذه المجتمعات قبل أن تكتمل، أو حتى تبدأ في تجهيز استعدادات حقيقية لمواجهة الصدمة الخارجية بكفاءة كما فعلت الصين مثلا. ولا شك أن الانتقال المفاجئ والقسري ودون استعدادات كافية للاندماج في الاقتصاد العالمي كان استراتيجية سيئة ومدفوعة باعتبارات سياسية. وفي هذه الظروف تجمد التصنيع، وفي الوقت الذي كانت فيه الزراعة تستغني برأس المال عن العمل وتطرده خارج الريف، تفاقمت

البطالة تعرضت المدن للغرق تحت وطأة النمو التلقائي والهجرة وتحالف التضخم مع أزمة الدولة المالية وتدهور كفاءة البيروقراطية لتحريك أكبر موجات الهجرة في التاريخ لم ينتبه جهاز الدولة لمكارثه التي تحدق بالنسيج الاجتماعي، ولم يستطع التعامل معها إلا بالمسكنات وخلال فترة الرواج النفطي توفرت أموال سائلة كبيرة وقادرة على توليد فرص عمل بسيطة محدودة الإنتاجية، وغالبا غير رسمية في قطاع خدمات ينمو بصورة سرطانية وإن بمعدلات أقل من استيعاب الفيض المدفوع من نقص العمل الريفي ومن الأجيال الجديدة وحدث إن التمايز الاجتماعي نشط بتأثير التوزيع غير المتكافئ للفرص الذي يتيحه اقتصاد النفط والانفتاح فقد تفكك المجتمع على نحو شامل وتحول غالبية السكان من جماعات عضوية عاشت معا لفترات طويلة وتربت معا على قيم مشتركة وإيجابية إلى جمهور متفرص في مستوطنات بشرية عشوائية وهوامشية محرومة، وفي سياقات لا تسمح بتكوين نسيج جديد ينضبط السلوك ويشيع قيم إيجابية ولم تقتصر حصيلة هذا التفكك على الفقراء والمعدمين والهامشيين وحدهم، بل شملت أيضا الكتل الأساسية من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة بعد صحت الدولة بالتصنيع، واضطرت للانشغال في تطوير البنية الأساسية التي كانت تتساقط، ولكن مشروعات البنية الأساسية لا تخلق مجتمعات عضوية مثلما تفعل الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة المنظمة في مؤسسات كبيرة بل تعرضت المؤسسات الكبيرة ذاتها بما فيها الجامعات لضغوط عاتية أملتها المنافسات حول فرص قليلة وعشوائية ومرتبطة إلى حد كبير بالولاءات والشلل، فتصدعت قيميا وأخلاقيا بصورة ملحوظة. هنا تفترق مصر بصورة حاسمة عن الصين وماليزيا وكوريا والبلاد التي تمكنت من الانطلاق، بالرغم من – وربما بسبب – تدفق أموال سائلة هائلة على مصر أكثر مما تدفق إلى الدول الآسيوية التي صنعت معجزات اقتصادية فكل استثمارات صناعية نقلت إليها المركب الصناعي التكنولوجي الحديث، ومعه مؤسسات الحداثة المدنية والاجتماعية فانتقل السكان من الريف إلى مدن صناعية ذات قدرات استيعابية ومستويات إنتاجية ومعرفية عالية، وليس إلى مدن خدمات شخصية وتقليدية تدور بسكانها البسطاء والمتفرقين، كما حدث في مصر وقامت الدولة الآسيوية بدور كبير للغاية في تنظيم عملية النقل والاستيعاب من الريف إلى المدينة ومن الزراعة إلى الصناعة باقتدار عال، بتوفير البنى المؤسسية الحديثة وتحسين مستويات الأداء في النظم التعليمية والثقافية والعلمية – التكنولوجية والصحية والثقافية والرياضية وغيرها من نظم العمل والحياة اللازمة للمجتمع الحديث، فضلا عن النظم التواصلية والتصميمية، بينما غابت الدولة المصرية عن هذا كله مكتفية بملاحقة مستحيلة للحاجات المادية المباشرة للسكان مع تركهم يدبرون حالهم فيما يتعلق بنظم الحياة والعمل والنظم العامة الأخرى، ولذلك تمكنت الدول الآسيوية ليس فقط من مواجهة صدمات الانفتاح على الاقتصاد الدولي بما يطلبه من تنافسية عالية، وإنما أيضا من صدمات

انتقال مؤسسي آمن من البنى الاجتماعية التقليدية إلى البنى الاجتماعية الحديثة، بينما فشلت مصر وغيرها من الدول العربية التي مرت بتجارب مماثلة في إنجاز هذه المهمة.

كان الحل السريع الممكن توفيره هو تسريع عملية بناء المؤسسات الحديثة القادرة على الوفاء ببعض الوظائف الاجتماعية التي كانت الهياكل التقليدية تقوم بها في الماضي. ولكن هنا بالتحديد وقعت المشكلة الثانية. فقد تعاملت الدولة مع الواقع الجديد من منظور أمني بيروقراطي متخلف وبعيد كل البعد عن المعرفة العلمية. وبينما أخذت بقوى السوق الحرة في الاقتصاد، واصلت فرض سياسات المصادرة على التعبير السياسي الحر، خوفا من نتائجه بالنسبة للاستقرار، فاستمرت في السيطرة على النقابات العمالية والجمعيات الأهلية والتنموية والإدارات والمجالس المحلية والقروية، وغيرها من الهياكل المماثلة، وتتبيعها للجهاز البيروقراطي والأمني، ففقدت هذه الهياكل مصداقيتها وقدرتها على استيعاب الأنشطة المجتمعية والاضطلاع بالوظائف العملية والتربوية والتواصلية. وتم تفريغ الأحزاب السياسية وتهميشها وإفقادها الروح، وتفريغها من كادرها الأساسي وحصرها في جزر معزولة. أما الإعلام فكان بعيدا تماما عن التعامل مع الواقع المفكك الجديد، وانفصم كلية تقريبا عن وظيفته في إمداد الناس بالمعلومات الصحيحة، والقيام بمهمة الرقابة، واكتفى إما بتقديم واقع افتراضي لا علاقة له بالحياة، أو عندما توافرت له مساحة كافية من الحرية بتقديم رؤى ساخرة وعدمية لجمهوره القلق. وقع ذلك كله في الوقت الذي كانت تجري فيه أحداث كبرى داخل المجتمع وفي بيئته الدولية الصعبة والمقلقة لكافة المواطنين. وحيث إن هذه الظروف حرمت الناس من الشعور بأن لديها دورا تستطيع أن تؤديه من خلال المؤسسات الرسمية للمجتمع، فقد تضاعف شعورها بالتهميش وعدم الأهمية، وهو ما قلص من حاجتها لثقافة ومعارف حقيقية. فعاش الناس فترات طويلة في حالة اغتراب وانفصام طويلة، وتعطلت لديه تلك الوظائف الكبرى التي تمثل المضمون الحقيقي لحالة الاجتماع البشري، أي الوظائف التي تعرف المجتمع باعتباره مجتمعا وتربط مفرداته بنسيج عضوي حميم، أو تمتعه بالمصداقية. وحيث إن الجهاز الإداري للدولة استمر محتشدا بموظفين يعانون هم أنفسهم من حالة الاغتراب، والانفصام هذا فضلا عن الإفقار النسبي الناتج عن الفارق المتسع بين الأسعار والأجور الاسمية فقد غرق في المحسوبية، والفساد وكان من المستحيل أن يعوض عن غياب المؤسسات المجتمع. وشهدت المجتمعات العربية غير النفطية تآكلا شديدا للبنى الموروثة، وغيابا فعليا للبنى النيابية الحديثة والحرة، وسيطرة بيروقراطية متخلفة ومتعالية وقاسية ومحرومة من المصداقية بسبب الفساد المتفشي، فضلا عن العنف المادي والرمزي الناتج عن إطلاق يد الجهاز الأمني في التعامل مع المجتمع بدون ضوابط عقلانية أو إنسانية

ولذلك عندما وقعت أية ظروف تؤدي لضعف الدولة كان المجتمع جاهزا لحالة فوضى كاملة وعنف شامل. فالمجتمع مستقيل وروابطه القبلية غائبة أو ضعيفة وواقعه يهمش الفكر والمعرفة، والسياسة مرفوعة من الخدمة، ولا يوجد أحد قادر على الضبط الاجتماعي غير من يملك بعض أنياب العنف والقدرة على بث رسائل "الضبط الديني" ولذلك كان من المنطقي تماما أن تسيطر الجماعات الدينية المتعصبة، أو القبلية على بلد مثل العراق حتى قبل سقوط نظام صدام حسين، وهو ما قد نشهد تكراره في أي بلد عربي آخر عندما تضعف الدولة لأسباب خارجية أو داخلية

تمثل حالة التفكك المجتمعي هذه التحدي الأكثر عمقا لأية حركة إصلاحية. وبإيجاز شديد لن تنجح أية تحركات أو حركات إصلاحية لا تضع في ذهنها أولوية، وإلحاح استعادة النسيج المجتمعي على وجه السرعة، بما يوفر أوعية للضبط وتنظيم الجدل الاجتماعي، والتعبير الحر عن المصالح الكبرى المشروعة في البداية، ثم لإطلاق قدرات المجتمع عبر إعادة تنظيمه، وتخطيط تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإطلاق قدراته التنموية كمهمة مركزية وجوهرية للبقاء ذاته. وفي جميع هذه العمليات تحتل السياسة موقع الصدارة، فلا يوجد حل حقيقي لإشكالية التفكك الاجتماعي سوى إعادة التنظيم السياسي والمدني للمجتمع، جزئيا من خلال الصيغة الديمقراطية، وجزئيا من خلال توافق وطني على برامج انتقالية تحترمها جميع القوى السياسية بما فيها الحكومة، وجزئيا من خلال دور الفكر والمعرفة واستنباط صياغات علمية ومبتكرة وسليمة للتطور.

إحياء المجال السياسي

يخسر المجتمع كثيرا اذا عاش في جفاف سياسي، او بدون مجال سياسي حي ومنظم فهو سيعاني حتما من نقص شديد في الحرية، وهو سيخسر القدرة على التأقلم الخلاق فضلا عن فقدان مهارات السياسة وفنونها، وعلى رأسها الحلول الوسط التي تأتي مع التفاوض المستمر حول التوزيع العادل. وبينما يعتقد البعض ان ادارة المجتمع كثكنة عسكرية يحقق الاستقرار فإن هذا النوع من المجتمعات عادة ما ينفجر بعد حقبة من الزمن طالت ام قصرت، وقد تكون انفجاراته اشد من البراكين التي تثور فجأة بعدما ظنها الناس ساكنة للأبد.

ولكن السؤال هو كيف يمكن احياء المجال السياسي بعد موت سريري طويل.

ربما يكون بوسعنا ان نفرق بين المقاربات المختلفة التي اخذت بها، نماذج عديدة لإدارة التغيير السياسي، سواء في العالم العربي او خارجه. ومن الملفت للنظر ان المقاربة الأولى طبقت في مصر بعد فترة قصيرة من تولي الرئيس السادات وهي المقاربة الدستورية. وكان تطبيق هذه المقاربة في مصر اول مبادرة ناجحة نسبيا لإحياء السياسة بصورة محكومة من أعلى وسبقت إصلاحات جورباتشوف، وما سمي بعد ذلك بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بخمس عشرة سنة. فقد أصدر الرئيس السادات بعد سنة واحدة من توليه السلطة دستور ١٩٧١ الذي اشتمل على تعديلات مهمة مقارنة بدستور ١٩٦٤. وظلت مصر تنفرد بهذا النموذج في المنطقة العربية.

ومن الملفت للنظر مع ذلك ان المقاربة الدستورية البحتة لم تسفر عن نتائج جوهرية بالنسبة لما نبحثه هنا، فلم يتم احياء السياسة الا بصورة جزئية للغاية بل ربما هامشية. ولذلك تأخرت عملية إحياء السياسة في مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي بدأت عملية التحول الديمقراطي بعدها بعقد ونصف من الزمن على الأقل، بما فيها بلاد اوروبا الشرقية وعدد كبير من الدول الآسيوية والافريقية.

قد يقول البعض ان سبب التأخر في احياء السياسة في الحالة المصرية والعربية عموما أن الانتقال في مصر تم من أعلى وليس من أسفل. ولكن ذلك ليس صحيحا بالضرورة. فغالبية عمليات الانتقال السياسي التي ادت لإحياء السياسة في افريقيا واسيا تمت من اعلى ايضا، وإن كانت شهدت درجات مختلفة من الضغط من مجتمع مدني بازغ وكبير نسبيا.

ويشير ذلك الى مقاربة اخرى للإحياء السياسي تمثلت في البدء بإحياء المجتمع المدني. ان الحجة هنا واضحة، وهي ان الإحياء السياسي يظل ظاهرة سطحية إن لم يمد المجتمع السياسي جذوره في حياة مدنية خصبة ومتنوعة. وتلقت هذه المقاربة قوة الدفع

الأساسية في الفكر والممارسة من تجربة التغيير المدني في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٧، ولكن بولندا عام ١٩٧٩ هي التي ترجمت هذا النموذج للانتقال بنجاح وإن بقدر كبير من المعاناة عبر تجربة نقابة التضامن. وقد جربت مصر وبلاد عربية أخرى كثيرة هذه المقاربة بصورة مبكرة نسبيا. ومثلت نشأة حركة حقوق الإنسان في مصر وحركة الفضاء المدني في المغرب، وحركة المنتديات المدنية في سوريا في أوقات مختلفة هذه المقاربة.

غير أن هذه المقاربة لم تنجح بذاتها في التطبيق العربي، فبعد أكثر من عقدين من النشاطية المدنية في مصر لم يتم إحياء السياسة بالصورة المأمولة، كما أن السلطات السورية نجحت في توجيه ضربات قاصمة للمنتديات المدنية، وكانت آخر هذه الضربات منذ أيام عندما تم إغلاق منتدى الأتاسي.

والواقع أن المقاربتين الدستورية والمدنية تتسلسل بالضرورة على المدخل الحقوقي فبدون احترام وحماية حقوق الإنسان لا يكون للإصلاح الدستوري دلالة حقيقية، كما يكاد يستحيل تأسيس مجتمع مدني جدير بهذا الاسم. وفي التجربة المصرية حقق دستور ١٩٧١ نظاما ما للحماية الدستورية لحقوق الإنسان بالمقارنة بدستور ١٩٦٤ حتى أنه جعل التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم. بل إن الرئيس السادات أوقف فعليا ممارسة التعذيب باستثناءات محدودة طوال حكمه، وحتى سبتمبر ١٩٨١. ومع ذلك فإن هذا النظام للحماية الدستورية لحقوق الإنسان في مصر ظل قابلا للاختراق، والإضعاف المنهجي، سواء بسبب قانون الطوارئ أو بسبب تسليمه بالانتهاكات التشريعية. أما في سوريا فقد فشلت حركة المنتديات لأسباب عديدة من بينها غياب الحماية الدستورية، والضعف المتأصل للمجتمع السياسي. ولم يتحقق نجاح يذكر للمجتمع المدني في المساهمة في الانتقال الديمقراطي، والإحياء السياسي إلا في حالة المغرب. غير أن هذه الحالة تتفرد من بين الحالات الأخرى بالإحياء السياسي بأن المجتمع السياسي ظل قويا معظم الوقت. ولنتذكر أن المغرب هي من الدول العربية القليلة التي لم تقم فيها السلطات بإلغاء الأحزاب كلية بعد الاستقلال.

ولذلك يمكن القول إن المقاربة السياسية كانت الأكثر نجاحا، فاستمرار حياة سياسية، وحزبية بدون انقطاع وازدهار النشاطية السياسية، وتوجيهها للنضال من أجل الانتقال الديمقراطي، في معظم دول أمريكا اللاتينية تحت هذه المقاربة. فلم يتمكن الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية أبدا من الفضاء التام على الحياة السياسية حتى عندما ألغى الأحزاب السياسية ولم تنقطع الذاكرة السياسية لشعوب أمريكا اللاتينية، بل ظلت متوهجة طوال الوقت. ومع ذلك فإن هذه المقاربة لم تحقق نجاحا كبيرا خارج أمريكا اللاتينية. ففي أوروبا الشرقية وفي معظم التجارب الأفريقية نشأت الأحزاب السياسية بعد ثورات ١٩٨٩ وليس قبلها. أما في مصر فقد

ولدت الأحزاب السياسية عام ١٩٧٦ شبه ميتة، بل شعر الكثيرون بأن الوضع كان أفضل حالا في ظل الحزب الواحد؛ حيث كان من الممكن لمختلف التيارات أن تشارك في صنع القرار من داخل الاتحاد الاشتراكي، بينما عاشت أحزاب المعارضة في مصر حياة هامشية وصعبة منذ ولادتها. بل إن استمرار الحياة الحزبية بدون انقطاع في المغرب لم يشكل ضمانة للانتقال الديمقراطي إلا بعد أن أدركت المؤسسة الملكية حتمية ما يسمى في المغرب الشقيق بالتوالي السياسي؛ أي تداول السلطة. وتؤكد التجربة التونسية هذه الحقيقة؛ حيث لم يتم إلغاء الأحزاب في تونس بعد الاستقلال، وإن كانت عانت بالطبع من ظروف حياة لا ديمقراطية. وبرغم استمرار الأحزاب هناك تمكنت السلطات التونسية من مصادرة أية إمكانية منظمة للانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

تبقى في كل هذه المقاربات حقيقة جوهرية وهي أنه بدون مجتمع نشط سياسيا يستحيل أن يتحقق الانفتاح. ففي كوريا الجنوبية لم تكن هناك أحزاب سياسية بالمعنى المألوف، ولم يكن المجتمع المدني مسموحا به، ولكن الطلاب والعمال دخلوا المعترك السياسي بصورة قوية ومثابرة وحيوية، وهم الذين فرضوا الحياة السياسية والانتقال الديمقراطي. ولم يبدأ الانفتاح السياسي في أوروبا الشرقية إلا بعد ثورات ١٩٨٩ الشعبية. وكانت نقابة التضامن في بولندا قد تحركت منذ بدايتها في مشكلة الوطن سياسية، وليست اقتصادية أو ثقافية. وهنا أيضا تختلف التجربة التونسية والمصرية عن التجربة المغربية. فالأخيرة هي التي نجحت فقط لأن المجتمع المغربي الواسع لم يتوقف أبدا عن النضال من أجل الديمقراطية والحريات. وبدون ذلك تعيش الأحزاب حياة هامشية، وتتروى مع الوقت حتى لو توفرت لها حماية دستورية وقانونية.

نشأت غالبية النظم السياسية في التاريخ بفضل تمكن تيار سياسي ما من السيطرة على السلطة بفضل ثورات أو انتفاضات شعبية، أو انقلابات عسكرية وسياسية أو حروب أهلية أو دولية. ويعني ذلك أن غالبية النظم السياسية ولدت ولادة عنيفة بعد أن تمكنت مدرسة سياسية أو طبقة اجتماعية، أو جماعة قومية من حسم الصراع السياسي والتنافس الدائم على السلطة لمصلحتها. وقد تسبق تلك الولادة العنيفة للنظم السياسية "تصورات" ذهنية حول طبيعة الدولة، والنظام السياسي الذي تريده التيارات المنتصرة. ومع ذلك فحتى في هذه الحالة كثيرا ما تختلف التصورات الأصلية عن الهوية الفعلية للدولة. بل يمكننا أن نعمم ونقول إن الغالبية الساحقة من النظم السياسية لم تنشأ بفضل تلك التصورات الذهنية، بل بسبب التصرفات الفعلية للساسة الكبار الذين أنشأوها، أو حاصروا على ساحتها صراعاتهم الداخلية والخارجية. حتى، ما بعد تصور ماركس عن الدولة البروليتارية كما جسدها في كتابه عن كومونة باريس عن هذا "الأخطبوط المرعب الذي أنشأه لينين وستالين باسم الماركسية!

كانت هناك استثناءات تاريخية كبرى. ولن نعود إلى التاريخ البعيد لمتابعة المناقشات المثيرة، والخلاقة حول دستور "صولون" والذي أنشأ دولة أثينا الديمقراطية في القرن السادس قبل الميلاد. وإنما يكفينا أن نشير للنموذج الحديث لدولة تم تصميمها من خلال الجدل السلمي، والمناقشات التي تقوم على العقل وقوة الحجة والتراضي العام، وهي الدولة الأمريكية. وقد حفظ لنا التاريخ هذه المناقشات، أو جانبا منها فيما يسمى "أوراق فيلادلفيا". وقد انتهت هذه المناقشات إلى التوفيق بين تيار يرى بناء دولة كونفدرالية تمثل مظلة أو اتحادا طوعيا بين الولايات، وتيار يؤيد الفدرالية وهو ما يحتم بناء مركز أقوى في العاصمة. ولكن المناقشات تطرقت أيضا إلى أفكار تدور حول المعنى المباشر لسلطة الشعب أو مجموع المواطنين المنظمين على المستوى القاعدي. فكان هناك من يحلم بدولة ديمقراطية بالمعنى الذي سجله دستور (صولون) في أثينا؛ حيث يحكم المواطنون مباشرة ولا يفوضون لأحد سلطة التصرف في حياتهم حتى لا يغتصبها أو يحتكرها مع الوقت. ورغم أن هذا التيار الذي كان يحلم بالديمقراطية المباشرة خسر معركته، فقد كسب شيئا هاما، صار بعد ذلك أحد أبرز قيم الديمقراطية، وهو ما يسمى بمبدأ التوازن الذي يمنع انزلاق السلطة إلى الاحتكار والاستبداد. ومنذ ذلك الوقت تهيب النظرية الدستورية ببناة الدول أن يضعوا في صلبها أو في تصميمها ذاته ما هو ضروري من "ضوابط وتوازنات" تمنع الطغيان أو الاستبداد. وإذا كانت الديمقراطية الأمريكية قد عاشت حتى الآن، رغم المد والجزر المعروف في كل ديمقراطية، فالفضل يعود إلى هذه الضوابط والتوازنات.

هل كان المواطنون الأمريكيون أكثر "ديمقراطية" من غيرهم في ذلك الوقت الذي وضع فيه الدستور؟ لا لم يكونوا كذلك. فقد نجد هنا أثرا للمعرفة، بأكثر مما نجد أثرا للمبادئ والمصالح اليومية. فالنموذج الديمقراطي الأمريكي صممته وحافظت عليه عقول كبيرة. ولم يكن دور المعرفة مقصورا على وضع الدستور، أو التصميم الأساسي للنظام السياسي وحده، بل تطرق دورها - ولو بمقدار - إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويعود للمعرفة الفضل الأكبر في تمكين الولايات المتحدة من تحقيق ازدهار واستقرار غير مسبوق في التاريخ، رغم ما اشتمل عليه التاريخ الأمريكي من مظالم بل ومجازر بشرية، ورغم ما شهدته من زعامات لم يكن بعضها أكثر علما ومعرفة أو فضلا من بسطاء الناس، أو لعل أكثرهم جهلا وأمية. فقد صارت المعرفة بذاتها مصدر "الضوابط والتوازنات" فضلا عن أنها الأب الشرعي للضوابط والتوازنات.

فالتعبير ذاته لم يعد دالا على مجرد توزيعات معينة للسلطات، بل اكتسب دلالة أكثر عمقا بكثير، وصار يشير إلى معنى عام، وهو حتمية أن يسعى النظام السياسي إلى الصالح وليس الأقصاء، ورعاية المصالح الكلية للمجتمع، وهي المصالح التي لا يزدهر بدونها أي شكل للاجتماع البشري، وبناء القدرة على تحمل الضغوطات والأزمات، بل والأمراض التي تصيب الحياة العصرية وعلاجها علاجا مشتقا من المعرفة، وليس مجرد الرغبة مهما كانت جامحة وحتى لو كانت تحرك جموع الأغلبية. فهنا تحديدا يكمن دور المعرفة بالمقارنة بالمصلحة، أو النزعات الأيديولوجية والأمزجة المتقلبة، أو القناعات الإيمانية، فضلا عن الحلول السهلة والتي تغري بها القوة والسلطة.

ولهذا السبب تزايد دور المعرفة في الحياة السياسية المعاصرة، وصار أساسيا بالنسبة لهؤلاء الذين يرومون بناء دول ومجتمعات قابلة للاستمرار، والاستقرار والازدهار. هل فكر أحد لماذا مثلا لا يذهبون مباشرة في أمريكا وأوروبا الغربية وغيرها من الديمقراطيات المعاصرة إلى وضع عناصر يعتقد أنها وراء جرائم كبرى في السجون؟ لا يعود ذلك فحسب إلى مبدأ يقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي. بل إن الأخذ بهذا المبدأ يعود إلى فكرة ذهبية ثابتة علميا أيضا، وهي فكرة تقول بأن التسليم لمنطق ضغط الرغبات والمصالح الفورية مهما كانت مشروعة تجريبيا مثل الزج بالمشكوك في قيامهم بأعمال إجرامية في السجون، يهدر مصلحة أعم وأكثر جوهرية وهي المصلحة في حكم القانون. وقد أثبت التاريخ بالفعل الفكرة البسيطة التي تقول إن حبس بريء واحد أسوأ ألف مرة من إفلات مئات من المجرمين من العقاب، رغم أن عقاب المجرمين الخطرين هو بدوره مصلحة عامة للمجتمع. ويمكننا أن نسرد عشرات أخرى من الأمثلة التي لا زالت تدهش العرب، عن

ممارسات ومعايير المجتمع الديمقراطي، وهي تدهشهم لأنهم لم يمروا بعد بالتجربة المعرفية التي مرت بها الديمقراطيات المعاصرة. يكشف عن شيء من بعد لما يسمى بالثقافة المدنية وهي التي صارت عنوانا عريضا لعشرات الممارسات التي يظن أنها مجرد قيم مجردة، بينما هي أيضا ثمرة رائعة للمعارف العلمية والاجتماعية العصرية.

لقد ولدت النظم السياسية بالفعل بفضل العنف الذي حسم صراعات كبرى، ولكن هذه النظم السياسية لا تستطيع أن تحقق الشرعية بالعنف، وهي أكثر فشلا فيما يتعلق بتحقيق الازدهار والنهضة بالعنف. فهذه المعاني لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل المعرفة التي تلجم الأهواء وتشذب المصالح التي تكمن وراء السلطة السياسية، وترعى المصالح الكلية للمجتمع وتحقق توازنا أفضل بين الاعتبارات المتعارضة في كل سياسة عامة. وبذلك تختلف النظم السياسية الشائعة في العالم الثالث عنها في الديمقراطيات الحديثة، فالأولى تتطور بعشوائية وبقوة الأمر الواقع، وبفعل التصرفات والتصورات والاستجابات السهلة والعشوائية، حتى لو دمرت المجتمع وهتكت نسيجه، وحطمت اقتصاده، واستنفدت قواه الحيوية فيما لا طائل وراءه غير خدمة غرض الحكام في احتكار، وتأبيد السلطة وحماية المصالح القائمة حتى لو كانت متعارضة مع المصالح الكلية للمجتمع.

هنا تحديدا يكمن الخلل في رفض نخب الحكم العربية القيام بإصلاحات سياسية عميقة تضمن الانتقال إلى حكم القانون، والحماية القانونية لحقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة وفتح قنواتها المغلقة، وتحقيق الشفافية، وإيجاد آليات سليمة للمساءلة وضمان نزاهة الانتخابات العامة، وبناء نظام ديموقراطي حقيقي، فضلا عن إقامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة معرفية صلبة. فهذه النخب قد تحقق مصالح تافهة ويومية، ولكنها تهدر مصالحها الأفضل على المدى الطويل، كما تنتهي إلى مآسي رهيبة لها وللوطن نرى أمثلتها في كثير من البلاد العربية بالفعل.

مقارنات حول إدارة الانتقال

من المفيد للغاية أن نقارن تجارب وخبرات مختلف الدول العربية في إدارة الانتقال والتغيير. وبطبيعة الحال تحتاج هذه المقارنات إلى بحوث مستفيضة. ولكن من حق القارئ العام والذي لا يملك طريقة سهلة لقراءة هذا النوع من البحوث فرص اطلاعه على بعض المقارنات السريعة، كما فرص مشاركته في النقاش حول القضايا المطروحة، أو بعضها على الأقل.

وفي تقديري أنه يجب الإقلاع تماما عن الاستهتار بالقارئ العام، الذي هو على ما يملك هو كذلك لأنه يملك مخزون الحكمة الموروثة لشعوبنا، ويمكنه أن يضيف أحيانا أكثر مرات من كثير من الذين يملكون صفحات يومية يكتبون فيها ثرثرة فارغة لأنهم لا يملكون الحكمة، وهو كذلك لأنه صاحب الفضل الأكبر في نشر المعرفة في خلايا المجتمع على كل مستوى، وهو كذلك لأنه يملك مفتاح الخبرة بالحياة اليومية في ربوع البلاد. وقد آن الأوان للسماح له بتواضع أن يبدي رأيه فيما يدور في بلاده.

إن أول معيار للمقارنة هو مدى توفر رؤية تجديدية متكاملة تسعى للإصلاح الديمقراطي. وهنا نستطيع أن نقول بكل ثقة وأسف إن الغالبية الساحقة من الدول العربية لم تطرح على شعوبها "رؤية" متكاملة تمنحها الإحساس بالاتجاه بحيث تدرك هذه الشعوب متى وكيف يتحقق الانتقال إلى الديمقراطية، وتتوفر شروط استعادة النهضة. فجميع الدول العربية تقول بالانتقال التدريجي، ولكنها لا تضع برنامج عمل تمهيدي أو غير تمهيدي للانتقال، وإنما تقوم فقط بإصلاحات معينة قد تتبعه إصلاحات أخرى غير واضحة. ويؤدي الافتقار إلى رؤية واضحة، ومتكاملة إلى فراغ فكري واضح تحاول القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة أن تملأه. وبذلك تصبح الدول العربية ونخب الحكم العربية في حالة الدفاع، بل ونستطيع اعتبارها لأنها تبدو مضطربة وتعتبر أقل حرصا على حريات شعوبها من دول كبرى أجنبية. والأهم أن غياب هذه الرؤية يؤدي إلى ظاهرة التخبط الملحوظ للحكومات والنخب الحاكمة؛ حيث تقول شيئا اليوم وتقول شيئا آخر بالغد، وتتقدم بعض الخطوات ثم تتراجع خطوات أخرى. وأحيانا تنشر الدولة العربية فكرة ما عن الإصلاحات المقبولة لديها، ثم تتصرف على نحو مناقض تماما. وفي بعض الأحوال قد يكون الأداء الفعلي للدولة العربية أفضل كثيرا من خطابها. فلا تحصل على عائد إيجابي من إصلاحات فعلية. كما قد يحدث العكس فتصدر الدولة العربية خطابا فصيحا دون أن يصدقه عمل محدد، فتخسر المصداقية حتى حين تتقدم بخطوات إصلاحية تالية. وفي حالات معينة وخاصة السودان يعيش المجتمع حيرة كاملة وشاملة لأن

نخبة الحكم عاجزة عن التقدم برؤية إيجابية للإصلاح، بالرغم من الاسترخاء السياسي وتوقف بعض أسوأ مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة. أما النموذج المضاد فهو رفض أي إصلاحات جوهرية واستمرار حالة الاحتقان السياسي دون تغيير يذكر في علاقة الدولة بالمجتمع، ويشمل هذا النموذج عددا كبيرا من الدول العربية، وخاصة سوريا وليبيا وتونس. ومن هذا المنظور فإن الدرس الأول لخبرات الإدارة العربية للانتقال هو الضرورة المتعاظمة كل يوم لأن تطرح رؤى متكاملة، وتعريف بالعملية السياسية الإصلاحية عندما تتم صورتها الجوهرية، فنقول مثلا إن النظام الذي نريده هو بنهاية المطاف ديموقراطي من النمط الذي نتعرف عليه من المجتمعات الغربية المتقدمة في الحياة الديمقراطية، وقد نشير إلى نمط معين؛ حيث يعتقد كثيرون أن التجربة الأوروبية في الديمقراطية أكثر نضوجا وعمقا من التجربة الأمريكية. وقد نأخذ بنموذج معين للدستور الديمقراطي. وقد نقول أيضا إن الديمقراطية التي نريدها ستعكس خصوصية المجتمع بمعنى محدد وفي جوانب محددة، ويستحسن أن تعني تلك الخصوصية الأصالة الخلاقة، وليس الخصام مع الأبعاد والمعاني الأساسية للديموقراطيات الغربية.

أما المعيار الثاني للمقارنة، فهو المدى الذي تذهب إليه الإصلاحات. ولدينا هنا حالة وحيدة لتحقق التداول السلمي على السلطة السياسية، وهي حالة المغرب. ويطرح في المغرب رؤية تقوم على التحول إلى الملكية الدستورية، ولم يصادر الملك الشاب على هذه الرؤية، وإن كان يتمشى مع تطبيقها تدريجيا، فهو لا يزال يحتفظ بسلطات كبيرة، وإن كان الأكثر استجابة للتراضي العام حول الانتقال الديمقراطي. وقد يضاف سريعا إلى هذه الحالة الوحيدة حالة مضافة هي لبنان؛ حيث فازت المعارضة بالانتخابات النيابية الماضية. وهناك فوق ذلك عدد محدود من الحالات الوسيطة التي قطعت شوطا في حماية الحريات العامة وعقد انتخابات تعددية وحرة ونزيهة دون أن يتحقق تداول السلطة، أو يتم التبشير بذلك، وتشمل الكويت والبحرين وفلسطين والبحرين بدرجة أقل، وقد يضاف إليها حالة الجزائر. وفي بقية البلاد العربية نجد أن المدرسة الأساسية للانتقال تقوم على خطاب المماطلة؛ أي استنفاد كل الفرص الممكنة للامتناع عن التقدم بخطوات كبيرة إلى الأمام، وأحيانا التقدم خطوة ثم التراجع خطوة، وهكذا. والدرس الأساسي هنا هو ضرورة التحرر بسرعة من خطاب المماطلة باعتباره السبب الأساسي لغياب الطموح الديمقراطي، وحالة الإحباط التي تعيشها بعض هذه الدول.

المعيار الثالث هو مدى اتساع الضم والاستيعاب السياسي. وهنا نجد أن المشكلة الأساسية هي الموقف من التيارات الإسلامية. ولدينا حالة وحيدة لحكومة تتشكل أساسا من التيار الإسلامي الجماهيري وهي حالة السودان، وقامت هذه الحكومة مؤخرا بالاعتراف

بالتعددية بعد أن كانت قد دمرتها لفترة طويلة بعد الانقلاب الذي استولت به على الحكم. كما أن لدينا حالات تستعين فيها الدولة العلمانية بالمؤسسة الدينية التقليدية. وثمة حالة العراق حيث اكتسحت الأحزاب الإسلامية الشيعية في الانتخابات الأخيرة. وفيما عدا ذلك لدينا تجارب قليلة تعترف ببعض التيارات الإسلامية المعتدلة سواء قننت وجودها، أو اعترفت بها فعليا. وتشمل هذه الفئة حالة الكويت والجزائر ولبنان. أما غالبية الدول العربية فلا زالت تحجب الشرعية عن التيارات الإسلامية المعتدلة. ولكن هناك فوارق كبيرة في الممارسة. فبينما تسمح مصر بتمثيل نيابي للإخوان تحت مظلة المستقلين، تقوم دول عربية أخرى بشن حرب ساحقة ضدهم مثل سوريا، التي لا زالت تحتفظ بقانون يحكم بالإعدام على الانتماء للإخوان المسلمين وأكدت مؤخرا أن الإخوان خط أحمر. وتقترب دول عربية معينة مثل ليبيا وتونس من النموذج السوري العنيف، بينما تقترب دول أخرى من النمط المصري الأقل تشددا مثل المغرب. والدرس الأساسي الذي يجب دراسته بعمق هو صعوبة تحقيق الانتقال الديمقراطي بدون إيجاد حل بناء ومبدع لإشكالية الأحزاب الدينية.

أما المعيار الأخير فيأخذ بجميع المؤشرات الفعلية للممارسة الديمقراطية. وهنا لابد من الإشارة إلى الخطأ الجوهري الذي ارتكبته بعض المؤسسات العربية في قياسها لمدى توفر هذه المؤشرات. فمؤسسة مثل "بيت الحرية" تضع مصر في مرتبة متأخرة على مقياسها للتقدم على طريق الديمقراطية. ويكمن الخطأ في أن مثل هذه المؤسسات أجنبية ولم تحلل الحالات العربية المقارنة لكي تنتهي إلى نتيجة دقيقة. وهي فضلت أن تتعامل مع مؤشرات متفرقة، وليس الوضع السياسي بكليته. فإذا حكمنا بهذا المقياس لوجدنا أن مصر هي أكثر البلاد تقدما على طريق الديمقراطية، فضلا عن أنها البلد العربي الأول، والوحيد الذي يمتلك ميراثا ديموقراطيا طويلا، وعميقا امتد قرنا كاملا بين ستينيات القرن التاسع عشر، وخمسينيات القرن العشرين.

الانتخابات الرئاسية في ٧ سبتمبر

نشرت هذه المجموعة من المقالات في صحف مصرية وعربية، وحملت توقعات ثبت صحتها وتوقعات أخرى ثبت عدم صحتها، وأذكر بصفة خاصة توقع أن يحصل السيد نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، ومرشحه الرئاسي على المكانة الثانية، فقد ثبت عدم صحة هذا التوقع وحصل على هذه المكانة السيد أيمن نور الذي يعد مفاجأة الانتخابات. وتعود هذه الظاهرة إلى نجاح السيد أيمن نور في مخاطبة وحشد جزء من القطاع الشاب في الطبقة الوسطى، والذين أدلوا بأصواتهم ربما لأول مرة في أي انتخابات عامة تعقد في البلاد. وقد فضلت أن تبقى التقديرات الصائبة، وتلك غير الصائبة لكي يدرسها جيل لاحق من العلماء ويخضعها للتمحيص النقدي.

(١) الانتخابات وحقوق الإنسان

يجب أن يكون للمرشحين للرئاسة رؤى وأفكار وخطط طموحة للتقدم في مصر، والتقدم بمصر والمصريين. وهم أبعاد هذا الطموح على الإطلاق، بل وأهم التحديات التي تواجه مصر على وجه اليقين هو استعادة شعور المصريين بكرامتهم والاحترام التام لحقوقهم الإنسانية. ولن يكون ذلك عملا سهلا، لأسباب كثيرة من هذه الأسباب أن ثقافة الخوف متجذرة في بلادنا لأنها نتجت عن مئات أو آلاف السنين من القهر المتواصل، وأن انتهاكات حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا مباشرا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف مثلما ترتبط بالواقع السياسي، والمدني المعادي للحريات. وتطبيق المواثيق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان يحتاج إلى ثورة اقتصادية، وإلى طفرات ثقافية جبارة تمكن شعبنا بنفسه، أو بمساعدة حكومته من مواجهة الفقر، والأمية وسوء توزيع الثروة والسلطة، واستعادة وتصحيح مبادرة التقدم التي أطلقتها ثورة يوليو بعدما أغرقها انقلاب اجتماعي وثقافي زاحف بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

يتعلق هذا الجانب الأخير بما يسميه الفيلسوف الألمعي أيسايا برلين بالحقوق أو الحريات الإيجابية، لأنها تتعلق بفعل وبحضور جماعي للشعب وقواه الديمقراطية والتقدمية. وكان ينظر لهذا النوع من الحقوق التي تمكن الناس من النضال للتمتع بالتعليم والمعرفة والثقافة والقدرة على إنتاج كفايتهم من الحاجات المادية، وتوزيعها بعدالة باعتبارها الحرية الحقيقية. ولكن الخبرة الوطنية والعالمية عادت بنا إلى إدراك قيمة ما يسميه برلين بالحريات، أو الحقوق السلبية التي تنهض على الضمانات القانونية، والفعلية لوقف الأشكال الأشد قسوة

للقهر السياسي والمدني. وينطوي هذا التعبير بذاته على نوع من ترتيب الأولويات فعلى الحكومات أن تتوقف عن البطش كأولوية فورية.

وقد توافقت الحركة الحقوقية المصرية على أولويات بعينها تعد هي المحك الرئيسي للجدارة بمنصب الرئاسة، وهي الالتزام بالإنهاء الفوري والتام لظاهرة التعذيب، ووقف العمل بقانون الطوارئ وتصفية آثاره بإطلاق، وإعادة إدماج المعتقلين السياسيين في المجتمع مع ضمان الوفاء بحقوقهم في العلاج والتعليم والعمل، وإلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية ومكافحة الفقر والبطالة والفساد. فالتعذيب هي أبشع ظاهرة عرفتها الإنسانية طوال تاريخها وعانت مصر من هذه الظاهرة معاناة شديدة. وبكل أسف لا يعلم الناس قسوة تلك المعاناة إلا عندما يتعرضون لها بذاتهم. وبكل أسف أيضا يسيء الكثيرون فهم تلك الظاهرة ويحصرونها في الآلام التي تسببها للضحايا دون أن يدركوا أن هدفها الحقيقي ليس الضحايا وحدهم أو بأشخاصهم، وإنما تجذير ثقافة الخوف في المجتمع كله، وإجباره على الخروج من المجال العام، ووقف اهتمام الناس ومشاركتهم في شئون بلادهم، وهو ما انتهى في مصر إلى حالة استلاب واغتراب ثقافي وسياسي كامل، امتص حيوية المجتمع وتنوعه وقدرته على تجديد نفسه وفرض على الأمة والدولة قانون النفاق العام باعتباره الأسلوب المنهجي للترشيح والترقي للوظائف القيادية والعامة.

ولا أعتقد أن على المجتمع والرأي العام أن يمنح ثقته لأي مرشح لأي منصب عام بما فيه الرئاسة، لا يلتزم علنا بالعمل على الإنهاء الفوري لتلك الظاهرة، وخاصة أن إنهاءها لا يحتاج إلى أكثر من إصدار أوامر صارمة للجلادين بوقف استخدام التعذيب كأسلوب لانتزاع الاعترافات، وكسر الروح وغيرها من الأغراض.

ويرتبط إنهاء حالة الطوارئ بقضية التعذيب لأن ذلك قانون الطوارئ ذاته يشتمل على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما يمثل البيئة المغذية لكل الانتهاكات الأخرى. وبصفة لذلك فهو يمثل عارا قوميا، يهين المصريين وثقافتهم وهويتهم الوطنية. فمصر واحدة من دول قليلة في العالم عاشت ما يزيد على ٦٨ من إجمالي ٩٢ عاما في ظل أنظمة طوارئ منذ فرضها الاحتلال البريطاني بمناسبة الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب عام ١٩١٤. ربما يتساءل طفل بريء ما إذا كان ثمة شيء خطأ في المصريين بحيث يرضون بالحياة في ظل هذا القانون الاستثنائي طوال هذا الزمن.

سيندهش هذا الطفل عندما يعلم أن المصريين هم من أكثر شعوب العالم تهذيبا في السياسة وغير السياسة. وسيظل السؤال معلقا حتى يتم وقف العمل بهذا القانون، بل ويتم إنهاء جميع القوانين الاستثنائية الأخرى، وهذه هي الأولوية الثالثة. والواقع أن المقصود بالقوانين

الاستثنائية ليس تسميتها كذلك، بل كونها استثنائية في المضمون عن القانون العام. المفترض أن يكون طبيعيا – يمد فترة الحبس الاحتياطي لتصل في مجموعها إلى ستة شهور على الأقل، واستخدمت مختلف الحكومات التي تعاقبت على مصر هذه الصلاحية لكي تعاقب الناس دون جريرة أو أساس من القانون، وهو ما يخرق المبدأ الأعلى في القانون الحديث، وهو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي تتوفر فيه ضمانات القضاء النزيه. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة إعادة توحيد النظام القضائي، وإنهاء كل المحاكم الاستثنائية إلا فيما يتعلق بجرائم تخص المهنة مثل محاكمة العسكريين – وليس المدنيين – أمام محاكم عسكرية، وفقط فيما يتعلق بجرائم تتعلق بأداء مهامهم العسكرية. ويصدق ذلك أيضا على المحاكم الشرطية. يعود الطفل البريء لكي يتساءل لماذا يعرف المصريون بواقع تشريعي يمد فترات الحبس الاحتياطي إلى هذه المدة الطويلة، بينما لا يزيد في الدول الديمقراطية عن ثلاثة أيام

أما الأولوية الرابعة فتخص الحقوق الإيجابية وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تتنوع مواقف وتوجهات المرشحين من السياسات الضرورية للوفاء بهذه الحقوق. غير أنه يطالب الجميع بالالتزام الصارم بحد معين من الحقوق لا يليق بأي مجتمع عصري أن يحرم منها. وعلى وجه التحديد يجب أن يلتزم جميع المرشحين علنا أمام الشعب بوضع برامج محددة يمكن قياس آثارها ونتائجها لتخفيض وإنهاء الفقر بدءا مما نسميه الفقر الشديد والذي يعصف بالكائن الإنساني على كل المستويات فيحرمه من الحد الأدنى من الصحة والتعليم والثقافة. لقد عانى المصريون لقرون من هذا المستوى من الفقر وهو يزيد ولا يقل، وتحتاج الأمة إلى رؤى طموحة لإنهاء الفقر عموما عبر التنمية الجادة. ولكن الإنهاء الفوري للفقر الشديد ممكن وضروري حتى في إطار مواردنا، وخاصة أن المنح الأجنبية مخصصة أصلا لهذا الغرض. والإحصاءات المتاحة تقول بأن القضاء على نصف الفساد يكفي وزيادة لإنهاء الفقر الشديد بصورة فورية. ولهذا يعد القضاء على الفساد أمرا ضروريا لإنهاء الفقر، فضلا عن ضرورته لدفع النمو الاقتصادي والدفاع عن المبدء الأخلاقي للأمة وللعدالة

هذه الالتزامات تشكل الجانب الأهم في التحويلات الجوهرية الضرورية لبناء دولة الحق والعدل في مصر. وهي بكل تأكيد ليست كافية. فكما يتفق العلماء تحتاج مصر إلى رؤى وبرامج عمل طموحة لبناء نظام ديموقراطي ولقوة دفع قوية للنهضة من أجل الانطلاق الاقتصادي، ومن ثم إعادة البناء الاجتماعي. كل ما هناك أنه يجب ضمان التنوع والتعدد في تلك الرؤى وحيدة ونزاهة المباراة بين هذه الرؤى والبرامج؛ أي حيدة الانتخابات العامة. أما معنى الانتخابات وقيمتها بذاتها فهي تقاس بالالتزامات العلنية، والمشتركة بين كافة المرشحين حول تلك الأولويات والمبادئ التي لا يعيش مجتمع متحضر بدونها

(٢) برنامج الرئيس مبارك :

يكشف تحليل خطاب الرئيس مبارك عن الصراع الداخلي بين اتجاهين سياسيين رئيسيين داخل الدولة المصرية والحزب الوطني، لكل منهما فلسفته في صياغة البرنامج الذي انطلق به الرئيس مبارك حملته الانتخابية. الاتجاه الأول يرغب في تجديد النظام السياسي المصري، وإضفاء قدر من الطابع الديمقراطي عليه، استجابة لضغوط الداخل والخارج معا؛ هذا الاتجاه يتفق بوجه عام مع الرؤية التي يتبناها المثقفون المصريون وأنصار الإصلاح الدستوري، وهي رؤية تقول بأن المشكلة الحقيقية والجوهرية في مصر سياسية وتتعلق بتنظيم السلطة وعلاقتها بالمجتمع. ولا يريد هذا التيار أن يذهب بعيدا في مجال الإصلاح السياسي والدستوري، فهو يتبنى إصلاحات محدودة، ويهمه تماما أن يحافظ على جوهر النظام السياسي في مصر، إنه يريده فقط أكثر مرونة وأكثر عصرية من ناحية المظهر. وغالبية عناصر هذا التيار من أنصار السيد جمال مبارك ويشكلون ما يسمى بالتيار الإصلاحي في الحزب الوطني.

أما الاتجاه الثاني فلا يرى مشكلة سياسية أصيلة ويرغب في الحفاظ على الجوهري والثانوي معا في النظام السياسي المصري الراهن. وينظر هذا الاتجاه باحتقار لحركة الإصلاح السياسي والدستوري، ويعتقد أنها قضية مثقفين وليست قضية الشعب، بدليل عدم التفاف الشعب حول تلك الحركة! ويقول هذا الاتجاه إن ما يهم المصريين هو "لقمة العيش" وما يتصل بها من قضايا تعليم وصحة ونقل ومواصلات وكهرباء، وقبل كل شيء إيجاد فرص عمل. ويعتقد هذا الاتجاه أن المصريين لا يهتمون ولا يفهمون قضية الدستور، وأنهم لن يتخلوا عن الرئيس – الفرعون. ومن الطبيعي تماما أن يدافع هذا التيار عن الحكم الأبدي والمطلق لأنه في الأكثرية موضع نفور شعبي، وهو يتكون على الأرجح من شخصيات لا تتمتع بشعبية ذاتية، وإنما من أشخاص يعتمدون اعتمادا مطلقا على الحكم الأبدي المطلق لاستمرارهم.

والخطاب هو حل وسط بين هذين التيارين، ولكنه يميل بصورة مؤكدة ولا تخطوها العين للتيار الأخير، وهو ما أشار إليه الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك يوم الأربعاء الماضي لإعلان برنامجه؛ حيث كرر عدة مرات مقولة أن "الكلام لا يتيح فرصة عمل، لا يبني مصنعا ... إلخ" والمقصود بالطبع هو تأكيد وجهة نظر الاتجاه الثاني بأن المناداة بالإصلاح ليست إلا كلاما، ولا تقود إلى شيء وأن المطلوب هو مزيد من فرص العمل، والرعاية الصحية والشقق السكنية و ... إلخ. ومن الواضح أن هذا الاتجاه حسم المعركة لصالحه إلى حد كبير، وخاصة بعد افتضاح عجز حركة الإصلاح السياسي والدستوري عن التزود بعدوة تقنع

كبيرة إضافية. ولهذا توسع برنامج الرئيس مبارك في الحديث عن الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وتناولها بقدر من التفصيل الكمي. ومن المؤكد أن هذا هو رأي الرئيس مبارك التقليدي، والذي درج على احتقار "المثقفين وكلامهم" ورفض فتح الحديث عن الدستور حتى فبراير الماضي. ومنذ ذلك الوقت لم يشأ الرئيس تجاهل قضية الإصلاح السياسي والدستوري تماما، ولكنه فضل مقاربة القضية بصورة انتقائية.

فأولا: يظهر من تحليل الخطاب أن الرئيس مبارك التزم بتعديل الدستور، ولكنه لم يلتزم بوضع دستور جديد ينقل مصر إلى نظام ديموقراطي، ولم يلتزم بأجندة محددة للتعديل. وقد يعني ذلك أن الآلية التي يفضلها الرئيس مبارك ستكون هي نفسها التي استخدمت في تعديل المادة ٧٦، وهو التعديل الذي صاحب عودة الثقة في الحياة السياسية المصرية، بعد أن تشدد بصورة مفعمة في منع المستقلين من خوض الانتخابات وتجاهل رأي أحزاب المعارضة، والأهم أنه استخدم وسائل معيبة لإغلاق باب الطعن القضائي في نتائج الانتخابات. وكان الرئيس قد اعتمد أساسا في تعديل المادة ٧٦ على مساعديه في البرلمان والحزب وخاصة ممن لهم خلفية قانونية. ولهذا السبب من المرجح أن يرفض الرئيس مبارك فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تضع مسودة لدستور جديد، وأقصى ما قد يمكن له أن يقبله هو أن يختار أو يعين لجنة لوضع هذه المسودة إذا قرر الأخذ بفكرة دستور جديد، وهو أمر غير مرجح بدوره.

وثانيا: التزم الرئيس مبارك بإلغاء قانون الطوارئ، ولكنه لم يذكر شيئا عن إطلاق سراح المعتقلين الذين لم تصدر بحقهم أحكاما قضائية نهائية، وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية المصرية بشتى جوانبها. ويخشى كثيرون أن يستجيب الرئيس مبارك لطلب وزارة الداخلية تضمين السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في قانون الطوارئ داخل التشريع البديل الذي اقترحه الرئيس باسم مكافحة الإرهاب، وهو أمر يثير ذعر المنظمات الحقوقية. وإذا ما تم ذلك قد يجهض بصورة تامة أي دلالة إيجابية لإلغاء العمل بقانون الطوارئ المطبق في مصر بصورة متصلة منذ ١٩٨١.

ثالثا: أضاف الرئيس مبارك في برنامجه إلى ما جاء بخطاب الترشيح الالتزام بتمثيل أقوى للمرأة في المستويات النيابية، وهو ما يعني العودة إلى نظام الحصص التي تخصص عددا معينا من المقاعد للمرأة. ولكنه لم يشر إلى تمثيل أقوى للأقباط، وهي قضية أساسية بالنسبة لتعميق الاندماج الوطني. وأعتقد أن الالتزام بحصة

المرأة يشكل أحد أهم مشروعات الحداثة التي التزمت بها الدولة المصرية منذ ١٩٥٢ على الأقل. وبينما نجد الالتزام بحقوق الأقباط كمواطنين مصريين بين تقاليد الدولة المصرية فهو لم يصل إلى مستوى القوة المطلوبة. ولا بد أن يطرح هذا الالتزام بقوة أكبر، وأن يناقش المجتمع ويجمع على ضرورة توفير مقترب أقوى للبرلمان والمؤسسات التمثيلية الأخرى للأقباط المصريين، وأن يمكنوا من تحقيق حضور حقيقي أقوى على جميع المستويات الوطنية.

ورابعاً: أقوى ما تشتمل عليه برنامج الرئيس مبارك هو الالتزام بتقوية سلطات البرلمان، وإن كان المقصود على ما يبدو هو انحلال نظم المساءلة البرلمانية للوزراء وربما لرئيس الوزراء. ويحتم ذلك بالطبع منح مجلس الوزراء سلطات حقيقية لا تكون متعدية لسلطات الرئيس كما هو الوضع في الدستور الحالي. وبينما لا نعلم كيف ستوزع السلطات التنفيذية بين الرئيس ومجلس الوزراء، فالواضح هو أن النية تنعقد على الاقتراب من النظام الدستوري الفرنسي، وليس الانتقال إلى جمهورية برلمانية. وإذا ما حدث ذلك فسيكون تطوراً محموداً، لأنه يحتم أن تكون الوزارة منتخبة وليست معينة من جانب الرئيس، إذ يستحيل محاسبة وزارة يعينها الرئيس وتستمد شرعيتها وسلطتها منه، بل المنطق يقول إن الرئيس هو الذي يحاسب. فإذا كان المطلوب هو محاسبة مجلس الوزراء فلا بد أن تكون له سلطات مستقلة عن الرئيس، وأن يتم اختيارها بصورة مستقلة.

وأخيراً: من الملحوظ أن الرئيس لم يتطرق بشيء إلى أهم معضلة في النظام الدستوري والسياسي المصري وهي المادة ٧٧ من الدستور التي تتيح الحكم طوال العمر. ولا شك أن تجاهل هذه المعضلة هي أهم انتصار لحزب الحكم الأبدي المطلق.

(٣) جدل الحملات الرئاسية:

أكبر المكاسب التي حققتها بلادنا في الانتخابات الرئاسية الحالية هو التغطية الإعلامية المتميزة للحملات الانتخابية. فبغض النظر عن درجة الحياد الإعلامي نشطت هذه التغطية الحقل السياسي المصري، وقادته لمناقشة نقدية مثيرة وغير مسبوقة لكثير من القضايا الكبرى والتي انحصرت مناقشتها من قبل في المنابر الأكاديمية والثقافية الراقية. ولأول مرة يمكن لعامة الناس أن يطلعوا على رؤى مختلفة إلى حد ما لبعض المشكلات القومية الكبرى، وأن يكونوا بأنفسهم وجهات نظر خاصة بهم، وأن يناقشوها مع غيرهم بقدر كبير من الاحتدام والسخونة. ولا بد بالطبع من إجراء بحوث ميدانية للتعرف بدقة على ما ترسب في الوعي

الاجتماعي من عملية التعلم الكبرى هذه، حتى يمكننا أن نقدر العائد التعليمي والثقافي والسياسي لهذه الانتخابات.

أحد أهم جوانب عملية التعليم هذه أن نتعلم كيف نقرأ الحملات الانتخابية قراءة مقارنة، وأن نصنع جدلا بينها إن لم يكن هذا الجدل قد تم بصورة مباشرة وواضحة بذاتها عبر مناظرات يشاهدها الناس في المنابر الإعلامية الكبرى. فمن الطبيعي أن تحاول الحملات الانتخابية أن تركز عقل الناس ونظرهم على جوانب القوة في أفكار وبرامج كل مرشح، مقابل إخفاء مناطق الضعف والانكشاف في ذاته أو برامجه وأفكاره. فهذه هي وظيفة الحملات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية. أما وظيفة المحلل السياسي والإعلامي فهي أن يكشف مناطق الضعف هذه ليس لكي يدفع الناس للتصويت في اتجاه معين، وإنما ليعينه على بناء تقدير واقعي ومتوازن لهذه الحملات من زاوية ما يمكن أو ما يجب أن يهمه كمواطن. ويقوم هذا المحلل بوظيفته بامتياز عندما يعلم الناس أيضا أنه لا يوجد مرشح أو برنامج كامل ولا حل مطلق، أو مجاني للمشكلات الكبرى. فهو يصوت في النهاية لحزمة من الأفكار والسياسات التي قد تحل مشكلة على حساب أخرى أو حتى تعقد مشكلة أخرى وربما تتجاهلها كلية. وبذلك يكون التصويت فعلا واعيا بذاته وبناءا لمستويات المواطنة والثقافة.

لنفعل ذلك بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاختصار مراعاة للمساحة المتاحة برصد جدل الحملات الانتخابية بصورة كلية.

أول ملامح هذا الجدل هي أن الحملات الانتخابية انشدت إلى القضايا الاقتصادية الملموسة على حساب القضايا السياسية الكبرى، وهو أمر نجحت فيه بامتياز حملة الحزب الوطني. فقد أرغمت بقية الأحزاب على تهميش القضية الدستورية التي تعد جوهر البرنامج الانتخابي لحزبي الوفد والغد، لصالح الاشتباك مع الحزب الوطني حول القضايا الاقتصادية وضاعف الحزب الوطني من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بأن قدم تصورات عن حلول ملموسة تضفي عليها القيمة العلمية من خلال الأرقام، وبين خطب المشكلات والطموحات الفورية والمباشرة لسكان محافظات ومدن بعينها، وهو ما انشدت إليه الأحزاب الأخرى. وبذلك حدد الحزب الوطني ساحة المعركة الانتخابية بحصرها في القضايا التي يتمتع فيها بميزة كبيرة نظرا لتواجده الفعلي بالسلطة وتخفيف الضوء كثيرا عن القضايا التي تمثل نقاط ضعف ما فيه وهي قضية الحريات العامة والانتقال الديمقراطي. أما الأحزاب الأخرى وخاصة الوفد والغد فقد فقدت التركيز الاستراتيجي في حملاتها الانتخابية على أقوى ما لديها، وهي قضية الانتقال الحاسم إلى الديمقراطية من خلال دستور وبنية سياسية جديدة. وكان

بوسع هذه الأحزاب في الواقع أن تحتفظ ببرنامج المبادرة الانتخابية بل وأن تكسب أصوات أكبر فيما لو قامت بالتركيز على القضية السياسية والدستورية.

وكان الحزب الوطني قد اتخذ احتياطاته فيما يتعلق بالقضايا الدستورية بأن ضمن برنامجه الانتخابي التزاما بإجراء إصلاحات دستورية محددة، ولكنه فعلها بطريقة تقاعسية وبالغة الغموض حتى يمكنه الرد على نقد الأحزاب الأخرى والحركات الإصلاحية والمتنوعة حول المستقبل السياسي والدستوري الغامض للبلاد، دون أن يركز على هذا الجانب إلا بمناسبة الرد. وكان حزب الوفد قد بدأ حملته بالتركيز على إطلاق عملية دستورية شاملة، وإن بدون التزامات محددة، أما حزب الغد فكان قدم مشروعا كاملا بمسودة دستور جديد، كما ركز على أن الهدف الأساسي لترشيح زعيمه لمنصب الرئاسة هو تحقيق إصلاح دستوري شامل خلال عامين تبدأ بعدها انتخابات رئاسية جديدة بدستور جديد.

أما ما أعاق تركيز هذين الحزبين على قضية الانتقال الديمقراطي والتجديد الدستوري الشامل فهو نجاح حملة الوطني في مخاطبة النخب الإقليمية وخاصة الريفية بحلول وإجراءات فورية، أو التزامات مجدولة زمنيا بدقة فيما يتعلق بالمشكلات الفورية والحادة التي تعانيها محافظات أو مدن بعينها. ووجدت الأحزاب الأخرى نفسها مشدودة إلى نفس دائرة الموضوعات، وذلك بسبب الفكرة الشائعة بين المشتغلين بالسياسات الانتخابية اليومية بأن الاقتصاد هو ما يهم أو يجتذب الجمهور. وسعت تلك الأحزاب لأنه سيكون من الأفضل للجمهور أن يحصل على وعود من سلطة مستمرة وقائمة حول مطالب فورية عن المراهنة على بدائل أخرى على المدى البعيد.

أما أعظم نجاحات حملة الحزب الوطني فهو أن الحملة تمكنت من إحداث تحوير جذري في طريقة النظر إلى القضايا الدستورية والسياسية المثارة على المستوى الوطني العام. فجوهر النقاش العام انصب قبل الانتخابات الرئاسية على ضرورة استعادة الحد الأقصى على مدة تولي رئاسة الدولة في ولايتين رئاسيتين وهو ما كان دستور ١٩٧١ ينص عليه قبل تعديلات عام ١٩٨٠، وكما وعد الرئيس مبارك في مستهل ولايته الأولى، وذلك تجنبا للسقوط في هوة الحكم الأبدي والمطلق. وتنبع أهمية هذه المسألة تحديدا في أنها ستفرض نفسها عاجلا أم آجلا وسواء شئنا أم أبينا، وأن الفشل أو عدم الرغبة في معالجتها الآن لا يعني سوى تأجيلها إلى أجل غير محدد، وحتى تقع أزمة أو منعطف سياسي كبير، كما حدث بالضبط في حالة تونس مثلا عام ١٩٨٧. وبدلا من مناقشة كيفية علاج مفارقة الحكم الأبدي نجحت حملة الحزب الوطني في تركيز النقاش على مزايا الرئيس مبارك وتفوقه بشرعية التجربة والخبرة على منافسيه الذين لم يتولوا مناصبا تنفيذية كبرى من قبل.

أما أهم نقاط ضعف الحملة الانتخابية لحزب الوطني فهي عدم نجاحه في أن يصنع قوة دفع كبيرة لشعاره الأساسي وهو "معاً لصنع المستقبل". فقد بدت حملة الحزب مشتتة بين التركيز على مقولة الإنجازات، والحديث عن حلول مستقبلية لمشكلات كبيرة، وبعضها استعصى على العلاج في الماضي مثل مشكلة البطالة؛ إذ يبرز السؤال الذي ألقت الصحافة عليه بعض الضوء وهو ماذا استجد حتى يصبح من الممكن القضاء على هذه المشكلات. ومن ناحية أخرى بدا أن الحديث عن المستقبل قد تفرع إلى مشكلات ملموسة ومحددة، ولكنها متفرقة ولا يربط بينها رؤية عامة وطموحة لمستقبل الوطن سياسيا واقتصاديا، أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد وموقعها في الأحداث العالمية والإقليمية.

وعند الحديث عن الحلول الطموحة لمشكلات محددة حققت حملة الحزب الوطني نجاحا متوسطا. فمواجهة مشكلة البطالة ركزت حملة الوطني على إيجاد فرص عمل "لازم ولادنا تشتغل"، وهو بدون شك شعار جذاب للغاية. ونجح الحزب كذلك في أن يقدم برنامجه للتشغيل بصورة رقمية ومدروسة علميا. ولكن الفجوة التي كان يجب علاجها هي أن الحديث عن فرص عمل بدا تجريبيا ومنفصما عن رؤية حول المستقبل الاقتصادي للبلاد، وكأن القضية هي أن يشتغل أولادنا في أي وظيفة حتى لو كانت مصطنعة وغير مشبعة. وكان هذا هو النقد الأساسي الموجه للمدرسة التنموية (الكينزية) في الاقتصاد؛ حيث يبدو أن تخليق فرص عمل هدف بذاته معزولا عن مستقبل الاقتصاد. وكان من الأجدر بالحملة أن تتحدث عن رؤية للتقدم والانطلاق الاقتصادي الذي يصنع مستقبل الوطن في نفس الوقت الذي "يشغل فيه أولادنا" في وظائف أعلى إنتاجية، وأكثر إشباعا للنفس، وأكثر قدرة على توليد قوى دافعة للتقدم العلمي والإنساني. وقد تشابهت بقية الأحزاب في نفس المنهجية بالرغم من عدم الاتساق مع أيديولوجياتها؛ إذ يشترك حزبا الوفد والغد في تبني الفلسفة الليبرالية في الاقتصاد، وهو أمر يتناقض مع الإغراق في الحديث عن فرص العمل؛ حيث يفترض أن السوق قادر بذاته على القيام بذلك.

ومقابل الفشل في طرح برنامج اقتصادي إيجابي، والعجز عن البرهنة على تفوق البرامج الاقتصادية للوفد والغد على برنامج الوطني، فقد حقق الحزبان نجاحات معينة. فتمكن مرشح حزب الغد من الإفادة من صغر سنه في اجتذاب الأجيال الشابة، وخاصة المنتمية إلى الطبقات العليا، كما تمكن حزب الوفد من إعادة تجميع بعض أنصار شرعيته التاريخية من الأجيال التي عاصرتها، وبث بعض الحماس في هذه الأجيال. ومن الواضح مع ذلك أن هذا النجاح محدود بطبيعة أو حجم القوى التي خاطبها.

أما الملمح الأخير في سياق هذا العرض للجدل الانتخابي الراهن، فهو السكوت التام تقريبا عن قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يمثل مجحفا للوطني من حيث لم يحددا أو يطرح رؤى بنيبة، بالرغم من عمق المعضلات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في الوقت الراهن والمستقبل القريب.

(٤) توقعات التصويت:

تجري اليوم أول انتخابات رئاسية مباشرة وتعددية في تاريخ مصر الطويل. وكان النظام الدستوري المصري منذ دستور عام ١٩٥٦ يقوم على ترشيح مجلس الشعب للرئيس بنسبة الثلثين، ثم استفتاء الشعب على هذا الاسم، وهو الأمر الذي كان ينتهي إلى "موافقة الشعب" بأغلبية كاسحة على الرئيس الذي سماه المجلس، وهو نفسه في العادة الرئيس الذي يحكم البلاد بالفعل.

بدأ التحول بعملية اختمار سياسي واسعة وتدفق حركات اجتماعية تطالب بالإصلاح السياسي والدستوري، بما يشمل تغيير المواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من الدستور بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من بين مرشحين متعددين، ويعود الوضع إلى ما كان دستور ٧١ قد اشتمل عليه قبل التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠ وهو وضع حد أقصى لمدة بقاء الرئيس بالحكم بولايتين دستوريتين فقط. وبينما ظل الرئيس يرفض فكرة تعديل الدستور منذ بداية توليه للحكم، فقد فاجأ الجميع في فبراير الماضي بإعلان اقتراحه بتعديل المادة ٧٦ وحدها للتحول من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر للرئيس من بين مرشحين متعددين. وبدأت عملية التعديل في ظروف استقطاب سياسي شديد، انتهى إلى "موافقة الشعب" في استفتاء عام على نص جديد بالغ الطول والتعقيد لهذه المادة يسمح للأحزاب بترشيح قياداتها لخوض الانتخابات الرئاسية، ويضع قيودا عملية مانعة على إمكانية خوض المستقلين لهذه الانتخابات التي تقوم على إدارتها لجنة ذات اختصاص شامل حصنت قراراتها من الطعن أمام القضاء.

واليوم يتم تطبيق هذا النموذج لانتخاب رئيس الجمهورية من بين عشرة مرشحين (فيما لو تجاهلت اللجنة حكم المحكمة الإدارية العليا). وبالتالي يبدو أن السؤال الرئيسي الذي تثيره هذه الانتخابات هو إلى أي حد ستمثل دفعة حقيقية كبيرة للانتقال الديمقراطي في مصر. ويتفرع هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة المهمة. أول هذه الأسئلة هو ما إذا كانت ستكتسب مصداقية سياسية من خلال قيام نسبة كبيرة ممن لهم حق الانتخاب بالتصويت. والواقع أن الأرقام الرسمية للاستفتاءات الرئاسية الأخيرة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ تبشر بحماس شعبي كبير يتجاوز نسبة الـ ٥٠% المطلوبة، وهو أمر يتناقض مع الخبرة العملية المباشرة؛ حيث تأسس نمط تاريخي من تجاهل الاستفتاءات الرئاسية من جانب الشعب، وخاصة في

المدن. وهناك اعتقاد واسع بين علماء السياسة والمتخصصين بأن نسبة التصويت في الاستفتاءات الرئاسية لم تزد كثيرا عن ٥ - ١٠% من ممن لهم حق التصويت. يأمل الحزب الوطني في أن يؤدي الانتقال إلى الانتخاب المباشر والتنافسي للرئيس إلى إثارة حمية المصريين، ويعود إلى رفع هذه النسبة بصورة كبيرة بما يمنح الرئيس المقبل شرعية سياسية مؤثرة. والمرجح في تقديري أن تزداد النسبة بالمقارنة بالنمط التاريخي للاستفتاءات، ولكن بصورة بعيدة عن أن تكون ثورية. ولدي انطباع بأن نسبة التصويت الفعلي لن تزيد بأية حال عن ٢٠% كحد أقصى، وهو ما قد يدعو كثيرين في جهاز الدولة للتدخل من أجل رفعه إلى نسبة يعتد بها، لا تقل مثلا عن ٤٥%

ويهتم الجميع تقريبا بنسبة التصويت لأن هناك اتفاق عام على أن الرئيس مبارك سيفوز بهذه الانتخابات بنسبة مريحة من أصوات من يدلون بأصواتهم. وكان الرئيس قد حصل في استفتاء عام ٩٣ على نسبة تزيد قليلا على ٩٦% وفي استفتاء عام ١٩٩٩ على نسبة تزيد قليلا عن ٩٣% وهو ما يوضح انخفاض بسيط في مستوى التأييد للرئيس مبارك. ومن المعتقد أن الانتخابات التنافسية المباشرة قد تخفض نسبة المصوتين للرئيس مبارك إلى مستوى يتراوح بين ٨٠ - ٨٥%. كما يتفق أكثرية المراقبين للانتخابات على أن السيد نعمان جمعه سيحصل على المكانة الثانية، وإن كانت بنسبة تقل عن ١٠%، والسيد أيمن نور على المكانة الثالثة بنسبة أقل، بينما لن يبرز من بين المرشحين الآخرين من سيتمكن من تجاوز نسبة الـ ١%

وتعكس هذه التقديرات عوامل متعددة أهمها قصر الأمد الزمني للعملية السياسية بأسرها منذ تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وقصر مدة الحملات الانتخابية، وبعد الغالبية الساحقة من المصريين خارج القطاع الرسمي بما فيه من اقتصاد وثقافة وسياسة وانتخابات، واغترابهم إلى حد بعيد عن العملية السياسية ككل. وتخوض الأحزاب هذه الانتخابات بعد أن هجرها أعضاؤها عبر فترة زمنية طويلة من الركود السياسي ولذلك لا يتمتع سوى حزب الوفد بجهاز إداري قادر على تحريك أي قطاع مهم من الجمهور. فحزب الغد - الذي يتزعمه السيد أيمن نور - لم يكمل ستة شهور من العمر، بينما يتمتع جهاز الدولة والحزب الوطني بسطوة هائلة في الريف وفي بعض الأحياء بالمدن؛ حيث تتركز تجمعات عمالية كبيرة. وتتوقف نسبة التصويت إلى حد كبير على قدرة الأحزاب على الحشد بما في ذلك نقل المصوتين إلى مراكز الاقتراع.

وبينما تعرض الحركات الإصلاحية الجديدة مثل كفاية عملية التصويت، وهي تخطط لمظاهرة كبيرة اليوم؛ قررت اللجنة المشرفة على الانتخابات منعها، منع كافة المسيرات

والمواكب الأخرى، فإن شعار المقاطعة السياسية لن يكون هو الأكثر تأثيرا، لأن خطاب هذه الحركات لا يصل بدوره سوى لنسبة صغيرة من القطاع الرسمي. ومع ذلك فإن المعارضة المتشددة لكل جوانب العملية السياسية الرسمية بسبب ما اشتملت عليه من ركود قد يكتسب أهمية كبيرة إذا ما شابت عملية إدارة الانتخابات عمليات تلاعب من النمط التاريخي المعروف. فإذا انتهت عدة أحزاب سياسية مع عدد كبير من الشخصيات العامة والقضاة إلى استنتاج وجود تلاعب كبير؛ قد يؤدي ذلك إلى توسع حركة الاحتجاجات واستمرارها لأسابيع. ولكن من المستبعد تماما تقريبا أن تتعرض مصر إلى سيناريو مشابه لما حدث في أوكرانيا مثلا، وما تسميه الصحافة الأمريكية بالثورات البرتقالية.

ولهذا السبب تكتسب عملية الرقابة الداخلية على انتخابات الرئاسة اليوم أهمية كبيرة للغاية، بالرغم من قرار اللجنة المشرفة على الانتخابات بمنع هيئات ومنظمات المجتمع المدني من المراقبة من داخل مراكز الاقتراع. ولذلك ستكون أحد أهم ملامح الانتخابات الرئاسية اليوم ما قد ينشأ من توترات بسبب حضور المراقبين الوطنيين، فضلا عن الآلاف من محطات الإذاعة والتلفاز والصحف الأجنبية والعربية والمصرية، وإصرارها على تغطية كل صغيرة وكبيرة لأحداث ومراكز الاقتراع على كل المستويات. ورغم كثير من المكاسب التي تحققت عبر شهر من الحملات الانتخابية ستظل الأسئلة الكبيرة الخاصة بهذه الانتخابات ستظل حتى نهاية اقتراع يجري في يوم واحد بدون اقتناع القضاة وهيئات المجتمع المدني، وأغلب الأحزاب السياسية بأنه توفرت لها ضمانات كافية للنزاهة، أو أنها ستترجم أشواق المصريين للانتقال الحاسم الديمقراطية.

(٥) إلى أي حد فاز مبارك؟:

تشير النتائج الأولية غير الرسمية بأن الرئيس مبارك حقق فوزا كاسحا في الانتخابات الرئاسية في مصر يوم الأربعاء ٧ سبتمبر. وقد أعلن السيد جمال مبارك مدير الحملة الانتخابية للرئيس فوزه باكتساح. وسريعا ما ستركز وسائل الإعلام التابعة للدولة على هذه الفكرة، وتكررها إلى حد أن تصبح حقيقة.

والأرجح أن تؤكد النتائج الإحصائية الظاهرة هذه النظرية.

والواقع أنه إذا اكتفى أنصار الرئيس مبارك بهذه النظرية، فإنهم سيخطئون خطأ كبيرا في قراءة نتائج ورسائل مهمة للغاية في نمط التصويت الظاهر ومظاهرها المسكوت عنها في نفس الوقت.

ويجب بالطبع أن ننتظر النتائج الكاملة للانتخابات حتى نستطيع قراءة جميع هذه الرسائل. ولكننا نستطيع أن نقرأ بالفعل بعض هذه النتائج أو الرسائل المسكوت عنها، مما نشر بالأمس في جريدة الأهرام القاهرية تحت عنوان "ملامح غير رسمية لنتائج انتخابات الرئاسة".

أول وأهم هذه النتائج أن معدل التصويت لأربعة عشر محافظة توفرت عنها معلومات أولية متكاملة قريبة من ٢٧% فقط من اجمالي المسجلين في الكشوف الانتخابية. ويعني ذلك أن أكثر قليلا من ربع المسجلين هم الذين أدلوا بأصواتهم. وحتى لو وصل هذا الرقم إلى نسبة الثلث، فإن النتيجة الواضحة هي أن ثلثي المصريين لم يصوتوا في أول انتخابات تنافسية لأهم منصب سياسي في البلاد. وقد نستطيع أن نخصم من هذه النسبة نحو عشر المصريين الذين يعيشون في الخارج، والذين تقدرهم الأرقام الرسمية بثلاثة ملايين مصري من أصل ٣٢ مسجلين في الكشوف الانتخابية. كما يجب أن نخصم من هذه النسبة رقما، غير معروفة لأصحاب الظروف الخاصة (المعاقين)، ونسبة لا بأس بها من المصريين، وهم أشد الناس فقرا وأمية وبعدا عن الاهتمام بالحياة العامة بكل مستوياتها، ولا يستطيع أحد شدهم شدا للإدلاء بأصواتهم. كما نستطيع أن نخصم من هذه النسبة عناصر كثيرة لم تسمح لهم ظروفهم الحياتية اليومية على الإدلاء بأصواتهم. وبالمقابل فإن نسبة عالية لا تقل عن ربع المصريين البالغين والمستحقين للتسجيل في كشوف الانتخابات لم يسجلوا أنفسهم. ويعني ذلك احتمالا أن ما لا يزيد بحال عن ثلث المصريين الذين تسمح لهم قدراتهم بالتصويت هم الذين ذهبوا إلى مراكز الاقتراع. والأرجح أن البيانات الرسمية تبالغ بنسبة لا تقل عن ضعف التصويت الفعلي.

ووفقا للمؤشرات التي نشرتها جريدة الأهرام فإن الرئيس مبارك يتجه للفوز بنسبة قد لا تقل عن ٨٨% من أصوات من أدلوا بأصواتهم، وهو بالتأكيد فوز كاسح ولكن بأصوات نسبة منخفضة من المصريين. ويجب أن نضيف لذلك ما تؤكده مختلف المصادر التي رصدت الانتخابات الرئاسية في ٧ سبتمبر أنه كان ثمة تلاعبا واضحا وواسع النطاق بعملية التصويت وأن نسبة لا بأس بها من المصوتين لم يحضروا بأنفسهم للتصويت، وتم التصويت بالنيابة عنهم. وتشكل هذه الحقائق تحفظا مهما للغاية على نظرية الفوز الكاسح. فبعد أربعة وعشرين عاما من الحكم المطلق، وبالرغم من السيطرة الكاملة لجهاز الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية في مصر لم يستطع الرئيس مبارك أن يلهم الكثرية المصريين، أو يدعوهم لمناصرته بتصويت إيجابي. ويعني ذلك بتعبير آخر أن الرئيس مبارك لديه مشكلة حقيقية في الطريقة التي يحكم بها، وهي مشكلة تتجاوز بكثير الأسلوب البيروقراطي والإشكاليات المتعلقة بالحريات العامة، وحكم القانون إلى النطاق الأوسع

لإشكالية التلاحم مع المصريين وشحنهم بالحماس وإطلاق طاقاتهم؛ أي قضية شعور المواطن المصري بقيمته في إطار مشروع وطني وقومي يثير الهمة ويشحذ العقل ويصهر الوجدان ويشعل الشعور بالفخر في مواطنيتهم في بلد عظيم له رسالة عالمية وقومية كبيرة.

ويضاعف من هذه المشكلة حقيقة أخرى تحرص الأرقام عندما تصل إليها، وهي نوعية التصويت والخلفيات الاجتماعية للمصوتين. فالطبقة الوسطى في المدن الكبيرة، وهي الطبقة التي قادت المشروع القومي المصري خلال قرن من الزمن اختفت تماما تقريبا عن مراكز الاقتراع. ويعني ذلك أن الرئيس مبارك خسر الطبقة الوسطى، أو على الأقل خسر حماسها. وربما تكون هذه هي أهم مشكلاته السياسية على الإطلاق. وتعتقد الطبقة الوسطى أن النظام السياسي ككل لم يعد يمثلها، ولذلك فهي لا تكترث بالتصويت رغم أنها الطبقة الأكثر تأهيلا للمشاركة في حكم البلاد بفضل مستوياتها التعليمية والمهنية الكبيرة. ويتكامل مع هذه الحقيقة أن من صوت في هذه الانتخابات هم فقراء الريف والمدن؛ أي الطبقة العاملة والفلاحين. وتعد هذه الحقيقة أكثر معترفات الواقع أهمية. وإذا نظرنا للنظام السياسي كانعكاس للنظام الاجتماعي لوجدنا أن ما يقوله بعض المراقبين من أن "أشد الناس فقدا يحكمون بتصويت أشد الناس فقرا" يتضمن بعض الحقيقة.

(٦) نتائج وظواهر:

تكشف النتائج التي أعلنت عن توقعات للانتخابات الرئاسية المصرية عن ثلاثة ظواهر. الأولى هي أن السيد أيمن نور شكل المفاجأة الوحيدة في هذه الانتخابات. فقد حصل على المركز الثاني، وصوت له أكثر من نصف مليون مواطن. ويوضح أن نقول بأن هذه الكتلة تمثل التصويت الراديكالي الذي توجه نحو نقد، لرفض الرئيس مبارك بقدر كبير من الحزم. فهؤلاء الذين ذهبوا لرفض الرئيس مبارك اختاروا السيد أيمن نور لأنه الأكثر تعبيرا في هذه الانتخابات عن الموقف الراديكالي لأنه ظهر كضحية للممارسات القمعية لنظام الرئيس مبارك، ولأنه بدا الأكثر تشددا في الدفاع عن الحل الديمقراطي، والأكثر شبابا وتعبيرا عن جيل بازغ يحتج على تهميشه وتجميد الحراك الجيلي الذي أبرز شيخوخة وانفصال نخبة الحكم عن المزاج الشعبي العام الذي يتوق للتغيير.

وكانت نتائج وزارة الداخلية عن استفتاء عام ١٩٩٩ تقول بأن مليون شخص تقريبا صوتوا برفض ترشيح الرئيس مبارك. وتثير المفارقة بعض التكهنات المسلية. فإما أن نصف هؤلاء قرروا الامتناع عن التصويت هذه المرة وإما أن نتائج هذا الاستفتاء الأخير قبل التحول إلى الانتخابات المباشرة كانت مزورة، فتم تضخيم أعداد الذين ذهبوا للتصويت في هذا الاستفتاء لتقول نعم لمبارك بأضعاف أضعاف العدد الحقيقي، وكان لا بد لأسباب تعود إلى

"الشباكة" أن تتم زيادة أعداد الذين قالوا لا أيضا، وبحيث تصل نسبة الموافقين إلى ٩٣% في الحالة الأولى يكون من قاطعوا قد استجابوا لشعار حركة كفاية بالمقاطعة، وهو ما يعني أن الحركة لها نفوذ كبير لا يظهر بالضرورة في المظاهرات الشعبية. أما في الحالة الثانية فإن التزوير يدعونا للتحقيق في الواقع السياسي والقانوني للبلاد خلال خمسين عاما، أو على الأقل خلال ٢٤ عاما مضت.

وهنا تأتي مناسبة الملاحظة الثانية فقد أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية أن نسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية وصلت إلى ٢٣%، وهي أقل نسبة حضور في تاريخ الاستفتاءات والانتخابات في مصر. ويعني ذلك بكل بساطة أن ما أعلنته القوى والأحزاب السياسية، وحركة كفاية، والأهم هو ما أعلنه نادي القضاة حول تزوير الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ صحيح. ويجبرنا هذا الرقم على طلب مراجعة الأسس القانونية للنظام السياسي في مصر. فهو يشير بكل بساطة إلى أن هذا النظام عاش من الناحية القانونية بالتزوير، وهي جريمة كبرى وفقا للدستور، بل وفقا لأبسط مبادئ القانون.

هل يهم ما إذا كان التزوير قد غير أو لم يغير النتيجة النهائية للانتخابات. كان من المتوقع دائما أن يفوز المرشح الذي يقدمه مجلس الشعب لمنصب الرئاسة، لأنه ببساطة كان الوحيد الذي ينفرد برأي الناس. ومهما كان عدد الذين ذهبوا للتصويت فإنه بدون وجود بديل قوي، وله مصداقية سياسية سيقولون نعم بنسبة لا بأس بها، لأن الناس بداهة لن تصوت تماما لصالح فراغ سياسي. ولكن التزوير يعني أن الإجراءات باطلة، وأن الذين أداروها ارتكبوا جريمة تكفي تماما لمحاكمتهم بجريمة خيانة الدستور، وهو ما يكفي وزيادة لإعلان الاستفتاء باطلا، ودعوة الناخبين من جديد للنظر في أمر الرئاسة.

ولأن استنتجت منظمات حقوق الإنسان التي تولت المراقبة في الانتخابات الرئاسية الحالية شبه تلاعب كبير وواسع، ولكن لا يكفي "الإعلان ببطلان الانتخابات" وبرهانها على ذلك أن الرئيس مبارك نجح بنسبة ٨٨%، كما أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المعينة (عمليا من الرئيس المرشح)، وأن الفارق بين الرئيس ومنافسيه جماعة كبير جدا بحيث إن النتيجة لم يكن لتتغير وكان الرئيس سيظل فائزا في كل الأحوال بغض النظر عن التزوير. وهذه في الواقع حجة باهتة بل تعتبر تزويرا بذاتها للقضية برمتها، فالقضية في الجوهر هو ما إذا كانت الانتخابات قانونية أم غير قانونية. وتزوير الانتخابات ولو في دائرة واحدة يفسدها من الناحية القانونية طالما أنه تم بوعي وباستخدام قوة جهاز الدولة بأسلوب مباشر أو غير مباشر. إن القضاة بحكم براءة مهنهم قد يكونون جميعا على اتفاق بأنه ارتكب جريمة ما لو أن إجراءات الضبط والتفتيش وغيرها من الإجراءات كانت باطلة قانونيا. والإجراءات لا تقل

أهمية عن المضمون، لأنه تمثل الصفقة الأساسية لحكم العسكر وطلعت، لذلك لا نستطيع الاطمئنان إلى الإجراءات لأن لدينا أدلة ساحقة على تزوير الانتخابات في أكثر من دائرة، وبعشرات من الوسائل، فإنها تعد قانونا باطلة.

والواقع أن الانتخابات شابها عوار كبير جدا من جميع الوجوه تقريبا، ولذلك فقد اعتبر سلطة الحكم مشروعة سياسيا لأن البديل الثوري لإعلان بطلانه هو الفراغ السياسي. ولكن هذه السلطة ليست مشروعة قانونا لأنها قامت تاريخيا على تزوير الانتخابات العامة على كل المستويات.

ظاهرة أيمن نور في الانتخابات الرئاسية هامة للغاية لأنها لم تلفت نظرنا في البداية وقد أخطأ أكثر المراقبين بمن فيهم كاتب هذا المقال لأنهم لم يتنبهوا بحدوث عدد كبير من الشباب إلى حلبة التصويت لأول مرة بما قد يغير التوقعات. فهذا هو القطاع الوحيد من الطبقة الوسطى التي لم تقاطع الانتخابات بصورة غريزية كالعادة، وقررت أن تدخل المعركة. وبالطبع لم يكن تصويتها كافيا لتغيير النتيجة. ولو أن حركات مثل كفاية انتبهت إلى هذه الظاهرة، لما قاطعت الانتخابات، ولكانت دعت الطبقة الوسطى للتصويت بكثافة بما كان من المحتمل أن يغير النتيجة، ويضطر النظام للقيام بأعمال تزوير أكثر فجاجة ووضوحا مما تم.

وبهذا المعنى فإن الانتخابات الرئاسية كان لها طابع مزدوج. فهي من ناحية قد ثبتت الأمر الواقع وحافظت عليه دون تغيير، وهي من ناحية ثانية قد أنذرت بأن الأمة تتوق للتغيير، وأن شبابها بدأ يدخل معركة التغيير من خلال صندوق الاقتراع، وهو ما يجب معه أن يتطور نظرتنا للعملية الانتخابية برغم أنها لا تقوم على ضمانات حقيقية للنزاهة.

وأخيرا فإن الاستدلال المهم هنا ليس أن يدخل المجتمع معركة الانتخابات البرلمانية بقوة فمجلس الشعب دستوريا لا يملك سلطات تذكر، والانتخابات البرلمانية المقبلة قد تظهر ضعف الأحزاب والقوى السياسية بأكثر مما ستظهر تأثير التوق للتغيير وقوى التغيير. وإنما الاستدلال المهم هو أن ندخل المعركة الحقيقية الأكبر وهي معركة الدستور. فلا يكفي إحداث تعديلات دستورية، وخاصة لو أنها تمت بنفس طريقة تعديل المادة ٧٦. وما يجب أن يتم هو رفع شعار "جمعية تأسيسية منتخبة" تضع مشروعا لدستور جديد يتم الاستفتاء عليه شعبيا.

الطريق إلى إحياء الأحزاب المصرية

بدأ المجتمع السياسي مناقشة مثيرة بالفعل حول الأداء الباهت لأحزاب المعارضة المصرية في الانتخابات الرئاسية. وتهمنا هذه المناقشة لأسباب كثيرة بعضها يتصل بفهم ما جرى في ساحة السياسة خلال ثلاثة عقود من التعدد الحزبي المقيد، وأهمها يعود إلى ضرورة إنتاج برلمان أكثر تمثيلا للحياة الفكرية والسياسية في مصر، وأكثر قوة في أداء وظائفه التي قيدها الدستور، وشوهتها الممارسة الفعلية لأسباب لا تخفى على أغلب الناس.

ما نلاحظه في هذه المناقشة أنها تندرج تحت ثلاثة خطابات مختلفة، إلى حد بعيد.

الخطاب الأول يعود بأزمة الحياة الحزبية في مصر إلى فشل قادتها وزعمائها، ففي لدينا حياة حزبية تناقض المستويات المعروفة في المجتمعات الديمقراطية. فزعماء الأحزاب مستبدون يمركزون السلطة الحقيقية بأيديهم، ويلغون فعل المؤسسات القيادية لأحزابهم أو يحيلونها إلى أجسام طيعة وعاجزة كما يحدث على مستوى النظام السياسي الذي ينتقدونه. وهم بدورهم حكام أبديون لأحزابهم، بالرغم من أن أغلبهم يفتقر إلى المهارات الأساسية الضرورية للمنافسة السياسية وخاصة في الانتخابات العامة. وبإيجاز يقول هذا الخطاب بكل بساطة أن قادة أحزاب المعارضة وهيئاتها العليا مصابة بمرض الفصام والازدواجية لأنها تمارس ما تعترض عليه في النظام السياسي، وربما بصورة أشد. فهم ينتقدون الحكم الأبدي والمطلق في النظام السياسي المصري، ولكنهم لن يستقيلوا أبدا حتى لو فشلوا فشلا ذريعا في الانتخابات العامة، بما فيها الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولن يراجعوا أنفسهم أو يعترفوا بالمسئولية عن الأخطاء والفشل، ولن يتركوا أي مقعد محتمل في هيئاتهم القيادية دون أن يهمشوه أو يستبعدوه أو ببساطة يفصلوه ويجمدوه.

أما الخطاب الثاني فيبدي السير على الطريق نفسه ويذهب إلى مدى لا يذهب إليه الخطاب الأول، وهو لوم المصريين أنفسهم. فإذا كان قادة الأحزاب المعارضة، وأحيانا هيئاتها القيادية، أو حتى أعضاؤها أنفسهم مصابون بالفصام والازدواجية في الممارسة السياسية فلأن الثقافة السياسية المصرية لم تستوعب معنى الأحزاب، بل ومعنى الديمقراطية وليست مؤهلة له، في الوقت الحالي على الأقل. إن أصحاب هذا الخطاب لا يحترمون كثيرا حتى الحزب الوطني الديمقراطي إلا لأنه حزب الدولة، فهم يعتقدون في قرارة أنفسهم أن الديمقراطية العربية لا تناسبنا، وأن جهاز الدولة هو الكيان الوحيد الذي يمكن أن يلتف حوله المواطنون. ولهذا الفكر جذور عميقة في مصر منذ أن بدأت جماعة صغيرة من الصحفيين والأدباء في عقد الأربعينيات يروجون لفكرة المستبد العادل باعتبارها مناط الخلاص من النظام الحزبي

الذي ساد في مصر قبل عام ١٩٥٢، ولذلك تعلقت الأحزاب بالسلطة والتفت بحماس شديد حول الرئيس نجيب ثم عبد الناصر، فصارت عبادة الشخصية جزءًا لا يتجزأ من فكرهم وشخصيتهم وأساس ممارستهم السياسية. وفي الواقع العملي يسعى الفاعلون بهذه المنافسة للحصول على مناصب سياسية من خلال التقرب من الرئيس ومداهنته وإغداق صفات غير بشرية عليه وليس من خلال التقدم للانتخابات العامة؛ حيث يختار الناس من يمثلهم. وهم لذلك يميلون إلى المصادرة على إمكانية نشوء نظام حزبي قبل أن يكون ركنًا أساسيًا في صيغة ديمقراطية. ومن هنا تأتي المبالغة في إدانة الأحزاب القائمة وعزو المسئولية عن ضعفها للأحزاب ذاتها، أو للخصائص الثقافية للمصريين جميعا.

ثمة خطاب ثالث أكثر موضوعية وهو يعزو ضعف الأحزاب إلى خصائص التجربة السياسية التي مرت بها مصر منذ عام ١٩٧٧ عندما بدأت التعددية الحزبية. فقد بدأت التجربة بصورة اصطناعية ومحكومة من أعلى ولمجرد الإيحاء بأن مصر انتقلت بالفعل إلى الشرعية الديمقراطية بدلا من الشرعية الثورية التي فرضتها ثورة يوليو منذ بدايتها، وكانت وظلت وظيفة أحزاب المعارضة هي القيام بدور الديكور الديمقراطي، بجانب حزب الدولة الذي يرعاه الرئيس. ولأن النخب التي تمتلك مصادر القوة وقدرات التعبئة ذهبت وانتقلت إلى حزب الرئيس لم يتبق غير قطاع صغير من العناصر الراغبة في ممارسة أدوار سياسية وتوزعت على أحزاب المعارضة، أو الحركة الإسلامية التي ظلت محجوبة عن الشرعية. لقد خلقت هذه الرؤية حالة دائرية، للممارسة السياسية. فالرئيس يختار فعلا أعضاء حزبه الراغبين في دخول البرلمان ويضمن لهم الأغلبية، وتحمي أغلبية البرلمان الرئيس الذي يستحيل منافسته في استفتاءات عامة. ومن ناحية ثانية فإن الإطار التشريعي وبصفة خاصة قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الانتخابات وقانون مجلس الشعب وقانون الأحزاب ضمن غلق الدائرة بصورة كاملة، ولم يعد بوسع أي حزب تحقيق مجرد "تمثيل مشرف" في البرلمان. وفي هذا السياق يبدو للجميع أنه لا يوجد بل، ولا يمكن أن يوجد بديل للسلطة القائمة بالفعل.

وعندما تخسر الأحزاب القدرة على المنافسة الفعلية على السلطة العامة، أو التأثير عليها من خلال البرلمان، أو من خلال العمل الجماهيري والشعبي، فهي تفقد الصفة الحاسمة في تعريف الأحزاب وتصبح أقرب إلى الجمعيات الأهلية، أو المنابر الفكرية؛ حيث يؤدي أي خلاف ولو بسيط في الرأي إلى الانشقاق. ومن ثم تحولت الأحزاب المصرية إلى جرائد أو إلى منتديات. وعندما حاولت بعضها الإفلات من هذا المأزق بالتحالف مع التيار الإسلامي تحت المظلة الحمراء، وتم التعامل معه بخشونة بالغة وصلت إلى تجميده أو حله

تبدو عقدة المسألة اذن في أنه لم يكن هناك مجال للتنافس الفعلي على السلطة العامة، وان الدولة مصممة على المحافظة على معمار سياسي بعينه؛ حيث يكون هناك "حزب" للدولة كبير الى درجة كاسحة، ثم عدد صغير او كبير من الأحزاب الصغيرة التي يعبر بعضها عن تيارات حقيقية في المجتمع، او وك بالصدفة البحتة، وكتعبير عن لأزمات المستدامة للأحزاب الأكبر

وفي هذا السياق يأتي تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتفتح ثغرة في النظام المغلق لتوليد السلطة العامة، ولممارسة السياسية بشكل عام وبغض النظر عن القيود التي وضعها نص التعديل، فإن النظام الجديد لانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر يشتمل على تناقض أصيل فهدفه الأساسي هو حصول الرئيس على تفويض شعبي قوي من خلال اقتراع الشعب له من بين منافسين متعددين ولكن إن لم يكن المتنافسون يعبرون عن تيارات حقيقية منظمة في احزاب قوية فهو لن يكون قد فاز في منافسة قوية، ولا يكون أمام الشعب سوى الاقتراع له لأن الآخرين لا يقدمون بديلا، وهم ليسوا بدلا من الناحية العملية!

وتبدو المعضلة كما يلي إن كانت النية تنصرف الى الاستمرار في تضعيف الأحزاب فلماذا التحول الى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الدولة؛ اذ يبدو نظام الاستفتاء أكثر منطقية أما اذا كانت النية قد انعقدت على تفعيل النظام الجديد فلا مناص من تقوية الأحزاب والسؤال هو كيف؟

يتجه تفكير الدولة منذ زمن الى عدد من الإصلاحات السياسية التي من شأنها تقوية الأحزاب، وعلى رأسها اصدار تشريع جديد للانتخابات البرلمانية يمزج بين الانتخاب الفردي والقوائم الحزبية ولا شك ان هذا التشريع مطلوب ويعود فعلا الى تقوية عدد محدود من احزاب المعارضة التي تعبر عن تيارات حقيقية، فهي إن لم يكن لديها الشخصيات التي تستطيع تقديم خدمات شخصية واسعة لدوائرها فلديها على الأقل أنصار لفكرها، او أيديولوجيتها، والذين يمكن جمع أصواتهم على المستوى القومي بما يمنح تلك الأحزاب مقاعد في البرلمان فإذا افترضنا ان البرلمان سيتم تقويته؛ وفقا لما وعد به الرئيس مبارك فسوف يكون لبعض هذه الأحزاب فرصة في التأثير على السلطة العامة، ومن ثم استعادة حيويتها المفقودة

ويدافع الكثيرون أيضا عن أهمية إرساء تقاليد حزبية جديدة تتفق مع التقاليد السائدة في المجتمعات الديمقراطية، وخاصة الحياة الديمقراطية الداخلية، وإعمال قواعد منطقية للأداء السياسي لرؤساء الأحزاب وهيئاتها العليا، فإن لم يحققوا أداء معتبرا في الانتخابات العامة

يكون عليهم الاستقالة او يعرض عليهم الاعضاء الاستقالة في مؤتمرات عامة. ومن يقول بغير ذلك إنما يكرس في الحقيقة فكرا استبداديا يتناقض تماما مع الفكر الديمقراطي.

غير ان كل هذه التدابير الإصلاحية قد لا تؤدي الى احياء الأحزاب في مصر بالصورة التي تجعلها ركنا أساسيا في تجربة ديمقراطية مكتملة، او ذات معنى، وبما يتجاوز بكثير وظيفة الديكور. فليس من الممكن احياء الاحزاب وتجديدها من الداخل، واستكمال بنيتها التنظيمية حاليا، الا من خلال قرار استراتيجي يأخذ بنموذج سياسي ديموقراطي جديد.

ان نموذج الجمهورية البرلمانية هو القادر حقا على احياء النظام الحزبي وصياغته بما يضمن توليد طبقة سياسية مقتدرة ومتمتعة بالخصائص الضرورية لقيامها بإدارة الدولة والمجتمع. سيكون لدينا – وفقا لهذا النموذج – رئيس منتخب من البرلمان يحرس وظائف السيادة، بينما تترك وظائف الحكم لحكومة منتخبة شعبيا برئاسة زعيم حزب الاغلبية، وهو النظام الذي تبناه دستور ١٩٢٣ ومشروع دستور ١٩٥٤.

اما اذا شئنا ان نحتفظ بالنظام الرئاسي الحالي ونقوي الأحزاب في نفس الوقت فلا مناص مطلقا من ضمان الحياد التام للسلطة الإدارية والتنفيذية، ويجب في هذه الحالة ضمان الحياد الحزبي للرئيس ولو خلال مرحلة انتقالية.

ويبدو ان الدولة تفكر في نموذج آخر يقترب بالنظام السياسي المصري من النظام الدستوري الفرنسي الحالي؛ حيث يقتسم الرئيس سلطاته التنفيذية مع رئيس وزراء وحكومة (بالمعنى المعروف في النظم البرلمانية). والواقع ان هذا النظام لم يعمل بصورة سلسة وخاصة عندما جاءت الحكومة من حزب يختلف عن حزب الرئيس. كما ان الفارق الأعظم هو ان النظام الدستوري للجمهورية الفرنسية الخامسة عدلت من نظام ديموقراطي قديم وله جذور قوية، بينما ما نريده في مصر هو تأسيس نظام ديموقراطي اصلا.

المشكلة الحزبية هي في الواقع مشكلة نظام دستوري، ويجب حلها عند هذا المستوى في كل الأحوال.

إصلاح الأحزاب

هل يمكن إصلاح التركيبة الحزبية التي عاشت معنا منذ عام ١٩٧٧؟ يلح علينا هذا السؤال ونحن مقبلون على الانتخابات البرلمانية في أقل من شهرين. فلا نحتاج إلى عين سحرية لقراءة المستقبل القريب بقدر معقول من الثقة. فأداء أحزاب المعارضة كان أقل من ضعيف في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ مارس. وليس من المتوقع أن يتطور هذا الأداء في شهرين. وحتى إذا جرت الانتخابات البرلمانية في حرية ونزاهة، فلن تحصل الأحزاب الشرعية على نسبة تذكر من مقاعد البرلمان المقبل.

هل تستطيع أحزاب المعارضة الرسمية أن تصلح نفسها بنفسها أصلاً؟ نشك صراحة مع أن هذه الفرصة ضعيفة للغاية. فلو تتبعنا تاريخ الحياة الحزبية في مصر لأدركنا أن محاولات عديدة جرت لإصلاح أحزاب كثيرة من الداخل، وانتهت أكثر هذه المحاولات بانشقاقات متعددة ومتتابعة، وهو ما ساهم في كثرة الأحزاب الميكروسكوبية، أو أدى إلى تجميد أحزاب كانت كبيرة بالمقاييس الممكنة في الظروف السياسية التي سادت البلاد منذ إعلان التعدد الحزبي المقيد.

ليس هناك ما يفيد كثيراً في توجيه النداءات المتكررة للأحزاب بأن تصلح نفسها بنفسها. فالطريقة الوحيدة لإحياء وإصلاح الحياة الحزبية في مصر هو التقدم السريع على طريق إصلاح النظام السياسي والدستوري. فهزال وانخفاض مستوى وتشوه الحياة الحزبية هي نتيجة طبيعية للأوضاع السياسية والدستورية في البلاد. فليس هناك خطأ في المصريين يجعلهم عاجزين عما قام به غيرهم في أكثرية بلاد الدنيا وهو إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يقوم بين مكونات أخرى على التعدد الحزبي. ورغم أن الأحزاب ليست كيانات مثالية، فلا توجد طريقة معروفة لإقامة حياة ديمقراطية حقة بدونها. ولو كان ذلك ممكناً لتحقق بالفعل في مصر أو في أي بلد آخر. فبكل بساطة الدول التي لا تعرف حداً أدنى من التعدد والتداول النسبي المتحرك بين الأحزاب ليست بلاداً ديمقراطية. ولا يمكن إصلاح الحياة الحزبية إلا بالانتقال إلى ديمقراطية حقة.

يعني ذلك أن المفتاح الممكن لإصلاح الحياة الحزبية هو التمكين للانتقال الديمقراطي عبر إصلاح سياسي ودستوري عميق، وليس عن طريق نداءات عميقة. فالحزب لا يكون حزباً إلا إذا كان قادراً على المنافسة السلمية على الحصول على تفويض شعبي بالحكم، أو على الأقل التأثير على الحكم من خلال التأثير على بقاء الحكومة أو فرصتها في الحصول على موافقة البرلمان على سياساتها، وما تقترحه من تشريعات. وفي غياب فرصة تداول السلطة

والتأثير بقوة على إمكانية صدور التشريعات والموافقة البرلمانية على السياسات يتحول الحزب إلى منبر فكري. وهناك فرق كبير في الصلابة الداخلية بين الحزب والمنبر السياسي، فالأول ينشق بسهولة كلما وقع خلاف كبير في الأفكار أو تصادمت الشخصيات. أما الحزب السياسي فلا ينشق بالسهولة نفسها نظرا لأن فرصته في النجاح في الانتخابات العامة يتوقف على حجمه وتماسكه الداخلي. ولذلك وبعد فترة من التعلم تضطر الأحزاب في الدول الديمقراطية إلى إيجاد طرق منهجية لحسم الخلافات والصراعات الداخلية بصورة سلمية مع الاحتفاظ بالكتلة الرئيسية للحزب سليمة ومتحدة، وهو ما يجعل الإصلاح عملية دائمة مستمرة.

وفي جميع الدول الديمقراطية، ثمة معيار واضح نسبيا لبقاء الزعامات الحزبية، وهو بكل بساطة أداؤها في الانتخابات العامة. وعادة ما يعني إصلاح الأحزاب من الداخل تغيير الزعامات والتوجهات الحزبية بمناسبة سوء الأداء في الانتخابات العامة، وهو مؤشر أمين لأن الانتخابات العامة لا يتم تزويرها في الدول الديمقراطية. ولذلك فباستثناء الأحزاب الفاشية تعرف جميع الأحزاب الكبيرة في المجتمعات الديمقراطية طريقة ديمقراطية لانتخاب قياداتها وهيئاتها القيادية بصورة ديمقراطية وبمناسبة قرب موعد الانتخابات العامة، أو انعقادها بالفعل وظهور نتائجها بالفعل بما يسمح بالحكم على أداء الزعامات والهيئات القيادية بصورة موضوعية.

في الحالة المصرية لم تعمل آليات منهجية للإصلاح الداخلي للأحزاب نظرا لأن الدولة تبنت حزبا واحدا، ونظرت لبقية الأحزاب كخصوم، تحدد هي إمكانية وحجم تمثيلها عن طريق سيطرتها التامة على العملية الانتخابية ووفقا لمقبولية تصرفات وسياسات الزعامات القائمة، فتعطي هذا وتمنع عن ذاك بقدر ما ترضى عن هذه أو تلك من الزعامات.

ورغم أن فرصة إصلاح الأحزاب من الداخل تبدو ضئيلة للغاية في غيبة إصلاح سياسي ودستوري عميق يؤسس للانتقال الديمقراطي، فليس أمامنا من سبيل سوى العمل بكل قوة على دفع حركة الإصلاح الداخلي استعدادا لإنجاز هذا الإصلاح.

وثمة ثلاثة مستويات للإصلاح الداخلي للأحزاب:

الأول هو المستوى الفني، ونقصد به تحسين الأداء التنظيمي للأحزاب بصورة منهجية. فتمتع الأحزاب بقدرات كبيرة في المنافسة الانتخابية يتوقف إلى حد ما على تنوع بنيتها التنظيمية وإحكامها وقدرتها على إنتاج بدائل للسياسات القائمة وترويج هذه البدائل بين الجماهير. وتختلف مدارس التنظيم تبعا للتقاليد التاريخية للأحزاب والأيديولوجيات. غير أن جميع الأحزاب المصرية صارت تملك بنيات تخصصية غالبا ما تكون مشابهة لبنية الحكومة، ولو بقدر من المرونة، فتكون هناك أقسام متخصصة في الموضوعات الاقتصادية وقضايا

التنمية البشرية من تعليم وصحة وثقافة وتدريب ورياضة وغيرها، والموضوعات النوعية ذات الصلة بإدارة المرافق العامة الكبرى، فضلا عن السياسة الخارجية. ويسهم هذا التخصص في تربية أجيال من الكوادر الحزبية التي تعرف هذه القضايا بدقة، وقد تسمح لها حتى حكومة حزب منافس بالمشاركة في إدارة ملفات معينة في كل من هذه المجالات. ومن الملفت للنظر أن بعض أهم أحزاب المعارضة المصرية لم تطور بنية من هذا النوع.

المستوى الثاني يتعلق بالتسلسل القيادي وأسلوب صنع القرار والحياة الداخلية للحزب عموما. ومن الملفت للنظر أن قليل من الأحزاب المصرية يعرف فكرة الانتخاب من القاعدة نفسها، وبعضها أسس هيكله التنظيمي على أساس تقليد تاريخي قديم لم يعد له ما يبرره، فلا يعرف أكثر من مستوى واحد للقيادة تحت مستوى الزعيم. وتقوم غالبية الأحزاب على تمكين الزعيم من أن يحكم حزبه حكما مطلقا مشابها للحكم المطلق في الدولة ذاتها. وتحتاج كل الأحزاب المصرية إلى ترقية هياكلها التنظيمية وإلى قدر معقول من الإدارة أو القيادة الجماعية، وإلى تمكين المؤتمر العام أو الجمعيات العمومية من ممارسة وظيفة السلطة العليا سواء فيما يتعلق بوضع السياسات، أو اختيار الهيئات القيادية بما في ذلك زعيم الحزب اختيارا حرا مباشرا.

أما المستوى الثالث فيتعلق بالعمل الجماهيري. وهنا يبدو أن النموذج الذي ساد طريقة العمل الجماهيري في مصر هو أسلوب الخدمات الشخصية، أو الخدمات العامة المباشرة والبسيطة. وقد رسخ هذا النموذج نفسه لأن القاعدة الذهبية التي قامت عليها الانتخابات العامة في مصر هي قاعدة "الأصوات مقابل الخدمات". والواقع أن هذا المفهوم يخلط تماما بين الأحزاب والجمعيات الأهلية. فمن الطبيعي أن يقوم نوع من الجمعيات على تقديم الخدمات مثل التوسط لتعيين أبناء الدائرة الانتخابية، أو نقلهم من موقع إلى آخر وتنظيم فصول محو الأمية والتقوية، مرورا بالمشروعات البسيطة مثل فتح العيادات وعقد المسابقات الرياضية. وأخشى أن هذا هو ما يتجه إليه الداعين لإصلاح الأحزاب من الداخل؛ أي تحويلها من منابر فكرية وأيديولوجية في الواقع إلى جمعيات أهلية.

إن هذا الخلط يعود إلى نتيجة أسوأ. فمهما توفرت الموارد للأحزاب فإن تقديم الخدمات المباشرة سيكون دائما بيد الدولة والقطاع الرأسمالي. والأهم هو أن أسلوب تقديم الخدمات كأسلوب للوصول إلى البرلمان يدمر مبدأ حكم القانون؛ حيث يفترض أن يتم تقديم الخدمات بناء على قاعدة موضوعية وليس قاعدة الواسطة، كما أنه يدمر النائب البرلماني الذي يمضي وقته كله في المرور على الوزارات والمرافق وينسى أو يتنازل بالضرورة عن مسئوليته التشريعية والرقابية.

في المجتمعات الديمقراطية تقوم الجمعيات المدنية بتقديم الخدمات وفقا لمدارس مختلفة تتفق بشكل عام مع المدارس الفكرية التي نشأ عليها الأحزاب. ولذلك تستمد الأحزاب جزءا من قوتها من تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع المدني. أما السياسة الجماهيرية فتقوم على قاعدة مختلفة تماما وهي تنظيم القوى الجماهيرية المختلفة: مثل العمال والطلاب والفلاحين وأهالي الأحياء والقرى والنساء وغيرهم، للنضال من أجل مصالحها السياسية والمدنية. وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال هياكل أو أقسام ومنظمات نوعية تترجم فلسفة الحزب وقيمه السياسية. فالأحزاب في النهاية تعكس مصالح اجتماعية ما، وتمارس هذا الدور عبر أيديولوجيات محددة. أما أرقى السياسات الجماهيرية فهي تقوم على الترويج للسياسات البديلة التي وضعتها بين الجماهير. ومن الواضح أن هذا المستوى هو عقدة العقد في الأداء السياسي والانتخابي للأحزاب المصرية، لأنه الأكثر صلة بالإصلاح الديمقراطي أو غيابه.

وبوسع بعض الأحزاب المصرية أن تقوم بإصلاحات أساسية في بنيتها التنظيمية في غضون مدى زمني قصير. ولكنها قد لا تستطيع وضع سياسة جماهيرية إلا بعد إنجاز إصلاحات دستورية وسياسية كبيرة تضمن الانتقال الديمقراطي. أما ما يجب على جميع الأحزاب أن تقوم به على الفور فهو تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الحياة الداخلية والتسلسل القيادي. وربما تكون البداية السليمة لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة هو أن تقوم الأحزاب القادرة بعقد مؤتمراتها العامة على وجه السرعة لوضع البرامج أو تجديدها، وانتخاب الهيئات العليا التي تقودها خلال مرحلة الانتخابات. أما الأحزاب غير القادرة فلتفكر في الاندماج في الأحزاب الأقرب لها عقائديا وسياسيا.

قائمة أم فردي أم شيء آخر؟

ساهم الانطباع بأن الدولة تنوي إصدار قانون جديد لتنظيم الانتخابات البرلمانية المقبلة في إشاعة مناخ من التفاؤل حول إيقاع عملية الإصلاح السياسي. وكانت بعض التصريحات تشير إلى أن هذا القانون سيجمع بين نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة، أو الانتخاب الفردي من ناحية ونظام القوائم الحزبية أو التمثيل النسبي قد أنعشت الآمال في إحياء الحياة السياسية، وربما إنتاج طبقة سياسية جديدة نسبيا تأتي جزئيا على الأقل من الأجيال الشابة، وإنتاج برلمان أقل خضوعا لاحتكار الحزب الوطني، وأكثر توازنا في تمثيل التيارات السياسية الكبرى في البلاد. فهل تترك تلك التصريحات تقضي على هذه الآمال؟

الإجابة هي بالقطع بالنفي. فالفكر السياسي المصري لا يمكنه قبول أن هذه النتيجة المحبطة. فما العمل؟ وكيف نعزز إيقاع الإصلاحات السياسية والدستورية في الفترة القصيرة المقبلة.

الواقع أننا لو حصرنا المناقشة في تحسين نوعية البرلمان المقبل، لما انتهينا إلى نتيجة حاسمة.

لا شك أن إصدار تشريع جديد لانتخابات مجلس الشعب يجمع بين الفردي، ونظام القوائم الحزبية كان من الناحية النظرية هو الاختيار الأمثل. فنظام القوائم الحزبية يقوي الأحزاب المهمة في مصر، وقد ينتج نظاما أقل خضوعا لاحتكار الحزب الوطني، ويساعد بلادنا على الانتقال من نظام حزبي صار في الواقع العملي يقوم على حزب واحد، ويخلصنا من الصورة السلبية للفشل في إنتاج تعددية سياسية بالرغم من مرور ثلاثين عاما على نهاية الاتحاد الاشتراكي العربي. كما أن نظام التمثيل النسبي هو الطريقة المثلى لتقوية الطابع السياسي للانتخابات العامة، والتي صارت أسيرة تماما لمعادلات لا شأن لها بالسياسة، أو المصالح العامة للأمة. فهي تدور وجودا وعدما حول الخدمات الصغيرة والمنافسات البدائية حول المكانة بين شخصيات متنفذة في المجتمع المحلي، وبين القرى وأحيانا بين المراكز والمدن الصغيرة التي تقع في دائرة واحدة. وربما لا نبالغ إذا قلنا إن معادلة الصوت مقابل الخدمات كان أحد أبرز الأسباب لإهدار حياد الإدارة الحكومية، بل ولإهدار المساواة وحكم القانون، ولا يختلف في ذلك عن الفساد الكامن في آلية "الواسطة". وفضلا عن ذلك فإن الانتخاب الفردي يتحيز تماما لصالح الأجيال القديمة، وضد الأجيال الشابة ولصالح الأغنياء وضد الفقراء الذين لا يستطيعون مواجهة أعباء عملية انتخابية مكلفة ماديا وصار المال يلعب

فيها دورا كبيرا. ويتوقع البعض بقدر من التشاؤم أن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستتيح لرجال الأعمال اجتياح مجلس الشعب المقبل.

وبالمقارنة فنظام التمثيل النسبي يقيم المباراة السياسية على قاعدة الأفكار والمصالح العامة المشتركة للأمة. ويفتح الباب أمام تقوية النقاش العام بين تيارات سياسية، وقد ينتج طبقة سياسية جديدة نسبيا لأن الأجيال الشابة التي تحمل لواء مختلف تيارات الفكر والسياسة سيكون لها ثقل أكبر في القوائم بالتوازي مع ثقلها الأكبر في المجتمع. ومن المحقق أن نظام التمثيل النسبي سينتج برلمانا أكثر عطفا على قضية الإصلاح السياسي والدستوري من البرلمان الحالي.

ولكن ثمة أكثر من حجة منطقية وراء تأجيل الأخذ بهذا النظام الانتخابي المتوازن. فيكاد يكون من المستحيل أن يصدر تشريع جديد للانتخابات من البرلمان الحالي في غضون الفترة الزمنية المتبقية حتى عقد الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب في نوفمبر المقبل. ومن ناحية ثانية فإن الذين يقترحون أن يصدر هذا التشريع بقرار بقانون من رئيس الجمهورية يقعون في تناقضات كثيرة. فأحد أهم محاور الإصلاح السياسي أن يتم تقييد السلطات الممنوحة لرئيس الدولة وفقا لدستور ١٩٧١ بما في ذلك صلاحية إصدار قرار قانون وهو الأمر الذي يحصره الدستور في فترات غياب المجلس. وليس من الحكمة أن يصدر تشريع بهذه الأهمية بقرار منفرد من رئيس الدولة الذي هو في الأصل القابض على السلطة التنفيذية.

غير أن عندي حجة إضافية تميل إلى تأجيل إصدار هذا التشريع. فالأحزاب المهمة القديمة تكونت هياكلها في فترة اتسمت بالركود السياسي، فتجمدت هياكلها وضمرت مع الوقت، وهجرتها الأجيال الشابة فصارت جميعا - كما أظهرت الانتخابات الرئاسية في السابع من سبتمبر - أسيرة أجيال كهلة أو عجوز لا يمكنها أن تتلامس مع هموم وتطلعات شباب هذا الوطن وهم الأغلبية الساحقة. والأهم أن معظم أن لم يكن كل زعامات الأحزاب القديمة القائمة أدارت أحزابها بقدر كبير من الاستبداد والمركزية بل والتعسف. والانتقال إلى نظام التمثيل النسبي يمنح سلطات واسعة لهذه الزعامات نفسها لتكريس سلطتها الاستبدادية. والواقع أن هذا الجانب من صورة الحياة السياسية في مصر لم يحظ بالاهتمام المناسب من الفكر السياسي في مصر؛ إذ يستحيل أن تتعزز الديمقراطية على المستوى الوطني إن كانت كل الأحزاب القديمة تدار بصورة استبدادية. ولا مقام هنا للأخذ بمقولة الاختلاف والتباين بين الإدارة الحزبية وإدارة الدولة، فالفكرة هي بالأصل سخيفة في أفضل الأحوال، وهي تمجد الاستبداد داخل الأحزاب وتعيق تطور ثقافة ديمقراطية داخل الطبقة السياسية. ويشهد الواقع الراهن صراعات شديدة من أجل إصلاح نسق الإدارة الحزبية في كل الأحزاب المهمة تقريبا. وتنظيم الانتخابات

البرلمانية المقبلة بتشريع يقوم على القوائم الحزبية يقطع الطريق على النضال الإصلاحي داخل الأحزاب، وهو جانب لا يقل أهمية عن النضال من أجل الإصلاحات الديمقراطية على مستوى الدولة ككل. وعلى نفس المنوال فإن الانتقال السريع لنظام انتخابي يأخذ بالقوائم الحزبية يتحيز لصالح الأحزاب القديمة، وضد الأحزاب البازغة والشابة، أو التي تنتظر الحصول على موافقة لجنة الأحزاب، أو أحكام قضائية إيجابية.

ولكن إن كان من المحتم أن تنعقد الانتخابات البرلمانية المقبلة بالنظام الفردي فهل يعني ذلك التسليم بمثالب تطبيق هذا النظام في مصر، وهي مثالب يعاني منها الجميع بمن فيهم الحزب الوطني؟ قطعا لا. وأعتقد أن الحل السليم هو التعويض عن هذه المثالب بأعمال آلية أخرى تماما.

أعتقد أيضا أن تحقيق وفاق قومي حول مجمل المعمار السياسي الضروري لتجسيد فكرة الإصلاح السياسي والدستوري هو الآلية المناسبة، وهو أهم في تقديري أيضا من عقد الانتخابات البرلمانية المقبلة. فليس من المتوقع على ضوء الوقت القصير المتاح والأوضاع المهلهلة لأحزاب المعارضة أن يؤدي عقد هذه الانتخابات إلى برلمان أكثر توازنا أو أفضل نوعية. وبالمقابل فإن التوافق الوطني حول الصورة العامة للإصلاح السياسي والدستوري هو الطريق السليم لتأكيد الالتزام به وتطبيقه بالإيقاع الملائم، وفي التوقيتات المناسبة. وفضلا عن ذلك، فإن أحد النتائج المتوقعة للتوافق الوطني أن يتم تعديل الدستور أو وضع دستور جديد بما يقضي بالضرورة إلى حل المجلس المقبل قبل انتهاء مدته وفقا للدستور الحالي، وفتح الباب أمام تشريع جديد تعقد انتخابات جديدة على هداه.

ما نقترحه هو أن نبدأ على الفور في تنظيم مؤتمر للحوار الوطني حول مستقبل مصر السياسي والدستوري تطرح فيه الآراء المختلفة أمام الشعب، وتمثل فيه جميع تيارات الفكر والسياسة تمثيلا متوازنا حتى يتحقق الإجماع على الصورة المرغوبة للنظام السياسي الذي تتطلع إليه النخبة المثقفة والشعب على السواء. وقد ينتهي المؤتمر إلى الأخذ بفكرة انتخاب لجنة تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد، أو يختار صيغة أخرى للإصلاح الدستوري تحقق الغرض نفسه أو تقوم على تعديل الدستور الحالي. والمتوقع أن تستغرق هذه العملية فترة تتراوح بين عام ونصف إلى عامين، وهي فترة مناسبة لعقد انتخابات نيابية جديدة.

المفتاح الحقيقي للإصلاح لن يكون البرلمان المقبل، بل الذي يليه إذا تم انتخابه كحصيلة لتوافق قومي في مؤتمر حوار شفاف ومتوازن وطموح.